

بسم الله الرحمن الرحيم

غَايَةُ التَّحْقِيقِ

شرح

كَافِيَا

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةِ

سرکی روڈ کوئٹہ، فون ۲۶۶۲۲۶۴

مَا نَشَاءُ اللَّهُ لَا يَفُوتُ إِلَّا بِهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا بِهِ

عَالِيهِ الْحَقِيقُ كَامِلُهُ

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمنه الجسام و
 رفع معالم العربية وبنارها واشاع فيما بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم
 الاعراب اقربها فائدة وارجمها عائدة وارجمها معيارا واسننها عظمت ومقدرة
 حيث صيرها مفتاحا بتأيد في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره
 يستضاء في سائر فنون الادبية فقصير شلابة يتيسر الارتفاع الى علم البيان
 فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على سوله محمد بن الذي كرس
 بناء الجمل في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى الهدى والحق
 الكرام **وبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفي بن نصير يصره الله تعالى
 يعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى التحصيل علم
 الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى
 بالكافية في هذا الفن جامع لفروع الفروع وقواعد شامل لاحكامه ومعاونه
 متقنة بجليته التفخيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين
 الانام وشائع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل به جل كات
 حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحاتهم وحواشيه لم تكن وافية في ابرار
 محاسنه واخراج بدائعه وكشف معضلاته وحل مشكلاته الاحواشي شيخي واستاذ
 ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب
 التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر اودية المعقول
 والمنقول عامر ابيته الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء
 والمرسلين آلا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب نظره واستنار ضوء
 الاسلام من برهان فكرته ولتقتض بعنايته الاله تعالى الحادي شهاب بن شمس
 بن عمر الدولت آبادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع رسومه

ليست

ومعاقده

ومثبع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز مظهر
 واسرارها وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رعاية المصلين على تعليمها
 وتحصيلها وامتد اعناقهم نحو الاحاطة بجملها وتبصيلها غير ان بعضها مشككة
 زلت اقدام المصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم
 عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر
 المقال من غير ان يكون لهم الاطلاع بحقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مطويات
 الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستناد اليها لشرحا رافعا عن نفائس
 لطائفها المجابت عن عرائس حقائقها النقاب فلا يوضح رموزها ومشكلاتها
 ضامنا محل قائلها ومعضلاتها استوقافية الكلام على وجه ينجل به القائلها ومبانيها
 وتتكشف به عياراتها ومبانيها ويوضح به حقائقها ودقائقها طلبا للتسهيل على الاخوان
 والاحباب لم اذ فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب لم اهودكم ما فيها من
 دهر القواعد وعز الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسيتبرأ منها
 على تحقيق المعاني وقد دقق المباني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والمهادي الى
 سواء الطريق سائل من الله الكريم آملا من لطفه القدير ان يجعله خالصا للوجه
 الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم وناظرا الى اصحاب الخلاق ونفيذ للاجبات
 والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة ونتيجة لاجاب
 ان ينظروا فيه بعين الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا
 على الخطاء والنسيان لوجريان القلم بالطغيان ذلامصون من الخطاء والنسيان
 الكلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
 الايمان والاعراض عن كل عيب نقصان فعلى الله الكريم النان مجازيني واياكم
 بالعفو والغفران ووزعتي واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم
 تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والرام قال الشيخ رحمه
 الله في بداية كتابه قسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد
 التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرؤ ذي بال لم يد
 فيه بالحمد لله فهو قطع لكنه ترك ذلك هفما للنفس بتجسس ان كتابه هذا
 من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننهم او ليس ذبال حتى يكون
 بترك الحمد قطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الكلام

والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم غرض
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوع هذا العلم يدور
الشيخ أولاً بذكر الكلمة وثانياً بذكر الكلام لأن معرفة أحوال الشيء مسبوبة
بمعرفة ذلك الشيء ويجوز أن يكون الموضوع امر متعدياً بشرط استغراقه في أمر
واحد وهذا ملاحظة في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس فانها موضوعات للعلم واحد وهو اصول الفقه لا اشتراكها
في كون كل واحد منها دليلاً لشرعياً مثبتاً للحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك
لأنهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى على ان الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التقدم
بالنظر الى نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب
معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعاً على الموقوف
تقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبعي ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه
اماً لذاته او لجزئه او لآخره خارجاً مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة
والكلام هي الاعراب البناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه
بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اقام مقام
المفرد على ما عرفت فكانت احق بالتقدم منه ولقائل ان يقول النحوي كما يبحث
عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي لا المتكسر
وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب احدهما دون الاخر في
اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير ميمه نحو احد عشر وامتناع اضافة
الى ميمه ونحو ذلك من الاحكام فهنا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان
يجاب عنه بان ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالها من حيث
اعراب الجزئين او بنائهما او اعراب احدهما وبناء الاخرى ونحو ذلك فكانت مباحة
هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها
بخلاف المركب الاسنادي فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فينبذ
يكون المجموعة معرباً محلاً فالنحوي باحث عن احواله من حيث البناء باعتبار ذاته
ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة
فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فان قيل الا لا في الكلمة لا يخلو اما

ان يكون للجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني ولا يستقيم كل واحد
 منها أما لام الجنس فلا تشار إليها تشار إلى الماهية من حيث هي بقطع النظر عن
 الفرد والأفراد أي من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تستعد
 بالوحدة وهي توجبا اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة وأما لام الاستغراق فلا لها
 تشار إلى الماهية من حيث هي موجودة في جميع الأفراد اللغوية والعرفية
 والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولا هنا لا يلازم المحل
 لأن المحل محل التعريف والتعريف لما يكون للحقيقة كالأفراد أما لام العهد الخارجي
 فلا لها تشار إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم
 والسامع في الخارج وليس هنا كلمة معهود في الخارج ولم يجر لها ذكر ليشاد
 في تعيينها وعهدتها إلى تلك الكلمة وأما لام العهد الذهني فلا لها توجب
 جهالة المحدود ولا هنا تشار إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود
 بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعروف بها في المعنى كالذكرة قيل
 يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام
 بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى
 الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به
 الانسان مفردا ومرتبا وعلى الكلمة الخفية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفردا فاذا
 ادخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع
 المعين وهو الكلمة الخفية ثم ادخلت لام الجنس للإشارة إلى نفس ماهية الكلمة
 اللغوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر
 إلى أفرادها كما ان الجنس كلي بالنظر إلى نفعه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة اللغوية
 ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة
 كليتها باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه التعريف باعتبار
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تفهيم لام الجنس
 ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متحضرة للتأنيث بدلالة مقام التعريف
 لما قلنا ان التعريف لما يكون الحقيقة كالفرد ولا للأفراد وإنما اتى بها تحريزا عن
 وقوع المحدود على الثلاثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف
 للأفراد بخلاف الكلمة مع التاء فاما جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظونا

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
 الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريده الاستغراق بقرينة
 الاستثناء وهو قوله الا الذين امنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى
 الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصاً في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب
 الوضع تفيد معنى الوحدة والتاينث جميعاً واريدهمنا التاينث فقط على سبيل
 سبيل الجواز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل واردة البعض والجواز لا يحتاج
 في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والسموع عن
 العرب في فهم السامع الى القرينة الصادرة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلامنا
 كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها
 حذرت عن معنى الحال وجعلت متممته للتاكيد في قوله تعالى ولشويطيك اذ لو
 كان فيها معنى الحال لما جامع التسوية الموضوعات للاستقبال وكما ان الاشارة
 وُضعت للاذهاب بالليل ثم اريد بها الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي سخر
 بعده ليلاً بقرينة قوله ليلاً وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذ اثبت
 ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصرفة بالوحدة كلية من حيث
 المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع
 اي بمعنى الكل الافراضي دون الجمعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك
 لان اللام التي لاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع
 فلا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع
 كلمة لفظ وضع لكذا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف ياباه لما مر ان التعريف
 انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود
 ههنا بيان الطرد الا لازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمناً و
 انما يعرف الكلمة قصد لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فاذ كلام
 الاستغراق بمعنى الكل الافراضي ليكون ذكر الافراد قصداً والتعريف ضمناً و
 علامة استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد والحدود و
 ههنا كذلك حيث صم ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع
 لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد التجاري
 على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم مخوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم في العهد المخارجي ان يكون المعهود مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون
معلومًا ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النخاعة معدلة للمخاطب
بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحدًا ويمكن ان
يكون اللام للعهد الذي هني ولا توجب جهالة المحذور لمحصل تعين الكلمة
الخوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار
المقام صار اللام للعهد المخارجي دون الذي هني صرح الامام سعد الدين الهروي
في شرح التلخيص في بحث لام العهد المخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره
لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحدًا الى هنا
لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد
المخارجي على ما بيننا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صادرة
الاصطلاح اسمًا للفظ وضع مفرد فيكون منقولًا اصطلاحية فلم يبق في التاء
معنى الوحدة فلا يرد شي فافهم وانصف ثم اختلف النخاعة في الكلمة المجردة عن التاء
فيل انه جنس لاجمع كثر وثمره بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفة
كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعًا لوجب ان يقال الطيبة ومن
تصغيره بلازة الى واحد مع كونه على غير صيغة القلة يقال على كليم ولو كان
جمعًا وجرده الى واحد في التصغير فقل كلمة ومن وقوعه تميز نحو واحد عشر
كلمًا ولو كان جمعًا لموقع تميز لان تميزه لا يكون الا مفردًا فاعلم انه جنس لاجمع
وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع
بدليل انه لا يقع في الاستعمال الاعلى الثلث فصاعدًا ولو كان جنسًا لوقع على
الواحد فصاعدًا والآية محمولة على حذف المضاد والتقدير اليه يصعد بعض
الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميز نحو واحد عشر ومنوع
عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عنه في التصغير كلمة وفي التميز واحد عشر
كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيو واحد ما كونهام لفظًا بها والثاني كونها
موضوعًا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردًا اتحاد الشئ الى القيد الاول
بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة اعترافه عن ذلك والاربع ان النخاعة والاشارة
والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المغنوية فان كتب
زيد مثلاً فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والdal وان كانت مشاركة للكلمة

في كونها موضوعاً لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل
 الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يذكروا في الحد للشمول لا للاخراج قيل سئل
 ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا اما اذا كان
 بينهما عموم وخصوص من وجه جازا الاحتراز عن الجنس لكن لا يكون جنسًا
 بل لكونه فضلًا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع
 اذ هو قد يكون موضوعًا كاستعمالات وقد لا يكون كالمهمات والموضوع
 ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظًا زيد وقد لا يكون كالدوال
 الاربعة ثم اللفظ في اللغة رمي شي من الغم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
 اى ربيتها من الغم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعدًا
 وفيه نظر بوجه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صات يصوت
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل
 واجيب باز الصوت يستعمل للمعنيين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت
 ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني
 ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد
 على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على الخارج واجيب باز معناه صوت يحصل
 باستعانة الخارج وهذا معنى عمر في لاعتماد الصوت على الخارج فلا يرد ما قيل
 ان هذا المعنى ليس بحقيقى لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمل
 المجاز الغير المشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا الحد ووري حيث
 اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان
 النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لازم الدور ولا محالة
 واجيب بان المراد من الحرف ما اخذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ
 لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والاربع ان الخارج
 جمع واقل افراده ثلاثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلاثة احرف كل واحد منها
 معتمد على مخرج واجيب بان اللام في الجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون
 المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعدًا وقيل

رسم
وهما

اللفظ ما يتلفظ به الإنسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الأول أنه
حرف اللفظ بالتلفظ فمعاً بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يسمو به في المعرفة
والجهالة وذا منتهى واجب بانه تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي
اي ما يتكلم به الإنسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لا غير
ما يتلفظ به الإنسان واجب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعانة
والثالث ان قيد الإنسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والمجن
لفظاً وليس الامر كذلك واجب بانه تعريف ما يكون لفظاً بالنسبة إلى الباء
لامطلقاً فما يتلفظ به الملك والمجن ليس بداخل في الحدود فلا ضرر في
خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف
النائية من باب الحركات الاعرابية كالواو في بوك والالف في بابك والياء في
اييك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست
بلفظة بالاتفاق واجب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية
لفظاً قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة
وحكماً وهي ليس بحرف حكماً لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل للفظ
هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
الأول ان التكلم لو قصد حصول الحرف لم يحصل حرف بل حصل صوت
سافح ينبغي ان يكون لفظاً صدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول
الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الآخرى
لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته لفظاً و
الامر بخلافه واجب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف
البنية على اتمال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من نحو اخاخ وكذا
صوت صاحب الشعاع من نحو اخ اخ لفظ بدليل انهم احتروز واعنيهما
بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول
الحرف فيهما واجب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة وحكماً و
القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يتصور
غيرها ولا يستقيم الأول حيث يلزم ذكر الحد ود في الحد وذا غير جائز وكذا

الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه
 محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالغير
 لتحقيق معاده واجيب بان لا يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني
 المصدر وبالأول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول
 الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسأله تحقيق معاد الضمير لان
 الموصوف لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولكن
 سلمنا ذلك بناء على ان المقدور كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر
 موضع المضمحل لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ
 ان يحصل حرف يقصد الالفاظ حصوله بل الشرط حصول حرف أي حرف
 كان حتى لو قصد الالفاظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون
 لفظا لا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا فقه فيها
 بل يحصل مكانها حروف أخرى وكلامهم لفظ يجري فيه احكام اللفظ
 من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي
 عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والواجع انه يصدق على فرج
 يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا
 يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف
 فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة
 والفرج والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من
 تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب
 ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون
 كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او
 حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل
 اليه وتاكيد وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي
 في زيد ضرب واضرب وبين المحذوف في قوله تعالى واسأله القرية في كون
 الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق
 بينهما ان المنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه
 حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبر واعنه باستعادة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم
 اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان
 لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف الحذف فان ماهية اللفظ صادقة عليه
 حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال
 لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف
 لا نانا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه
 فان قيل الكلمة محلى بقاء الوحدة فوجب ان يقول لفظه محلى بقاء الوحدة
 ايضا ليوافق الحذف والمحدود قيل انما لا يقال لفظه لان الوحدة في اللفظ غير
 مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من
 اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء
 في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما
 سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ و
 الخبر واجبة فوجب ان يقول لفظه لا نانا نقول المطابقة انما واجب بينهما
 اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة
 غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد
 الثاني بقوله موضع المعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية
 صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصول والمهمات وما يدرك
 بالعقل كوجود اللفظ المدرك من اللفظ السامع من وراء الجدار فانها
 ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب
 الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض
 معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لا نانا نقول ان الغرض من الشيء
 لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعني من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا
 لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي
 الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه
 المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا النقول باعتبار المعنى الثاني وهذا انما
 يريد اذ اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب
 اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يجازون

ن
كان

ن
التعيين
تعيين

تسمية كلمة باعتبار الوضع الثاني وأجيب بان المراد اللاحقية عند الواضع
فان السبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع
وكل وضع بالنسبة اليه ولوثانيا او ثالثا وعلته جزاؤه فيدخل المشترك
والمقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الذي وال اربع مع كونها
موضوعة للمعنى وأجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
موضوع فلا يكون الذي وال اربع داخله في المحدود وقيل الوضع تعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة
وأجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في حق دلالة اللفظ على المعنى لا في حق تعيينه
للمعنى وهما قد ذكرنا التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء
لشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوب الاول
انريد خل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به وأجيب بازاء المراد
بالتخصيص ^صالوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انه يدخل
فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم
منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع
انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب
اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و
ان تسمية كلمة باعتبار محل الحقيقة وأجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص
الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام
ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف
فيراد به مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه
المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضميته وأجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
ولاشك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و
الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميته لان اطلاقه بلا ضميته غير صحيح
فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حرف الهاء
مع كونها موضوعة لغرض تركيب اللفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء
لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في هذا الوضع قبل هذه التعريفات

تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة
تحت المحدود ثم أشار إلى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المنفرد ما لا ينقسم
عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث
ينقسم عليه لفظه كعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجز صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في المحو شي لا يقال
ان الجوز راجع على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلاهما راجع على الآخر
من وجه اما رجحان الجز فلما ذكرته واما رجحان الرفع فلان الكلام على
تقديره يجرى على سننه بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ واما يكون
صفة المعنى يتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزئه دلالة على
جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان وتقاتل ان يقول لا يترجح الجز بما ذكر
لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديره الصفة
الاولى على الثابتة لا يسهى فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكرنا الافراد
حقيقة صفة اللفظ لانه هو اصطلاح المنطقين دون النحويين لانا قد وجدنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا
ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المسنف في ذلك لان كل متكلم يشكلم باصطلاح
فلا يترجح احد من الجز والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكرنا ولا
ان الوحدة غير مرادة فان قيل محو قائمة وتضرب وبصري كلمة بدليل انها
اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التام في
قائمة يدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون
كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادتان من شدة الامتزاج
كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف
المتصلة في الكلمة المذكورة واما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين
لزم في حسنة نوالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي غداة ابدال الواو في

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث إذ لو لم يلزم اجتماعهما فيه بعد لمحق التاء لزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتذكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتذكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب فهذا شرح القيد المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هل لا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج المحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج المحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان الماد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شي والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول للمجاد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صله انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فانهم الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير غائد الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معادة مذكرا وخبره مؤنثا وعلى العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكور

وان كان العاد مؤنثاً فكان تذكير الضمير اسن قيل ان الخبر محذوف و
التقدير وهي منقسمة الى اسم ونعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان
يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين
احدهما تقسيم الكل الى اجزاء كما تقول السكجيبين خل وعسل وماء و
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليتدرب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
السكجيبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما
تقسيم الكلي الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان و فرس و غنم ولا بد فيه ان
يكون مورد التقسيم مشتركاً فيصاح اطلاق المقسوم على كل جزء في بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو في اطلاق الجمع الافراد
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصددده من هذا القبيل فيصح
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من
السموع عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي ويسمى واسماء و
سمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم منوع على وزن فعل كبر
الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت
همزة الوصل عوضاً عنه ووزن نافع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناوب
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى
فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو
وجعلت همزة الوصل عوضاً عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب
فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء واسماء واصل سمي ويسم ثم قلبت و
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من الفعل وهي تتضمن سمي
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر وتسمية الدال باسم المدلول و
الحرف ماخوذ من حرف الواو اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم
والفعل ثم كما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تعليل قسامها
وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر
وما يتعلق به اللام حتى يوجهه دليل على الحصر ويتعلق به اللام

قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان
 بيان وقد سكنت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه
 الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
 الى الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ
 كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه
 عند الطلاقة او تخياله او احسانه وقيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاصل اعني الفاهية فهو صفة
 السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفومية فهو صفة
 المعنى واياها كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان
 هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ
 اثر الدلالة وعلامتها فالجمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال
 الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ
 سببا اذا اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة
 به جاز بصفة قائمة بمتعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان
 قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان قوله ان تدل
 يتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه
 اولا وهو مستقيم لان الدلالة مصدر وحل المصدر على الذات غير صحيح لانه
 حل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حل الدلالة على الكلمة
 قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة او من
 الخبر اي لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل يتاويل المصدر
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها على معنى في
 نفسه ثابتة اولا ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلالة ولا
 يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و
 ان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز
 والمجور وصفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة اولا
 عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير
 واجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى

وقوله

في المجاز

في الكلمة كونه مدلولاً لها في صير معنى الكلام اما ان تبدل الكلمة على معنى
 هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العائد لها التامة قبل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد
 تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو
 مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول
 الغيرة كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفي تضمنه
 الفعل وعلى هذا فحقس وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله
 تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل وفي بمعنى الباء
 اى تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة
 وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتدكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ
 المذكور معنى لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى
 الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار و
 المجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر
 اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل
 على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان
 المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
 في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالوصف
 واسماء الاشارات وضمير الغائب فانهما يحتاج الى الصلة والمشار اليه و
 المعاد فينبغي ان يكون حرفا لاسما قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها
 دلالتها بحسب الرضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع
 وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو
 ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره الحرف والجملة مستأنفة لانه
 لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول
 وما الثاني فقال الثاني كذا الاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان
 لاخرة في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف
 او للشروع في البيان من القريب اول عدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل
 على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم ولا نعدى لكونه عبارة عن

عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل اعدم
 لا يكون مقوماً الى محصله او مثبتاً للماهية فكيف يكون عدم الدلالة
 فصلاً مقوماً للحرف وكذا هذم الاقتران كيف يكون فصلاً مقوماً للاسم قيل
 هذا التعريف اسمي لا ماهية او يقال العدم المحض لا يكون مقوماً للماهية
 ولما العدم المضاف الى الوجود فلا تم انه لا يكون مقوماً للماهية الا ترى
 لانهم قالوا العتي عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحيوة عما
 من شأنه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم ههنا مضاف
 الى الوجود وهو الدلالة فيضم ان يكون فصلاً مقوماً للماهية الحرف والاسم
 بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ خبره اما ان
 يقتضيه معناه باحد الازمته الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هذا
 التركيب على طريقة لما ان تدل في حذف المضاف من المبتدأ اي حال الاول
 اما اقتران او من الخبر اي والاول فاذا اقتران او يجعل قوله اما ان يقتضيه
 مبتدأ محذوف الخبر اي والاول اما اقترانه باحد الازمته الثلاثة ثابتة
 بالاول او بالاول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقتضيه باحد الازمته
 الثلاثة او لا عطف على قوله يقتضيه اي لا يقتضيه باحد الازمته الثلاثة و
 تقيد الاقتران باحد الازمته الثلاثة بمنع خروج نحو الصبح والغسق
 والسرى والتأديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقتضيه
 بزمان مطلق والفعل مقتضيه باحد الازمته الثلاثة فان قيل يخرج
 المضارع عن تعريف الفعل لانه مقتضيه بزمان في الحال والاستقبال قل لانه
 مقتضيه باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او
 تعدده او يقال ان لم يكن مقتضيه بالزمانين صدق عليه انه مقتضيه
 باحد الازمته الثلاثة لوجود الواحد في الشئ لكن لا يصدق عليه انه
 مقتضيه باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتران باحدهما لا يقيد فقط
 فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدهما لا بشرط
 التعيين بل باحدهما مطلقاً سواء كان ذلك الاحد معين كافي لماضي
 او غير معين كافي المضارع لا يقال فعلي هذا يدخل نحو الصبح والغسق
 والتأديب والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان مطلق

فصيل

الاقتران

لا باخذ من زمان مطلق والفعل ما اقترون باخذ زمان مطلق والوجه
 هو الجواب الاول فان قيل جد الفعل منقبوض طرذا وعكسا اما طرذا
 فلا نصادق على نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس فانها
 مقترنة باحد الازمنة لثلاثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلا نرى
 له يصدق على الافعال الجملة نحو نعم وبس وما احسن زيد لانها غير
 مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب
 الوضع فيخرج نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس لانها غير
 مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقتوت
 بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبس وما احسن زيد لانها
 مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت
 عن الاقتران بالاستعمال العارض ولقائل ان يقول سلنا عدم الاقتان
 بحسب الوضع في زيد ضارب الان او عذا وامس لكن لا نسلم ذلك في
 اسماء الافعال فان هيئات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا ع
 يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتان
 اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي
 وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا
 نحو زيد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيئات فانه
 وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات مصدرا قوقى او عن
 الظرف او الجاؤ والجرو نحو امامك زيدك وعليك عمروا ولم يفتقر
 بزمن شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى
 الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعها ان شاء
 الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في جد الفعل
 لانها مقترنان باحد الازمنة الثلاثة وهما اسمان قيل معنى اقتران
 بالفعل ان تدل بما تدراى بجوهر حروفه على الحدث وبصيغة على زمان
 معين من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان
 بالمادة لا بالصيغة لانها اسماء الفاعل والفعل وليس فيها صفة الاقتان
 ان لو كان فيها صفة الاقتان لما انفك الاقتان عنهما وقد وجدناهما

منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان اسمى الفاعل والمفعول ليس
 فيهما صفة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صفة الاقتران
 حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران
 فلا يريد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران
 وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه
 او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الاعلى
 الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضر
 مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان لماضي والزمان المستقبل فاذا ريد
 بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا
 اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما احد الفعل
 وان اريد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لاشي آخر يقترن بذلك
 الزمان فلا يصدق عليهما احد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن
 بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما هذا التقدير شي يقترن
 بالزمان فان قيل لان ذلك بل يوجد فيهما شي يقترن بالزمان وهو
 الماضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا ريد
 بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان المرصوف بالماضي والاستقبال
 لا الماضي والاستقبال المقتران بالزمان بخلاف مضى يمضي مستقبل
 يستقبل حيث اريد بهما شي يقترن بالزمان وذلك الشئ هو الماضي
 والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا ريد
 بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن
 لان معنى الماضي مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان
 فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث
 مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاءه مقتربا بالزمان يصدق عليه ان
 معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل الحدث
 والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين
 في جزية بل المقصود في جزية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير
 مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو

خبره الاسم والمجمل مستانفة ايضا لانه لما قال اما ان يقتزن باحد الاضمة
 او لا كان سالا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل
 واما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
 ابواه فلا ممة الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني
 قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا
 افترا نيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
 فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد اما زوج
 او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب المحصر لان هذه قسمة دائرة
 بين النفي والاثبات فيوجب المحصر والالزام ارتفاع النقيضين او
 اجتماعهما الاختصاص كل صورة وهي الدلالة عدم الدلالة والافتزان
 بقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلاثة الا انتفاء الاثبات والنفي له
 انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الافتزان وعدم الافتزان وهو
 السمي بشمول لعدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الابطال
 والنفي اى وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الافتزان وعدم الافتزان
 وهو السمي بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا
 فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقلي ونقلي
 لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالمحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
 عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم غير الدال الى المقتزن باحد الاضمة والى غير
 المقتزن باحد الاضمة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
 ايضا عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم المقتزن بالزمان الى الزمان الماضي
 والحال والمستقبل ثم المقتزن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب
 والبعيد وكذا المقتزن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا
 والاخرة وكذا غير المقتزن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى
 غير مشتق الى ما لا يتناهي وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما
 يكون منقول من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من
 العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدما اصطلاحية
 نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النخاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احد هما مادل على معنى في نفسه وثانيهما مالا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا
 في اصطلاحهم ان مادل على معنى في نفسه منحصرة على قسمين احد هما ما اقترن
 باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما ما لا يقرن باحد هاهنا هذه المقدمات منقولة
 عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل بالمحصر لما ذكرنا ان
 هذه خمسة دائرة بين النفي والاشياء فتوجب المحصر والالزام ارتفاع النقيضين
 او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون حسية وقد يكون
 تجريبية على ما عرف في المنطق وقد صرح بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل
 المحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلاثة لان قال الثاني الحرف والمراد
 بالثاني مالا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم و
 المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقرن باحد الازمنة الثلاثة وهو
 حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه
 واقرن باحد الازمنة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذ كر فيه
 ذاتيات المحدود وامتيار الحرف عن اخويه بقيد عددي وهو عدم الدلالة
 وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العددي
 لا يكون فصلا مقوما للماهية كما انه فكيف يسمى هذا قيل ليس المراد
 بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد لقول المجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها
 المعروف للشيء سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منهما فلا يتوجه
 ما ذكرتم فخر الكوا وفي قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة
 لمذح الدليل المذكور وترغيبا للطلب وتبينها على ان هذا الدليل مما
 يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها والتنبيه من لا يكتفي
 بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب
 المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه
 والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
 والتصريح والثالثة ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و
 لله در المصنف حيث اشار الى المحدود في ضمن الدليل ثم تنبيهها
 بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو طبيعته من
الطبائع من الاستفارة هذا أولى ما قيل إن هذه الجملة معترضة لرد من ظن
أن هذه حصر بدون تعريف الأقسام وأنه باطل لأنه وقع كثير في تضائيفهم و
لأن ورود الجواب مع واء العطف قليل جداً فلا يحل عليه بدون الضرورة
ويمكن أن يكون عاطفة على محذوف أي قد تبين وقد علم بذلك و
كلمة قد للتحقيق أو للتقريب أي لتقريب الماضي إلى الحال فيفيد أن
العلم بحد كل واحد منها دليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه
قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علماً متصلاً بزمان التكلم وإنما
اختار علم دون عرف لأن المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا
يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وهذا ادراك
الكل لأن الحد كلي وإنما قال بذلك دون به مع أن الموضع موضع المضمرة
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وإنما اختار ذلك دون هذا لأن
المشار إليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفضيم شأنه
باعتبار تنزيل بعد رجس ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
ألم ذلك الكتاب وإنما استحق التعظيم لأنه يدع الشأن عجيب البيان
لأنه دليل حصر يتضمن جنس كل واحد منها وفصله وإنما قدم المفعول
الثاني على الأول اهتماماً بشأن هذا الدليل لأنه الأمر الغريب والشئ العجيب
فإن قيل اضافة كل إلى واحد لا يخلو من أن يكون بمعنى اللام أو بمعنى من
لا يستقيم كل واحد منهما أما الأول فلأن الاضافة بمعنى اللام يقتضي
المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ولا مغايرة ههنا لأن كلمة كل لاحاطة
بأفراد ما اضيفت هي إليه وأما الثاني فلأن الاضافة بمعنى من يقتضي
صحة حمل المضاف إليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا إذ لا يصح أن يقال
الكل واحد قيل يمكن أن يكون الاضافة بمعنى اللام لأن كل كلمة جزئي
لأنه لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي إليه على سبيل الانفراد وهو أن
يعتبر كل مسمة بانفراده كأن ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي
لأنه يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغائر للكل فإذا ثبت
التغاير بين المضاف والمضاف إليه كانت الاضافة بمعنى اللام ممتنع

أظهارها الأبعد التأويل بالجزئيات ولا يلزم فك كل عن الأضافة وذلك لا يجوز
 لأنه لا زب الأضافة فيصير المعنى بعد التأويل وقد علم حد جزئيات هذا
 الكلي ولا يلزم فيما يكون الأضافة بمعنى اللام أن يصح أظهار اللام بل يكفي
 إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ألا ترى أن الأضافة في
 قولهم طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح أظهارها في مثله وهنا
 يفيد الاختصاص أي حد جزئيات مختصة بهذا الكلي ثم لما قرح عن
 تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الأنواع الثلاثة شرع في بيان الكلام
 فقال الكلام ما تضمن كلمتين وإنما يعطف هذه الجملة على جملة قوله
 الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو
 وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل
 وكتاب بعد كتاب وإنما اختار تضمن دون تركيب فالصديق عليه حكما كذا
 قيل وفيه نظر لأن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الأفراد والتركيب دون التضمن
 والأولى التلفظ بالمصطلح عليه ولأن تركيباً خصب من تضمن لصحة الاستغناء
 من قوله كلمتين رأساً بأن يقول ما تركيب بالأسناد إذ التركيب لا يكون بدون
 الكلمتين بخلاف تضمن فإنه يحتاج إلى الكلمتين على أن في دليل الثاني أن
 اضرب متضمناً الكلمتين حقيقة محل تأمل أولم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم
 منها أنه كما يشترط لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط
 لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لأن الكلمة حقيقة ما
 يكون ملفوظاً حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكماً كما
 عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمناً الكلمتين حقيقة بل حكماً مثل تركيب
 فلو اضرب مركباً من كلمتين حكماً ومتضمناً لهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم
 اللغة اللهم إلا أن يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فإن
 لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه أحد الجزئين ملفوظاً و
 الآخر مقدراً بخلاف لفظ تركيب فإنه لا يطلق في العرف إلا فيما كان فيه
 كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظاً يوهم اختصاص الكلام بكلمتين
 ملفوظتين لأنه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن أظهر دلالة على دخول
 نحو اضرب في حد الكلام فكان أولى فأن قيل لفظ تضمن يوهم أن

لا يخصص الاستغناء عن جملة من بخلاف تركيب فإنه يحتاج إلى الكلمتين

اضرب حقيقة بخلاف تركيب

لا يكون المركب من كلمتين مخوذاً فزيد قائم كلاماً لأن المتضمن يلزم أن
يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاماً
يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب
الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمنان من
حيث الاجتماع والمتضمنان الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته
الجمعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الأفرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن
والمتضمن فإن قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد
لكان اختصاراً الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فما له الطنب قيل لو قال
ذلك لتوهم صدق الحد على الجزاء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء
وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصاً لاتمام
وقية نظراً لانهما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون
الموصول مع الصلة كشيء واحد ما جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث
يكون كلمة ما جنساً والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلاً كقولنا حيوان
ناطق فلا يكون الحد ناقصاً واجيب بان وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن
توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولاً
فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلاً واسماً بالاسناد لكان اختصاراً فائدة
الاطناب قيل انه وان كان اختصاراً لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح مما كونه
اصوب فلما فيه من تعريف الكلام أولاً ثم التقسيم ثانياً ولو قال ما ذكرتم
لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق
الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل
يخرج من الحد مخوذاً بوجه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج
لانه لا صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودها
في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق
كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتملاً على التركيب
الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله
بالاسناد احترازاً عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم القيد
بأحد جزئي المركب على آخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار

الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الانشاء والاحاد
والبلد والاستعانة او السببية او الاصاق او المصاحبة والمجاور والمجور
متعلق بتضمن او صفة مصدر محمد وف اي تضمناً ملتبساً بالاسناد
او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالاسناد والراد بالاسناد الاسناد
الاصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات موصوفاتها فانها ليست بكلام
ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفرد
والواقعة صلة او شرطاً او جزءاً فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها
لم يقصد لذلك بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم
من ان يكون اصلياً ولا مقصوداً لذاته اولاً وبهذا سقط ما قيل ان هذا
الحديث مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقيق
الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الوصول مع الصلة
ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق
على ما تضمنه وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور في الحديث الاسناد
الاصلي المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة و
كذا بين الوصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحديث مطرداً ثم
اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعة كلام
لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب
من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو ضربت
والتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت
او حكماً نحو ضربت زيداً قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة
واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين
ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في نوعين
فقال ولايتاني ذلك الا في اسمين واسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل
الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احدهذين
التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل
نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتأق الكلام الا في الكلام
 اولاً يتأق ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد
 قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي
 يصلح مظهراً للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد
 ما خود في حد وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما يحصلان الا في
 هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسنداً ولا مسند اليه والفعل لا يقع
 مسند اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق
 جزئية التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل
 لاستحقاق التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجه ان التركيب
 من الفعل واسم يلزم تقديم الفعل فقد مر في الذكر فان قيل ما الحكمة
 في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالمحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة
 قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام الاسمان والفعل لان

والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام
 يتأق في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى المحصر لخراج ما
 وداهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى المحصر فان
 قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف
 واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمي اكرمك قيل نحو يا زيد
 في التقديم مركب من الفعل والاسم اذ التقديم اذ عوزيد والمعتبر في الجملة
 الشرطية هو الجزء والشرط فلا قيد له فيلحق المحصر فان قيل ما السر في ان
 المصنف المسند اليه حيث قال لا يتأق ذلك والزمن شرطي قد مر حيث
 قال وذلك لا يتأق قيل انما اخره المصنف اخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر
 لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكراً فلا يحتاج الى
 التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيد بتركوا الاسناد
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمن شرطي اخراجاً للكلام لا
 على مقتضى الظاهر لتأويل غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا

الخبر لتقدير ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاستناد فان من شان
 هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس اليقظي تكاد
 ترد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال حكم
 هذا الخبر لزال تردده فقد مه ليفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاستناد
 نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرورون فان الله تعالى جعل
 نوحاً عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد و
 معلوم انهم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح
 مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلأف فانه يلوح بانزال العذاب من
 جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قوله هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام
 لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام
 شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم
 قد علم بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكر
 ثانياً تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الوضعين بالمطابقة وليس
 كذلك حيث ذكر ثمة بالالتزام وهما بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره بالالتزام
 تعليماً وتفهيماً لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح
 الكلام على ما سبق ذكره على ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما يعطى
 هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعدم الخطبة بعد
 الخطبة وكلمة ما موصوفة وموصولة وجعلها موصوفة اولي لئلا يلزم الاقتران
 على الفصل لان الوصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول
 لخراج الحرف وذكر الفصل الثاني لخراج الفعل والجنس غير مذكور في
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنساً وما
 بعد فصلاً فيكون الحد تاماً وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان
 الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه
 المجاز والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم
 كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عائداً الى ما كان
 في ذكر في نفسه تكرر اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولاً لها فبصير
 قوله معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرر كما ترى

قيل ليس بتكرار اذا الكلمة قد تدل على معنى واحد وسد اهل لها وقد تدل
 على معنى هو مدلول غيرها اذا الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر
 مطابقة او تضامنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
 المتعترنة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقتها الذي يدل على
 ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه
 يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا
 باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر
 فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيننا باعتبار
 الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم
 يضرب يدل على معنى الذي اى على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
 الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل
 عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون
 دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل
 على معنى اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع
 التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار
 الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلد من على
 الابتداء تضمنية وكذا اليلاء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه وايلك
 وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع
 التركيبي لان الهمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف
 المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والمخاطب فظهر
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة
 وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما لا اللفظ الذي
 يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن
 والمقابلة والتكبير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمحرور
 ظرف دل وفي بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف
 فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
 الحصول معنى في لفظ آخر فان في قولك في الدار علامة الحصول معنى الظرفية

مفرد

دلالة

في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في
البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله غير مقتن ذلك المعنى
بأحد الأزمنة الثلاثة احترازاً عن الفعل فانه دل على معنى مقتن بأحد
الأزمنة الثلاثة وغير بالجزم صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر
مبتدأ ومحمد وف والمجئمة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران
الوضعي لا العارضي فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء
الأفعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
مطابقة او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شئ منها اما الاولى
فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق فلواريدت ههنا هذه الدلالة تدخل الفعل
في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقتن
بزمان ولا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران
الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان
دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على
الحيوان فقط فلواريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن
الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها الجزاء
اصلاً فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة
اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة
الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فورد التقسيم
ياي ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان الضمير
المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقتن جزؤه فيخرج الفعل لا يخرج
وهو الحدث مقتن بأحد الأزمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير
مقتن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقتن جزء ذلك
المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابق في الفعل لما كان
مقتننا جعل الكل مقتننا على وجه التسامح ثم كيف فرغ عن هذا الاسم شرع في
بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية

اسماء قول مقتن الى

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قوله عرضيا وفي قولنا حقيقة واحدة
 فقط احتراز عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق
 مختلفة وفي قوله قوله عرضيا احتراز عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي
 مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قوله ذاتيا وانما قال ومن خواصه ولم يقل
 خصائصه كما قال الزمخشري اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين المتباينين
 عن الحد والخاصة وانما اختص دخول الاسم بالاسم لا فادتها التعريف المختص
 به وحملت على الاسم المعروف الاسم الزائد للتحسين وفيه نظر لان الاسم الزائد
 هي الاسم المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه
 كما حلت الاسم الزائد على الاسم المعروف ينبغي ان يحل تنوين الترنم والغلي على
 التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض يحكم فافهم والجور
 وانما اختص الجور بالاسم لكونه اثر حرف الجور وهو مختص بالاسم فكذلك الجور مثلا
 يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص
 الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شيء الا ترى ان لن مثلا مختص بالفعل واثرها
 وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجور
 في الفعل بمؤثر آخر عن حرف الجور واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات
 شيعة كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك اذ ليس للجور مؤثر سوى
 حرف الجز و قيل انما اختص الجور لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذلك
 الجور وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم
 فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانه ما يدخلان
 الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجور لان الاسم اصل في الاعراب
 والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء
 اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجور عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة وقيل
 انما اختص به الجور لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع فيه و
 الاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع يمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب
 فيه وخص الجور بالمنع من الحركات لتوسط رتبته توقيف للاعتبارين وانما
 توسطت رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب اضعفها واخفها
 والجور متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال
 بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
 يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل
 انما اختص التنوين به لانه ما لا يمكن او للعوض عن المضاف اليه واللفرق
 بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابله تنوين
 جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف
 العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب والمراد
 بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين التثنية
 والغالي فانهما غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم يحمل تنوين التثنية و
 الغالي على التنوين المختص بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذي هو
 عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع
 دون موضع تحكم على ان التنوين التثنية عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في
 جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه
 يستلزم معاينة التنوين او في ما حكمه من نوفي التثنية والجمع وهو مختص
 في الاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
 ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية
 وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية
 محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في
 حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظوا لانه على هذا
 ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه
 حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجز منه والمضاف
 اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان
 حذف من المضاف لمكان الجزية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طردا للباب و
 سيأتي هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى وانما يختص الاستناد اليه اي
 الى الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
 فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه

محض

نحو
الجزية

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد
 المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بحمل لا يحتمل ان يقوم بحمل آخر
 فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا
 اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواص
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب
 بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
 الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان
 عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي
 المضاف الى الانسان فان الشئ المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا
 الاعتبارات في الكلام شائع فكذلك الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة
 النوعية وهو الاسناد الى الشئ بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة
 بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك
 في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق
 النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
 وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لان ذلك فان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا والاخص يستلزم الاعتمالة محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية
 لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاسناد الى الاسم
 ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيالا كما يوجب قول البعض فالاسم
 ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواص لرفع
 ذلك لوهم لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيفيد الخبر فاعرف
 كذلك يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبويض لصحة استعمال لفظ بعض
 مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير مفصورة على هذه
 الخمسة فيفيد الخبر فانهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم يختار هذه
 الخمسة بالذكر قيل لكونها من معطيات الخواص لتضمن
 كل منها
 خواص كثيرة اذا اختصص الاسم متضمن لانواع التعريفات من

بعد

بسم

المضمرات والبهات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق
 والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من امير امصيام في مسفر واختصاص
 الجرية يتضمن اختصاص حروف البحر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
 اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا
 مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك
 واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا واذ حال ومنفوعا
 وتميذا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه فبالحرى ان يختارها بالذكر
 وانما اتم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر
 ثم قدم ما يدخله في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
 ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكر انتم قدم من المعنوية الاضافة
 لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ من تعريف
 الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين
 القسمين انقسام الكل الى الجزئيات ثم المعرب ما اخذ من الاعراب وهو الاظهار
 يقال اعرب الرجل عن حجة اذا اظهرها فالهمزة للتعدية وللمعرب ظرف اي
 محل اظهار المعاني المتضمنة للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
 وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدلة اذا فسدت والهمزة
 للمسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والبنى ما اخذ من البناء
 المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصه في النوعين
 شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبهه مبنية
 الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
 به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الفوبيا وتا وزيد وعمر وقوله الذي لم
 يشبهه مبنية الاصل كالفضل حيث خرج عنه ما ناسب مبنية الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف
 معنى مبنية الاصل في تعريف المبنية انشاء الله تعالى واطرافه البنية الى الاصل
 بيان ان اي لم يشبهه مبنية هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول
 الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبهه مبنية اصله كما في زيد مضروب
 الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبهه مبنية في اصله كما

لا
 في
 من
 في
 في

في زيد مضر وب الدالان الاول يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنياً
 بنفسه بل يكون أصله مبنياً والثاني يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنياً
 الا ان بل يكون مبنياً في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل ههنا
 بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف الشارحون في
 تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعاني المقضية للاعراب وفيه نظر لانه
 على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد
 بسكون الميم والدليل لانه غير ركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو معرب صرح به
 الرضوي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب
 الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه والحرف
 المقدرو فيه ايضا نظر لانه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلا منهما خير
 مركب مع عامله لان عامله معنوي واجيب عن الاول بان من قسر المركب
 بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
 على قوله مبنياً ويشهد لهذا عبارة الوافية والركني ومن قسر بالذي ركب
 مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معرباً لانه ركب مع
 عامله وهو المضاف وحرف الاضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
 لهذا لفظ الرضوي وعن الثاني بانه لما كان تأثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر
 مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكأنهما مركبان
 مع العامل حكماً واعتباراً فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى
 حتى ذهب لبعضهم الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف بالمركب
 مع غيره تركيباً اسنادياً قيل ليس المراد بالمركب ههنا ما هو في مقابلة المفرد
 بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً والركب مع عامله
 فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن مبنى الاصل كائناً وعلى ما وقع
 مواقعبه كالتوالي وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها ركب مع غيره
 تركيباً اسنادياً ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم ينسب اليه لانه
 حد للمبنى وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يتناول المشابة و
 التضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد يوجد في كثير من

ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوي

الأسماء مناسبة مبنى الأصل مع أنها معينة كناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
 الماضي ومناسبة غير التصرف الماضي والأمر في الفرعيتين ومناسبة سقيا
 متفلك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الألف ومناسبة المثل
 الكاف ومناسبة المضارع حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة آخر
 اللام ومن لكونه معد ولا من الآخر أو آخر من ومناسبة تائي الشريطة حرف
 الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثني والجمع حرف العطف
 لأن الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وغير ذلك
 مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون المحذو منعكسا ولو استدل على عدم
 مناسبة هذه الأشياء بكونها معينة ويكون تلك الأشياء مبنية يلزم الدوام
 لأن كونها معينة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها
 معينة يلزم الدوام قيل المراد بالنااسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبة
 وغير معتبرة لضعف أو معارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا
 في الفرعيتين فمناسبة الماضي والآتي يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي
 الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا التي وغير ومثل
 والمضارع فانه يتحقق في مناسبة معارضا وهو الاضافة المانعة للبناء
 لكونها لازمة الاضافة وأما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
 فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جاز على المضارع أي يوازن في حركاته وسكناته
 فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي
 ضعيفة ولذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف
 في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
 يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا
 مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الأصل وأما الآن فلا لأن آخر
 نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن
 ضعيفة وكذا مناسبة المثني والجمع لأن كوفها بمعنى واو والعطف اعتبار
 محض لأن المثني لفظ واحد وكذا الجمع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف
 عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف
 والمعطوف عليه في الأحكام وليس الأمر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى

ووالعطف حقيقة بل باعتبارها محصناً فيكون مناسبة ما ووالعطف
 ضعيفة جداً فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لأن المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من
 ان يراد غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم
 تعريف الشيء بنفسه اذ العرب ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ
 المنافي في التعريف لان البناء يناfi الاعراب وكلاهما ممتنعان وجيب بان المراد
 الثاني ولا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما
 من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة واجيب ايضا بان المراد
 بالمعتبرة الملازمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير
 ملازمة لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة
 وذكر الامور المجهولة في الحذف ولا يفيد التعريف واردة المناسبة القوية لا
 يخرجها من الجمل التي تكون القوة والضعف من الامور النسبية فكيف من قوتي
 يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفاً وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه
 قوياً وذكر الامور النسبية يورث الجمل التي فلا بد لك من بيان القوة والضعف
 في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه
 المعتبرة في باب البناء وتلك البناء ستة اوجه بالاستقراء ما يتضمن معناه
 كائناً ومتى وكيف أو بالشأجه في الافتقار ونحوه كالبهائم أو بوقوعه موضع
 كزال أو بمشاكلته الواقع موقعه كفساق أو بوقوعه موقع ما تشبهه كالمنادي
 المضموم أو بالاضافة الى ما يشبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و
 هذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية لا ينافي
 العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبروا
 في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبني الاصل لانه مركب لم يشبه
 عيني الاصل اذ الشيء لا يشبهه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب
 لان المراد الاسم للمركب بدلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم
 يشبهه مبني الاصل لان غيره لما كان مبنياً بمشأجه فلا يكون مبنياً بنفسه
 بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون
 كل واحد منها مبني الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبهه مبني الاصل ثم
 لما فرغ عن تعريف العرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم العرب

ص
 الوجه

ر
 اشبه

ان يختلف آخوه لاختلاف العوامل المراد باختلاف آخوه اختلاف صفة
 والا فآخر العرب ما في آخوه من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف
 العوامل للعللة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل
 لاحتراز عن اختلاف آخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم العرب بل حكم العرب
 فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به احتراز عن اختلاف آخر
 من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم العرب وفيه نظر
 لان المراد هنا بيان حكم الاسم العرب بدلا لزمورد التقسيم فلمعروف خارج
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل
 ليحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه
 مبنيا لامعربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف
 آخر العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل
 اضافة الحكم الى ضمير العرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك
 ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملازمة اى
 حكمه اختصاص بالعرب بملازمة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة
 دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق العرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
 على الجمع ولم يكن ثم معدود يحل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل
 جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو موافق
 المراد صلاحية ترتيب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
 على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر انه يصلح اختلاف آخوه عند حصول
 اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و
 يحل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع
 الاحوال او يراد بها لاختلاف الثاني الوجود الملازمة بينهما اذا خلافا للعامل
 يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم وانما قل لاختلاف
 العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة
 من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحته
 فيكون المعنى ان يختلف صفة آخوه لوجود جنس العامل فلا يراد شي مما ذكر

ب
 الحرف

وقوله لفظاً أو تقديرًا تفصيل لاختلاف العوامل أو اختلاف الأخرى
 هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على أنها صفة
 مصدر محذوف أي اختلافًا ملفوظًا أو مقدرًا أو على أنها خبر كان المحذوف
 أي سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقددة والجملة من باب التذييل وهو
 تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فإن قيل ما بال المص جعل
 لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكمًا للعرب ولم يجعله حدًا له كما جعله حدًا
 سائر النحاة قيل لوجعل ذلك حدًا لزم الدور لأن معرفة اختلاف الآخر
 يتوقف على معرفة العرب فلو عرف برب يلزم الدور وهو باطل وأجيب بأن لا
 نسلم أن معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب إذ يجوز أن يعلم من
 استعمالات العرب قبل أن يعلم العرب أن هذا النوع من الألفاظ يختلف
 آخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم أن العرب على أي
 نوع من هذا النوعين يطلق فإذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة العرب
 لم يلزم الدور وفيه نظر لأن معرفة اختلاف الآخر إنما يحصل عن استعمالاتهم
 فإذا كان العرب ما اختلف آخره لفظًا ما اختلف تقديرًا كعصا فلا يحصل
 معرفة ذلك وأجيب بأنه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالوحد أو بالجمع أما
 الأول فمثل جرحي فإنه لما عرفنا أن واحده وهو جرح يختلف آخره باختلاف
 العوامل استدللنا على أن عدم الاختلاف في الجمع لأجل المانع وهو الألف و
 على أن الاختلاف فيه متحقق تقديرًا أو أمّا الثاني فمثل حبلي فإنه لما عرفنا أن
 جمعه وهو جلدات يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على أن عدم
 الاختلاف في الواحد لأجل المانع وعلى أن الاختلاف فيه تقديرًا فإن قيل
 لما أمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستعمال أو بالاستدلال بالوحد والجمع فما
 الفائدة في إضافة اختلاف الآخر إلى اختلاف العوامل قيل إضافة إلى المدارية
 فإن العامل مدلًا لاختلاف وجودًا وعدمًا حيث يوجد الاختلاف عند وجود
 العامل وينعدم عند عدمه والشئ إذا دار مع الشئ وجودًا أو عدمًا يضاف إليه
 وفيه نظر فإن المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف
 لآخرهما عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع أن اختلاف آخرهما لا
 يضاف إلى العامل عند الأكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغ وضعي
 بينهما

على ما يأتي بيانه في أسماء الإشارة انشاء الله تعالى واجب بانها انما لا يضاف
 لاختلاف آخرهما الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان
 واحد هما وهو هذا والذي وجعها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد قيهما
 للاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استد للنقل ان الاختلاف
 في مشتاهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغة الضم
 مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العوامل بناء على بناءها لانها
 لما وجد مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه
 نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم
 اضافة اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب
 وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره به الضمير في آخره
 عائد الى الاسم والمعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيء
 اختلف آخر الاسم واخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في هذا العامل
 لانه شيء اختلف آخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضي الاعراب قيل كلمة
 باعتبارها عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب
 السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
 ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة فحصول
 الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول
 المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول
 الاختلاف فكان العامل سببا له بوسائط والاسناد سببا له بواسطة
 والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة وكان هذا قريباً
 فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يحصل الا بمحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل
 بسببها الاختلاف آخر المعرب بل اختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة
 الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعراباً قيل المراد بالسبب
 السبب القريب غير التام اي ماله نوع تأثير التام في دخول الحركة الاولى
 لان لها نوع تأثير في اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف
 آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون
 ما يتم به حلة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلف به آخر المعرب لان الاسم

بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبهه مبنى الأصل اختلف بها آخر المعرب من
 السكون إلى الحركة وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الأعراب أي في حال الاختلاف
 من السكون إلى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا التائب فإن
 هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع المشار إليه شائفاً في حال الارضاع فكذا
 ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلفت آخر المعرب من السكون إلى الحركة
 وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق وكذا
 عرفت هذا فاعلم أن الأعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف
 من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف أحياناً المصريح بأنهم
 اتفقوا على أن أنواعه الرفع والنصب والجروا إنما يتحقق بهما الاختلاف لأنها
 نفس الاختلاف وأحياناً غيره بأن الأعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على
 الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الأعراب لا يقع على الحركات بل الحركات
 ما به الأعراب وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه حلة غائبة للاختلاف
 أي ليدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب
 أو على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة إذ لولاه لا تلبس بعضها
 ببعض وتخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لأنها ما اختلفت به آخر المعرب
 لأن غلامي معرب على اختيار المصريح على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من
 المعاني المذكورة وإن جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الإشارة إلى
 حلة وضع الأعراب في الأسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار المحيثة فاهلست
 عما جيء بها من حيث أنها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث أنها توافق الياء
 ثم الاعتوار متعدي يقال اعتور الشيء وتجاوزوه أي تدلوه وعلى هذا يكون
 قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة على المعرب لا متداولة المعرب
 حيث تدلها المتكلم على المعرب وأن ثبت الرواية بكسر الواو ويجعل على الجاز
 العقل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتورة
 مظهرها أي أياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن أن يراد في الاعتوار
 ههنا معنى الدخول على وجه التناوب أي المعاني الداخلة على المعرب على
 وجه التناوب أو يراد به الاعتراض أي المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ من
 بيان الأعراب شرع في بيان أنواعها فقال وأنواعه رفع ونصب وجراي

بالانقضاء

انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه الثلاثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني
 وهي ثلاثة فكذلك الاعراب ليكون الدال على حسب الدلول والالزم الاشتراك
 لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما
 خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع
 والنصب ويجريكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجرح عند
 المصدر يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع
 الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه علما الى
 هو علة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين اى تنصبان
 على حالهما عند التلفظ به ولا ينعصب الفضلة اى الكلام من غير ان يحتاج
 اليها الكلام وانما سمي الجرح جرحا لان عامله يحرك الفعل الى الاسم اولان الشفة
 السفلى تجرح الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
 المفعولية والجرح علم الاضافة للتفسير اى فالرفع علامة الفاعلية و
 النصب علامة المفعولية والجرح علامة الاضافة وانما قال الفاعلية و
 المفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما لحق بهما
 مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جي بها لا ليدان بان لهما ملحقات والتاء
 للتانيث جي بها المطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم
 المحصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم المحصلة المنسوبة الى المفعول
 والمحصلة المنسوبة الى الفاعل في البيت كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا
 ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او
 رباعية مقتضية الاسماء ولم يقتصر على مجر كونه جزءا ثانيا لان مقتضي
 للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في هذا العامل و
 كونه جزءا ثانيا غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لمحصل
 بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا الشبهتين بليس كونه مسندا اليه
 واقعا بعد ما يقتضي الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءا
 ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء والمحصلة المنسوبة الى المفعول في الحال و
 التميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا
 التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما

لا يتم بالرفوع من حيث تزقف تعقله على المنصوب لأن حيث صيرورته
 كلاماً لأن الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاماً على المنصوب ويمكن أن
 يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف أن ياء النسبة
 مع التاء تفيد معنى المصدر رأى فالرفع علم كون الشيء فاعلاً والنصب
 علم كون الشيء مفعولاً فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب
 في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى
 فالرفع علم كون الشيء فاعلاً حقيقةً وأحكاماً والنصب علم كون الشيء
 مفعولاً حقيقةً وأحكاماً فيدخل الملحقات وأما قال علم الأضافة
 ولم يقل علم الأضافة لأن الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية انكانتا
 للمصدرية فالأضافة مصدر ينفسها فلا حاجة إلى جعلها مصدرًا
 بإتيان الياء والتاء وانكانت التاء لمطابقة الموصوف الموث والتاء
 للنسبة للأيذان بأن لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات
 كالرفع والنصب فلا حاجة إلى الياء المودنة بالأحق وأما قيدنا بالجر
 المعتد به احترازاً عن الجواز الغير الأصلي في نحو بحسبك درهم وكفى بالله
 فانه حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقة به وإنما
 جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
 للنسبة بينهما في الضعف والجر علم الأضافة للنسبة بينهما في التوسط
 لأن المضاف إليه تارة يكون فاعلاً نحو أعجبتني دق القطار الثوب و
 أخرى مفعولاً نحو أعجبتني ضرب اللص الجملاد فكذلك الجر على ما بيننا من قبل
 ثم لما فرغ من بيان مقتضى الأعراب وهو الفاعلية والمفعولية والأضافة
 شرع في بيان ما يحصل به مقتضى وهو العامل فقال والعامل ما به
 يتقوم المعنى مقتضى الأعراب أي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى
 مقتضى الأعراب وهو الفاعلية والمفعولية والأضافة كضرب في ضرب
 زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيد فانه يحصل به
 مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الأضافة في زيد و
 إنما قدم الجار والجر وعلى الفعل للاهتمام وتحملة على المحصر غير محتاج
 إليه في الحد فإن قيل يدخل في الحد الأسناد فانه أيضاً يتقوم به المعنى المقصود

للأعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الأسناد لأنه
 ليس بسبب بل هو شرط أوله سبب قريب لمحصل المعنى مقتضى للاعراب
 بخلاف العامل فإنه سبب بعيد لمحصله على ما بينا في حد الأعراب وفيه
 نظر لأن السبب البعيد مجاز واردة المجاز في التعريف لا يجوز لأنه يورث
 الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي دون
 المجازي وأجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد
 ههنا أو يقال إن كلمة ما عبارة عن العامل أي عامل الاسم عامل بسببه
 يحصل المعنى المقتضى للأعراب فلا يرد الأسناد فإن قيل إن واخواتها
 حامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لأن الفاعلية
 في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق
 قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط
 بل كونه جزءا ثانيا واقعاً بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للاسماء
 وهو لم يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين
 بليس واسم ان ولا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالرفع وهو
 حاصل لهذه العوامل إذ لو لم توجد لما كان خبراً واقعاً بعد ما لا يتم بالرفع ولهذا نفس
 الجواب وإن كان مذكوراً من قبل لكنه ذكر في المحاشي ثم ههنا فذكرته كذلك
 ابتداءً للمحاشي فإن قيل العامل في البتداء هو التجرع عن العوامل اللفظية للأسناد
 ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسنداً اليه قيل لا نسلم أنه لا يحصل به فاعلية
 لأنه لو لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه
 الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في البتداء حينئذ
 ما يقتضى العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن البتداء مجرداً عن العوامل
 اللفظية للأسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج إلى البيان لأن
 الفاعلية فيه كونه مسنداً اليه ولا يتحقق ذلك بدون الأسناد أصلاً لأنه
 بدون الأسناد تعدد مثل الف وبار وعدد وعدادان وزيد وعمر وهو في حكم
 الأصوات التي لا تركيب فيها وحقها أن يتعلق بها غير معينة كغاق ونح فلم
 أن الفاعلية في البتداء يحصل بالمجموع أي بالتجرد والأسناد جميعاً للحاصل
 أن الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

ويبدو أن الأسناد لا يتحقق أصلاً فاعلم أن المجموع مئة في حصول الفاعلية
فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة
مطلق العامل إذا العلم بالمقيد مسبق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق
ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فإن قيل ما زيد بالوجه مخصوص
فإن اردت الوجه مخصوص على الإطلاق سواء كان أعرباً أو بناءً أو غير ذلك
يلزم أن يكون يأتي يا زيد والياء في غلام في عاملاً وليس الأمر كذلك وإن
اردت وجهاً مخصوصاً من الأعراب يلزم الدور على قول من أخذ العامل في
حد الأعراب قائلاً بأن الأعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
وأن اردت وجهاً مخصوصاً من مقتضى الأعراب ياباه ذكر آخر الكلمة لأن
الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج
عامل الفعل لأن عامله لا يوجب لفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد
به وجه مخصوص عما اقتضاه المقتضى أو الشبه التام بالاسم فلا ياباه
ذكر آخر الكلمة لأن ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون أولها و
أوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لأن أعربه عما اقتضاه الشبه
التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الأعراب وتقسيمه إلى الرفع
والنصب والجرح في تقسيم آخر الأعراب باعتبار الحركات والحروف
وبيان محالها وذلك ستة أقسام لأن الأعراب إما بالحركة أو بالحروف و
الأعراب بالحركة إما مستوفى للحركات الثلاث أو لا والثاني إما محمول فيه
الفتحة على الكسرة أو على العكس والأعراب بالحروف إما بالحروف الثلاث أو
بالحرفين والثاني إما رفعه بالالف أو بالواو فهذه ستة أقسام شرع في
بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط بخلاف
أي إذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل الثنية
والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييد المنصرف احتراز عن المفرد الغير
المنصرف كأحمد والجمع المكسر المنصرف وإنما قيد الجمع بالمكسر احتراز
عن الجمع السالم بالالف والتاء أو بالواو والنون وقوله المنصرف صفة
أخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصاييح فاقبل
لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اختصاراً وجهه للعدد ولأنه

الى الالتهاب قيل انه وان كان انحصرا لانه لما كان يحتمل التغليب عند ان
 الالتهاب وقوله بالضممة خبر لقوله فالفرد المنتصرف والجمع المكسر وقوله
 اما ظرف اي كائنان بالضممة وقت رفع العامل واحال اي كائنان حال كونهما
 مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضممة رفعا وتميز عن النسبة اي
 بالضممة دفعة وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين
 مختلفين بتقدير الجرد ونحو في الدار زيد والمجرة عمرو وقوله والكسرة جردا
 كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا
 بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف الجرد عن التاء فانها القلب البناء
 والمراد بالضممة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا
 يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنتصرف والجمع
 المكسر المنتصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو اعراب بالحركات والاصل
 فيه ان يكون بالحركات الثلاث ولا مقتضي للعدول عنه وانما قدم اعراب
 بالحركات الثلاث لاصالتها فان قيل بدخل في هذا الضابطه كلا والاسماء
 الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التشبية والجمع وكلا والاسماء
 مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنتصرف مع ان اعرابهما ليس
 بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد اخر لاجراهما قيل المراد بالمفرد
 من كل وجه فيخرج به المثني والمجموع وما لحق بهما وكلا والاسماء الستة
 ملحقات بالمثني على ما استعرف او يقال الالام في قوله فالمفرد اما الجنس
 فيكون الجملة قضية مهيمنة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على
 كل فرد لان القضية المهيمنة في قوة الموجبة الجزئية والالاستغراق فيكون
 الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
 وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلاث يضلون لم يكن كذلك
 في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهيمنة
 اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية بأسرها ولم يبق حكم كل ما ولا ن ذو
 مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا
 ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتج
 الى تفيد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنتصرف ايضا معرب بالحركات

الثالث وان لم يكن كذلك في كل حال واجب عن هذا بان التقدير بالنصرف
وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف اذا ذكره لانه يفيد تلقيفا حسن لعمري
الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة على قسمين و
المعرب بالحروف على ثلاثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن
الجواب عن اصل السؤال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد
اذا المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قول المنصرف
لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل
هي واسطة بينهما ما يشهد عليه كلام الزمخشري في المفصل والاسم المعرب
على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى
المنصرف ونوع يتخلف عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ من
بيان المعرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه
الفتحة على الكسرة فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث
وليس باعراف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام في باب الصفة له
حكم ذى اللام عند سيويوه وهو الذي اختار المصنف على ما سيأتي
في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر
لجمع جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع المؤنث السالم
فان اعرابه بالضمه رفعا والكسرة جرا ونصباً نحو جاني مسلمات ورايت
مسلمات ومردت بمسلمات وانما حلت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع
لجمع المذكور السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فتحمل في الفرع ايضا
لئلا يلزم مزيتة الفرع على الاصل فان قيل المزيتة لازمة بعد لان الاصل
معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزيتة يكون اعراب الفرع بالحركة متحملة
ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد
في آخره حرف العلة الصالحة للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال
الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهلا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع
والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل
ممهد عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وان قيل اعراب بعض
جموع المذكورين ايضا بالضمه والكسرة نحو سحالات ومزجلات فاما

فائدة تقييد الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف أي صيغة جمع
المؤنث السالم أو حذف معطوف أي جمع المؤنث السالم وما على صيغة
فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع الذكور لأن صيغة صيغة جمع
المؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكر أو نقول أن
المصنف رحمه الله لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلة
مجي ذلك لأن دأبهم بيان ما هو الأظرب والأكثر لا ما هو الأقل والأندر
ونقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر
الملزوم واردة اللازم لأن الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على
الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا
حصل التفضي عما قيل لو قال بجمع بالالف والتاء لكان أشمل وأما قدم
جمع المؤنث على غير المنصرف مع ترك أحد الحركات فيهما لأنه أكثر
خلافا للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين
بجلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب
الأحتراز عنهما في قوله فالنصر المنصرف ولأن غير المنصرف بمنزلة التعدد
لأنه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بحركتين
ويجمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه
الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمرة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وأما حملت الكسرة على الفتحة فيه لأنه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفعين
كما استعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ
من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال أبوك و
أخوك وحموك بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤنث لأن الميم أبو الزوج وحموك
على حسب الاختلاف فلا يضاف إلا إلى المرأة أي أبوزوجك وحموك فهذه
الأربعة منقوصات بالواو دل عليها تشبيهها بأبوان وأخوان وحموان و
هنوان وأصلها أبؤ وأخؤ وحمؤ وهنؤ على وزن فعل بفهم الفاء والعين
وفوك هذا الجوف بالواو ولأمره هاء وأصله فوه على وزن فعل بفهم الفاء
وسكون العين دل عليه جمعه أفواه كثوب وأثواب فحذفت الهاء على
سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الإضافة أبدلت الواو ميما قيل فم وإذا

اضيف قيل فوك وذو مال لغيف مقرون بالواوين واصله ذو وقيل وزن
فعل بفتح الفاء والعين وإنما يضاف ذو إلى الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف
إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة وقوله مضافة إلى غير ياء المتكلم بالنصب
على إنحلال من قوله ابوك واخوانه لأنه مفعول فعل الأعراب من حيث المعنى
فيكون محالاً من مفهوم الكلام أو محالاً من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والأفاحال لا يتقدم على العامل المعنوي
وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لأن حذفه بغير حرف الشرط سماعي
فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة
مع حرف الشرط أي ان كانت مضافة فكان حذفه قياساً لأننا نقول
ليس الأمر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياساً بخوان خير أخير
فهيئنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه أي كائنة
بالواو رفعا والالف نصباً والياء جزاً فإن قيل قوله ابوك واخوانه إلى
قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا
الحكم على الكل وهو الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم
سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر نحو ابوك أو إلى الضمير الغائب نحو
ابوه أو إلى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على المجزئي لا يستلزم الحكم
على الكل فكيف يتناول الحكم على ابوك واخوانه الحكم على ابوك و
اخوانه قيل المراد بقوله ابوك واخوانه وهو كونه وحموك وفوك وذو
مال الأسماء الستة الكبيرة الموحدة المضافة إلى غير ياء المتكلم لهذه
الالفاظ فإن قيل من أي نوع هذه الإرادة قيل اللفظ إذا أريد به مجرد
اللفظ يكون علماً والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مستمات بها كما عرف
في رب رجل حاتم وكل فرعون موسى أي رب جواد وكل جبار قاهر عادل
فيصم أن يؤول ابوك واخوانه إلى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بما ويمكن
أن يقدر مثل مضاف ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبر أي
مثل ابوك واخوانه إلى آخره فيكون الحكم على الكل ثم الأسماء الستة في
أعرابها وجوه منها أعرابها بالحروف الثلاثة إذا كان في آخره حرف يصلح
للأعراب وذلك إذا كانت مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وأما أعراب

حينئذ بالحروف الثلث لأنه الأصل ولذا قدمه على المثني وجمع المذكر
 السالم ولا مقتضى للعدول عنه وأما بالحروف فلان هذه الأسماء تشبه
 المثني في الدلالة على امرين من حيث أنها من الأسماء الإضافية فإن الألف
 تستلزم الابن وكذا البواقي وأما مكان الحمل بالشبه في هذه الحالة بوجود
 حروف العلة الصالحة لأقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة سمعا
 بخلاف حالتي الأفراد والإضافة إلى بناء المتكلم لعدم الحروف العلية الصالحة
 للأعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لأن آخرها
 في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرفت
 والحرف الصحيح لا يصلح للأعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فإنه و
 إن كان يشبه المثني في الدلالة على امرين بسبب لزوم الإضافة لكن لا
 يوجد في آخره حرف يصلح للأعراب في حال الأفراد والإضافة حيث لا
 يعود حرف العلة فيهما في حالة الإضافة سمعا حيث يقال يدك ودمك
 وكذا في سائر المحذوفات والأخرفاء فإن قيل لما كان أعراب هذه
 الأسماء بالحروف لشبه المثني وجب أن لا يستوفى الحروف الثلث ثلثا
 يلزم مزية الفرع على الأصل قيل لها وإن تفرغت على المثني في الأعراب
 بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على أصالتها إذا تكونها
 مفردة ولذلك قدمها على المثني فإن قيل ماذا ذكر الشيخ إن أعرابها في
 حالة الإضافة إلى غير بناء المتكلم بالواو والألف والياء فهو لا يخفى من أن
 يحمل على الوجوب أو على الجواز فإن حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك
 وحموك فإن أعرابها بالحروف في هذه الحالة جائزة وأجب حيث يقال
 فوك وهنوك وحموك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما الغتان
 مشهورتان وإن حمل على الجواز يرد أبوك وأخوك وذو مال فإن أعرابها
 بالحروف في هذه الحالة واجب أما على الاتفاق كما في ذو مال وأما على
 الصحيح كما في أبوك وأخوك فيل قوله بالواو والألف والياء محمول على
 الأمكان العام فيتناول الوجوب والجواز لأن الممكنة العامة هي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فإن كان
 الحكم في القضية بالاجباب كان مفهوم الأمكان العام ارتفاع الضرورة

عن جانب السلب لأن المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان المحكم في
 القضية بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضرورة عن جانب الإيجاب لأن
 سلب السلب هو الإيجاب فإذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه
 أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وإذا قلت لا شيء من الحار يبرد
 بالامكان العام كان معناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول
 الشيخ أبوك وأخوك إلى قوله بالواو والألف والياء قضية موجبة فإذا
 حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهوم ارتفاع الضرورة
 عن جانب السلب فيكون معناه أن سلب اعراب هذه الأسماء بالحروف
 ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن أن يحمل كلامه على الصحة
 دون الوجوب والجواز أي يصح بالواو والألف والياء فيتناول الوجوب و
 الجواز أيضاً ثم كما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلاث شرع في بيان
 ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف فقال المشني وكلا وكذا وكنتا ولم يذكره
 لأنه فرع كلاً فذكر الأصل يغني عن ذكره وفيه نظر لأنه ذكر ثنتان مع أنه فرع
 اثنتان وأجيب بأن ذكره لتسكتة وهي أن حكم التذكير والتأنيث في باب
 العدد لما كان على خلاف جميع الأشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما
 للتنبية على أن التذكير والتأنيث فيهما على ما عليه جميع الأشياء كما في
 الواحد والواحدة على أنه مذكور في بعض النسخ متروكة في بعضها قلت
 أن نمنع صحة الأولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على أن الذكر عمل
 بالأصل فلا يتوجه نقضاً على أن هذا لا يرد على المناسبة وهو غير مسموع
 وقوله مضافاً إلى مضمحل حال عن كلا وفيه احتراز عما إذا كان مضافاً إلى
 مظهر فإن حكمه جرح حكم العصا نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
 ومرت بكلا الرجلين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المشني وقوله
 بالالف والياء خبر قوله المشني وما عطف عليه أي كانت بالالف رفعاً
 والياء نصياً وجزاً وأما اعراب المشني والمجموع بالحرف لأن كلامهما
 فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما
 وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الألف للثنية
 لخصتها وكثرة التثنية لأنها لا يختص بكود العقل أو لأن الألف في

الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان او لوفوق آخر ضميرها في الفعل
 وهوها واعطى الواو للجمع لتقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكر العقلاء
 اولان حصولها بجمع الشفتين اولانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلا
 ويفعلون او لوفوق آخر ضميره في الفعل وهوهم وفاخذها حالة الرفع
 فيها القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة
 وفوق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفوق ما قبل
 الالف وكسرى الجمع لوفوق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة و
 التثنيين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيديويه فان قيل حرف الاعراب
 فيها عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض
 قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض
 او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب
 المثني والجمع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
 اعراب المثني بالالف رفعاً والياء نصباً وجزاً والجمع السالم بالواو رفعاً و
 الياء جزاً ونصباً فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثني والجمع
 بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكسر
 والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى
 الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضى
 اعرابها بالحرف لكن اتركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح
 للاعراب في آخرها وقيل اعراب المثني والجمع بالحرف لان في آخرها حرفاً
 ذا اعلى التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظاً فاما ان يعربا بالحركة
 تقديراً او بالحرف لفظاً وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظاً
 اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديراً وان كان بحركة ولا مانع فان
 قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا فانه ايضا متروك بين ان يعرب
 بالحركة تقديراً او بالحرف لفظاً فينبغي ان يعرب بالحرف لفظاً لانه في
 الدلالة اظهر من المقدروان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد
 بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه
 بالحرف يلزم احد المحظورات الثلاث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان

يكون بالالف المملوطة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم الممكن
 وذا غير جائز وبالالف المملوطة مع بقاء التنوين فيلزم التظاء الساكنين
 وهو ممنوع ايضا وبالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف
 اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ايت عن تقدير الحركة فوقت
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة
 تقدير ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا لا يلقى
 ساكنان بخلاف المثني والمجموع حيث لا مانع من اعربها بالحرف لفظا
 فاعربناهما بذلك وقيل اعرب المثني والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد
 منهما موضعا حرفان الدالتان على التثنية والمجموع فلو جعلنا كل واحد من
 هذين الحرفين لكل واحد من المثني والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الأصل
 فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمانع وجعلنا لاختلافهما
 اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثني والواو بالمجموع واشتراك
 الياء قد مر وانما اعرب كلامضا الى مضمير بالحرف لانه موحد اللفظ مثني
 انمعي فعلنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية
 في حال الاضافة الى المضمير واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في
 حال الاضافة الى المظهر ولم يعكسه لمناسبة المضمير مع المعنى في الخفاء ومع
 الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب
 بالحركة في الاصلية ولا نراذ اضيف الى مضمير يكون تأكيد المثني البتة فحمل
 على مشبوعه ولا نراذ اضيف الى مثني مضمير متصل صار معه لامتراجه به
 كلمة واحدة فتوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثني في الاعراب
 وانما اعرب اثنان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثني لفظا ومعنى
 اما اللفظ فوجود الالف والياء في آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف
 كلاً فانه يشبه المثني معنى لالفاظا فاعرب اعربا في حال دون حال تقبلا فرغ
 عن بيان ما يعرب بالحرفين ودفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين
 ودفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد المذكر احتراز عن جمع المؤنث
 السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والو
 جمع ذوالعن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة آخرها واو بعد

اعربها

راذ الاضيف الى ضمير

ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه في معرض التغير فلم يعتد بها و
 يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة لا واو وعشرون
 واخواتها أي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين إلى تسعين واردة الامثال
 والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصريح بها بتشبيه النظائر
 والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكور وما عطف
 عليه أي كاشنة بالواو ورفعا والياء نصباً وجزاً وقد مر الدليل على اعراب جمع
 المذكور السالم بالحروف وإنما اعرب الواو بالحروف لأنه يشبه جمع المذكر السالم
 لفظاً ومعنى أما لفظاً فلو جرد ما يصلح للاعراب في آخره ولما معنى فللدلالة
 على الأفراد أو لأنه محمول على واحد وهو ذو طرد للباب وفي كلال الدليلين
 نظر أما الاول فلأنه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر
 فينبغي ان يحل على جمع المذكور السالم وأما الثاني فلان المحل دليل ضعيف
 والاعراب بالحرف حكم ثبت خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت
 بدليل ضعيف ولان المحل لو كان حلة للاعراب بالحرف لوجب ان يحل ابائك
 واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالمحل في بعض المجموع دون البعض
 حكم محض واجب عن الاول بان الواو في ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة
 التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع الواو فيلزم قلب الياء ولو لم يكن
 ثقيلًا وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يعتد بها ولان الواو قائمة مقام
 الضمة فصارت كأنها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلًا كما قلتم في الووعن الثاني
 بان الاعراب بالحرف صار اصلاً ممدداً معتبراً في المجموع لكون كل واحد منهما
 فرعاً فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل
 بالمحل في ابائك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخرهما بخلاف
 الوحيث وجد في آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالمحل والاولى ان يقال
 ان الواسم نجد في موارد استعماله الامر بالبحر دعت الضرورة الى اعتبار
 يشبهه للجمع او الى حمله على واحد وان كان ذلك دليلاً ضعيفاً اذ لا وجه لاعرابه
 بالحرف سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس وابائك واخوتك فانما نجد هاهنا في موارد
 استعماله معبرة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والمحل على الواحد
 وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لأنه يشبه جمع المذكور السالم لفظاً ومعنى

ايضا على ما مر في الوقار قيل اعرب بعض جموع المثنائات ايضا بالواو والياء
 نحو سنين وثون وقدين وغيرهما من جموع المثنائات فما فائدة تقييد الجمع
 بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المثنى السالم فيحمل على حذف مضاف اي
 صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته
 فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المثنائات لان صيغتها صيغة جمع
 المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جموع المثنائات او يقال ان المصنف لم
 يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المثنائات لقلته ودأبهم المألوف بيان
 ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والياء والنون
 مجازا بطريق ذكر المذموم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون الملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز
 بهذا سقط ما قيل لوقال الجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ
 عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
 ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير اي تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه
 والاعراب التقديرية على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لقوله
 قوله واللفظي اي الاعراب التقديرية المقدرة على حذف الموصوف على حذف
 الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديرية على
 اللفظي لانه قليل فقد مر رؤفا للاختصار لبيانه وتعميم اللفظي في كل ما عده
 وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر
 تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير
 في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي
 تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف
 في محل الجر على ان يبدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
 المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي
 تعذر ما مثل تعذر اعراب عصا وغلالي مطلقا صفة زمان محذوف اي
 زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة لمصدر محذوف للتعذر المحذوف
 مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلالي تعذر مطلقا من غير
 تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلالي كل معرب

بالحركة مضافا الى ياء التكلم وانما تغذر الاعراب في عصا لتعذر الحركة على
 الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجيء الاعراب لموافقة
 الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء
 الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره
 اذ لو اعرب ج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في
 حال الرفع والنصب ومماثلين في حال الجر وهما محال فاعربناه بالحركة تقدير
 في جميع الاحوال وهو مذهب المص وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال
 الجر اذ يمكن ان يجعل كسرتة جزءا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والاضمة
 الفاعلية واجيب بان يلزم نواردها المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه نواردها المؤثرين احدهما
 لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني
 في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير و
 سكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين
 المنافي له لكونه دالا على امكانية الاسم فكذلك ما هو نازل منزلة وهو الاضافة فلا
 تؤثر في البناء الاثرى انهم لن يبنوا المضاف من المنادي والنفي بل لا يبنون النفي
 مع ان العلة التي اوجبوها البناء في مفردهما قائمة وقيمة نظر لان بعض المبنيات
 مضافات كحيث واذ وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنيّة وكجيب بان
 الاضافة فرضت مانعة لرافعة يعني ان الشيء اذا كان معربا قبل الاضافة فلاضافة
 تمنع بناءه ولما اذا كانت مبنيّا قبلها فهي لا ترفع بناءه والمبنيات المضافة من هذا
 القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيّة فلاضافة
 لا تمنع بناءها وان اضافة البني نازلة منزلة التنوين المقدرة اي المفروضة و
 التنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكانية الاسم فكذلك الاضافة
 النازلة منزلة لا تنافي فيها بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكانية الاسم فكذلك الاضافة النازلة منزلة تنافيها
 فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان
 معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيّا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ
 فكيف تكون منافية للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تأثير

علة اخرى في البناء لا تثير نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة
 اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقاديرة له اذ العلة مقاديرة بحكمها فكانت
 نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة كما ان البناء المتقدم
 على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فللمخصص ان يقول ان
 الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة
 له قيل لان ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخصص هو
 المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون
 حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت
 ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبني غلام عذابا لانتفاء
 لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني و
 كذلك لا يبني غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبني
 واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى
 آخرها وجوب داعي ما عرف والاضافة في غلامي آخرها وجود الان اتصال الضمير
 وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها و
 الجيب بان يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا
 يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم
 ينقل مخالفة بالتصريح وهناك ينقل ذلك بالتصريح وقد ذهب قوم الى ان غلامي
 ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من
 صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء في
 الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ
 بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء
 المجهول عطف على ما تعذر راي التقدير كاش في وقت استثقال تلفظ اعرابه
 او في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاضي صفة
 مصدر محمد وفيه او خبر مهتداء محمد وفي اي استثقالا مثل استثقال تلفظ
 اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم ممكن في آخره ياء قبلها
 كسرة وقوله دفعا وجرّا ظرفان اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال
 رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض دفعا وجرّا لثقلهما على الياء

بخلاف النصب فإنه يظهر لأن الأعراب اللفظي أصله وإنع للنصب تخفته
 فيقال جاءني قاضٍ ورايت قاضيا ومررت بقاضٍ وقوله ونحو مسلمي يحتمل أن
 يكون مرفوعاً ومنصوباً على أنه عطف على قوله كقاضٍ أو على أنه خبر مبتدأ محذوف
 أو صفة مصدر محذوف ويحتمل أن يكون مجروراً على أنه عطف على قاضٍ ويكون
 التقدير ونحو مسلمي رفعا فإن قيل فعلى هذا يلزم تكرار أداة التشبيه وهو الكاف
 والنحو قيل لا تكرار إذ التشبيه الأول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعاً
 سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم وأصله مسلمي فابذلت الواو ياءً
 وادغمت في الياء كما في مريٍّ وإنما استثقل الأعراب في مسلمي رفعا لأن علامة الرفع
 فيها الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحديهما
 بالسكون فلما لم يبق الواو لفظاً قد رضى ضرورة وأما نصبه وجرة فلفظي لأن علامتها
 الياء وهي ثابتة وبالأدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته إذا المدغم والمدغم فيه
 حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فأنقيل الحكم بتعذر الأعراب في عصا
 وبالأستثقال في مسلمي غير متضم لأننا اعتبر التعذر والاستثقال بعد الأعلال
 فلا شك أن أعراب مسلمي بعد الأعلال متعذر ولا مستثقل مثل أعراب عصا
 حيث تعذر اللفظ بالواو بعد الأعلال وإن اعتبر قبل الأعلال فلا شك أن أعراب
 عصا قبل الأعلال مستثقل لا متعذر مثل أعراب مسلمي وهذا ظاهر القول بالتعذر
 في عصا وبالأستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار
 المؤثر في تقدير الأعراب ولا شك أن المؤثر في تقدير الأعراب في عصا ما بعد
 التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فإن أعراب مسلمي في حالة
 الرفع بالواو وثقله قبل الأعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن أعرابها بالحركة
 وثقله قبل الأعلال يوجب بديل الواو بالالف لا الأسكان وتقدر بالحركة بل الوجوب
 في تقديرها ما بعد الأعلال من التعذر فافهم فإنه فرق دقيق ويمكن أن يجاب عنه
 بأن الأعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة
 ونوع تلخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الأول مثل عصا فإن أعلاله لم يتوقف
 على التركيب بدليل أنه يعمل في حالة التعدد أيضاً والنوع الثاني مثل مسلمي فإن
 أعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لأنه مبني على اجتماع الواو و
 الياء واجتماعهما مبني على اعتبار الأضافة بين مسلمون ويا المتكلم وإضافة شيء

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النخلة من واضع المفردات معللا
 يابدال الواو والفاء لما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعدد فيه الاعراب اذ
 الالف لا يقبل الحركة فتحكموا بتعدد الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب
 او بعده بخلاف صلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو دفعا غير معلل
 بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه
 بالواو دفعا والياء نصبا وجزا لان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فتحكموا باستثقال الاعراب فيه
 دفعا وجعلوه معللا بابدال الادغام للوضع النكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت
 احديهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما
 مر ان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بانصواب ثم كما فرغ عن
 بيان الاعراب التقدير في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما
 علاه اي فيما عدا ما تعددوا واستثقل وقيل الضمير عائد اليها بتاويل المذكور لان
 الضمير الواحد لا يعود الى الشئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
 باو يجب افراده لان الواحد الامر من غير معين يقال زيدا وعمر وقائم ولا يقال قائما
 فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الات
 تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كامة ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر
 او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلته في
 الابهام الا انه يهيد معرفة عند اشتهاه بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
 نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف
 فتصير معرفة ويكون كامة مانكرة موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتدأ وخبر
 وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير
 من مشرك لكنه يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ما ج موصولة وقوله علتان فاعل
 فيه لاعتماد على الموصول او الموصوف او مبتدأ وفيه خبره والتجمل الظرفية او
 الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كائنتان من تسع
 والتذكير في مقام العهد اذ التسع معبودة معينة لكن نكرها للتخمين اي من تسع
 مخففة لتخمين شأنها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا
 لفرعه وهو الفعل ومنعها يستحقه على الاختصاص وهو الجبر والتنوين وقوله

او واحدة منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجبر والمجور وصفة واحدة و
 الجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كائنة من التسع يقوم مقام
 العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجبر والتوين لان
 الحكم باختزال الجبر والتوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف به غير المنصرف لزم
 الدور واجيب بان اختزال الجبر والتوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف
 غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك
 اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبسة والوصية والارث وذلك لان العلتين اما ان يكنى
 كل واحدة منهما للثاثير ام لا فان كانت تكفي نزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد
 وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعتلين
 قيل كلام الشيخ ما ولاي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين على طريق ذكر الكل وارادة الجزء
 او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو
 مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق الا بجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة
 او علة ناقصة لان احدي العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالآخرى
 توجت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخفى اما ان يكون
 للفرعية اول منع الصرف لو اريد الاول لا غنى عن التاويل بجزئي علة وعتلتين ناقصتين
 اذ الفرعية بمجتبين فكل علة لكل جملة علة تامة فلا يلزم ما ذكرته وان اريد الثاني لزم
 تعريف الشيء بما يساويه بالمعرفة والمجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف
 في المعرفة والمجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل ومسلات
 علم امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها
 منصرفات قيل المراد علتان معتبرتات والعتلتان فيها غير معتبرتات لمعارض و
 مانع فان هنداً وان وجد فيه علتان لكن خفتة سكون الوسط يعارض ثقل احد
 العلتين وكذا سلاسل واغلا لا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود
 الا هم عندم يعارضهما وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكننا لقلنا
 بعدم انصرافات المقابلة المصودة في المنقول عنه لان التنوين دخلت فيه
 بمقابلة نون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع للجزء وفي غير
 المنصرف على العكس ففوات المقابلة يمنع التنوين ولزوم قلب طبيعة النصب
 بمنع الجبر يعارضتان كلتا العلتين فعدم الحكم ههنا لما منع وفيه نظر لانه لا يخفى

اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال الجروالتونين
 وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بغيري عليه وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما
 يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابى عنه وهو الزوم الد ورتبها ذكر العلل
 التسع في حد غير المنصرف مجتمعة والتعريف الاجمالي محل بالنقض شرع في بيانها
 مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او لمنع الصرف
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي
 الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه
 ولم يصرح بكونها من كلام الغير في كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكورة البيت
 الذي قبله وهو موانع الصرف تسع كلها اجتمعت ثنات منها فالصرف تصويبا
 او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف وثانيتها ومعرفة بالتونين والالايسة
 الوزن وبجدة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
 صفة النون يجعل لانها زائدة بدليل ذكرها في العلل بكرة اي ونون زائدة او على انه
 بدل من النون محذوف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي والنون هي زائدة والجملة معترضة او صفة النون يجعل لانها زائدة
 اي نون هي زائدة او محذوف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فله
 انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون المعدودة
 من عدل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها وكانت
 الجملة السابقة متضمنة لعنى الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة
 لتقدير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان
 رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل موانع
 الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها وفيه نظرون لان الاعراب المحكي
 انما يصح اذ كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذ لم يكن معهودا
 فلم يصح لانج يفضى الى فتح باب الهذيان وسد باب الخطية في الكلام العربي لان كل
 مرفوع ومنصوب ومجروى يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان
 لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى
 في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند
 ولدى ولد من حروف الجر الا من قوله الف فاعل من قبلها لاعتماد على الموصوف

كما قيل ينعم الصرف كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان نصبها على نهجها
 كما قيل ينعم الصرف كذا وكذا

او على ذي حال او مبتدأ متقدم الخبر والجملة الظرفية والاسمية او حال و
 وزن فاعل وهذا القول تقريباً ما ياقول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه
 احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبر الف التانيث في ارضي علماً وعن
 قول من قال بانها احدى عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من
 قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وجبلى وتكرار الجمع في مساجد
 ومصاييم ومراعات الاصل في نحو احمر علماً وانما كان قول هذا الفرق بعيداً عن
 الصواب لما فيه من جعل التبع اصلاً براسه والقول المنظوم مقرب الى الحفظ لما
 ان النظم اليسر حفظاً من النثر والقول بانها تسع تقريباً لتحقيق اذ العلة في التحقيق
 ثمانية لان الالف والنون المضارعان لالفي التانيث ملحقان بالالف التانيث
 المضارعة بينهما كما ان الف اللاحق في ارضي ملحق بالالف التانيث كذلك فلما فرغ
 عن بيان العلة التسع في البيتين شرع في بيان امثلة ما على ترتيب ذكرها في
 البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث
 بالتاء والمعرفة وزيب مثال التانيث المعنوي والعرفه وانما ذكر التالين لنوع
 التانيث اهما لما لسانه لظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في الملح مع التذكير
 الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم
 مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يكوب مثال التركيب وعمران
 مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف
 وبيان العلة والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف ان
 لا كسرة ولا تنوين كلمته ان مخففة من الثقلة وضمير الشأن اسمها وكسرة بالفتح
 على ان اسمها لا وخبره محذوف اي لا كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة
 وهي مع اسمها وخبر خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله
 لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في الاحول ولا قوة وانما لا يدخل في غير
 غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعتين لان الفعل له فرعيتان
 من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف
 لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف
 فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية
 والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الالف التانيث ووزن الفعل

الاشبه

في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بين الاعراب الخمسة بالاسم وهو الجر ما لم
يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو
التنوين وانما لم يمنع في الاشبه بفرعية واحدة حاصلة من علته واحدة لما ان المشابهة
بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية
اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفريتين
الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماء اللغويين عند
من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان الكسرة والتنوين قيل انما
لم يمنع الكسرة والتنوين فيهما المانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان
الضرورة تبين المخطورات والتناسب امر مقصودا هم عند هم واما في مسلمات
فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره بجملة على نصب
بقلب تبعية اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض
فلا يرش شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف
مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتنوين وذلك
الفريقين المذكورين في المطبوعات وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق
الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضد
لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اي
لا اضطرار الشاعر لان الضرورات تبين المحظورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الحنة
غيره قالت لك الويلان ابك مرجلي وكقول صاحب المنظوم ثم فتاوى زفر
بعده ما هو قول الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصودا هم عند هم مثل
قوله تعالى سلا سلا واغلا لا وسعير اصرف سلاسل لتناسب اغلا لا
وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب
فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جاف
حتى قرئ في قوله تعالى وسلا سلا منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز
صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه
ازسلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب
والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز
ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

طبيعة

والجواز أيضاً فإن قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود علتين
وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجبر والتنوين فالصرف عند عبارة
عن انتفاء علتين وعند غيره عن وجود الجبر والتنوين فإذا كان الصرف عند
عبارة عن انتفاء علتين فكيف أطلق الصرف ههنا على وجود الجبر والتنوين
وما بالخالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث أطلق
الصرف ههنا على وجود الجبر والتنوين دون انتفاء علتين لأن غير المنصرف
عند الضرورة والتناسب يدخله الجبر والتنوين ولا ينتفي فيه علتان قيل
يمكن أن يحمل كلامه على حذف المضافين أي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود
الجبر والتنوين للضرورة وللتناسب فلا مخالفة ويمكن أن يحمل الصرف ههنا على
معناه اللغوي دون الاصطلاح فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه
للضرورة وللتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائداً
إلى الحكم دون غير المنصرف ويمكن أن يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازاً على
طريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين
تقريباً ذكر في حد غير المنصرف أو واحدة منها تقوم مقامها ولم يبين أنه إية علة
تقوم مقامها ما شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم مقامهما الجمع والفا
التأنيث أي العلة التي تقوم مقام علتين لفرعية الاسم ولولمنع الصرف
سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والألف المقصورة والمدودة ولما
يقوم الجمع مقام علتين لأن صيغة منتهى الجموع لا زمة للجمع بحيث لا ينفك هذه
الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثانٍ وكذا الفاء التأنيث إنما يقوم مقامها
للزومها للكلمة أيضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنها فجعل لزومها بمنزلة تأنيث ثانٍ ثم
لما بين العلة التسع محمولة ولم يتعرض لمحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك

قال **فإن العدل** الفاء للتفسير واللام للعهد أي العدل الذي سبق ذكره تخرجه
عن صيغته الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئة الأصلية إلى صيغة أي
هيئة أخرى والعدل مصدر مجهول أي كون الاسم معدولاً ولذا فسر بالخروج
دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره بعدم التطابق
المراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم أو خرج معناه كذا في المحاشي أعلم أن كلمة
أوفي قوله أو خروج معناه لترديد في العبارة أي سواء أريد بخروج الاسم خروج

مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلاً فان يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو
 العين والميم والراء عن صيغته الأصلية وهي عام إلى صيغة أخرى وهي عمرو وكذا
 يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغته الأصلية وهي عام إلى
 صيغة أخرى وهي عمرو على شائر أمثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على
 التغيرات التصريفية بتمامها قياساً وشاذة قيل معناه خروج الاسم عن
 صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي وخروجاً فيما يحش عنه في النحوي بقرينة
 ان المتكلم نحووي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية
 بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها
 قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي لا معنى وتخفيف
 فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن
 صيغته الأصلية فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لا خروجها عن صيغته الأصلية و
 التقدير ليس بلاخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الأصلية
 وقوله تحقيقاً صفة مصدر محذوف أي خروجاً محققاً وهو ما لا يقال بعد لينة
 لضرورة منع الصرف ولا تتبع الأخوات ولا التحقق البناء بل بدليل آخر وقوله كثلث
 ومثلث صفة أخرى للمصدر المحذوف أي خروجاً محققاً كثلثا لخروج ثلث و
 مثلث او خبر مبتدأ محذوف أي وهو كخروج ثلث ومثلث فالهما معد ولا عن
 ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد و
 ثنائي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل إلى عشرة وعشر تسكاً بقولهم
 خامسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية أي صورية لا معنوية واخر فانه
 معدول عن الآخر يضم الهضمة او عن آخر من يفتح الهضمة معدولاً لانه جمع أخرى و
 هو تانيث آخر وهو فعل التفضيل وهو ما اشتق منه بما يلزمه احد الأمور
 الثلاثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او
 اضافة أخرى مثلها نحو حينئذ وقيل وياتيم تيم عدي وليس في آخر شيء من
 ذلك فتعين كونه معدولاً عن احد الآخرين فان قيل لو كان معدولاً عن الآخر
 لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذا العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو
 نكرة يقال جاءني رجال اخر قيل لا ضمير في اختلاف نحو والاخر ترفيلاً وتذكيراً للبقاء
 اصل المعنى والتعريف امر طاري فلا يشترط بقاءه فان قيل لو كان معدولاً

عن الآخر لوجب ان يكون مبنيًا للتضمن معنى اللام كالمس فانه معدول عن اللام
فكان مبنيًا قيل المس معرفة فكان بناؤه باعتبارانه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار
انه معدول عن اللام بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنًا فلم يكن فان
قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيًا للتضمن معنى من مثل لا
رجل قيل ان ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى
غيره معنى جاء في زيد ورجل اخراي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تلخا من
زيد في معنى من المعاني ولهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افرادًا وثنيتين وجمعًا
وتذكرًا وتانيثًا يقال جاء في زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان
معنى التفضيل باقيا فيه لما ثني وجمع لان افعال التفضيل المستعمل بمن كان مفردا
مذكرا لا غير فان قيل آخر يضم الهمزة جمع وآخر يفتح الهمزة الممدودة مفرد ولا يجوز
ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من
بمعنى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماءنا افضل من علماءهم وانتم جميعا لما
وان افعال التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل
والتضمن عمومًا وخصوصًا من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا
رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن
نحو آخر فانه معدول عن الآخر وآخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن
والعدل جميعا نحو المس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئته وبقاء
معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه
ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلته في الهيئته لجواز
الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها
لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون
الميم او عن جماعي او جمعاء وان كان جمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها
ان يجمع على فعل جمعاء وجمروا ان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في
التكسير على فعال في التصحيح على فعلاوات كصحراء صحاري او صحراوات و
لما جاء فعل بضم الفاء ونحو العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل
هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس ان يلب
واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كانا ويا شيئا لا يجمع على افعال فبني

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقرار
وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ دون العدل وقوله
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله في نحو ما
مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف كعم حيث قدر فيه العدل ونسبة
منع صرفه لان لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون
بدون العلتين ولم يوجد فيه علتة سوى العلميته فقد رفيه العدل لا يمكنه وتقدير
غيره حفظ القاعدة ثم فكانه عدل عن عامر العلم واما التحقيق البناء نحو حضار
وطمار من ذوات الرأى من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه
العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لتثقل الرأى لانها من
حروف التكرار واما ياتي في البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي
بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما الحمل على الاخوات نحو خدام
وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قدر فيه العدل عند هم
لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الرأى من فعال التي هي من اعلام
الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا عليها طرد الباب ولم يحتاجوا في
منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتأنيث
الا انهم يقدرون رفيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقيق الشبه
بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون
مؤثرا في البناء عندهم لضعفه واما يؤثر في حضار وطمار لتثقل الرأى فوجب
التخفيف فيه بالامالة وهي لا ياتي بدون البناء على الكسر واما قال في تميم
لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر وذوات الرأى لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى
الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحمل
على الاخوات والتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري
وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والركاد باب قطام ما كان من اعلام
الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وتبعض
الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر
لانهم اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام
وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه

قد رفيه العدل
على الكسر البناء
في غير النسخ
معدولا

لأجل المشابهة في العدل الآتي أنك لو اعتبرت شعبة الألف والنون في سكران
 بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كأن باطلاً لأنه يستلزم الدور وهو متنع
 بالاستئزامة تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا أن تقدير العدل
 فيه للحمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من اعلام الاعيان المؤنثة
 ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شرطه أي شرط
 الوصف في منع الصرف والمراد الوصف المانع من الصرف أن يكون في الأصل أي
 في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين أحدهما كونه تابعا يدا على
 معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد
 ههنا وهذا أولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود لأنه حينئذ
 يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد أن يكون في الأصل جزءا
 لا وهما وفيه احتراز عن قول من قال إن أفعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر
 غير منصرف لتوهم الوصف الأصلي فيها على ما سنبين فإن قيل الوصف مؤثر في
 منع صرف ثلث وليس فيه وصفا أصلي لأنه وضع للعدد دالا للوصف قيل الوصف
 فيه أصلي حكما لأنه يستعمل بعد العدل الأوصفا فكان موضوعا للوصف فكان غير
 المنصرف للعدل والصفة الحكيمة فإن قيل الوصف مؤثر في منع صرف أجمع على
 قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع أن الوصف فيه ليس بأصلي
 لأنه وضع للتأكيد دون الوصف قيل الوصف فيه أصلي تقديره لأنه بمعنى الاجتماع
 فهو في الأصل وصف لا أنه لا يجري على موصوفه فقد رفيه الوصف وتناقل أن
 يقول أنه في الأصل من أي الصفات من باب أفعال الصفة كاحمر حمراء من باب
 أفعال التفضيل كالأفضل والفضلي لا يستقيم الأول لجمعه على الجمعون ولو كان
 من باب أحمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر إلى أصله على جمع مثل
 سود ودهم وبالنظر إلى نقله إلى الأسميته بالغلبة على أجمع مثل أسود وأدهم أما
 الجمعون فلا يجوز لأقبل الغلبة ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنثة على
 فعلاء ولو كان من باب أفضل لكان مؤنثة على جمعي كالفضلي والأخرى أجيب بأنه
 يحتمل أن يكون من باب أحمر بدليل تانيثه على جمعاء إلا أن جمعه على الجمعون شاذ
 ويحتمل أن يكون من باب أفضل بدليل جمعه على الجمعون وعدم كونه من الألوان
 والعيوب والحكي إلا أن تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل و

في جمع
 أسود ودهم

الصفة التقديرية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عند غير
 منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة بشرطها ان
 يكون علمية فإن قيل الوصف مؤثر في ادبر تصغيره ورجع دار مع ان الوصف
 فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير
 قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
 وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة
 جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة
 على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ
 لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما
 تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم
 مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مررت بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف
 العروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان
 يكون لكونه قابلا للتاء لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قيل
 المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ
 القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمن
 للحمية السوداء وعلى سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة
 العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي
 سواد وارقم بمعنى ذي رقة وادهم بمعنى نكهة اي سواد فان قيل ما لهم اعتبر الوصف
 الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علما قيل لان
 العلمية وضع ثاب فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما
 بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج
 الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن
 الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف
 وفي العلمية عدم ملاحظة غالبها فكم من اسود سمي باحمر وبالعكس فان قيل
 ما وجه اجتماع التي التعليل في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل
 لانها تدل على ابتداء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه
 بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتداء

أثر الاشتراط المذكور فيهم الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف
 لاجع الى اشتراط كونه في الأصل وقوله امتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير
 التقدير فصرف اربع في مرتب بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الأصل
 وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك
 لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشرقان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه
 سبب سوا الوصف الاصيل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود
 قابل للتاء حيث يقال للحية الاليتى اسودة فكيف يصح التقريع الثاني قيل قد ذكرنا
 ان الراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس
 ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمىة العارضة فلا
 عبرة لقبوله التاء ونقول الراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع
 عن الصرف واسود تمتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصيل وهو بهذا الاعتبار
 لا يقبل التاء اصلا حيث يجئ مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة
 الاسمىة العارضة وهو بهذا الاعتبار غير تمتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف
 ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف اى لاجل اشتراط كون الوصف

في الأصل

جزما لا وهما ضعف منع افعى من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل
 اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعى
 من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعنى
 يحتمل ان يكون افعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعى بمعنى الخبيث
 ويسمى الحية به لحباثتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي
 ويسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيبان جمع تاج وهو ما يكون على
 الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان ويسمى الطائر الذي
 سمى بـلانـة و خيلان اى ذي نقوط ونقوش فان قيل هذا الاسماء منصرفات
 عند المصنف كما هو مذاهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم
 فكيف قال وضعف منع افعى الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعى او يقول وامتنع
 منع افعى قيل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لان منعه بخالف
 قول الجمهور وكان ضعفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث
 فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث اى التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علماً قوله التانيث
مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
الاول وانما اشترطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازماً للعلمية لانه لو لم
يكن علماً لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا
يؤثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوي
وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثان
ما ينع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف
والتانيث بالتاء من غير العلمية فان قيل ما بالهم اعتبروا اللزوم في علمية منع الصرف
ولم يعتبروا ذلك في علّة البناء حتى بنى لاجل واحد عشر ويازيد ونحو ذلك
مع عروض علّة البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف في خلاف الاصل لان
سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجروا التسوين قيل لان علّة البناء
قوية حتى انثت مفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير
معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازاً عن التانيث بالالف الممدودة
والقصورة كهماء وجبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم
بدون العلمية فيقوم مقام العلتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تاؤه
كذلك اى كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن علماً
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث
المعنوي من غير العلمية وكذا صرف ارب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي
من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونها
مشروطا فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وافرغ من بيانه شرعاً في بيان
ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تختم تاثيره اى شرط وجوب تاثير
التانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط
وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة اى ثلاثة احرف او تحرك
الاولى اضافة المصدر الى الفاعل او العجّة اما اشترط في تختم تاثيره احد هذه
الامور الثلاثة لان منع الصرف لاجل الثقل المحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن
احد الامور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثياً ساكناً لا وسطاً غير اعجمي فيكون في غاية

الخفة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السبيين فتزاحم تأثيره فاشتراط احد هذه
 الامور ليكون المؤث ثقبلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا
 الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
 العجم ثقيل على العرب ولتقابل ان يقول ما لجعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير
 التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل
 هند ورد عدل كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك
 شرط تحتم منع صرف المؤث المعنوي لكان صواب اللهم الا ان يجاب بان العلمية
 سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في البعض واثير
 منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف الثاني
 المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشتراط تحتم تأثيره احد
 الامور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث
 بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب للتأثير على كل حال لقوته بظهور علامته
 في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في
 قوله وشرط تحتم تأثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقبلا وهما غير ثقل
 فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع
 شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة هند
 وسقرا سم جهنم وماه وجور اسم اقريتين ممنوع خبرله وزينب وما عطف عليه
 ممنوع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة
 في زينب وتحرك الاوسط في سقرا والعجمة في ماه وجود فان قيل شرط تأثير العجمة
 العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين
 الامرين في ماه وجود فكيف يؤثر العجمة فيها قيل ان احد هذين الامرين شرط
 كون العجمة سببا مؤثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجود غير معتبرة في كونها
 سببا مؤثرا في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لوها
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة
 مقوية كونها سببا مؤثرا في منع الصرف فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على
 طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل
 في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سبب فيه لسمع نحو ارد ونوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع
فان سمي به اى بالموث المعنوي مذكر شرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث فقد سمي به مذكر منصرف لفوات التانيث لفظا
لكونه خاليا من علامة التانيث وحكم الفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ومعنى لكونه اسم مذكر حكما فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود
تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى خُبْلِي و جُبْلِي و جُبْلُوِي بحذف الالف وقلبها
ولم يجوزوا في نحو جباري الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
حُبْرِي بمنزلة جباري فلم يجوزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتزليل
حركة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف
عندنا قيل لم يعتبر ههنا بتحرك الاوسط لان اعتبار نائب النايث بعيد
وعقرب ان سمي به مذكر ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فان
قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا
نحو باب علم امرأة ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف ايضا مع وجود
الزيادة قيل المراد بالموث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن
منقولا عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا ينفسر للفظ
فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو باب حيث كان في الاصل مذكر بمعنى سحاب
ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعد علم رجل لا يكون غير منصرف لانه
يرجع بعد تسمية الذكر به الى ذكرته الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين
المذكرين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث
شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف
اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي
فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو الموث
والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة
ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول
ان ياء النسبة مع التاني في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اى كونه علما

وأن المصدية في قوله أن تكون ايضاً تفيد معنى المصدر فيلزم تكرار الكون
 حيث يصير المعنى العرفه شرطها كونها علماً فلا يستقيم حل قوله علمية على الضمير
 المستكن في قوله أن تكون فالحق أن يطرح قوله أن تكون ويقول العرفه شرطها
 علمية أي كونها علماً وأجيب بأنه لو طرح قوله أن تكون لم يكن مستقيماً لأنه لو
 قال العرفه شرطها علمية فحينئذ لا يخلو ما أن يجري قوله العرفه على الحقيقة أو
 يراد به التعريف لا يستقيم الأول حيث يصير المعنى العرفه شرطها كونها علماً
 وانت عرفت من قبل أن العرفه ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى
 التعريف شرطه كونه علماً وانت تعلم أن التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد
 في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله أن تكون ومن ارادة
 التعريف من العرفه ولا يلزم تكرار الكون لأن الياء التختانية في العلمية للنسبة و
 التاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرط كونه منصوباً
 إلى العلم لا إلى غيره من المضمرة والمبهمة واللام والاضافة فيصح سببية
 التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وأما شرط في التعريف أن
 يكون بالعلمية لأنه إن كان بالاضمار والابهام كان الاسم مبنيًا منافياً لللازم منع
 الصرف وهو الاعراب والمنافي لللام مناف للملزم وإن كان باللام والاضافة
 كان مؤثراً في الصرف أو في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلائم أن يؤثر في منع
 الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق إلا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا
 التعريف المبهم العرب المقطوع عن الاضافة كائنه تانيث أي وقالوا انه غير
 منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرفة كما
 ذهب إليه البعض بدليل سكوتة عن تعريف المبهم لذلك كان معتبراً عندنا لوجب
 أن يضم مع العلمية تعريف المبهم العرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا
 التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
 التوكيدي لأنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرأت الكتاب
 اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي أصلاً كما هو مذهب الجمهور
 بدليل سكوتة عن هذا التعريف ولهذا جاز في الشعر تأكيد النكرة كقوله قد صرت
 البكرة يوماً اجمعاً لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا
 في بحث الوصف وأما جعل العرفه سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً

كما جعل البعض لأن فرعيتة التعريف على التذكير أظهر من فرعيتة العلمية على
 التذكير فإن قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عند كيف قال أخذنا
 وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره
 جاز على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق
 ذلك الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث
 المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية
 شرطها ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في العجمة اي في اللغة العجمية و
 تحرك الاوسط عطف على قوله ان تكون او زيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف اي
 العجمة شرطها في منع الصرف كونها علميا في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او
 مع الزيادة على الثلاثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنسا
 لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها
 فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو كجام وفرد
 بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف
 لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة
 اذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض احد السببين
 فتزاحم تاثيره فان قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم احدى رواة قراءة نافع مع انهم يكن
 علما في العجمية بل كان اسم جلس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احدى رواة قراءة
 نافع ابو عيسى لجودة قرأته قيل انما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في
 العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة مؤثرة في ما هو وجور مع انه ليس فيها
 تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيها غير
 معتبرة في كونها سببا مؤثرا بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة
 كونها سببا مؤثرا فان قيل ما لم يجعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة في العجمة
 شرط جواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفا البته وفي التانيث المعنوي شرط تختم
 تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المونث
 الثلاثي المعنوي تقديرا لان التاء مقدرة فيه بدليل رجوعها في ان تصغير نحو
 هنثية ودية فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث لقوى
 من العجمة فترجم بزيادة الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون

التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولو لم يسمع غير منصرف في كذا لم يصح او غير فصيح
 كما سمع ذلك في نحو هندا ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك والزيادة في العجمة شرط
 تأثيرها وفي التانيث العنوي شرط تحتم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند
 غير الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تأثير العجمة كما انها شرط تحتم تأثير التانيث
 العنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولو لم يسمع
 دعد وشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة و ابراهيم ممنوع كل واحد منهما عن
 الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم ولو قال فنوح
 وفرد منصرف وشتر و ابراهيم ممنوع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط
 الثاني وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرد نظير فوات الشرط الاول
 وهو كونه اعلمية في العجمة ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط
 الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف
 فيه لان العجمة مع الثلاث في الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة
 عند البعض فذكر نتيجة اهتماما لشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
 لاتراع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصح بذكر نتيجة شتر
 لما فرغ من بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال لجمع شرطه في منع الصرف
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعدها
 حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع
 التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صوابات جمع صواب وقيل هي
 صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصاييم فان قيل يخرج من هذا التفسير
 نحو ضارب وجعاف واسا ودا ناعم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل
 بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعائل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع
 افاعيل مع ان هذا المجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن
 العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريف وهو تقدير الزائد
 بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذا المجموع وقوله بغيرها حال
 عن صيغة منتهى الجموع اتي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد
 بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في

الوقف هاء وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء
كانت على زنة المفردات كقرازة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة
جمعيته فتورق فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وباء النسبة لكان
اولى ليخرج مدائي اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه
ليس يجمع كافي الحال ولا في الاصل بل هو مع باء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
محض دائما وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لورد في النسبة الى الواحد
لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع ردا الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد
كالانصاري والاعرابي والانباري فلا حاجة الى اخرجها بخلاف قرازة فانه جمع
وقيل يخرج مدائي بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وباء النسبة من واد
واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة و
طلحة فكذا باء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكروسي و
من حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس وواحد نحو تمرة وتموري و
دوم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان
كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها قرعاً فالنسبة فرع النسبة الى الكلمة
ان المؤنث فرع المذكور وقيل المراد بالجمع يجمع حروف الواحد فيخرج مدائي
لان جمع بعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين
الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس يجمع كافي الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض
دائماً وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم
قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد
حيث يرد عليه اكلب واجمال فانهما جعلان لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان
المراد عدم النظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال فانهما جعلان لا نظير
لهما في الاحاد صورة الا انهما ما يمانا لانه في قبول التصغير والتكسير على لفظه
لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير
فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه كما جحد مثال الجمع
الذي بعد الف حرفان ومصاييم مثال الجمع الذي بعد الف ثلاثة احرف
اوسطها ساكن وانما قرازة جمع فردون وهي شيء من الشطرنج منصرف
لغوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

في تانيث الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة لا زمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤثر

بنا

قوله بغيرها دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجر لشهرة
امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فنصرف على صيغة المذكور ولم
يقبل فنصرفه مع وجود تانيث المبتداء وهو فزانة لان المراد به مجرد اللفظ وهو
مذكور فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فزانته ههنا علما
فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل
هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلته مسماه والمنوع في غير المنصرف تنوين
التمكن لا تنوين المشاكله فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا يصح الحكم عليه
بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه
منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فزانته عارضة و
العواض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يدخل
في قوة جمعيته فتور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل
انما يعتبر التاء في حكم العدل لانهما وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان
كما في وزن الفعل نحو جعلته فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا
في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعالته موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاطاحة باحوال
المتكلم وذاستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبني على دليل واجب
بانها لو كانت مستعملين لسمعنا في موارد استعمالها وما لم يسمعنا حكمنا بانها غير
مستعملين فيكون هذا النفي مبني على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما
فزانة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعماله او للاستيناف
لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني
لسبق كلام آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل في بعض
المشارحين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهناك ذلك فيصح ان يكون الاستيناف
ثم يرد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر فيها الا الجموع
وحضا جرها للضبع اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير منصرف اتفاقا
مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المتحصرة فينبغي ان يكون
منصرفا فاجاب عنه باننا لانسلم ان العلة هي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة
اعتبارا لانه اي لان حضنا جرن منقول عن الجمع لان في الاصل جمع حضير وهو عظيم

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على البالغته فهو غير منصرف بالجمع الأصلي
 القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اصمما للحمية غير منصرف بالوصف
 الأصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الأصل
 كما قال في الوصف واجب بان لا يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال
 او في الأصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله
 اعتبار في حضار الجمعية الأصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم
 للضبع وهي لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبتت من
 التانيث مع العلمية لان حضار غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة
 العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضار
 غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع
 ثم اعلم ان قوله وحضار صبتد وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من
 ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في
 غير فانه في حكم لا التافيت حيث يجوز انا زيد غير ضارب كما يجوز انا زيد الاضارب
 وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني فقيه نظر لان النصب يتقدّر على
 لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شئ منها
 وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم
 والمجمله معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذا الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
 او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف هو الا كثر اي عدم صرفه كثر استعماله
 وهو مذاهب اكثر النجاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروال فاجاب
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع كلام العرب
 حمل على موازنة اي ما يوازن اري يوافق في الوزن من العربية نحو انا عيم وقاديل
 لان الاعجمي خيل والد خيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالاتفاق اليق والري
 لانه جنسه والد خيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه و
 ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سروال تقدير اي فضا
 لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا تؤثر فيها
 الا الجمع والمنقول عنه ولم يوجد شئ منها فيه فقل انه جمع تقدير ان فرض انه
 جمع سروال واستعمل بمعنى السروال او بتسمية كل قطعة من السراويل سرة الترفعلا

لقاعدة العرب كقصد ير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة
 اذا في قوله اذ لم يصرف الشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد
 قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ
 محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا
 فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حل
 على موازنة صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لمبتدأ محذوف اي هو اعجمي محمول
 على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع سراويل
 خبر بعد خبر لمبتدأ المحذوف وقوله تقديرا مصدر محذوف العامل اي قد
 تقديرا ومصدر ليقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض ومفعول له
 اي قيل جمع سراويل لفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه وهو
 الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل بشكل حينئذ
 منع مصاييح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط
 بعدم النظر في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اي فلا
 اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصاييح
 وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصاييح وقناديل مشكل اللهم الا
 ان يقال ان محي المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة
 مفرد سوى سراويل فلا يعيابه ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف
 سراويل كثير الوجود لانهما تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر
 كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه قليل
 الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار
 كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واو ياء كدواع ولم يتعرض
 الواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رخصا وجزا
 منصوبان على النظر فية اي في وقت الرفع والجرك قاض خبر لقوله بنحو جوار اي
 مثل قاض في اسكان الياء لثقلها عليهما ووجد فيها اجتماع الساكنين وتعويض
 التنوين عنها بحركتي التقصان وفي النصب كضوارب لحفقه وهو غير منصرف
 في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرا
 فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجور

والتنوين للتمكن لا شفاء صيغة منتهى المجموع لفظاً لا نصراً بعد الاعلال
 مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده و
 عند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ولا ريب ان الفريقين مذكورة في
 المطولات ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجرجواري
 وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالاً
 وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضاً عن الياء المحذوفة
 واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذا
 المنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء أخت وبنت فانها كانت للتانيث
 حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتخريك فجعلت بعد حذف اللام عوضاً عنها
 حتى طوت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعاً
 غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالاً وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها
 كما في يدع الذاع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها التلايلزم الجمع بين
 العوض والمعوذ وفي الجرجواري ممنوعاً عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة
 في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها
 التنوين وبعضهم يبقى الفتحة في الجر نظراً الى صورة الفتحة متمسكاً بقول الفرزدق ولو
 ان عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب موال لان العبرة
 للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معني والبيت وارد على خلاف القياس ومحمول
 على الترخيم بان كان اصله موال ي بفتح ياء المتكلم فرخم موال بحذف اللام لانها
 صارت آخر ابطول مد بعد حذف الياء ثم اشبع فتحة ياء لي فصار مواليا
 وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضروفة الشعر وقيل عوضت التنوين في
 الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع
 في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
 احد الجزئين فلا يرد الينم وبصريين علمين شرطه في منع الصرف العلية ليلزم
 للتركيب اولي تحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي
 يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في
 منعه ولا سناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع
 الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون

باضافة ولا سنداً ولا الجزء وصوتاً متضمناً للحرف قبل العلمية لينجرح نحو سيدي و
 خمسة عشر علماً قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتاً ظاهراً لا نهياً وكلامنا
 في العرب فتركه اعتماداً على ظهوره وخمسة عشر علماً غير منصرف عند البعض بتأثير
 التركيب فاعمل المصنف لاختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني
 متضمناً للحرف وقوله مثل بعلبك خبر مبتدأ محذوف اي وهو مثل بعلبك
 فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك المكبر ثم جعل علم بلد بالشام
 ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون
 اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علماً
 ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة
 بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي واذا كانا في
 صفة فانتفاء فعلا نترى فشرطها انتفاء فعلا نترى لئلا ينتفي شبهها بالفي
 التانيث بدخول التاء المنوعة عنهما يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكران و قيل
 شرطها وجود فعلي بعد ان كان على فعلا ن ليتحقق شبههما بالفي التانيث
 باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلا ن بوجود فعلي لان كل فعلا ن
 يحيي مؤنث فعلي لا يحيي مؤنث فعلا ن وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض في رجن
 حيث ينتفي فيه فعلا ن ترديدون وجود فعلي فلا حاجة الى وجود فعلي الانتفاء
 فعلا نترى واجب بان نادر والنادر كالعديم على ان انتفاء فعلا نترى لغرض اختصاص
 بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلي انتفاء
 فعلا نترى فقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رحي بل لانهم
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوم منه مؤنثا لامن لفظه بالتاء ولامن
 غير لفظه اعني فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث اننا لانسلم
 ان وجود فعلي مطلوب لاجل انتفاء فعلا نترى بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
 بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي
 المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة
 الا انه ليس وجهاً للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تأخير
 انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لجرد انتفاء التاء من
 غير وجود فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ز
 لكسر

ومن ثم اختلف في رحمان للسببية وثم يفهم التاء وتشديد الميم للاشارة
الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف
ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها
على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب زة زيد وقرعة عمر بالهاء
لانك اذا وقفت عليها قلت زة وقرعة ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقولهم ثمه بالتاء من غلط العامة أي لاجل ان بعضهم بشرطوا في تأثير
الالف والنون انتفاء فعلاية وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث
يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم رحي ويمينه من اشتراط انتفاء فعلاية لان انتفاء
رحماته وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلاية
الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى في رحمان لاختصاصه
بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس
على النظائر ودون في قوله دون سكران وندمان طرف اختلف يعني اختلف في
رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على
كلا القولين لان انتفاء سكراته ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لان انتفاء الشرط
على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندمي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او
في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضي ان لا يتحقق المشروط و
هو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم وفي الصفة وليس الامر كذلك
بل يتحقق في كلا الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يصح التردد بين الشرطين
واجيب بانه تردد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا
يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في
الكلي كلا الشرطين فيصح التردد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في
بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اي شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم الامنقولا عن فعل او
اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل و
فيه تكرار لطائل تحتها كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون
الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو واخوه واستأذنه ونحوها من الاضافات التي

لإبرادها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل ضافة العام الى الخاص بمعنى
 اللام لجود النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في
 اوله كزيادة الفعل اذا لاختصاص فيه لانه قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف
 كثر مبنيا للفاعل مشددا وضرب مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا استخرج
 واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الامنقول امن الفعل او جميا نحو خصم وبهم
 او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قد م على الاسم و
 هو قوله زيادة اي زيد او على حقيقته وقوله كزيادة صفة زيادة اي كصفة كزيادة
 الفعل وهي احد حرفي اثنين نحو زيد وتغلب واجد وزجس فالماصل ان شرط
 وزن الفعل في منع الصرف احدا من الاختصاص بالفعل او وجود زيادة
 كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال ويكون في اوله زيادة كزيادة ولم
 يقل ويغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب الغلبة
 فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال
 انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية
 بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب
 علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال ويغلب فيه
 ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة
 معتبرة لكان وزن المفعول معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد
 يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افضل فان وزنه ليس
 بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افضل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة
 نحو احر وافعل الاسم نحو ارب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي مزاج
 الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو اقم فكيف يكون وجود زيادة في اوله
 كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا لمها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في
 الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة
 انواع افعل التعجب نحوما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل
 الصفة نحو احر من حر يجر وافعل المتكلم من باب اخر نحو اقم وافعل الماضي من

من باب الافعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو لم يشفق وافعل الماضي
 من باب الافعال ماله ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل
 الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ معصودة تعارضها
 افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لا ابتداء الفعل فبقى افعل المتكلم من
 المضارع من باب آخر وافعل الماضي من الافعال ماله ثلاثي سالما عن المعارضة
 فثبتت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احمر
 عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما
 عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول
 قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظهروفا للاخص او يقال معناه
 اول حروفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير
 قابل للتاء حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل للتاء التانيث المتحركة و
 انما اشترط كونه غير قابل للتاء لان ان قبلها اخرج عن وزن الفعل فلا يتحقق
 شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجيئ اسودة للحيمة الانثى مع انه ممنوع عن الصرف
 للوصف ووزن الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع
 عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة
 الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاربعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس
 اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكور فنقول المراد بعدم قبول التاء عدم
 قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله واسود ممنوع عن الصرف باعتبار
 الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجي مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما
 يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممنوع عن الصرف
 فتحقق فيه الوصف ووزن الفع و هذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن
 ثم اى ولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود
 الشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم
 قبول التاء فيوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط
 علته للشرط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط اذ الشرط يوجد
 بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا

ان يقال المن شرط في حكم العلة كحفر البئر في الطريق فيؤثر في وجود الحكم والمنصرف
يعل مع الوصف الاصل يقال جل يعل اي قوي على العمل انما انصرف للثبوت عدم
الشرط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم
الشرط وقد عدم الشرط ههنا لان يعل يقبل التاء تكرة حيث يقال ناقرة يعل
اي قوية على العمل فيعدم الشرط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان
غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ نشأ ما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع
في بيان ما ذهب تأثير هذه العلل بذهابها به فقال ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما
موصولة اي الاسم الذي او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها
منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والجمعة و
التركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن
الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وجبلى اذا سمي بها فان العلمية غير
مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية
وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا
قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فاذا التناقض قيل انما جعل
العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من
العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا نكر للشرط وهو الظاهر وللظرف
فان كانت الشرط كان قوله صرف جواب الشرط والمجلة الشرطية وقعت خبرا لما
الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا نكر للظرف
لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيده نحو
رب سعاد او قطام لقينته وتنكيرو العلم اما بتاويله بواجد من جنسه وذلك اذا
وقع في الشكرية الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلاً فتقول كم من زيد لقينته
او رب زيد لقينته اما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحب بصفة من
الصفات فيحينئذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل
فرعون موسى اي لكل حبار قهار مبطل عادل حق وكما يقال رب حاتر اي رب
جواد وانما صرف وقت تنكيده لما تبين اي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
من انها بيان ما اي من ان العلمية لا يتجامع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرطية

كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لاجتماع اى لا
 تجمع سبباً من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسباب هي اى العلمية بشرط في ذلك
 السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في
 اسم وقوله لا العدل ووزن الفعل استثناء فمابقي بعد الاستثناء الاول اى لا
 تجمع مؤثرة غير ما هي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل كمر واحد فانها لاجتماعها مؤثرة
 حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط
 فيها حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم قال وما فيه علمية مؤثرة اذا انكر
 صرف كان لو اهم ان يتوهم ان هذه الصابطة ليست بكلية مجوز ان يفرض اسم
 يجمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر ذلك الاسم بقي فيه
 سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى ينعدم الشروط
 عند عدم الشرط فدفع وجهه بقوله وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
 لاختلاف اوزانهما فلا يكون الا احدهما اى فلا يوجد الا احدهما اذ التضادان
 لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي هذا الاستثناء نظراً لانه ان قيل
 في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
 الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما

معها

هـ والظاهر كان استثناء الكل من الكل
 لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل
 المعنى فلا يوجد سبب منهما الاسباب منهما ويمكن ان يقتدر بقريته ما سبق
 فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه
 نظراً لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط فيه ليس لا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد
 سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اى احدهما واجيب بان مفهوم
 قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد
 منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و
 المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل
 اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الافلاتة وفلاتة وفلاتة وفلاتة صح

الاستثناء حتى لم تطلقوا واحدة منهن مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 لان ما عدا ذلك عليه قوله لسا في ليس الا هذا الارباع المستثناة لكنه جعل استثناء
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله لسا في عام يتناول الارباع المستثنات و
 غيرها وان كان ما صدق عليه هي الارباع المستثنات فالحاصل ان استثناء الكل من
 الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط
 صحة التكلم لاحتمال الحكم فانهم فاذا انكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلمية
 فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط
 عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احرر المراد بمثل احرر كل ما كان صفة في اصله معتزلا
 بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى المباشرة اي خالف
 سيبويه الاخفش فيما يماثل احرر حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من ال
 عن الموصوف اي في علمه مثل احرر على نحو على التمرة مثلها ابدأ اي على التمرة زيد مثلها
 وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه
 حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التأكيد دل عليه قوله اذا انكر فانه ظرف
 خالف سيبويه الاخفش في مثل احرر وقت تنكيه وذكروا في بعض الشروح الاولى
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلاثة احدهما استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان
 والمراد ههنا تلميذه كما اصرح المصنف في شرح الفصل فلونصب الاخفش كانت نسبة
 المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي غير ملائمة بربطته وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا
 الى التلميذ ابعد من الملازمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لظاهر الحق
 لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رخ فلا وجه لما
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه
 علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الامثل احرر فانه اذا انكر بعد العلمية ببقية سيبويه غير

منصرف اعتبار الصفة الأصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في
اسوداسماً للحمية بالاتفاق والاختفاء لم يعتبرها إلا الساقط بالعلية التي هي
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسماً للحمية فإن الوصف فيه
معتبر عند لأن غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الأصل ولا غلبة الاسمية
لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما جعل علماً
فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر
وبالعكس وأجيب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع والاختفاء ان
يقول ان الوصفية تزول بالعلية المتصادمة بينهما والعلية لا تزول بالتنكير
لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم
جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع لاحمر
بعد التنكير الى معناه الأصلي وهو من لمرحمة فكيف يعتبر الوصف الأصلي
بعد زوال المانع وأجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التنكير
بل المراد انه كالتانيث لكونه أصلياً مع زوال ما يضاؤه ولذلك قالوا في جمع
احمر حمروان كان علماً وفي احمد لحامد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلاً كما هو المختار كان
نصب قوله اعتباراً على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاختفاء لاجل اعتباره
الصفة الأصلية او على انه ممتنع عن النسبة في مثل احمر اي خالف سيبويه الاختفاء
من حيث اعتباره للصفة الأصلية او على انه حال مجذوف مضاف اي خالف
سيبويه الاختفاء حال كونه ذا اعتبار للصفة الأصلية او على انه ظرف زمان
لان المصدر قد يجعل جيناً اي خالف سيبويه الاختفاء وقت اعتباره للصفة
الأصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة مثل
رجع القهقري او مجذوف مضاف اي خالف سيبويه الاختفاء مخالفة اعتباراً
للصفة الأصلية وأضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى
السبب وأن كان مفعولاً كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتباراً يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولاً لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل
المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاختفاء والمعتبر للصفة الأصلية وهو
سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون هذا الاشتمال من قوله

سيبويه ايضا بجذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتبارا للصفة الاسمية
 والمجار والمجور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية
 للمحل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الأصلية
 في مثل احر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في
 وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الأصلي بعد التنكير
 وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لأصالتها ايضا فيمتنع نحو حاتم
 من الصرف للوصف الأصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم اي سيبويه
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الأصلي والمراد باب حاتم
 كل علم كان في الأصل وصف مع بقاء علمية لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين
 وهو الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
 وذا امتنع لان ان اعتبر كل ضد مؤثرا لما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان
 اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علت الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم
 عند ثبوت اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد
 لا محالة فعدم اعتبار الوصف الأصلي ههنا التحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
 في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
 ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز ووجه الثاني
 بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين
 في حكم واحد في حاتم لما يلزم لو كان امتناعا بالعلمية والوصفية القائمتين
 وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه اعتبر الوصف الأصلي بعد التنكير
 في احر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لأصالتها ايضا فيمتنع
 نحو حاتم من الصرف للصفة الأصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف
 الأصلي معتبر عند أصالته وان كان زائلا كما في احر بعد التنكير وكما في اسود بعد
 غلبة الاسمية والتضاد بين العلمية القائمة والصفة الأصلية الزائلة اذا لاقيا في بين
 كون الشيء وصفا في الأصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد
 بالوصف الزائل والعلمية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل
 لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة ينافي الاجتماع ولا ينافي التضاد فتحقت
 التضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فإن قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثير الاعتبار
 الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير
 العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلمتين حقيقتين طبيعتين لمنع
 الصرف بل هما علمتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين
 وجعلهما علمتين لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول
 الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم
 ونحو ذلك اذ لا مرية للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود
 التأثير الطبيعي اعتبارهما بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او
 يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه
 متضمن لحكمين معني لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من
 حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق
 بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعل في قيد بوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك
 القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجعون ولو بقي اصل الفعل
 ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتمان لم يلزم اعتبار
 متضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل النفي
 اى انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصم المعنى
 وجميع الباب باللام والاضافة اللام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق
 بقوله بنجر اى جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة بنجر بالكسر
 الجملة خبر لقوله وجميع الباب اى بنجر بصورة الكسر لا الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانجرار فيه فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فائدة في قوله بالكسر اذ
 يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة بنجر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد
 مناط الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام وضافة بنجر لكن بصورة الفتحة
 وبعد اللام والاضافة بنجر بصورة الكسر نحو مريت بالاحمر وبجرهم واختلف
 في تعليل انجراره بصورة الكسر فمن قال ان الحجر والتنوين كلاهما يسقطان عن
 غير المنصرف قصد انما بنجر لان اللام والاضافة لكونها من معظم خواص
 الاسم يقويان جهة الاسمية ويتبعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير
 شبهه فصار الاسم منصرفا بنجر بصورة الكسر وانما كانتا من معظم خواص

الاسم لانها يمتزجا به امتزاجا تاما ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام
 التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالة على القطع عما بعده والفعل متصل
 بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانها لا يمتزجان به امتزاجا تاما
 ولا يجدان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجز
 غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه
 تبعاً للتنوين فقال انما يجز لان الجر يسقط منه تبعاً للتنوين الشاقط لشبه
 الفعل وهما لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه
 الجر فيبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم العرب بالجنس
 الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر العرب باعتبار اقسام الاعراب فقال
 المرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والمجلة الفعلية
 صفتها اي هو اسم معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو و
 الالف نحو جاءني زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك الالامة لفظاً او تقديرًا
 فيدل على الاعراب اللفظي والتقدير لا اللفظي يشتملها دون المحلى اذا اعراب
 المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعاً ومعنى الرفع المحلى ان في
 محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعاً ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل
 لا محل له من الاعراب وهو عائذ الى المرفوعات وانما ذكره ووجهه مع ان المرفوعات
 جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات او لانه عائذ اليها بتاويل كل واحد او لانه عائذ
 الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون
 المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات
 غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطاهات وانما عاود الضمير
 الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد
 وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع
 مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر
 المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
 سايلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان
 يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل
 المحققات ويحتمل ان يكون التاء والياء لا فائدة معنى المصدرية اي كونه فاعلاً

حقيقة واحكام اليد خل المحقات وانما قال على علم الفاعلية راعى على الرفع ليقنوا
 الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ويشير
 الى اصاله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فمنه الفاعل مبتدأ فقد
 خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من المرفوعات
 الفاعل وقد كبره وتوحيد بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم
 الفاعل على سائر المرفوعات لان اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح
 لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزءا الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في
 الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفاعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فانه
 يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
 بهذه المثابة ولا ن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
 واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولا ن الفاعل اشد في باب الركبة
 حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسد بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركبة
 لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فقدم حذف
 الفاعل لا يدل على ركبة فكيف يدل على كونه اشد في باب الركبة ولا ن رفع
 الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان
 وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة
 نحو كفى بالله وما جاءني من احد واجيب بان الزايد مما لا يعتد بها وقيل اصل
 المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه ولا ن باق على ما هو الاصل في المسند
 اليه وهو التقدير ولا ن يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه
 وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا
 يحكم عليه الا بالاشتقاق لان عامله لا يكون الامشتقا ولا ن المبتدأ يحكم عليه بالحكم
 متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان
 حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند
 اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل و
 لقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره
 عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا شبهه فقولوا شبهه ما ان يندرج تحته ما
 هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا ندرج لم يصدق قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكروا
 ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند
 البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدور واليه ذهب المصنف وصاحبها
 العرب وعند الاكثرين هو الفعل المقدور واسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما
 كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمر وحسن وجهه وقدم عليه
 عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اي وقد قدم ذلك الفعل على ذلك
 الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر
 عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل بل اسند اليه ايضا
 الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل او لا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك
 الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا في
 المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه
 مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند
 الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه
 وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل
 بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على
 صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد
 مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري و
 غيرها هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول مالم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
 وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد
 وطال عمره فان الموت ليس بقائم زيد وكذا الطول ليس بقائم زيدا ولكلها
 على جهة انها قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطف
 نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمر وحيث اسند الفعل اليهما على جهة قيام
 بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والنصوبات والمجوزات المذكورة
 غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه اللغات فيكون المعنى
 ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي
 اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه
 فقال والاصل ان يلى الفعل اى الاولى ان يقادرن الفاعل الفعل الذي اسند اليه
 بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو احقها لان الفاعل كالجزم
 منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصروا وضمه و
 احسن اما الاول فترك الفاعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
 الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلما اداة الاشتقاق وهي
 من المحسنات على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل
 على ما مر في بحث الوصف اى ولا جل ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل جاز ضرب
 غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير
 وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب
 غلامه زيد برفع غلامه ونصب زيد اى وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
 قبل الذكر لانه العاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله لتقدم الفاعل
 عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاختلاف ابن جني فانهما جوازهما تمشكا
 بقول الشاعر جري ربه عني عدي بن حاتم جزء الكلاب العاويات وقد
 فعل فان ضمير ربه عائد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر
 لا لعدي اى جرى رب الجزء لانه جري المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا
 هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم
 يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند افعال الثاني قيل لا
 قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه
 وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضر المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع
 الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى
 الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا
 اذا المفعول فضلة فغير نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول
 به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على
 المفعول به كالضرب مثلا فانما استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلاء و
 هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول به ليس
 بركن فتمحقت الضرورة في كلتا صورتين وأجيب بان المراد بالضرورة
 ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر
 في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب
 فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصحة
 مجمل ما روي على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان
 حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتأخيره فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اي في
 الفاعل والمفعول لفظا تميزاى من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب
 اي واذا انتفى القرينة حاليتها كانت او مقالية على فاعلية احدها ومفعولية
 الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا
 متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
 نحو ما ضربت الاياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول
 الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيدا لا عمر او بعد معناه اي معنى الا وهو انما
 فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيدا
 عمرو وانما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تساهل
 ثم كون انما بمعنى ما والا اختيارا للصنف والا فالمدح كور في المفتاح وغيره هو انما
 متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه جزء لقوله واذا انتفى
 مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي
 في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللمتحرز عن الالتباس بخلاف ما لو
 وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى و
 ضرب موسى العاقل عيسى العاقل ينصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة
 مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيته في الثاني واعراب الصغرة في
 الثالث وخاليته نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حاليتها وهو عدم صلاح
 الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل
 قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه
 الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ
 والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائم

لأنه

زيدا جيز الوجهان أحدهما ان يكون اقايم مبتدأ وما بعده فاعلة السادسة
 الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر المبتدأ وكذا في غيرهما اما جيز فيه الوجهان
 او الوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالباس وجواز الوجهين او الوجوه
 قيل الفرق مبني على تمديد اصل وهو ان أحد الوجهين اذا كان على خلاف الأصل
 والاخر على الأصل فقصده التكلم بما يخالف الأصل ملبس بمنع الالباس السامع
 يحكم بما هو الأصل لسبق ذهنه اليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان
 استويا أصالة ومخالفة الأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما
 بالأصل حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التأمل والاستفسار
 فيكون جوازا من باب الاجمال دون الالباس والاجمال جائز والالباس ممنوع
 واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او
 مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى
 تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الأصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم
 تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
 في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
 على الفعل وهو خلاف الأصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف
 الأصل في الخبر الافراد فيستويان في خلاف الأصل فلا يلزم اللبس وكذا اقايم
 زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل على ما سنبين
 ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
 بين جميع صور الالباس وجواز الوجهين او الوجوه واما في الصورة الثانية
 اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تاخيره لا متناع
 الفصل مع الاتصال والراد بتقدير الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل
 فلا يتنقض بخو زيد ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع
 المفعول بعد الاو معناها فلان لو اخر الفاعل لا نقب القصر وذلك لان
 المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفعل لا نقب
 ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب بن زيد الا عمرو وان زيد
 ليس ضارا بالاحد الا لعمرو فاما ضمرو فجاز ان يكون مضروبا بالغيره ويتقدم
 المفعول اي بقولك ما ضرب عمرو الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول

فقط بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كلاهما ثم قدم عمرو على زيد
نحو ما ضرب الأعمرو أزيد فإنه جائز عند الأخفش وبعد القاهر سواء قصد
استثناء عمرو وتقدم الأعمرو على الفاعل بقرينة أو قصد استثناء امرين
من امرين أي ما ضرب أحداً أحداً الأعمرو زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود
وذلك لأن الانحصار إنما يقع فيما يلي الأقل وذكر الفاعل بعدها فالانحصار
يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأزيد عمرو فأفكانك قلت ما ضرب زيد لا غير
ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأعمرو أزيد
فكانك قلت المضروب عمرو ولا غير وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ذلك
سواء قصد استثناء عمرو وتقدم الأعمرو على زيد أو قصد استثناء امرين
من امرين ما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين بأداة واحدة بلا
عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف وأما الأول فللزوم الالتباس بالثاني
ثم كما بين المواضع التي وجب فيها تقدم الفاعل على المفعول شرع في
بيان المواضع التي وجب فيها تأخيرها عنه فقال وإذا اتصل به أي بالفاعل
ضمير مفعول أي ضمير عائذ إلى المفعول نحو قوله تعالى وَإِذَا بَلَغَ الْإِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ
وَوَقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ الْأَنْحَوَاضِ عَمْرُو الْأَزِيدِ أَوْ بَعْدَ مَعْنَاهَا أي معنى الأ
وهو أنما نحو ما ضرب عمرو أزيد أو اتصل به أي بالفعل مفعوله أي مفعول
الفعل وهو أي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت
وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول
وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم
الانحصار قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد الأ أو
معناها قليلاً لا ينقلب القصر المقصود لأن المقصود منه قصر المفعول على
الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا ينقلب ذلك إلا قصر الفاعل على المفعول إذ
معنى قولنا ما ضرب عمرو الأزيد أن عمرو ليس مضروباً بالأزيد فاما زيد
فجاء أن يكون ضارباً لغيره ويتقدم الفاعل أي بقولك ما ضرب زيد لا عمرو ينكسر
ثم هذا إذا وقع مجرد فاعله بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كلاهما
نحو ما ضرب الأزيد عمرو فإنه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا
حاجة إلى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لأن مثل هذا التركيب معمول

على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقدير المفاعل على مفعول
 وأما في الصورة الثالثة ترى في صورة اتصال المفعول لأن اتصال المفعول مانع
 عن تأخيره لمنافاة للاتصال الفعل وإنما قل وهو غير متصل احترازاً عما إذا
 كان الفاعل متصلاً أيضاً مثل ضربتك فإنه يجب تقدير المفاعل على المفعول
 على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد أي قلما يحذف
 الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلّة لأن قيام القرينة
 شرط للحذف لا للعلّة بل للعلّة الإيجاز والاختصار أي وقت حصول قرينة
 دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازاً صفة مصدر محذوف أي
 وقد يحذف حذفاً جازياً لا إيجازاً واختصاراً مع حصول الغرض بالقرينة
 كقولك زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل مقولك
 وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محلي وفي بعض النسخ في مثل زيد في
 موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازاً فلي هذا يكون زيد مضاف إليه
 والرفع محلي على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من
 موصولة وقال صلة أي زيد المقول الذي قال من قام كلمة من هنا استهامة
 مبتدأة وقام خبره والجملة الاستهامة مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل
 فعل محذوف أي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في
 السؤال فإن قيل لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام لي مطابق
 الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك
 ولن يكون ذلك لا بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر مطابق
 السؤال صورة ولا يطابق معنى لأن قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في
 الحكم وزيد قام يفيد نقوى الحكم بتكرار الأسناد فلا يطابق الجواب السؤال من
 حيث المعنى أو يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف
 شرطها والتقليل في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق
 كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال المقد كقول ضرار النهشل في مرثية زيد
 بن هشل وليك زيد ضارع لخصومة الوأو في قوله ليك ليست بداخله في
 البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غائب مبني
 للمفعول وقوله زيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول

مالم يسم فاعله لقوله ليك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لأن الشاعركا امر
 بالكاء بقوله ليك يزيد اى على يزيد على صيغة المجهول حرك السامع ان يسأل
 قائلا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدركا للحق فاجاب بقوله ضارع اى
 يبكيه ضارع اى عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل للدلالة السؤال
 المقدر عليه واللام فى قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع ان لم
 يعتمد بشئ لان الجار والمجرور يكتفى رايحة الفعل اى يبكيه من يعجز عند
 الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او
 خصومة مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخواته فان
 يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعللة ان اريد خصومة
 غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تصلح علنة للبكاء بل العلة عجزه وقت
 خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى
 الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون
 قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اى ضارع لاجل خصومة
 غيره معه اى يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه
 واخره ومختبط مما تطيم الطوائم قوله ومختبط عطف على ضارع اى يبكيه ضارع
 ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد لم يعل
 السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطيم الطوائم اى مما هلك الحوادث ماله
 متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وامصدرية
 والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائم جمع
 مطيحة على خلاف القياس كلواقم جمع لقيحة والقياس المطيحات والمطيحة
 هى الحادثة المهلكة اى يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوائم ماله اى لاجل اهلاك
 المهلكات ماله او متعلق بقوله ليك اى ليك يزيد لاجل اطاحة الطوائم يزيد
 اى لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل
 لا ناصر له وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعينه
 فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوب عطف على قوله جواز
 اى ويجوز حذفه واجبا فى مثل **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُ**
 اى مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف تفسيره

استجارك وتقديره وان استجارك احد من الشركين استجارك والمراد بالمثل
كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر يأتي وأن وعطف البيان نحو رايث
غضنفر اى اسدا ونحو قوله ونادىناه ان يابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل فزيد
قبل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر
ثم لم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً فلا يكون المفسر تفسيراً
للمحذوف ثم لما فرغ من بحث حذف الفعل وحذفه في بحث حذف الفعل
والفاعل جميعاً فقال وقد يحذفان معاً اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره
مثل نعم لمن قال لجدار والجور ورسفة نعم اى نعم الموقلة لمن قال او حال اى مثل نعم
مقولة لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم
التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز ولا واجب ونعم قرينة لاسد مسد
الجملة كذا قالوا ولقاتل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدة
كما في اقائم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال
قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا
واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع ذامارة الوجوب
والجواب عنه ظاهر فليتنامل ثم لما فرغ من بيان احكام الفاعل شرع في بيان
حكم اخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطراداً فقال
واذا تنازع الفعلان اسما ظاهراً بعد هما اى بعد الفعلين قوله ظاهراً مفعول
تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى
واحد فيكون من باب تجازينا الثوب لامن باب تضارب زيد وقوله بعد هما
صفة ظاهراً اى ظاهراً واقعاً بعد هما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل
والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرها من الصفات ايضاً نحو زيد ضارب
ومكرم عمر واوبكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه
التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضاً نحو ما جاء
في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمتم على ابراهيم
فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازاً عن المظهر فان
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت وكرمت على صيغة التكلم وضرب وكرم على صيغة الغائب او ضربك
واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن
اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئه ولا يتصل بعامل آخر فلما لم تجز في المتصل لم تجز في المنفصل لهذا الباب
وانما قيد بقوله بعد هما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلحق
بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع
فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت وكرمت وضربت زيدا و
اكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا
الى اعمال الثاني وضمما الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه
والاظهر والكوفيين الى اعمال الاول وضمما الفاعل والمفعول في الثاني
ان يمنع مانع فيظروا على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان
الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا
قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد
يكون جوابا اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان علمت للتفسير ويحتمل ان
يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوفات قد يره واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما
جازا اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان علمت ايضا للتفسير
ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء للشرط قوله فان علمت الثاني الى آخره اي
فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اي فاعلية الاسم الظاهر وياء
النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا نحو ضربني وكرمني زيد
وقد يكون واقعا في المفعولية اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا
نحو ضربت وكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين
في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعولية
معان نحو ضربني وكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على ان رجال من الفعلين
المقدين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير
المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف
اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر في متحد حاصل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لموكان ذلك حالاً من
 الفعلين المقدرين وعامله المصدر والدلول بالضمير المستكن في قوله فقد
 يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا منع
 ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون
 حالاً من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان
 يكون عاملها معنوياً مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب
 اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان
 المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملاً بان كان احدهما واقعاً والاخر
 ناصباً وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لا يقيع
 الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة
 اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمال الثاني عطف على الجزاء المحذوف
 اي واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعد هما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون
 اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار
 والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب
 فهو على اخذه اقدم وبان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول
 هو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفاضته الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَـؤُلَاءِ اَقْرَبُ كِتَابِيَّةٍ حيث
 عمل الثاني اذ لو عمل الاول لقبل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند
 اعمال الاول ومنه قوله تعالى اَنْتَوْنِي اَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا حيث عمل الثاني اذ لو
 عمل الاول لقبل افرغ لاسم ومنه قول الشاعر + ومكتا مدمائة كان متونها +
 جرى فوقها واستشعرت لون مذهب + حيث عمل الثاني والا لقبل واستشعرت
 لما ذكرنا ومنه قول الآخر + قضى كل ذي دين فوق غزير + وغرة مطول معنى
 غريمها + حيث عمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو
 عمل ذلك لقبل فوقاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلانه لو ذلك لقبل
 معنى هو غريمها بالظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له
 حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت
 على غير من هي له يجب فيها ابراز الضمير اذ الم يضر على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الضمير دل على انه قد عمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمولاً لقوله معنى فانه
 لا يجب ابراز الضمير في مطلق لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث
 وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم لان ضميره اضمير بشرطة التفسير لان
 الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اى نحلة
 الكوفة افعال الفعل الاول مع تجويز افعال الثاني واحتجوا بان الاول سبق الطالبين
 فهو اولى باعطاء المطلوب وبان افعال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا
 كذلك افعال الاول فكان اولى ويقول امرء القيس + فلو انما اسعى لودي معيشة
 كفاني ولم اطلب قليلاً من المال + فان كفاني ولم اطلب تنازعاني قليل و
 اعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان افعال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت
 في النظم بين نصب قليل ورفع مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول
 بالاتفاق فلو لا افعال الاول لمختار لما اختاره الشاعر اذ الفصيح لا يختار الا
 الوجه المختار فلما اختاره دل على ان افعال الاول هو المختار وجوابه باق في
 المتن ثانياً بين ان المختار افعال الثاني عند البصريين وافعال الاول عند الكوفيين
 شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال فان عملت الشان
 الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير افعال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالاً اى فان
 عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضياً للفاعل
 او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر
 اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيداً وضرباني واكرمت الزيد بن و
 ضربوني واكرمت الزيد بن وضربتني واكرمت هنداً وضرباني واكرمت هندن
 وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضمرت اى دون
 حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه
 الا اذا سكت شئ مسدداً كما في ما جاءني الا زيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول
 بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جار في العمدة بشرط التفسير قل هو الله احد
 ونعم رجلاً فان قيل لم يطرأ الفاعل في الاول عند افعال الثاني لكلاينم الاضمار
 قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قيم فلا يضار
 اليه مع امكان الاضمار خلافاً للكسائي رحمه مفعول مطلق لفعل محذوف

أي يخالف بالاضمار دون المحذف خلافاً للكسائي فإنه يقول بمحذف الفاعل
دون اضماره بخلافه عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط
التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلاً وقل هو الله أحد بخلاف حذف الفاعل
بدون سد شيء مسدود فإنه لم يوجد في كلامهم اهلاً فإن قيل قد جاء حذف
الفاعل بدون سد شيء مسدود نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قد إلا أنا حيث حذف إلا أنا
في الأول وهو الفاعل ونحو اضر بن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرم
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لئلا يلتقي ساكنان وإن بقيت خطاً
لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل
المصدر وقيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعم
في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبياً
منسياً والمحذوف في باب التنازع نسبياً منسياً ويظهر اثر الخلاف بين القائلين
بالمحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيهما ومستتراً
فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وفي المحذف ضربني واكرمني الزيدان ولا زيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد
حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فإن الفاعل في الفعل الأول مضمّر
مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالمحذف وقوله
وجاز حمله معترضه لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية أي وجاز عمل الثاني
عند اقتضاء الأول الفاعل وقوله خلافاً للفراء مفعول مطلق أي يخالف
القول بالجواز خلافاً للفراء فإنه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار
قبل الذكر او حذف الفاعل ودوي عن الفراء تشريك الرافعين والاضمار بعد
الاسم الظاهر كما في صورة تأخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني
اكرمت زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف
على قوله اضررت الفاعل أي وإن عملت الثاني حذفت للمفعول ان قضى الأول
المفعول ان استغنى عنه هذا شرط لا استغنى عن الجزاء تفهيم ما يغني عنه و
الجواز المحرور أعني عنه مفعول ما لم يسهم فاعله أي حذفت المفعول أن كانا

استغني عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعلمت
واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمار قبل الذكر فيجوز
لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحوزا عن سماجة
التكرار وانما يضر ذلك تحوزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وانما الاضمار
في قولهم ربه رجلا فتشاذر ولا ظهرت اى وان لم يستغن عن اى وان كان عاملا
يستغن عن اى وان كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا ظهرت
المفعول نحو حسبتى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبتى وحسبت
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبتى
وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب
الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان علمت الاول عطف على
الشرطية السابقة وهي قوله فان علمت الثاني اى وان علمت الفعل الاول كما هو
راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول اضرمت الفاعل في الفعل
الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيد
وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين واضمرت المفعول
ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر
نحو ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا
وانما اضرمت المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضر في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع
امكان اضماره الا ان يمنع مانع فظهر استثناء مفرغ اى اضرمت المفعول
على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فينبذ وجب
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول
الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبتى وحسبتى منطلقا لزيدان
منطلقا فان حسبتى وحسبتى هما تنازعا في منطلقا فاعمل الاولى وهو حسبتى
فجعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتى
واظهر الثاني وهو منطلقين لما منع يمنع اضماره وهو انه لو اضرمت مفرقا خلفا من
هوله وهو المفعول الاول وذا غير جائز لوجوب الحال وانما هما فيما صدق عليه

في هذا الباب ولو اضر مشني خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضطرار
 وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضر نحو حسبي وحسبته يا زيد
 منطلقا ثم كما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون يقول امرؤ
 القيس من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فقال وقول
 امرؤ القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال *
 ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى
 لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجهها الى قليل من المال حيث يلزم التناقض
 وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل مثبت من شرطه وجزائره وما عطف على
 احدها منفيًا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك
 فالأكرامان مثبتان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالأكرامان مثبتان
 فعلى هذا قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة
 اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني
 قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب
 متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه
 صار مثبتا بالعطف على جزء لو فيلزم من الصراع الاول ان لا يكون طالبا
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من
 الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود
 فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه
 الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثر المحذوف بدلالة البيت الثاني
 وهو قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثر * وقد يدرك المجد المؤثر مثالي * فيكون
 المعنى لو ثبت سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثر
 ولكنما اسعى لمجد مؤثر فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان
 متوجهين الى شيء واحد قال الفارسي الواو في قوله فلم اطلب للمحال دون العطف
 فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى
 ما ثبت سعي لادنى معيشة وما كفاني قليل من المال والمحال اني لم اطلب قليلا
 من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان المحال قيد العامل
 فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك

لتحقيق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطابقة سواء طلبه او لم
 يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب يا عمل الاول وحذف المفعول
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية
 دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا
 فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله
 ليس منه خبره وقوله كفاي في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس
 وازدادة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول
 ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بجد
 على حذف فقال مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكروا فاعله وانما لم
 يفصل بينهما كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين
 فاعلا لكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا
 يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير
 المستتر في اقيم اى واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
 اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قوله لم ايت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اى ابنت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
 حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا
 لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ
 عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اى شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
 وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل او يفعل ونحوها
 مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجردا للفظ واللفظ اذا اريد به مجرد
 اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون
 موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لسمى فعل ويفعل كونه ماضيا
 مجهولا ومضارعاً مجهولا او كونه صيغة البني للمفعول فيكون المعنى ان تغير
 صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل
 المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهمايان كل مفعول ضالم لا قامته مقامه اعل شرعي
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول
 اسنادا تاما فلوا سدد الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
 كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
 في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
 بخلاف اعلمت زيد هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اى
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جاب
 لم ويبطل السؤال عن اللبية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك
 بالاتفاق يقال ضرب التاديب وما يقال لان لم انه بعد اظهار اللام جواب
 لم ففيم وهما لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للام لكونه صالحا للجواب
 للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
 يصح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاديبا صلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا
 بالبرهان وعلى بعض الشارحين با ان نصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية
 فلواقيم مقام الفاعل صار مفعولا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة مشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع
 مطلق ولان هذا الدليل يقتضى امتناع اقامة الظرف ايضا لان نصب فيما
 قصد ظرفيته مشعر بانظر فيه فلواقيم مقام الفاعل فالتنصب والاشعار
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة وما الثاني فلان المفعول معه لو اسند
 اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع
 الاسناد اليه اذا الواو يمنع الاسناد اليه تقريبا بين المفاعيل التي لا يقع موقع
 الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعين له أي تعين المفعول به لإقامته مقام الفاعل أي لاستناد الفعل اليه وأما تعين له لأن الفعل المجهول بني له واستند اليه حقيقة وإلى غيره من الملابسات مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها فإن قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار أن كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لأن الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار أنه مستلزم مدلول الفعل لأن كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فإنه مقتضى مدلوله من حيث المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فإن الضرب في ضربت زيداً مثلاً وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فإن نفس المصدر يمكن أن يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت أن احتياج الفعل إلى هذه المفاعيل أشد من احتياجه إلى المفعول به فلم لا يترجم هي عليه قيل إنما لا يترجم هي عليه لأن الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحاً عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لأنه لا ذاقيل تقول كذا فتعين زيد فكانه كان مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للإقامة فإن قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله أمام الأمير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنسبوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع أن المفعول به بلا واسطة حرف جر أقوم مقام الفاعل ولقائل أن يقول أن قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور وأما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بلا واسطة وإيضاً أنه كلام المصنف غير منظم فإن قوله إذا وجد وقوله تعين وقوله يقول أمور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماضٍ اللهم لأن يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم نُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فإن لم يكن تامة لاناقتصة أي فإن لم

ان يقول

يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء أي فجميع الفاعل مستوية
 في الأقامة لا سواء بالجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الأسناد اليه مجازاً
 فإن قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به
 لا يستقيم لا ببنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فيكون
 مطلقاً وجد المفعول به اولم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه
 سواء في جواز الأقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الأقامة أو يقال
 المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكروا في التركيب المذكور من المفاعيل سواء
 وان وجد فجميع ما يذكروا فيها ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والفاعل
 سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهن خلاف المقصود
 على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل
 فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت أي المفعول الاول
 من الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني
 في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيد درهما فيه معنى الفاعلية
 اذ هو اعطى أي اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيد جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو
 مكس و في الثاني منها معنى الفعولية لانه ماخوذ مكس و وما فيه معنى الفاعلية
 فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد
 عمر وان كل واحد من مفعولي يصلح ان يكون اخذاً وماخوذاً بخلاف اعطيت
 زيد درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذاً بل تعين لكونه ماخوذاً فلا لبس في
 اقامته ثم كما فرغ عز مجت الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعده شرع في بحث البتد
 والخبر فقال ومنها البتد والخبر مبتدأ متقدم الخبر والجملة عطف على قوله
 فعنه الفاعل أي من الرفوعات البتد والخبر انشأ ضمير ههنا لتأنيث المعاد وذكر
 ثم لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه البتد والخبر أي وما اشتمل على علم
 الفاعلية البتد والخبر وفي بعض النسخ البتد والخبر فعلى هذا يكون البتد
 مبتدأ محذوف الخبر أي ومنها البتد والخبر وانه اخذ ف الخبر اكتفاء
 بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفوعات الأتية وإنما جمع البتد
 والخبر في فصل واحد لما كان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذا الاصل فيهما
 اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ما حذف احدهما بخلاف الاصل ولا شتر كما في كون

حاملها محتويا وغير ذلك فالابتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله
 المبتداء مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله
 المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل
 أي العوامل النسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر أو نسبة الجزئيات
 إلى الكلّيات وعلى الأول يكون اللفظ بمعنى التلغظ أي العوامل النسوبة إلى
 تلغظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ
 أي العوامل النسوبة إلى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة ككلمة والعوامل
 بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فإنه لا يقع مبتدأ والمراد
 بالاسم اسم من أن يكون اسما لفظا أو قد يرافيد خل في الحد سواء عليهم
 أن أئذ رثم أم لم تئذ رثم وتسمع بالمعبيدي خير من أن تراه وحق أن زيد
 منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه
 عامل لفظي وإنما أطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها باباب كان وان وعلت
 كما فسرهما العلامة جارا لله الزمخشري في الفصل لأنه عرف المبتدأ وحث
 فيها لحوى أن يطلق بخلاف جارا لله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين التلغظ
 والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية الاسناد والمغتركة بينهما
 التجرد عن العوامل التي من شأنها أن تدخل عليهما وهي الأبواب الثلاثة وفروعها
 ليس الأول لا يريد على المصنف قولهم بحسبك درهم فإن قولهم بحسبك مبتدأ
 وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لأن الباء زائدة والكحروف الزوائد مما لا
 يعتد به وقوله مسند اليرحال من الضمير المستكن في قوله المجرد والمجار والمجرد
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسند وهو ناعمل لأنه حال معتمدة على ذي الحال
 وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فإنه خارج من هذا
 القسم فإن قيل مالم يسم فاعله قيل لا يسم فاعله قيل لا يسم فاعله قيل لا يسم فاعله
 ومفعول مالم يسم فاعله قيل لا يسم فاعله قيل لا يسم فاعله قيل لا يسم فاعله
 لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضهم ليكون صورة التصريح دالة
 على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالمحصر هنادي على من زعم أن اسم الفاعل مبتدأ
 وفاعله يسم فاعله خبر كما قايّم الزيدان لأنه مسند به لا مسند إليه ولا نه اسم لا
 صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لأن ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق
 مقصورا على زيد لان زيد مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد
 عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
 مقصورا على المبتدأ مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا
 يحصل بضمير الفصل ردعه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ
 بنزاع لا ف واجب بان قد يجيء لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو المتقو
 ومنه قوله تعالى وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ اى اولئك هم المقصومون وعلى الفلاح
 منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ مقصورا على الاسم
 المذكور والصفة فلا يكون المبتدأ غيرها فيحصل به ردعه فان قيل التجريد
 عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
 يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد
 ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للمخاضيق فمذركية والركية البيرو
 قولك سجان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امثنا
 اثنتين واخيين اثنتين بتمية العدم الاصلى اماتة وههنا من هذا القبيل
 فان قيل التجريد نفى الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون
 المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفى العموم
 كقولك لم يبق كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يبق وقد عرفت ان نفى
 العموم لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفى الحكم
 عن جملة افرادة فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
 شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا
 كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول
 واذا النسبة ايجابية كقولك الجاد لاهي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
 لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفى العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي
 لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد
 نفى العموم ونفى العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
 العدم بالدليل الحارجي كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وان الله لا
 يحب كل قابض ايثم ولا نطع كل حلاف ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

ان المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله
العوامل الجنس دون الاستخراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتدأ هو الاسم
المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكرنا اصلاً وقوله والصفة عطف
على قوله الاسم اي المبتدأ هو الاسم المذكور والصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمجاري مجراها كالنسوب نحو ما قرنتي احوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة
بعد ما يحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قايماً زيد فان الصفة ليست
بتجارة لعدم الاعتماد خلافاً للاختفش والكوفيين وكلمة اولنم الخلودون
الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم الحدود
دون الحد وضابطة تقسيم الحد وان يدكر في صدر الحد ما يتناول كلا
القسمين وهنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما
هو قسم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسم الصفة كما نرى بعض
الشارحين فان قيل ان اريد بقسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فانظر
ان المراد قسم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل
بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتدأ في القسم الاول مسند اليه وفي
الثاني مسند اليه ولا يصح ان يراد قسم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس
في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من الضمير الواقعة
اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر
الذي بعده ما مثني ومجموعاً وانما قيد بالظاهر احترازاً عن الصفة الرافعة للضمير
نحو قائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائذ الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر
لم يحز تشيئها لما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبراً
ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل قائم انما فان الصفة رافعة للضمير
مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستوفى فلا يخرج
ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة للظاهر مبتدأة ايضاً
بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي و
الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتداء شئ قال
بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان فلا الف

ب
ابتدائها

الأصلها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييداً واحترار عن هل فإن قيل الصفة
 الواقعة بعد لام الموصول الراجعة لظاهر مبتدأة أيضاً بالاعتماد على الموصول
 نحو قائم أبوه زيد فلو قال بعد حرف النفي أو الف الاستفهام أو لام الموصول
 كان أشمل قيل إنما يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لأن هذا القسم من
 المبتدأ ضروري يصار إليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم أعراب الصلة
 بأعراب اللام الموصولة كأعراب ما بعد إلا بمعنى غير باعتبار توضيحه أن حق الأعراب
 أن يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والمحرز
 لا يحمل الأعراب نقل أعرابها إلى صلتها فاعربت بأعرابها عارية كما أن الاسمية
 الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل أعرابها إلى ما بعد ما فاعرب
 بأعرابها عارية مثل زيد قائم مثال القسم الأول من المبتدأ وما قائم الزيدان
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي وقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
 الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بمسند إليها و
 الزيدان فاعلها السادس الخبر في تمام الجملة فإن طابقت مفرد أي فان
 وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الف الاستفهام اسماً مفرداً واقعاً
 بعد ما بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعد ما مفردين جاز الأمران
 أحدهما كونه الصفة مبتدأة وما بعد ما فاعلها السادس الخبر في تمام الجملة
 والثاني كون الصفة خبراً وما بعد ما مبتدأ بخلاف ما إذا طابقت مثني أو
 مجموعاً نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس إلا
 فإن قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر فلما
 جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقاً
 وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلاً لأنك إذا جعلت الاسم الظاهر فاعلاً
 فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فحققت الضرورة فإن قيل اعتبر في
 منع تأخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجوز حينئذ وجهان
 ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور
 الالتباس وجوز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو أن أحدهما
 أن كان على خلاف الأصل فنقص ما يخالف الأصل ما تبس بمنع الالتباس إذا
 السامع يحكم بما هو الأصل سبق ذهنه إليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقعود

الـ

 ولا يجوز
 في المثالين
 المذكورين

وقام زيد من هذا القبيل لأنك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا
 يسبق ذهن السامع الى تأخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلافا
 الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا
 يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصلية و
 مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى
 يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما
 من باب الاجمال والاحمال جائزا والالتباس ممنوع وذلك مثل قائم زيد فان وجهيه
 متساويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو
 خلاف الاصل وخبرية توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو ايضا خلافا للاصل
 فاستوى الوجهان فجوزا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين
 ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ وشرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرّد عن
 العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة اي الذي لا يكون صفة
 واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرّد شامل للمبتدأ
 بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة
 احتراز عن القسم الثاني منه وانما لم يقل هو الاسم المجرّد لان الخبر قد يكون جملة
 والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فتترك ذكر الاسم ليتناول
 الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو الاسم المجرّد اكتفاء بما قال في المبتدأ والجملة
 التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب
 ابوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج
 ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة
 تأكيد لان القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ وهو
 ضمير الفصل والمجرّد خبر والمسند به صفة المجرّد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين
 المبتدأ والخبر شرع في بيان احكامها على الترتيب فقال واصل المبتدأ والتقدير
 اي الاولى في المبتدأ ومقتضى الدليل في ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف
 معنى والخبر صفة والموصوف مقدّم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر
 عمدة الافادة والبيان اهم والاهم البقي واخرى بالتقدم بخلاف الفعل و
 الفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد و

المحدث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والمحدث بخلاف
 المبتدأ والخبر فإن الأهم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على
 الثبات والدوام ومن ثم لا يرى ولا جل أن أصل المبتدأ والتقديم جاز في
 داره زيد مبتدأ متقدم والخبر والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل جاز
 وإنما جاز ذلك مع كون الضمير عائد إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدم مرتبة
 المكان أصالة بتقدمه وامتنع صاحبها في الدار الجار والمجرور وخبر لفظوله
 صاحبها والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل متنع وإنما امتنع هذا يعود
 الضمير إلى الدار وهو في خبر الخبر الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى
 المتأخر لفظاً ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض أحكام المبتدأ وشرع في حكم آخر
 له فقال وقد يكون المبتدأ منكرة كلمة قد للتقليل أي قلما يكون المبتدأ
 منكرة فيه إشارة إلى أن الأصل في المبتدأ والتعريف لكونه محكوماً عليه و
 الأصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فإنه إنما جاز تنكيره مع كونه محكوماً عليه
 لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدمه المحكم عليه وذلك في التنكير
 إذا تخصصت أي قل شيوعها وإلهاها وحصل فيها نوع تعين بوجه ما كلمة
 ما زائدة أو صفة بوجه أي بوجه أي وجه فإن قيل بيان التنكير عند بيان
 أصالة التقديم غير ملائم فكان الأولى أن يذكر هنا قوله وإذا كان المبتدأ
 مشتقاً على ما له صدر الكلام إلى آخره مما وجب فيه هذا الأصل وتختلف قبل
 في المبتدأ وأصلان التقديم والتعريف فبين أحد هو بالتصريح والآخر
 بالالتزام لأن بيان قلة التنكير يستلزم أصالة التعريف فكانه قال وقد يكون
 المبتدأ منكرة وأصله التعريف أو يقال لما بين أصالة تقديم المبتدأ وشرع في
 بيان ما يلزم فيه تأخيره ويختلف هذا الأصل وذلك إذا كان الخبر مضمناً له
 مخوف في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في
 الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطراد فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم
 بهذا التلخيص والملازمة وفيه نظر لأن ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلخيص
 لكان ينبغي أن تقدم قوله في الدار رجل على سائر أمثلة وجوه التخصيص
 فتأخيره عن سائر الأمثلة يابى هذا التلخيص مثل ولعبد مؤمن خير من
 مشرك فان قوله ولعبد مبتدأ وتخصص بالصفة لأن قوله ولعبد محتمل

المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصاً وحصل فيه نوع
 تعيين وارجل في الدار ام امرأة فان قوله ارجل مبتدأ وتخصص بالعلم بثبوت
 الخبر لا حد الجنس عند التكلم لان ام المتصلة للعادلة للفترة للسؤال
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد هما عندك فاذا كان الخبر معلوماً
 صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل
 اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولاً قبل
 اجرائه على الخبر عنه وكذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد
 العلم بها صفات فصار المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وفيه نظراً لانه يلزم
 من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التي تدل على
 ثبوت الخبر لا حد هما عند التكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في
 سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقها في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا
 الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد بعينه ولا بعينه كذا في
 العباب وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ وعند بني تميم تخصص بصفة
 العموم لان النكرة في سياق النفي تعم وفيه نظراً لانه جمع بين الضدين لان معنى
 العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف
 اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعاً واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين
 لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
 بل المراد تقليل الشيوخ والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي
 عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيراً من مخاطب لم يبق للسامع اشتباه
 لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
 السامع ان ذلك الاحد من هو بالتخصيص وهنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
 فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني
 تميم لان ما ولا المشبهتين بايس لا يعلان عندهم على ما عرف وشرهه زاناب
 فان قوله شر مبتدأ وتخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب لا
 شر حقيق وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على صفة او تخصيص بكونه
 فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر فزاناب يجعل شره لا من المعنى المستر
 في اهره والبديل من الفاعل فاعل معنى ثم قد لم ليفيد المحصر لان تقديره ما حقه

التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما اهر ذاتا اب الاشر وانما قد روا التقدير
 التأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لصورة تفهيم وقوح النكرة مبتدأ ثم اعلم
 ان المهز للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او تاجرا
 او مخبرا بخبر مشرق وقد يكون شرا بان يكون الجاني اعدا وعدوا والهول له بنباح
 غير معتاد يتشاؤم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فعلى الاول يصح
 القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر
 الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاتا اب وهذا على
 قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفي ما عداه فخور رجل طويل جاني
 معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرب كلب في
 وقت لا يهرم في مثله الا السوء فكان موده هربا يتشاؤم به ويخشى منه
 السوء والمراد بنبي ناب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ وتخصيص
 بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لا نرا ذاقيل في الدار علم ان ما بعد
 موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه
 لم يتعين لكونه حكما لجهوا ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدل لامنه فلو قلنا بانه خبر
 يلزم الالتباس فلم يحز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقايم رجل مع ان هذا الالتباس
 موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ وتخصيص بكونه منسوبا الى
 المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادف
 فصار سلاما عليك فعديل من النصب الى الرفع لقصد الاستقرار والدوام
 في الداء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما
 عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان
 الله وليت قلت ليك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك
 في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ منكروا حاج في تخصيصه بالتقدير
 آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل وان زعمت
 ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج
 سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والقول
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياجه الجزء يوجب احتياجه الكل لكون الجزء محتاجا
 اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم ان معنى سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لاحتياج
الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلت
الذى معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام
عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر
قولي لئلا يكون المبتدأ بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك
سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه
تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصلح وقد رصاحب العباب سلمك الله
معرضا من تقدير سلت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد
استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدأ وشرع في احكام الخبر فقال
والخبر اللام للعهد اى خبر المبتدأ قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع
بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر
الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر
فيصلح مثلا لوقوع الخبر جملة والراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية
وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية
بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وزيد قائم ابوه
فزيد مبتدأ وقائم فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الاول ونظير
الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول
من جعل الخصوص بالمداخ مبتدأ متقدم والخبر وعند المخالفين الجملة
الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اى بل انتم مقول في حاكم لا مرحبا بكم وزيد
مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد
يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي هي مستقلة بنفسها فاذا
تعلق بشئ يحتاج الى عائد اى الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره
كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس
مشمول على الخصوص وغيره فجوزي اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما تعريف
المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير و
كوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقة الحاقة وككون الخبر

تفسير المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله أخذ ثم قوله بد مفتوح لأنه اسم لا
لنفي الجلس وقوله من عائد خبر لا وذهب بعض الشارحين أن الجاد والمجرور
متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لأنه
على هذا يصير قوله بد مضارع المضاف فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو
الاحاطة للقرآن عندك والبعد هو الفراق أي لافراق من عائد وقد يجذف
العائد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بدرهم أي الكرمه والمنوان
منه بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال
الاول حال من الضمير المستكن في بستين وأحوال وإن لم يتقدم على العامل
المعنوي إلا أنها إذا كانت ظرفاً تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا
يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على أنه صفة المرفوع وهو منوان
أي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً
فالأكثر أنه مقدر بجملته أي الخبر الذي وقع ظرفاً نحو زيد في الدار وعمر و
من الأكرام فأكثر النجاة على أنه مقدر بجملته متعلق بفعل محذوف من الأفعال
العامته لدلالة الظرف عليه وذلك لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره
عاملاً في الظرف أخرى ولا نأذو وقع صلة يقدر بجملته لا بحالته فكذلك إذا
وقع خبراً ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل
الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر
باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لأن الأصل في الخبر
الأفراد ولأن المقدّر لو كان فعلاً لا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك
ولأن المقدّر خال عن الضمير لا تنقله إلى الظرف والقول بخلو الاسم عنه أولى
من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر
مبتدأ ثان وقوله أنه مقدر بجملته خبر المبتدأ الثاني مجذف على أي على أنه
لأن حذف حرف الجر من أن وإن قياسي مستمر والجملته خبر المبتدأ الأول
وأنما دخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ متضمن للمعنى الشرط لكونه موصولاً
بفعل فإن قيل ما معنى الباء في قوله بجملته وما معنى قوله مقدر بجملته و
المقدر هو الجملته لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى المفروض وقوله
بجملته حال أي فالأكثر أنه مفروض ملتصقاً بجملته ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف السامد مسدّد وقال بعضهم هو
 الظرف السامد مسدّد وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا
 اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدّر إلى الظرف أو محذوف مع
 الفعل قال أبو علي ومن تابعه أنه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب
 اللب واللباب وقال السيرافي أنه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف
 فاعرفي نعم لنا قال أو لا إن أصل المبتدأ والتقدير يشرع في بيان موجبات
 تقديره وتأخيرها فقال وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
 كاستفهام نحو من أبوك والشرط نحو من يكرمني فإني أكرمه وضمير
 الشأن نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو زيد منطلق
 والتعجب نحو ما أحسن زيد ثم قوله ما موصولة أو موصوفة وقوله صدر
 الكلام فاعل الظرف وهو قوله ماله أو مبتدأ متقدم الخبر وليكن صلة
 أو صفة ومن في قولك من أبوك مبتدأ وأبوك خبر فان قيل من نكرة و
 أبوك معرفة ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة
 ظاهرا ومعرفة معني لأن معناه هذا أبوك أم ذلك أو زيد أبوك أم عمرو
 أم غيرها مثل قولهم ما رأيته منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه
 نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لأن منذ معرفة من حيث المعنى وإن كان
 نكرة من حيث الظاهر لا من معناه أول المدّة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة
 أو كانا معرفتين أي أو كانا المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق والنطلق
 زيد أو كانا نكرتين متساويين في رتبة التخصيص نحو أفضلك أمك أفضلك
 متى فإن أفضلك منك مبتدأ وأفضل مني خبره وكلاهما متساويان في
 رتبة التخصيص لأن كلامهما فعل التفضيل مع من وإنما لم يقل متساويين
 وإن كان موصوفين مؤنثا لما ان تانيك لفظ النكرة غير مرتب على التذكير
 فلا يجب مراعاة فان قيل لو قال أو كانا متساويين يتناول التساوي في
 التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب
 قيل لو قال ذلك يوهّم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط
 التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق أحدهما
 معرفة بالعلمية والآخر باللام وكذا زيد أبوك أحدهما معرفة بالعلمية

والآخر بالاضافة وقد وجب بينهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله
او كانا معرفتين نحو زاعن هذا الوهم وتبيينها على وجوب التقديم في
المعرفتين مطلقاً او كان الخبر فعلاً كـ عطف على قوله او كانا معرفتين
واللام للعهد اى او كان خبر المبتدأ فعلاً للمبتدأ نحو زيد قام فان قام
خبر وهو فعل المبتدأ وقوله وجب تقديم جزء الشروط السابقة اى
وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل
صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من على جملة فلا يبطل صدارته واما
الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة
على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنو بنو بنائنا وبناتنا بنو بنائنا
الرجال الا باعد فان بنو بنائنا مبتدأ وبنو بنائنا خبر لا نه لوجعل بالعكس
لا ثقل المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون
منزلة ابناء الابناء وكذا قولهم ابو خنيقة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف
مبتدأ وابو خنيقة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابني خنيقة لان ابني خنيقة
منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي رحمه الله الى ان تقديم
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين
للمبتدأ وتقديمه واثراً لا نه يدل على الذات والصفة الخبرية لانها تدل على
المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسديد
لان الخبر يصح ان يكون جامداً او مشتقاً في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على
المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبراً بمعنى السمي بكذا والصفة مبتدأ
بمعنى الذات الذي انصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات انصف بالانطلاق
سمي زيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في اقائم
زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
دون اللغوي واقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله له يابى
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج
اقائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ ومع انه
لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل
هو اضمير المتصل في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلاً الا اذا الفاعل واحد

ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يتومان لان الخبر
جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الصابطة فان قام
مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان
يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لاجملة باعتبار الصورة فيخرج
نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لافعل بخلاف زيد قام فان الخبر
فيه فعل لاجملة صورة اذا ضمير المستكن امر اعتباري لا صوري لذا جعل
اين في اين زيد خيرا مفردا مع ان فيه ضمير امستكن انما فرغ عن بيان
موجبات تقديم المبتدأ وشرع في بيان موجبات تاخيرها فقال واذا تضمن
الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين خبر
مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد
جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فلاكثر انه مقدرب جملة فكيف قال انه خبر مفرد
قيل جوابه ما اثر من ان المراد بالمفرد ماله ليس بجملة صورة اذا ضمير المستكن
امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا الى اي للمبتدأ والمنكر ومخصصا
له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل بتقدمه
او كان لمتعلقه ضمير في المبتدأ اى لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ بان
يتصل بالمبتدأ وضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلق الساد مسد
مثل على التمرة مثلها زيدا فان قوله مثلها مبتدأ وقد اتصل بضمير عايد
الى متعلق الخبر وهو التمرة لمتعلق الجار والمجرور يحصل او حاصل انى هو خبر
وهذا المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق
الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عايد الى التمرة
الذي هو متعلق الخبر وقوله زيدا تميز عن التام بالاضافة نزال عن الوصف
اى حصل او حاصل على التمرة زيد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان
التمررة توكل في العرب مع ابد فالاسم اليهم المحتاج الى التميز هو المثل لاهاهم
او كان الخبر خبرا عن انى عن مفرد ان الفتوحة بان تقع ان مع اسمها
وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ مثل عندي انك قائم فان الفتوحة مع
اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندي خبر اى عندي قيا ملك وقوله
وجب تقديمه حذاء لقوله واذا تضمن مع عطف عليه اى وجب تقديم

المخبر على المبتدء في هذه المواضع أما في الأول فلأن لا يبطأ صدرته ولا يرد عليه
 زيد ابن أبوه لتصد رايه على حجة فلا يبطأ صدره وأما في الثاني فلأن لا يبطأ
 المبتدء بلا تخصيص وأما في الثالث فلأن لا يلزم الإضمار قبل الذكر وأما إذا
 لم يلزم ذلك وذلك إذا لم يستد متعلق الخبر مستد فلا يجب التقدير كما
 في قولهم على الله عبد متوكل فان قوله عبد وان كان مبتدء اتصل به ضمير
 عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو
 خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الإضمار قبل الذكر لعدم استد متعلق
 الخبر مستد وأما في الرابع فلأن لا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم
 يلتبس بخولوا لك قائم حق لكان كذا وقد يتعد الخبر كلمة قد للتقليل او
 للتحقيق أي قد يتعد خبر المبتدء فيكون اثنين فصاعدا وذلك أي التعدد
 جائز وواجب فالجائز ان تسمى المعنى بد ونه مثل زيد عالم عاقل فان زيدا مبتدء
 تعدد خبره وقد تسمى المعنى بد ونه والواجب ان لم يتم المعنى بد ونه نحو الخمل
 خلوحامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام
 تختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدء
 معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني
 ويرد عليه قوله تعالى وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ فَان قُولُوا وَمَا مِثْلُهَا
 بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره أي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من
 الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدود
 النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب
 لا يصالحها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه أي ما
 حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
 التي حصلت بهم سبب الحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء
 في قوله فيصم دخول الفاء في الخبر الغاء للعطف وهو معطوف على قوله
 يتضمن واللام في الخبر للعهد أي فيصم دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدء
 اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا
 قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة واللام يجوز ويمكن ان يحل كلام الشيخ على هذا وأما قال فيصم

ولم يقل فوجب لأن قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب أو
 يراد بقوله يقيم لا يمتنع والتعظيم ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جائزة
 لا واجبة لان الخبر كالجزء فمن حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريد
 منها مع قصد السببية او الملازمة نحو الذي ياتيني لدرهم وذلك اي
 المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول اي الاسم الذي وصل
 بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما اي والنكرة التي وصفت بالفعل
 او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العائد
 الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمته او يفرغ يقال زيد وعمر وقائم ولا
 يقال قائمان الا ان يحمل على حذف المضاف من المضمراي الموصوفة
 باحدهما اي باحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي ياتيني او في
 الدار فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وقوله او
 في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة
 اي يقال ياتيني او يقال في الدار مكان ياتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة وهو
 وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم اي يقال ياتيني او يقال في الدار موضع
 ياتيني فان قيل عبارة الشيم يشير الى ان المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط منحصر
 في هذين القسمين اي في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة
 الموصوفة بهما لان تعريف السند والسند اليه يقتضي احصر والمبتدأ
 الدال عليه اما نحو لما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى حرف الشرط
 نحو من ياتيني فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتدأ الموصوف
 بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرؤن منه
 قائم ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا
 فيما اذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ ومعنى الشرط والفاء في القسمين
 الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ ومعنى الشرط اما الاول فظاهر
 لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما يتضمن
 معنى حرف الشرط ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع
 اللزوم والجواز والامتناع في مظانها وجعل الماضي مستقبلا احتما و
 جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم

في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان في السببية والملازمة
 امر جائز لا واجب ولا يجعل الماطي بمعنى المستقبل حتميا بل يجوز فيه كلا
 الوجهين ولا يجزم المضارع فلذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس
 بسديد واما القسم الثالث فلمحق بالموصول بفعل وظرف فعلم المحصور
 ليت ولعل اذا دخل على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط ما نفعان دخول الفاء
 في الخبر بالاتفاق اى باتفاق النحويين فلا يقال ليت ولعل الذي ياتي
 او في الدار فله درهم وكذا لا يقال لسع ولعل كل من جل ياتي او في الدار فله درهم
 ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليل فعمل
 بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل
 لازم الشرط وهو الصدرة بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يكتفى بانتفاء
 لازمه وعمل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد
 بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
 وجود المبتدأ وهما يغيران المحل من القطع الى الشك لافادة التمني و
 الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر
 بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من
 بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى ليت ولعل من بين الحروف
 المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق
 ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان للاتفاق
 قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع
 والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض
 والحق بعضهم انهما اى الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة
 المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدرة الشرط
 بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل
 يؤكد وتقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 اِنَّ الَّذِيْنَ قَسَّوْا الْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ لَمْ يَتَوَبَّوْا اَلَمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَقَوْلُهُ
 تَعَالٰى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلَاقِيْكُمْ وَاَجَابَ عَنْهٗ الْمُنَافِقُ
 الْفَاء فِي مَثَل هَذَا لَا يَأْتِ لَيْسَتْ بِجَزَائِمَةٍ بَلْ هِيَ زَائِدَةٌ أَوْ هِيَ لِلتَّعْلِيلِ وَ

الخبر محذوف بدليل تركها مع ان بعض الآيات نحو في قوله تعالى ان الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى
 ان الذين آمنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوهموا هم خزفي في الآخرة لان
 لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفذكم
 القبر منه لانه ملائكتكم وفي هذا الجواب وهاء لا ينفذ لان حملها على
 الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها
 على التعليل بآية السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب
 كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة اول التعليل لان دخولها في المبتدأ الذي
 تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان
 المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فمأوجه تخصيص ان المكسورة
 ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل استعمال
 القرآني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان
 المكسورة ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر
 لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف
 الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد
 الاستعمال القرآني في ان المكسورة هون غيرها فعمل القول بالمنع على انه مرجوع
 وفيه ان الفاء في الاستعمال القرآني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه
 خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ
 والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المستند لقيام قرينة اللام
 بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا صفة مصدر
 محذوف اى حذف فاجازة الالامحاز والاقصار مع حصول الغرض بالقرينة
 كقول المستعمل خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى القول اى تطهيره مثل
 مقول طالب الهلال او ارفع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله اى
 هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا
 اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدأ ولو ذكره كان
 عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر

ن
دون

فقال

بتقدير الهمال هذا قيل لأن المقصود نفس الهمال لا تعينه بالاشارة وإنما الخ
 بالقسم لثلاثيهم أن آخر الهمال ساكن لأجل الوقف وحينئذ لا يتعين أن يكون
 مرفوعاً بل يحتمل أن يكون منصوباً على تقدير ابصر وأما مخصص القسم جرياً على
 عادة العرب فإن عادةهم أن يذكروا القسم في كلامهم كثيراً فإن قيل كما جاء حذف
 المبتدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في الخصوص بالمدح
 والذم نحو نعم الرجل زيد وبش الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب إلى
 أن الخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة القطوعة بالرفع نحو الحمد لله
 الحميد أي هو الحميد وإنما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم أن النعت كان
 في الأصل صفة فقطع لقصد المدح والذم أو الترحم فلو ظهر بتقدير علم يتبين
 ذلك وكما في زيد الخبر أكله بنصب الخبر إذا لم يرد من ضمها ناصب الخبر يكون
 اسم الفاعل الذي بعد مشتغلاً عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعاً
 بانه خبر زيد والتقدير زيد أكل الخبر أكله وإذا كان هو خبر لا يجوز أن يكون
 أكله أيضاً خبر الاستغناء المبتدأ عنده ولا يجوز أن يكون تأكيداً للخبر المحذوف
 لأن المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة أنه لو لم يحذف المبتدأ
 لا يكون في رفعه أكله وجب وإنما لم يحذف المبتدأ ههنا لثلاثيهم أنه كلام آخر
 غير مفسر فلم يذكر هذا القسم أعني حذفه بطريق الوجوب قيل حذفه بطريق
 قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره المحقق للقليل بالعدد ومكانه لم يجز
 وزعم البعض أن حذفه بطريق الوجوب لم يجز في كلامهم وعلوه بكون المبتدأ
 ركناً في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا ليس بسديد لأن الركنية لا تتأثر
 وجوب الحذف بموجب ألا ترى أن الخبر ركن في الكلام أيضاً وقد يجب حذفه
 ثم لما فرغ عز مجت حذف المبتدأ شرح في بيان حذف الخبر فقال قد يحذف
 الخبر جوازا أي حذفاً جائزاً للقيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فإن
 السبع مبتدأ خبره محذوف أي فاذا السبع موجود أو حاصل والقرينة المحذوفة
 هذا الخبر هي إذا المفاجأة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود و
 الحصول ولا يصح أن يكون إذا خبراً لأنه ظرف زمان عند الزواج وهو اختيار العامة
 وهو لا يصلح خبراً عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجأة والفاء للعطف أو
 معطوف على قوله خرجت ففاجأت زمان السبع موجود والجملة المضاف إليها

الزمان بمعنى المجرى أى خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث
المعنى عطف الفعلية على الفعلية فإن قيل المفاجأة المقدرة متعدية فيكون
إذا مفعولاً به ظرفاً فلا دلالة على الخبر المقدراً ما قيل المفاجأة المقدرة ههنا
تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب إذا للظرف مفعولاً به بل يبقى ظرفاً ويمكن أن يتعلق
إذا بالخبر المقدراً خاصاً أى خرجت فإذا السبع واقفاً وحاضراً فلا يكون ظرفاً
مستقراً حتى يلزم خبر الزمان للجنحة بل يكون ظرفاً ملغى والظرف الملغى
يصح خبراً عن الجنحة وفيه نظر لأن حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة
ولا قرينة ههنا إذا للظرف دلالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
وهو لا يجوز وذهب البرد إلى أن إذا المفاجأة ظرف مكان فيصلى خبراً عن الجنحة فلا
يحتاج إلى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع فإن قيل هذا
لا يطرد في نحو قولك خرجت فإذا السبع بالباب إذا لمعنى لقولك خرجت ففي ذلك
المكان السبع بالباب قيل يجوز أن يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب
يدل عنه لا خبر وقوله وجوباً عطف على قوله جوازاً أى وقد يحذف الخبر حذفاً
واجباً وذلك فيما التزم في موضعه غيره كلمة ما موصوفة أى في تركيب التزم فيه
غير الخبر في موضع الخبر أى في تركيب سد فيه غير الخبر مستلخبر مع قرينة أو
مصدرية حينية أى في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره مثل لولا
كيد لكان كذا فان زيد مبتدأ محذوف الخبر أى لولا زيد موجود وإنما حذف
الخبر لوجود القرينة وسد فيه مسد أما القرينة فلولا لأنها لا متناع الشيء
لوجود غيره ليكون مشعر هذا الخبر وأما السد مسد فجواب لولا والمراد
بمثل لولا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد
جوابها مسد وإذا كان الخبر خاصاً لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول
الشافعي رحمه الله الشعر بالعلماء يزرى . لكن اليوم أشعر من لبيب . فقال
الكوفيون إن قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل أى لولا وجد زيد
لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولا اختصاص لولا بالتحصيل بالفعل تحمل
لولا الامتناعية عليه ومثل ضربي زيد قائماً فيه مذاهب ذهب البصريون
إلى أن تقديره ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً فاضيض في مبتدأ مضاف إلى الفاعل
وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ قائماً حال من الضمير المستكن في

كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم
 حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقر لانه يدل على متعلقة العام
 ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير المجته ثم حذف
 اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي
 زيدا قائما وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسد لما مر من
 قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر بدلالة
 الظرف على متعلقة العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال
 على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسد والضرب عام على الاصل لان معناه
 كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء
 الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
 قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال
 القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما
 ولا يجوز ان يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة
 على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل
 فيه ضربي فيكون من تامة البتد ومتعلقاته وما كان من تامة البتد ولا
 يسد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام البتد بخلاف ما اذا كان حالا من
 ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسد
 وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما حالا من زيد او
 متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر
 بدون سد شيء مسد لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تامة
 البتد وما كان من تامة البتد لا يسد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم
 تعييد البتد والمقصود به عموم بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا
 بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا
 يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
 لكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان و
 قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما محذوف مصدر مثله
 وقيل خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان

الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه
هو مبتدأ ولا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قايما الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمضى
ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قايما وهو ضعيف ايضا لان لو كان كذلك لسم
الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل
ضربي زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتا وبه مضافا او منسوبا
الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين
وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة
للمشاركة فمنها فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا وكان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما اي اقصم اكون الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر
في مثله لسد الحال مسد على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ
مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقتربان او متقاربان وانما وجب حذف
الخبر هنا المحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان والواو عطف بمعنى مع فيدل
على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر
وقيل حذف الخبر هنا خالف لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقتربان خبر
المبتدأ ثين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسد اذا المبتدأ لا يكون
سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من
حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسد
من كل وجه والاولى ان يقدرا الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون
تقديره كل رجل متقاربان هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ
عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله لا غناء الواو
التي بمعنى مع عنه وسد هامسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف
عنه الخبر زعماء منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل
كل رجل مع ضيعته لم يحتمل الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً
 لأن الخبر لا يعطف على مبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر
 بخلاف مع هيئته فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كاشفاً
 يحتاج إلى تقدير الخبر ومثل لعمر كذا لا فعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء إلا
 انراستعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يشار إلا خف فيه لكثرة دوران
 الحلف به على السننهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمر كذا أي بقاء واقسمي
 أو ما أقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام أو باللام فإن لم تأت
 باللام نصبتة نصب المصادد وقلت عمر كذا لا فعلن كذا ومعنى عمر كذا حلف
 ببقاين وإذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت لعمر كذا لا فعلن كذا أو
 اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وإنما وجب حذف الخبر لوجود
 القرينة والسادس لأن المقسم به وهو لعمر كذا يدل على خصوصية هذا
 وإن جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمر كذا لا فعلن كذا كل مبتدأ
 يكون مقسماً به ثم لما فرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران و
 أخواتها فقال خبران وأخواتها عطف على أن أي خبران وخبر أخواتها أي
 أمثالها واشباهها من الحروف المشبهة بالفعل وهي أن وكان ولكن وليت و
 لعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق أي ومنه خبران و
 أخواتها وقوله هو المسند بعد دخول إحدى هذه الحروف ابتداء كلام
 أو يقال أن قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل
 وقوله بعد ظرف المسند وأحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند
 وقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران وأخواتها فإن قيل يدخل
 في هذا المحذوف ضرب في أن زيداً يضرب أبوه فإنه مسند بعد دخول أن مع أنه
 ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن فيخرج
 ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه
 الحروف تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما أخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف
 فإن قيل يدخل في هذا المحذوف حسناً في أن رجلاً حسناً قائم وهو صفة اسم أن لا
 خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد
 ذلك مثل أن زيداً قائم فإن قائم مسند بعد دخول أن وإنما قدم خبران على

جواب سائل سال هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولتأمل ان يقول
 لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار
 رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي
 ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي
 اسودابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
 جواز اعلی نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في العلمان من حيث
 انهم علمان بالبالغة والادعاء ويقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
 لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او
 حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واما اختار هذا المثال وعدل عن
 المثال المشهور وهو قوله لرجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
 صفة رجل محمولة على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقيم اذا ترجح المقصود
 ولكنه اذا استوى لاحتمال ان فهو قبيح واذا انخط المقصود كان اقبح فيكون المثال
 المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شائع كما قال الشيخ ويحذف كثيرا اي
 يحذف خبر لا حد فالكثير اوزمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام
 رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
 فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو
 متعين للخبرية وبنو تميم لا يشتون اي لا يشتون خبر لا يحتمل معنيين احدها
 انهم لا يشتون حبها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا
 مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يشتون خبرها
 لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لرجل
 قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من ولدان مصبوح
 قيل انهم يحلون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لامع النفي دون الخبر
 ثم لما فرغ عن بحث خبر لا نفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا الشبهتين
 بليس فقال اسم ما ولا الشبهتين بليس في النفي المجردة لا بطريق البالغة
 وفي الدخول على المبتدأ والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدأ محذوف والخبر
 اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق
 بقوله المشبهتين وقوله هو السند اليه بعد دخولهما استيناف او قوله

هو ضمير فصل والسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف السند اليه و آخره بقلوب
هو السند اليه مما ليس بمسند اليه وقوله بعد دخولها اي بعد دخول ما
ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا بتعنية بدل
ذكر التواب بعد هذا فلا يدخل في احد ابوة في ما زيد ابوه قائم حيث لم
يسند اليه خبر ما اذا الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها
تاكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل نحو
في ما زيد اخوك قائما لانه تابع اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا
رجل فضل منك وانما اتى بالذكرة لان لا تعمل في النكرة بخلاف ما فان عمل
في النكرة والمعرفة وهو في الاشاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه
بليس في الاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال
في المضارع وللحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر
شعر من صدر عن نيرانها فان ابن قيس لا يراح * ثم لما فرغ عن المرفوعات
شرع في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اي اسم امر معرب
اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدء وهو ضمير فصل لا محل له
من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدء
مخدوف والتقدير بهذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة
لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا سال ما المنصوبات فقال هو ما
اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا واباه
او الزيد بن والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة النسوبة الى المفعول فيدخل المحقات وانما قدم المنصوبات
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فمنه المفعول المطلق بمبتدء ومقدم
الخبر والفاء للتفسير اي فيما اشتمل على المفعولية او فمن المنصوبات المفعول
المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما
قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانهما اصل المنصوبات وسائر المنصوبات
ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول به فانه قد يقييد بالحرف فاخروا عنه ثم قدم على المفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلامها مقيد بالحرف جميعا كنه في المفعول

تأني
في
المنصوبات

فيه قد يكون محذورا لزوما كما في اللازم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة
البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افرادة ثم قد مر على
المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضا وهو اي للمفعول المطلق
اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان مافعله
فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تر يا وجند لا فانه مفعول مطلق
وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسمان و
اجيب بانه حدث حكما لان قولهم تر يا وجند لا دعاء وفي الدعاء لم يرد بها الضم
الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فليربا
يجري المصدر فاذا قال الداعي تر يا وجند لا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب
والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه
مفعول مطلق ولم يفعل الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامته وشرف شرفا فان كلامها مفعول مطلق
وليس من جنس مافعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للموت
والجسامته والشرف عد فاعلا له احكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا
فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصقعة واجيب بان المراد
بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قيم الاسم اي
هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكوفيتناول الفعل الاصطلاحي الصفا
ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرَبَ الرِّقَابَ من حيث ان فعله غير مذكور واجيب
بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فا ضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته
سوطا فانه مفعول مطلق وليس مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان
اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوطا فكان مافعله فاعل فعل
مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامع وان
الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامع واعتبار الحقيقي والحكمي من
ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد
كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل
اي مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه حيثية فيخرج ذلك

لانه وان كان حدثا فاعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكن لم يسمد فيه هذه
 المحيثة بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي
 لكن اعتبارا للمحيثية يعني عن بعض القيود الاخر مخرج ما اخرج بها باعتبار
المحيثية ويكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل
 والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو
 جلست جلوسا نظير للتاكيد وجلست جلست بكسر الجيم نظير للنوع
 اي جلست نوعا من الجلوس وجلست جلست بفتح الجيم نظير للعدد اي
 جلست مرة واحدة فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على
 الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
 ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف اخويه
 اي اخوي الاول وهما الذين للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد
 فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا
 عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من
 لفظه فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما
 وعليه الاكثرون ويجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت
 يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه
 الا اذا لم يكن فعل من لفظه فينبئ ان يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك
 اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظ بغير
 صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة ولو
 اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا
 القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل
 نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه
 مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا
 اما الاول فلتغاير المادة ولما الثاني فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز هذا
 القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيهها على قلة هذا القسم
 وقد يحدف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق
 القيام قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جواز اضافة مصدر

محذوف أي يحذف حذفاً جائزاً لا يجاز والاختصار مع حصول الغرض
 بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدّم فإن خير اسم تفصيل مستثنى
 أما باعتبار الموصوف أي قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف الموصوفات
 الصفة مقامه فاخذ حكمه وأما باعتبار المضاف إليه لأن اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف إليه وإنما حذف الفعل لأن مشاهدته الحال يدل عليه لأن هذا
 الكلام لا يقال إلا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله ووجوباً عطف على قوله
جوازاً أي يحذف حذفاً واجباً وقوله سما عا صفة لقوله وجوباً أي حذف
 سماعياً وحذفاً مسموعاً أو مفعول مطلق أي حذف سماع نحو سقياً أي سقاه
 الله سقياً ورعيّاً أي رعاك الله رعيّاً وخيبة أي خاب خيبة وجدّاً أي جدع
 جدّاً وهو قطع الأنف وحمداً أي حدث حمداً وشكراً أي شكرت شكرًا وعجباً
 أي عجبت عجباً فإن عامل هذه المصادر حذف سماعياً بمعنى أنه لم يستعمل
 الظاهر في كلامهم فإن قيل كيف زعمت أنه يجب حذف الفعل والمشهور بين
 الناس قوله حدث الله حمدً وشكرت الله شكرًا وعجبت عجباً قيل ذلك من
 استعمال المولدين لأن استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال
 المولدين على أن البعض قيد وأوجب الحذف في نحو حمداً له وشكر الله باستعماله
 مع اللام فلا يتوجه الأشكال أصلاً وقوله وقياساً عطف على قوله سماعاً وقوله
في مواضع خبر مبتدأ محذوف أي وفي ذلك في مواضع منها أي من تلك المواضع
 ما وقع كلمة ما موصوفة وبالحلّة صفة بمحذف الضمير أي موضع وقع المصدر فيه
 حال كون ذلك المصدر مثبت فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فإنه يجوز إظهار
 فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز عن نحو زيد سيرا
 فإنه يجوز إظهار فعله نحو زيد يسير سيرا ومعنى نفي أي بعد ما هو متضمن
 للنفي كما في إنما داخل قيل ضمير داخل عائد إلى النفي ومعنى النفي بتأويل كل
 واحد منهما ما وفيه نظر لأن الضمير الراجع إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة
 أو يجب أفرادها يقال زيداً وعمر قائماً ولا يقال قائمان فلا حاجة إلى التأويل
 بل هو عائد إليهما بدون التأويل أي داخل ذلك النفي ومعنى النفي على سيم فيه
 احتراز عن نحو ما سرت الأسير البريد لا يكون خبراً عنه أي لا يصلح ذلك
 المصدر خبراً عن ذلك الاسم بأن يكون ذلك الاسم عين وذلك المصدر اسم

تخو زيد يسافر سفرًا قريبًا أو بعيدًا كذا قيل وفيه نظر لأن المصدر في هذا
 المثال تفصيل لا ثم مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل
 الأولى أن يقال في المثال لزيد سفرًا ما يصح صحة أو يغتتم اغتنامًا ولزيد
 ضرب فاما يتأدب زيد بالضرب تأدبًا أو تهلك هلاكًا وفي المتقدم
 احتراز عن المتأخرة نحو ما يتأدب زيد بالضرب تأدبًا أو يهلك هلاكًا فاض
 واما تمنون منا أو تفدون فداء فشذ وأقال بعض الشارحين التفصيل إنما
 يكون للجملة المتقدمه لأن الفصل لا يكون متأخرًا عن التفصيل فذكر قوله
 متقدمه توضيح وفيه نظر لأن التفصيل قد يكون لا ثم مضمون جملة
 متأخرة أيضًا وحينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمه لتحرز عنه
 وذلك ما تمخو قوله أَمَا يَتَأَدَّبُ زَيْدٌ بِالضَّرْبِ تَأَدَّبًا أَوْ يَهْلِكُ هَلَاكًا فَاضْرِبْ
 عَلَى أَنْ التَّفْصِيلُ قَدْ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْفَصْلِ أَمَّا الْإِهْتِمَاءُ بِشَأْنِهِ أَوْ رِعَايَتُهُ
 لِلسَّجْعِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ التَّخْيِصِ وَعَلِمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ فَإِنْ قَوْلُهُ مِنَ الْبَيَانِ
 بَيَانٌ لِقَوْلِهِ مَا لَمْ نَعْلَمْ قَدْ مَعْنَى رِعَايَةِ السَّجْعِ وَأَجِيبْ بَأَنَّ الْكَلَامَ فِي مِثْلِ هَذَا
 الْمَوَاضِعِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْدِيرِ وَالتَّأْخِيرِ فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِي حُكْمِ التَّأْخِيرِ
 مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى إِذَا أَحْبَسْتُمْ فُشْدًا وَالْوَتَاقَ أَيْ السَّلَاسِلَ وَالْأَغْلَالِ
 فَإِذَا مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا مَنَّا فِدَاءً فَقَوْلُهُ فَإِذَا مَنَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ وَقَعَ تَفْصِيلًا لَا ثَمَّ
 مَضْمُونٌ جُمْلَةً مُتَقَدِّمَةً لِأَنَّ قَوْلَهُ فُشْدًا وَالْوَتَاقَ جُمْلَةً مُتَقَدِّمَةً وَمَضْمُونُهَا
 شَدُّ الْوَتَاقِ وَإِثْرُ الْوَتَاقِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ وَهُوَ الْقَتْلُ أَوِ الْاسْتِرْقَاقُ أَوِ الْمَنُّ
 أَوِ الْفِدَاءُ فَجَبَّ حَذْفُ فَعْلِهِمَا أَيْ فَمَا تَمْنُونُ مِنَّا وَأَمَّا قَدْ فِدَاءٌ وَفَدَاءُ
 مَصْدَرُ الثَّلَاثِي مِنْ فَدَى يَفْدِي مِثْلَ الْكِتَابِ وَأَمَّا وَجَبَّ حَذْفُ الْفِعْلِ
 فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِشَدِّ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَسَدَ الْحَذْفِ وَفَ الْمُنَاسِبَةِ لَهُ مِنَ جِهَةِ
 أَنْ تَفْصِيلًا لَا ثَمَّ مَضْمُونُهَا وَمِنْهَا أَيْ وَمِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مَا وَقَعَ أَيْ مَوْضِعٌ
 وَقَعَ فِيهِ الْمَصْدَرُ لِلتَّشْبِيهِ أَيْ لِأَجْلِ تَشْبِيهِ شَيْءٍ بِذَلِكَ الْمَصْدَرِ وَالتَّشْبِيهِ
 هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى مِثَالِهِ أَمْ لَا مَرَفِي مَعْنَى وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ مَرَّتْ بِهِ فَإِذَا لَمْ
 صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ فَإِنَّ الصَّوْتِ الثَّانِي لَيْسَ لِلتَّشْبِيهِ بَلْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ
 عِلَاجًا لِأَيِّ حَالٍ كَوْنُ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ دَلَالَةً عَلَى الْحَذْفِ كَالْفِعْلِ وَفِيهِ احْتِرَازٌ
 عَنْ نَحْوِ مَرَّتْ بِهِ فَإِذَا لَمْ يَهْدُ زَهْدُ الصَّالِحِ أَوْ عَلِمَ عِلْمُ الْفَقْهَاءِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ

فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لأن الزهد والعلم يمدح به فلا
يبدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد
صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه بالأعلى الحدوث
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه
صفة اسم أي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو
مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى
صاحبه عطف على اسم أي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي
صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به
المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف أو على البديل نحو مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لأنه
راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله أي يصوت
صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت
الأول أي فاذا له صراخ صراخ الشكلي أي يصرخ صراخ الشكلي بمعنى يصرخ
صراخا مثل صراخ الشكلي الصراخ هو الصوت والشكلي المرأة التي مات ولد ها
انما ورد مثالين لأن المصدر الأول مضاف إلى النكرة والثاني إلى المعرفة ومنها
أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع وقع فيه المصدر رحال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة أي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك
المصدر أو غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الأتية نحو قوله أي
فلان على ألف درهم اعترافا فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى
العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على ألف درهم لأن مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله أي اعترفت بهذا ألفا اعترافا
والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا
وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصدر ويسمي هذا المصدر بتوكيد
لنفسه أي تقرير الدالة لا اتحاد مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

اى من تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه ما كونه مضمون جملة لها محتمل
 غيره الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر واو غير ذلك
 المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
 لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب
 حذف فعله اى احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اى صدقا وبشي هذا
 المصدر وتوكيدا لغيره اى تقرير الغيرة اللام هنا للتعليل دون الصلة و
 المضاف محذوف اى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولاجل
 الاحتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون
 اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل للمحكم
 بغير المحتمل وصفوا وان اتحادا مراد افيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغايرة وصفا
 ومنها ما وقع مثنى اى ومن تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
 ذا الاعلى التكرير والتكثير مثل لبيك اى التلطاعتك الباء بعد الباء اى اقيم
 لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارا وسعديك اى اسعدك
 اسعادا بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر فى هذا الباب سماعية
 وان كان المحذف قياسا لانه مبنى على ضابطة كلية ثم لما دفع عن بحث المفعول
 المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور فى الاصل كان
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لانه معناه الذى فعل به وصار لان جزء
 الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
 ولم يذكر الاسم هنا الكفاءة بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد
 المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول
 به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة او عبادة
 بان جعلت عبادة كعبادة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم
 وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة فى التقدير كان الفعل
 وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم لاني ما ضربت
 زيدا فانه عبارة عدم الوقوع لاعتادة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا
 واجيب باننا لانسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضربت زيدا

ج
 ح
 د
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ

عبارة الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور الابه نفيها كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيد ما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الابه ما فان قيل ذال الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الابه فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر اللزوم واراد اللزوم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من الحذف زيد في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعين فان قيل يدخل في الحذف المفعول فيه الزمان لان الزمان مما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الابه قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيدا فان الضرب يستعمل في التاديب في محل قابل للدلائل وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الالة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الكيفية فانها ملحوظة في جميع الحذف ولا سيما الحذف والنحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا مثال المفعول به ثم كما فرغ من تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيزان وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجزى في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيد اضربت وبعرو مررت ثم كما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال

۴ علی شخص را به یک نفر و به یک نفر دیگر

ن
خبران

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة
 والتعريف المحذوف وتعين المحذوف جواز أي حذفاً جائزاً كقولك زيداً لن قال
 البحار والمجرور صفة زيد أي زيداً للمفعول لن قال من اضرب مقول قل تقديره
 اضرب زيداً فحذف الفعل بقرينة السؤال وجوباً عطفاً على جواز أي ويجذف
 الفعل حذفاً واجباً في أربعة ابواب وفي بعض النسخ في أربعة مواضع مكان
 ابواب وفي المحصر على الأربعة نظر لتحقيق وجوب المحذف في المنصوب على الأفعال
 بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شأنك والحج والصلوة الصلوة وكذلك في المنصوب على
 المدح والذم أو الترجيح بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد وإتاني زيداً لفاسق و
 مهربت به السكين الأول سماعي مبتدأ وخبر أي الباب الأول سماعي أي
 مقصور على السماع وإنما قدم السماعي على القياسي لأنه أقل منه مثل قول العرب
 أمراً ونفسه أي أتراك أمراً مع نفسه أي أتراك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى
 انتهوا خير لكم أي انتهوا بما معشر النصاري عن التثليث أي عن قولكم إن الله
 ثالث ثلاثة واقصد وأخير لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر
 محذوف أي انتهاء خير لكم وفيه نظر لأنه غير مطرد في نحو قولهم أنت امرأ قاصداً
 لأن قوله امرأ لا يحتمل أن يكون صفة لأنه اسم جنس فتعين أنه مفعول به لفعل
 محذوف أي أنت عن الإفراط والتفريط وإيت امرأ قاصداً أي متوسطاً بين الإفراط
 والتفريط أي بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوف فته أي
 انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خير لكم وفيه أيضاً نظر لأن حذف كان بلا حرف
 شرط شاذ فلا يحتمل عليهم مع إمكان الوجه القياسي وإنما اخرج هذا التظهير
 أن كان عظيم القدر لأنه من القرآن لأن له مساساً من وجوه ومن وجوه ما نحن
 بصدده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب أهلاً وسهلاً أي أيت
 أهلاً لا جانباً ووطيت سهلاً من البلاد لا خزناً الحزن بفتح الحاء وسكون
 الزاء المكان النحس والصلب هذا الكلام يقول الزور والمضيف للزائر والضيف
 لطيب قلبه وإصابة الأنس من جهته يعني أنا من أهلك وإيت أهلاً لا جانباً
 ومنزلي لك سهل لأن لا مشقة عليك في منزلي تقول ما فرغ عن السماعي شرع
 في القياسي فقال الثاني أي الباب الثاني من الأبواب الأربعة التي تجب فيها حذف
 الفعل الناصب للمفعول به المنادى وإنما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء

نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب وهو المطلوب اقباله
 مفعول مالم يسم فاعله لقوله المطلوب اى وهو الاسم الذى يطلب احضار ذلك
 الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة
 وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة حرف وقوله نائب ظرف
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجملات الست لكونه جاريا مجرى
 لفظ المكان لكونه داميم وفيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قائم مقام
 لفظ ادعو وانادى وفيه احتراز عن طلب اقبال زيد وانادى زيد وادعوك
 ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب
 ادعوك ان قيل يخرج من هذا الحمد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه
 كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة
 فيكون منادى بهذا الاعتبار او قيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية و
 طلب الاقبال منه ادعائي كانياب النية في قول الشاعر شعري واذ النية
 اشبت اظفارها + القيت الف تميمة لا تنفع + وفيه نظرا لانه يستلزم تشبيه
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا
 تنفعك عن الاستعارة المكني عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون
 مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
 هذا الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عنه الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا
 جبال ويا سماء ويا ارض ويا لواء ويا كذا كذا ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه
 يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه
 مطلوب الاقبال اسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجملتان
 وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن
 البواقى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون
 مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله
 لفظا وتقديره تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اى وذلك الحرف اما
 ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن
 هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال ويبنى
 المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اى حالة الاعراب من حركة او حرف اى

تشبهت

يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمته وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في رفع عائذ الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه
فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل
يمكن ان يكون فيه ضمير عائذ الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على
على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان
الضمير في قوله ويبنى عائذ الى المنادى فلو كان الضمير في رفع عائذ الى
الاسم لزم انتزاع الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا
ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له
معرفة صفة مفردا او خبر آخر لكان لازم التعدد اذا حكم لا يتم باحد الخبرين
وفي احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعد ولهذا اورد المثالين للبنى بالضم ليكون مثل يازيد
مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
البنى بالالف ويا زيدون مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيه مالا لالاعراب
بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح
يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونها في
حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع التي التعريف
وهو محذو ورجل وانما يبنى المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه
موقعها وانما يبنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني
الاصل لاحظه من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما
موصوفا بابن مضاف الى علم آخر فينشئ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين
المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام . حيث تنون المطر الاول وهو قبيح والمطر
اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة تنزلها فرغ عن
بيان بناء المنادى شرعا في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال

ويخفف النادى بلام الاستغاثة والتعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف
المعطوفين ويمكن ان يحل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لاهم الاستغاثة
اي بلام يدخل النادى وقت الاستغاثة مثل يا يزيد ووقت التعجب بنحو يا
للهاء ووقت التهديد بنحو يا بكرة لا تقتلك وانما اعرب النادى بعد دخول
اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
بدخول الجار وكان يامدار شبه النادى بالحرف وبدخول اللام صار النادى
بعيدا عن مدار التشبيه وهو يا وكان النادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع
اللام وفي الكل نظرا لما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه
الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مردت باحمد فكيف يخرج
عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تأثير شبه
الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول
يخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام
الجارية كثيرا ما تدخل على الاسم المبني ولم يصرمعربا بدخولها كقولك هذا
المال خمسة عشر رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد
تدخل على كاف الخطاب الذي هو نادى مستغاث بنحو يا لك لزيد فعلم ان
النادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورة
بعيدا عن مدار التشبيه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
المضاف والمضارع ويا يزيد بهذه المثابة فلا يخرج النادى عن الافراد بالتركيب
مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر جازا الفصل بينه وبين الجار والحرف
الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب
النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان
زايدا وقبيح ايضا نظرا لانه انما يمكن الغاؤه في العربيات دون البنيات بدليل
انه يصح جثتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكرر
اذا دخلت على الاسم الظاهر لان النادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة
على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذلك اذا دخل على ما هو واقع موقعه و
لذا بقيت على الكسر اللام الثانية بنحو يا يزيد لعرو وبالله للمسلمين وانما اختيرت
اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من

حيث

عنه

بين امثاله بالذم وكذا التعجب منه مخصوص بالاستحضار لغاية تفرقة
 اللام يتعلق بادعوا المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها
 لا تزداد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا وفيه المنادى
 لاحقاق الفها اى الف الاستغاثة لموافقة الالف مثل يازبداه وكذا يضم و
 يكسروا والاستغاثة وبائهما الاحققتين لذى اللبس كما في الندوب بخويا
 منهو في المسمى بمنه وبما يملكه في المسمى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين
 اذا دخلت الالف تحزرا عن الجمع بين حر في الاستغاثة وعن الجمع بين عوض
 والمعوذ منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل واما مقدم بيان
 البناء وانخفاض الفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
 الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة
 من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا في
 الشرح ويرد عليه المنادى التعجب منه والمهتد دلالة ما سوى المفرد المعرفة
 والمستغاث وليس من المنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى
 المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة او نحوها والالف
 الاستغاثة فلا يرد المنادى التعجب منه والمهتد وما سواهما النكرة موصوفة
 او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا
 طاعنا جبالا نظير المضارع المضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير
 مضاف يتعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمغال المذكور
 في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
 لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما واولا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا
 حافظ لا تشي وشاعر الاشاعر اليوم مثله ولا يلائم له من ذات عرق فان
 كلام من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه
 نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق
 بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
 في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلامهما
 موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف
 بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام النادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف النادى
 الموصوف بالجملة او الظرف فان النادى فيها هو الموصوف بالوصاف
 المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام
 النادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق
 دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء
 الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعاني قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم
 ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وهما مقدرتان
 يا رجلا طالعيا جبلا او يا انسانا طالعيا جبلا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا
 يدخل في باب يا رجلا صالحا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته
 عند غير الكسائي يقال يا طالعيا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه
 نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح ويمكن ان يقال
 انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير
 يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء
 التعريف ثم نصب طالع لكونه مضارعا للمضاف على انه محتمل ان يكون
 هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم الفاعل
 بدون الاعتماد ويا رجلا لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلا
 اى يا رجلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعشى هذا مثلا النكرة
 وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن
 المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما
 خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث النادى شرع في بحث
 توابعه فقال وتوابع النادى المبني احتراز عن توابع النادى المعرب فانها
 ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهي لا تكون الامنصوبة كتوابع
 المضاف والنكرة او مجرورة كتوابع النادى المستغاث باللام والمراد بالنداء
 المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبني
 لان صفة لامة الرفع لا تنصب كما سيجي وقوله المفردة مرفوع على انه صفة
 لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة
 والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اى التوابع الكائنة من التاكيد

او حال من الضمير في المفردة اى كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد
 المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد
 جاء اعرابه رفعا ونصباً كقول الشاعر ١٥١ في واسطار سطر سطره انه
 لقائل يا نصر نصر نصر ١٥٢ وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف
 اعرابه رفعا ونصباً كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالفتحة
 فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف ١٥٣ فاعله قوله دخول يا عليه
 اى المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف
 باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف
 بغير اللام نحو يازيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم
 المنادى المستقل كما سيحى وقوله ترفع خبر لقوله تنابع المنادى اى ترفع
 تلك التوابع حملاً على نقطة اى لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض
 والاطراد اما الاطراد فلا نه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما
 يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول
 يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بدله من رافع
 وههنا اى شيء هو قيل رافعه لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في
 العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرفع في كون اثر كل عارضاً
 ومطر دأول يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاعتبار
 الى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملاً على محله اى محل المنادى لان محله
 النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفى الجفس لبناء
 موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء
 الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة النداء
 لمكان الفصل بلام التعريف ولا نه وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون
 الصفة هي النفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه
 النداء اليها فافتراقا ونظير الصفة مثل يازيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل
 بالنصب ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا
 غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يازيد

والحارث والحارث وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وإنما
 ذكر نظير الصفة من بين التوابع ود الفول من قال ان المنادى لما قام
 مقام المضمرة والمضمرة لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة
 عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
 الصفة لانه وان وقع موقع المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً للمباين
 جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع
 في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع
 دخول يا عليه فقال والتحليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف المذكور
 اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله
 التحليل اي يقول باولوية الرفع وإنما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه
 ايضاً مطلوب اقباله بحرف نائيب مناب ادعولان الواو قامت مقام يالانه
 يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار
 فيه حركة هي اثر ياتنبهها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمنع
 دخول يا عليه صريحاً وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام
 لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو
 الاثرياً وابو العباس المبردي يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
 كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل في كونها علماً اذا لام ويدخل نحو الرجل
 علماً على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكان التحليل
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالتحليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط و
 الشرطية خبر لقوله وابو العباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام
 لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها اولاً لان اللام في العلم لا معنى لها فلا
 يعتد بوجودها والافكا في عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
 بارن لم يجوز نزع اللام منه اوبان لم يكن علماً اذا لام فهو مثل لي عمرو في اختيار
 النصب وسياسة هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث
 التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اي
 توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يجوز
 فيها الا النصب فلذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من متبوعها

تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشير ذا الجملة والجملة بالضم الشعر
الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطف
البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله والجملة
قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازاً عن اللفظية فان حكمها
وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة
فتقول يا زيد المحسن الوجه بالرفع والنصب وكذلك تقول يا زيد خير من
عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنيس فان اسم الاشارة
وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة فاوان كان مضافاً لان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر عن
الضمير بالضم وهو المزال يقع على الناقصة والجمل والعنيس بالفتح الناقصة الصلبة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت متأداة حتى اوجبوا فيها النصب
وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكماً والمضارعة للمضاف مضافة
حكماً ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق
وجر عدم العكس في كل منهما والبدال من النادى المبني والمعطوف على النادى
المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اى غير المعطوف الذي ذكر من
قبل اى غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذاك حكمه اى حكم كل واحد منهما
حكم النادى المستقل اعراباً وبناءً فقوله والبدال مبتدء وعلمه مبتدء ثان
وقوله حكم المستقل خبر المبتدء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدء الاول
وما عطف عليه وقوله مطلقاً ظرف اى زماناً مطلقاً اى سواء كانا مفردين
او مصنفين او مصنارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم
تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخامرو ويا زيد طالع الجلاء
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمر ويا زيد واخامرو ويا زيد
وطالعاً جيلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على
النادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الأعراب رفعا ونسبا مثل الأب وابن وأبنا
 قيل جوابه يأتي في موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ من بحث التوابع التي
 وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادى الذي
 هو العلم مودع بابن أي بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن
 مضافا إلى علم آخر يختار فتحه أي فتح المنادى الذي هو العلم المذكور ولو افقت
 حركة الابن وقصد التثنية لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط
 حينئذ الف ابن ومؤنثه خطأ تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي
 قوله يختار فتحه إشارة إلى جواز البناء على الضم أيضا وإنما قيد بقوله إلى علم أحدا
 عن نحو يا زيد بن أخينا ويا هند بنت عمنا فإنه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ
 الف ابن ومؤنثه خطأ ثم لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث
 التوابع الصورية فقال وإذا نودي المعروف باللام أي وإذا قصد ندائه ونظيره
 قوله تعالى وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِيَّاكَ ارْجِعْ قرأته قيل يا أيها الرجل
 بتوسط أي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا أيها الرجل بتوسط
 أي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة أي لشاركة اسم الأسماء لا في
 في الإبهام بل أي أو غل في الإبهام لتناوله المفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 بلفظ واحد فإن قيل الجملة الشرطية لا يتم لأن الشرطية كلي يتناول نداء المعروف
 باللام أي معرف كان نحو الرجل والغلام والإنسان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر
 أن الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول
 على حذف العطف أي قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل و
 نحوها وعلى المجاز لأن المراد بقوله يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل
 هذه كالألفاظ واللفظ إذا ريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله
 بصفة أشهرها صاحب نحو لكل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر عادل ونحو
 الأهمية اللبلة للمطى أي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه أي مع
 التنبيه وكلام وسط فيه اسم الإشارة وكلام وسط فيه كالأمرين فيكون
 الشرط والجزاء كليتين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وإنما وسط
 أي أو سم الإشارة تحمزا عن اجتماع التي التعريف صورة وإن كان في حدتها
 من الفائدة ما ليس في الآخر فإن قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط أحدهما

فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايها الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه
 لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و
 التوجيه في اتيان بزيادة التشويق والتأخير فيه والتزموا اي التزم النجاة
 دفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقا
 جواز الوجهين كما مر لا نه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء
 الا اني واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل
 بطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالترمواد رفعه تنبيه على انه منادى
 حقيقة وان كان صفة لا في ضرورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه هذا البدل
 الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود
 وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا ثبت بدليته
 على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يائي المعرفة باللام
 حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي التزم المخوون
 رفع توابع الرجل مفردة كانت او صافرة يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صامح
 نحو
 الفرس لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون كتبوعها بخلاف
 يا زيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب
 قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً
 بل يجوز ان يكون المتبوع منصوباً والتابع منصوباً او رفوعاً حملاً على اللفظ و
 المحل كما في ان زيدا قائم وعمر و ان يكون المتبوع مجروراً والتابع مجروراً او
 منصوباً كما في اعجبني ضرب زيد وعمر و كما في قوله ويذهبن في نجد وغيراً
 غائراً وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحملاً قيل معناه توابع معرب لا محله
 سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظاً ومحملاً للمتبوع هنالك باعتبار
 تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل هنالك فانها توابع معرب
 واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احكام المقدتين من الدليل محذوف
 اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محله
 سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهزمة خاتمة هذا جواب سوال يريد
 نقضا على القاعدة المذكورة او صوم من حيث المعنى مستثنى من القاعدة
 المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدها ان التوسيط فيه

ممتنع لأن أيا يستلزم التعدد وهما للتنبية والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد وهذا للإشارة للحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله وفي كان مجهولا على أي طرد الباب والثاني أن اللام فيه ليست للتعويض بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الأصل عوضا عن همزة الـ فاضم على وجه التعريف بوجهين فلم يعتبر بجللا النجم فإن اللام فيه وإن صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنها في الأصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فإن اللام فيه وإن صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة أناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فإن قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحته أن يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل إن العلمية لا يوجب هجران أصله بالكلية لأنه بعد العلمية يستعمل بمعناه الأصلي أيضا وهو جماعة الأناسي استعمالا شائعا بخلاف يا الله فإن علمية توجب هجران أصله بالكلية لأنه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الأصلي أصلا وهو مطلق المعبود حقا كان أو باطلا فافتراق قوله خاصة مصداق أقيم مقام الحال من يا الله أي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصاً ثم كما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك أصل الخطاب أن يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك أي جازك أو جائزك في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا بالكم لا يلقينكم في سوءة عمرؤ أي فيما كور فيه المنادى في حال الإضافة الضم فاعل جاز المقدر أو مبتدأ متقدم الخبر أي يجوز لك أو جائز لك الضم والنصب أي ضم الأول ونصبه أما الضم فعلى أنه منادى مفرد معرفة وأما النصب فعلى أنه مضاف إلى علة المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الأغلب حكم المنادى المذكور في الأعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وإن لم يكن مضافا فإن الأول محذوف والتنوين للإضافة وإنما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف إليه مع أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر بالظرف خاصة لأنه لما كرر اللفظ الأول بلا تغيير صار الثاني هو الأول فكانه لفصل بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمراً وهذا مذهب سيديويرة والخليل وذهب المبرد إلى أنه مضاف إلى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره

لأن

يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجهته الاسد اى بين ذراعي الاسد
 وجهته الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تأكيداً لقطيعة الاضافة الاولى
 هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان التيم الاول ان كان مضميماً
 على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نصباً وان كان منصوباً
 على انه منادى مضاف الى عدي المذكور او المحذوف كان الثاني تابعاً للمنادى
 للمضاف فكان نصباً ايضاً والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة
 اوجه احدها يا غلامى بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذي بنى على حرف
 واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الحرف حلقياً والثاني
 يا غلامى بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلامى بمحذوف الياء والاكتفاء بالكسر
 لكثرة دوره والرابع يا غلاماً بقلب الياء الفاء والكسرة فتحة مخففة لالف والفتحة
 او بمحذوف الياء وتقويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام بمحذوف الالف والاكتفاء
 بالفتح والحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح
 الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفاء بالهاء وقفاً اى ويكون بالحلق
 هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماه كذا في بعض
 الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب
 لان هاء السكت كما يحكي لبيان الالف يحكي لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة
 في الوقف بمجالها فيقال يا غلامية ويا غلامية ويا غلامية ويا غلاماه ثم قوله
 وبالهاء وقفاً عطفاً الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم
 يجوز فيه كذا بغيز الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدأ محذوف اى وهو
 بالهاء في الوقف او متعلق بفعل محذوف اى يوقف عليه بالهاء وقفاً
 فيكون قوله وقفاً حالاً او ظرفاً او مصدراً للفعل المحذوف وفي اكثر النسخ
 لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جازى
 غلامى بفتح الياء واما شبهت تلك الثلاثة به لانه الاصل وقالوا يا تيم ويا تيم
 يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظاً وادباً يجوز فيه ما جازى
 سائر الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجوده لكثرة استعمال
 نداءهما وورد السماع على ذلك فقالوا يا تيم ويا تيم على القياس وقالوا
 يا تيم ويا تيم بادل الياء تاء على غير القياس وقوله فتحاً وكسراً حالان اى

حال كونها مفتوحين ومكسورين أما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه
 التاء إذا أصل في الياء الفتح على ما مر وأما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل
 التاء منه إذا الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح
 والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء أيضا
 لأجرائها مجرى المفرد ولم يذكر هذا لقلته أعلم أن التاء فيها للتانيث مع
 كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وأما طوالت
 وإن كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت واخت وإن
 كانت للتانيث لكونها عوضا عن الواو لكن تاء ابت وأمت يصير في الوقف
 هاء بخلاف تاء بنت واخت فإنها لا تصير في الوقف هاء وذلك لأن أصل
 هذه التاء أي تاء واخت وبنت أصلي لأنها عوض عن الواو الأصلية وأصل
 تلك التاء زائدة لأنها عوض عن الياء الزائدة فيفتقران وذكر في تفسير لي
 البيان أن تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة وبالألف عطف على
 محذوف أي وقالوا يا ابت ويا أمت بغير الألف وبالألف فقالوا يا ابت ويا
 أمتا ببدل الياء تاء والفأمة فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز
 قيل هذه الألف الأشباع دون الياء حال أي قالوا ذلك متجاوزين
 عن الياء يعني لم يقولوا يا ابتي ويا أمتي تخروا عن الجمع بين البدل والمبدل
 منه لأن التاء فيها عوض عن الياء ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة أي عنهما خصوصا
 مثل يا غلامي في جميع وجوهه يعني إذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف
 إلى أم وعم مضافين إلى ياء التكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء التكلم
 من الوجوه فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن أمي ويا ابن عمي بالفتح ويا
 ابن أم ويا ابن عم يحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن أم ويا ابن عم ببدل الياء
 القامع زيادة وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام يحذف الألف والاكتفاء بالفتح
 الأعلى وجه الشذوذ وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم يحذف الألف والاكتفاء بالفتح
 لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وإنما قال خاصة لعدم جواز
 ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء التكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف
 إلى ياء التكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامي ونحوي وذلك لأنها أكثر
 استعمالا لكثرة يا غلامي فغومل معاملته بخلاف غيرها فإنه لم يكن كذلك فلم

المتكلم
 إلى ياء المتكلم
 الذي هو المنادى
 الذي هو الوجه
 الذي هو المضاف
 إلى ياء المتكلم
 الذي هو المنادى
 الذي هو الوجه
 الذي هو المضاف

يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء، شرع في بيانه فقال
 وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام أي من غير ضرورة وفي غيره ضرورة
 منصوب على أنه مفعول له أي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا
 يصح فيه الرفع لأنه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا
 معنى له كذا قيل فإن قيل لا يصح النصب فيه أيضاً لأن شرط حذف اللام في
 المفعول له أن يكون فاعله وفاعله عامله واحداً وهما ليس كذلك لأن المضطر
 الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل أنه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه و
 التقدير يفعل الترخيم في غير المنادى للاضطرار أي للاضطرار الشاعر والرخم
 والمضطر واحد ويمكن دفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف بمحذوف مضاف أي
 هو في غيره اضرورة وهو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبره
 لم يصح منعه رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو أي الترخيم حذف في آخره
 أي آخر التحفيف مفعول له أي لأجل التحفيف فإن قيل هذا الحد يصدق
 على نحو يدوم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تحفيفاً للقانون
 تصريفي وسماع لغوي أو يرد بالحذف في آخره في حال التركيب دون الأفراد
 فلا يرد حذف الآخر في يدوم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان
 شرطه فقال وشرطه أي شرط جواز الترخيم في المنادى أن لا يكون المنادى مضافاً
 لأن آخر المضاف وسط حكماً والترخيم يختص بالآخر والمضاف إليه غير المنادى فلا
 مسامح للترخيم في آخره وبإصاح في صاحبه بشأه ولا يكون مستغاثاً ولا مندوباً
 لأن المطلوب فيه مأمداً الصوت ولهذا زيد في آخرهما ألف لظاهر الاستغاث والمندوب
 والحذف ينافية ولم يذكر المندوب لأنه غير المنادى عند المصنف بدليل أنه
 عرف المنادى على غلط خرج منه المندوب لأنه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز تخيم
 غير المنادى في السعة فلا حاجة إلى ما ذكره ما ينافية ولا يكون جملة نحو يا تابط
 شراو يا برق نحو لأن الأعلام المنقولة عن الجملة تحكي كما هي ثم لما فرغ عن بيان
 شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون أي وشرطه أن
 يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف إما كونه عامراً لعدم الاشتباه
 فيه لشهرته بخلاف غير العلم وإما كونه زائداً على الثلاثة فلا يلزم خلال
 البنية وأجاز الكوفيين تخيم الثلاثي المتحرك الأوسط نحو يا عم في عمر لقيام

حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لأن
 جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والالكان مثل هـ د و
 غلبت خماسية وليس كذلك وأجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الأوسط
 ايضاً نحو يازي في يازيد لأن الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو
 اضعف من ذلك واما بناء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة
 على الثلاثة نحو ياشته علماً او غير علم لأن اخلال البنية حينئذ لو كان
 لكان من قبل الواضع لأن تاء التانيث ليست بدخلة في البنية بل هي كلمة
 اخرى فالاخلال ليس لأجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كذلك فلا يشترط الزيادة
 على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل
 على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علماً ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
 شرع في تفسير كميته المحذوف فقال غان كان في آخره اى في آخر الاسم الذي
اريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان كأنه تان في حكم الواحدة
 بان يكون زائدتان مع المعنى واحد يعنى اجتلبت اذ فعة واحدة لمعنى واحد
 وفيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زائدتان ولكنهما ليستان في حكم
 الواحدة لأن الالف زيدتان اولاً للاحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال
 يارط في ارطاة فان قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم
 الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة
 محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت
 الواو همزة كما في احد وانه ففي آخر زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة
 وكذا الالف والنون في مروان يعنى الالف والهمزة في الاسماء زيدتا معاً
 لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيدتا معاً للمعنى التذكير وكذا ياء
 النسبة في بصرى والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و
 الالف والتاء في هذات يقال فيها يا اكنم ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا
 هند او عطف على قوله زيادتان اى او كان في آخر الاسم الذي اريد ترخيمه
 حرف صحيح قبله اى قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركة ما
 قبله اى وافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة لثلاثيد نحو مختاد فانه لو رخم
 لا يحذف منه الزاء لأن الالف اصلي وهو الاكثر الواو للمحال اى والمحال ان الاسم

الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف نحو منصور وعملو و
 ادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعاد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا يلزم
 اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله خذ فتا جزاء الشرط اي حذفت الحرفان
 فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص وياعم ويا ادرقان قيل يدخل
 في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في آخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه
 ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم
 الاول دون الثاني كصري وربما يصدق الثاني دون الاول كنصور وربما يجتمع
 كاسماء ومروان فلذلك لم يكتف بد كواحد القسمين وان كان الاسم الذي اريد
 ترخينه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي كعلبك وخمسة عشر علمين
 حذف الاسم الاخير فيقال في بعلمك يا بعلم وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول
 الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من
 الكلمة وان كان الاسم الرخم غير ذلك اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة
 وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من أربعة أحرف فحرف واحد اي
 فالحذف منه حرف واحد لم يحصل المقصود وعدم ما يوجب حذف اكثر من
 حرف واحد وانما اتى ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال
 في حارث يا حار وهواي المحذوف للترخيم من اي منادى كان في حكم الثابت
 اي الموجود على الاستعمال الاكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل اي
 لانه يقال اوجواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فيقال واللعطف على
 الاسمية السابقة ما قوله بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار
 بكسر الراء في يا حارث ويا ثوبوا وساكنة بعد ضمة في يا ثمود وتوجب المحذوف
 منسيا والواو اخر الوجب قبلها ياء وكسر ما قبلها الوقوع ظر فابعد ضمة
 كادل ويا كرو ويا مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفالتحر كها وانفتاح ما
 قبلها التحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي
 في حكم الثابت وتو لم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاء لثقلها يا كولا ارتفاع
 المانع وقد يجعل الرخم او ما بقي بعد الحذف اسما براسه اي اسما مستقلا
 بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نفسا منسيا كانه لم يحذف عنه
 شيء فيكون له في بناءه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لاحكام الاصل فيقال يا حارث

بالضم في يا حارث على ان اسم براسه كان اسم مفرد معرفة فيضم ويأتي في يا
ثمود لانها جعل ثمود اسم براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلت
يا و كسر ما قبلها كادل و يا كرا في يا كرا وان لانها جعل كرا واسما براسه ارتفع
مانع الاحلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فان قلبت الف التجر كها وانفتح
ما قبلها وقد استعملوا اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء
وهي يافقط في المندوب اي في الاسم الذي يندب سماه اي يبيكي عليه
لاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا وهو اي الندوب الاسم
المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتحنن لاجله بيا او واجار والمجر و صنة
المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه المتصق بيا او وا وفي جعل
الهاء للسببية والاستعانة نظرا لان يا والواو السببيين للتفجع اذ لا تأتد
لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل في الة الفعل نحو
كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا والة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو
واويلاه ووا مصيبتاه ووا خزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع
عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
على حدة واختص المندوب بواجب ان يكون الباء داخلته في المختص دون
المختص براءى انفردوا بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان
يكون الباء داخلته في المختص به دون المختص كما هو الاصل اي انفرد المندوب
بواخا لبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فان ليس بنص عليه فكان
المندوب به قليلا وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اي
من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادى اي حكم اعراب المندوب وبنيته
مثل حكم اعراب المنادى وبنيته لانه لما جرى مجرى المنادى صيغته جرى مجراه
في احكامه ولاشتراكهما في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعني ان
كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك نوابه كتوابع المنادى ولك زيادة
الالف اي جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب سواء
كان مع يا او وا ولما الصوت المطلوب في الندبة فقول زيادة الالف مبتدأ
مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واصافة الزيادة الى الالف من باب اضافة

المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف اللبس اى لبس ذلك اللفظ
 بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسب لما في آخر الاسم من
 كسرة او ضمة فاذا نددت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامك بالياء
 اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
 المذكور فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا نددت غلامكم بخطاب
 الجمع قلت واغلامكمه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم
 لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم
 اذا اصل الضمة وقيل فزيدت الواو المناسبة لجمع واى الهاء في
 الوقف اى جازلك او جازلك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف
 المد وهي الالف في الوقف لافى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
 والياء فيقال وازيده واغلامكمه واغلامكيه فالهاء مبتدء متقدم
 الخبر وفاعل جاز المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز
 المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف
 مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي
 يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علما فلو كان علما غير معروف
 لم يحز ندية ولو كان معروفا غير علم جاز نديه فذلك جاز وامن حفر
 بيتهم زماما لانه بمنزلة واعبد المطلباء من حيث انه حافرها وقد اشتهر
 بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في
 نديته والتفجع عليه لان نديته لاظهار الجزع والالام يندب وذلك يحصل بالعرف
 فلا يقال وارجله لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف
 على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا
 عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول
 وهو وازيد الطويله بالحق الف النديته في صفة المندوب لان الف النديته
 انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالوصف والصفة ليست من جملة
 بل هي اسم اخري للتوضيح ولا نه غير مترج بالوصف حيث جاز الفصل بغير
 الظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى وَلَئِنْ لَقِيتُمْ لُوطًا وَآلَهُ لَتَبْعُنَّ آلَهُمْ خَوْفًا
 ذَلِكُمْ فِي الصَّفَةِ الْحَقِّ فِي غَيْرِ الْمَدْبُوبِ فَلَا يُقَالُ وَازِيدُ الطَّوِيلُ بَلْ يُقَالُ وَازِيدُ

الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف التندبة به يقال واميير المؤمنين
 واعبد المطلبية لان المضاف والمضاف اليه جُعِلَا دالين على المسمى بجملة
 فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل
 بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب
 الاولاد وجز شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
 وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا لليونس
 اى يخالف هذا القول يونس خلافا فان اجازا الحاق علامة التندبة في
 صفة الندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى
 لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
 لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و
 زيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج
 اللفظي فلما اجاز اللحق فيما كان مغايرا له معنى باعتبار الامتزاج اللفظي
 فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاول و
 جوابه ان الحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة ويجوز
 حذف حرف النداء لقيام قرينة الامع اسم الجنس ظرف اى في جميع الازمنة الا
 زمان مقارنته اسم الجنس او حل اى في جميع الاحوال الامقاد نامع اسم الجنس
 غير اى والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما كان نكرة قبل النداء
 لان نداء لم يكن اكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن
 الى انه منادى فيلبس المنادى بغيره ولان المعروف للجنس هو حرف النداء
 فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يافيه نائبة عن اللام في التعريف فلو
 حذف يلزم فيه حذف النائب والنوب ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان
 لا يجوز حذف حرف النداء فيها يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو
 فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والنوب اللهم الا ان يقال ان
 حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والنوب بل من باب التقدير
 كما في الستثنى المفرغ نحو ما جاءني الازيد والامع اسم الإشارة لانه كما سم
 الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا والامع
 الاستغاثرة والتندبة لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثرة

والتفجع والحذف ينافية وأعلم أن حرف النداء يجوز حذفها من العلم وإتي
 والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا أي يا
 يوسف بقريته المقام ومثل أيها الرجل أي يا أيها الرجل لأن صودة أيها
 يختص بالنداء ومثل من لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ أي يا من لا يزال ومثل قوله
 تعالى رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً يا ربنا وشذ قولهم
 أصبح ليل وقولهم افتد مختوق وقولهم اطرق كروا أن النعامة في القرى
 هذا جواب سوال يرد وهو أن ليل في قول العرب اسم جنس مع أنهم حذفوا
 منه حرف النداء وكذا مختوق وكذا كرا وجوابه أنه شاذ لا يقاس عليه ومعنى
 أصبح ليل أدخل في الصباح يا ليل أو صر صبا حيا ليل فلهزمة للدخول
 أو للصيرورة هذا في الأصل قول المرأة التي طرقت المرأة القيس مستغيثة
 إلى الليل بالاقصاء لتتخلص منه ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء
 ومعنى افتد مختوق افتد نفسك يا مختوق أي أعط الفداء وخلص نفسك
 يا مختوق أي يا من عصر حلقه الغم هذا مثل في التحريض على تخليص النفس
 من الشدة لك ومعنى الطرق كرا الخفض عنقك يا كروا أن لتصادفان من هو
 أكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدن إلى القرى وقيل معناه أسكت
 وانظر إلى الأرض يا كروا أن من هو أعلى وأقوى منك قد صيد وحمل
 من البدن إلى القرى يقال اطرق الرجل إذا سكت ونظر إلى الأرض والكروا
 طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروا
 وذلك لأن الكروا يخاف من النعامة إذا لم ير النعامة يمشي على هيته يمد
 عنقه ويرفع راسه فإذا رآه يلتصق بالأرض كيلا تراه فصار مثلاً يضرب
 فيما إذا المرشح ضاعفا بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه
 وفي كراشد وذ بثلاثة أوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير
 العلم وجعل المرخم اسما براسه على ما سبق بيانه وقد يحذف النداء لقيام
 قونية دالة على حذفه وتعيينه جوازا أي حذف جائز أمثل قراءة الكسائي
 ألا يا سجد وأفانه يخفف الأعلی انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء
 ويبتدئ بالسجد وابتضم الهزمة فعلى هذا القراءة كان النداء محذوفا أي
 ألا يا قوم اسجدوا بقريته امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة

من قول الأليجد وابتشديد الأليجد وعلى صيغة المضارع فإنه ليس من هذا الباب والباب الثالث من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اضمرا عامله على شريطة التفسير أي اسم الذي اضمراى قدر عامله اضمرا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده أو بمعنى لفظ ما بعده أو يلزم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وازدواج الشريطة إلى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده وهو أي ما اضمرا عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل مبتدأ وقوله بعده خبرا وفاعل قوله بعده والجملة صفة اسم أو شبهة عطف على قوله فعل أي شبهة الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافتعل التفضيل والتشبيه بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل عنه صفة فعل بدليل أفراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لأن الاشتغال في شبهة الفعل شرط أيضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب أنه صفة فعل أو شبهة وآتيا أفراد الضمير لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب إفراده لأن الواحد الأمرين غير معين فيكون صفة لأحد المذكورين أيهما كان أي معرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره أي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم بخوزيد اضرته فان زيد اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم أو بسبب نصبه في متعلقة الضمير عائكة إلى الاسم أي متعلق ذلك الاسم بخوزيد اضرته غلامه فان زيد اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائكة إلى الضمير وهو أولى لقربه أي متعلق بضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف إلى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق بضميره قد يكون مضافا إليه أي إلى ذلك الضمير كما في هذا المثال أو موصوفا بعامله أي بعامل ذلك الضمير بخوزيد اضرته رجلا يحبه أو موصولا بعامله أي بعامل ذلك الضمير بخوزيد اضرته الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لوسط الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل أو شبهة أي لوسط نفس ذلك الفعل أو شبهة لفظا عليه أي على ذلك الاسم هو تأكيد للضمير سلط وإنما أكد ليصم أن يعطف عليه قوله أو مناسبة أي لوسط مناسب ذلك الفعل أو شبهة في

في موضعه لنصبه أي نصب ذلك الفعل أو شبهه ذلك الاسم ومناسبة ما هو
 بمعناه ولازمة يبدل خل نحو زيداً ضربت غلامه وزيداً مررت به وزيداً حبست
 عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيداً بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبة
 وهو اهنت وجاوزت ولا بست وأما قيدنا بقولنا لفظاً لأن كلمة لو يقتضي
 انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديراً فلا بد من تقييده وفي قوله
 لو سلت عليه هو أو مناسبة لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليطاً
 للفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
 الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كـ النافية وحرف الاستفهام واحد
الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتخضيض ولأم الابتداء أو
نحوها مثل قولك زيداً ما ضربته وزيداً أضربتُهُ وأما زيداً فاني أكرمه وكذا
 البواقي فإن زيداً اسم بعد فعل مشغول عنه بضميره لكن لا يصح تسليط
 الفعل ولا مناسبة عليه لئلا يتقدم ما في حيز هذه الحروف عليها واحتراز
 عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث المعنى
 كقوله تعم وكل شئ في فعلوه في الزبر كما سيجي مثل زيداً ضربته نظيره ما اشتغل
 عنه بضميره لو سلت عليه نفسه لنصبه وزيداً ضربت غلامه نظيره ما
 اشتغل عنه بمتعلقه لو سلت عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيداً مررت
 نظيره ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلت عليه معناه وهو جاوزت
 لنصبه وزيداً حبست عليه أي انتظرت لأجله نظيره ما اشتغل عنه بضميره
 لو سلت عليه لازم معناه وهو لا بست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل
 زيداً ضربته إلى آخره أي لأنه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة أي
 يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل أو شبهه أو مناسبة المشتغل بضميره
 أو متعلقه أي يفسره ما بعد يعني المراد بما بعد ضربت في زيداً ضربته
 لا مكان تقديره واهنت في زيداً أضربت غلامه أي اهنت زيداً ضربت
 غلامه لأنه لازم معناه لأن اهانة المولى من لوازم هرب غلامه وإن قدرت
 ضربت كذبت لأنك ضربت غلامه لازماً وجاوزت في زيداً مررت به
 لأنه بمعناه لأن معنى مررت التبعدى بالباء جاوزت أي جاوزت زيداً
 مررت به وإن قدرت مررت لا ينصبه لأنه لا يتعدى بنفسه ولا بست

في زيد اجبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه
 ملابسا وملازمه لانه لا حاصل له ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر
 وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدر وان لم يكن قدر
 لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اے
 يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل
 او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي بكونها مبتداء عند عدم
 اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف
 الرفع يجب الرفع لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم
 قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته
 الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا
 نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل
 واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتفئة وقرينة اختيار الرفع
 متحقق وهي السلامة عن المحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب
 والاصل عدم المحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة
 خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من
 قرينة خلافه كما في المقارين مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى
 منها بخولقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على
 بالفعل فيناسب الجملة وانما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع
 لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظ الا الاسم
 لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن المحذف الذي يلزم في النصب فكان
 الرفع مختارا وانما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب
 نحو رايت القوم فاما زيد فلا تكرر في هذه الصورة يختار
 النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم
 كون الانشاء خبرا لان المحذف كثير يتابع ووقوع الانشاء خبرا بعيد
 جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة
 النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلى ببليتين يختار اموهنا

مسلامة عن المحذف الى المحذوف هو ما لزوم كون الانشاء خبرا

فإن قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء
وغيرها أو الحكم مخصوص بالأمر والنهي والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب
قيل بشرط ما اخصر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المقصر على ما
قبله وغير الأمر والنهي والدعاء ويمتنع تسليطها على ما قبلها التضمنها صدق
الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فإن قيل
لمو قال كما تأمع المخبر لكان اخصر فما وجه الالهاب قيل لان في قوله غير
الطلب إشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في
اختيار النصب بعد اتمامه والطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا
كما بيننا وهذا المعنى منتف هنا في غير الطلب فاختر الرفع وإذا
للمفاجأة عطف على أمأى وكذا المفاجأة مخوخرجت فإذا زيد لقيتة فإن
الجملة الفعلية السابقة للنصب وإذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة
الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف
فاختير الرفع فإن قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجاءها لا لزومها وهذا تناقض قيل
ادام بالزوم الغلبة او اللزوم الاستعمال الاعتباري المبني على الترجح لا اللزوم
الحقيقي فلا تناقض أو يقال ان القياس يقتضى وجوب الرفع بعد اذا
للمفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في
هذا الموضع إنما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في
الاسم المذكور بالعطف أى يعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده
فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين
الجمليتين أى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها مخوخرجت
فزيد لقيتة فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية
قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الأصل
لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة
جد فاختر النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع
بعد حرف الاستفهام نحو ازيد ضربته وبعد حرف النهي نحو ما زيد ضربته
وبعد اذا الشرطية أى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيد ضربته يضربك

وبعد حيث بنحو حيث زيد تجدد فأكثره وأما اختصاص الأمر حيث من بين
 سائر ادوات الشرط لأن سائر ادوات الشرط يجب النصب بعد هـ الو
 دخلت على مثل هذا الاسم كما يأتي والمبرد اوجب النصب بعد اذ الشرطية
 ايضا كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله بعد اى يختار النصب في وقت
 وقوع الامر والنهي بعد الاسم المذكور بنحو زيد اضربه ونحو زيد لا تضربه
 اذ هي اى ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
 الامر والنهي مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي
 الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط
 الذى تضمنه اذا وجبت مع عدم رسوخها في الشرط وكذا ما قبل الامر و
 النهي موضع وقوع الفعل لتلايق الانشاء خبرا فلا يجزم يختار النصب بتقد
 الفعل بخلاف سائر الادوات فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعده
 فلا جزم يجب النصب بعد هـا بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل هذا الاسم
 كحظ رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على
 قوله في الامراى ويختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
 بالصفة يعنى ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلبس بالصفة على
 تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود بنحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
 بقدر ينصب كل شيء على انه مفعول لخلقنا المحذوف الذى يفسره
 المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى انا خلقنا كل
 شيء حال كونه كائنا بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر
 في جميع المخلوقات أما الرفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبر القوله
 كل شيء وبقدر حالا والجموع خبرات فيفيد الآية المعنى المقصود ايضا حيث
 يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كائنا بقدر وهو المقصود لكنه
 يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو
 الظاهر في الصفة وبقدر خبر القوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو
 مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ
 قيما على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
 مخلوقة لله تعالى كما هو مذاهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل

انه على تقدير الرفع محتمل ان يكون قوله خلقناه خبر الكل شيء فلا يفوت
المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولي
لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولي لما فيه من النص
على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورد صاحب
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة
المعنى سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء
كل مخلوق نصبت كلاً او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع
او خبراً عنه وذلك لان قوله خلقناه كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا
كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا
تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان
يجعل خلقناه خبراً له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل
صفة له كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل
كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هذا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير و
الرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وقد حال كما جاز الوجهان
في اقام زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره
فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا تحرز عن اللبس واجب قيل هذا
وهم اللبس لا لبس ولذا سماه خوف اللبس ويستوى الامر ان الرفع
والنصب في الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختاراً في مثل زيد
قام وعمر واكرمه اى فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك
الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة
الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة
الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني
الفعل والفاعل فيصم رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية و
الفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى و
هي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فإن قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحاً
لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب
المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشرح وفيه
نظر لأنها إذا عطف على الكبرى فهي أيضاً قريبة غير مفصلة بين الجملة
المعطوفة والمعطوف عليها بشي آخر فلا يتفاوتان قرباً وبعداً أجيبنا
سلمنا انهما لا يتفاوتان قرباً وبعداً باعتبار عدم الفاصل لكن معنى
العطف إعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام
السابق لانتهاؤه فمساقة ابتداء المعطوف عليه إن كان قريباً فحذف
وإن كان بعيداً فبقيد وإن كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
منفصل في كلا الصورتين والأولى أن يقال إن قصد العطف على
الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وإن قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يخلو ما إن رفع على انزعاف اسمية على فعلية أو نصب على انزعاف
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الأصل إذ في عطف الاسمية على
الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل أهون من عدم التناسب لأن الحذف
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب والحذف
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم
فإن قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لا بشرط صلاحية
المعطوف على الخبر إن يكون خبراً وهنالك ليس كذلك لأن الجملة إذا وقعت
خبراً وجب فيه ضمير العائد إلى المبتدأ وليس في المعطوف هنا ضمير
يعود إليه إلى التقدير وأكرمت عمر وأقبل هذا بعض التركيب وتامه
أن يقال زيد قام وعمر وأكرمت عمره أو في دارة أو نحو ذلك وأما ذكر
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لأن غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيم المثال إنما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على أن المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين

ويجب النصب في الاسم المذكر بعد حرف الشرط سواء كان صريحا
كما في ان ولو غيرا متا وتضمننا كما في متى وايها وحيثما الا انه لم يكن راسخا
في الشرط كما في الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعد ما لان الشرط
يستلزم الفعل وذلك لان الشرط لا يدخل فيما كان فيه احق بال و تردد
وما ذ لك الا في الافعال بخلاف ما فانها وان كان حرف الشرط الا ان
الرفع مختار بعد ما على ما تقدم وبعد حرف التخصيص وهي هاء
والاولى ولو ما وانما يجب النصب بعد ما الاختصاص بها بالفعل لانها
وضعت للثبوت والتوخي على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى
الحث والتعريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها
اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعد الفعل لا يخرج عن
وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيد اضربك مثال
حرف الشرط اي ان ضربت زيدا اضربك واذا زيد اضربك مثال
حرف التخصيص اي الا ضربت زيدا ضربته وكيس مثل ازيد ذهب
به منه خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضرع عامله على
شريطة التفسير لان شرطه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبة عليه
النصب وهما ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو
سلط على زيد لم ينصب هو زيد وكذا لو سلط مناسبة واذا كان كذلك
فالرفع مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب
او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله
تعالى وكل شيء فعلة في الزبر اي في انه ليس من باب ما اضرع عامله
على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط
لانه لو سلط عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصحبر المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظة وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا
فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعل ووصفة لشيء وفي الزبر خبرا
والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود ونحو
عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانية
في وجوب الرفع فاجلها واكمل واجد فمنها الفاء بمعنى الشرط عند

الى العباس المبرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء
 ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء والثاني والجملة خبر المبتدء الاول
 وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لان ظرف مستقل ويحتمل ان يكون
 قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء مبتدء وقوله
 بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و
 الزانية اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية
 فاجلدوا في ايه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله
 على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه
 فيه لانه اسم بعد فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منها
 صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء
 قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ فينبغي ان يختار فيه النصب
 لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب لان القراء السبعة لما اتفقوا
 فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا اذا تحمل النخاة لاخراج عن الضابطة
 المذكورة اي ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
 القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم
 والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى
 الشرط وليست بزائدة لان اللام في قوله الزانية والزانية بمعنى التي والذي
 والمبتدء اذا كان موصولا صلتة فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا
 الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
 انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلد واخبره بتاويل مقول اي
 التي ذنت والذي زني مقول في حقها الجلد واكل واحد منهما مائة
 جلد بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعد ها يعمل فيما
 قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف المفهوم الكلام اے
 حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء و
 قوله والزانية عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزانية فيما
 سينتلي عليكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير
 هذا بيان حكم الزانية والزانية وقوله فاجلد وبيان محكمها وهو مبتدء

كلام والفاء فيه عند زائد أو للتفسير فيمتنع التسليط لأن جزء جملة
لا يعمل في جزء جملة أخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لأن
حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير
ظاهر لأنه غير محتاج إليه والألف المختار والنصب أي وإن لم يحمل على ما حل
المبرد وسيبويه بأن يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان
النصب مختاراً كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب
لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل
الكلام على ما حل من كون الفاء بمعنى الشرط أو كون الكلام جملتين ليمتنع
التسليط لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة
لا يعمل في جزء جملة أخرى هذا دليل على ما ذكره على صورة القياس الاستثناء
والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو
كون النصب مختاراً فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر
وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك إن لم يكن الشمس
طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان
الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو
وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس إثباته الباب
الرابع من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به
التحذير وإنما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في
ذكره واقتضاء المقام حذفه لأن ذلك يقال فيما إذا كانت البلية مشرفة
والوقت ضيق والقائل يخاف أن اشتغل بأظهار الفعل يقع المحذوف
في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذکر المحذوف منه ثم الرابع اسم فاعل
ليسان الحال أي رابع الأربعة المذكورة التحذير أو للتصريح أن يريد بالنسبة
إلى الثلاثة السابقة أي رابع الثلاثة المذكورة أي مصير الثلاثة المذكورة
أربعة التحذير وهو في الأصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسماً للنوع
من أنواع المفعول به وهو معمول أي مفعول به بتقدير اتق ونحوه
من أحد روي بعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماجة إذا لا
يقال اتقيت زيداً من الأسد بمعنى تحيته ولو قال بتقدير نزع أو بقدر كان

باب
التحذير
من
الاستثناء

اولى تحذير ما بعده انتصاب تحت يرا اما على انه مفعول مطلق و
 كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة واصفة والجمله صفة
 لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحذير من الاسم الذي او
 من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له للتحذير او لقوله
 ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعمول المحذوف تحذير ما بعده واما
 ظرف اذ المصدر قد يجعل حينما اي قدر وقت تحذير المعمول ما
 بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز عن المعمول الذي لم يمكن
 بتقدير يراتق نحو زيد في جواب من قال من اضرب فانه ليس من
 هذا الباب يجوز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن المعمول
 الذي بتقدير يراتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب من
 قال من اتقي فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله او ذكر المحذوف
 منه مكررا ذوى قوله ذكر على لفظ المصدر الماضى المجهول وفي
 كلتا الروايتين نظرا اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول
 به والذي كرر ليس بمفعول به هو المحذوف منه المذكور مكررا واما الثانية
 فلانه ليس فاما ما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان
 مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صفة العطف
 يكون او اخرا بية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل
 امشي ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطعم من هم اثنا او
 كفورا اذ لو قيل او لا تطعم كفورا لتغير المعنى او بمعنى بل لان اظهار الفعل
 في المعطوف زائد على قدر صفة العطف وههنا المعطوف قوله او ذكر على
 قوله معمول لخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل و
 حينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا
 الروايتين اما الاولى فلان المصدر لن كان على لفظ المصدر المرفوع كان
 الذكر بمعنى المفعول اي او مذكور المحذوف منه مكررا وهذه الاضافة من
 باب جرد قطيعة اذ الاصل او محذوف منه مذكور مكررا فكان عطفا على
 قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون
 القسم الثاني معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة والتي توجب التقابل بين

في قوله
 بتقدير

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
 بتقدير اتي قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
 وهو قوله تحذير مما بعد فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولاً
 بتقدير اتي لكنه ليس بمحذر مما بعد وان كان على لفظ المصدر
 المنصوب كان عطفاً على قوله تحذير مما يجعل كل واحد من المصدرين
 حيناً اي قدر وقت تحذير المعمول مما بعد او وقت ذكر المحذر منه
 مكرراً واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفاً على
 فعل ناصب لقوله تحذير او هو ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له
 او حذر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً اي سواء ذكر ذلك
 المعمول محذراً تحذيراً مما بعد او ذكر المحذر منه مكرراً او حذر ذلك
 المعمول تحذيراً مما بعد او ذكر المحذر منه من نوعيه مكرراً والجملتان
 اعني حذر وذكروا مع معموطهما في محل الصفة لقوله معمول فان
 قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون
 صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من
 البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله تحذير على
 جعل المصدر حيناً وتنزيل الفعل منزلة المصدر المحتوي اي قدر وقت
 تحذير المعمول مما بعد او وقت ذكر المحذر منه مكرراً ويمكن ان يكون
 عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتي
 ثبت بتقدير اتي وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
 القيد وهو قوله تحذير مما بعد والالزام ان لا يكون القسم الثاني بتقدير
 اتي وفي قوله او ذكر المحذر منه مكرراً احتراز عن قوله الطريق من
 غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا انظير
 القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول
 اذا كانا الشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
 فصارت اتي نفسك والاسد فلما حذف اتي لضيق المقام حذفت
 النفس لذوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل
 المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
 نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ
 الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون
 تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتابع
 خارجة عن هذه المحذورات بل يذكرها بعد فاعرف واياك و
 ان تحذف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض
 للمحذف واتق المحذف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول
 اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الامهنا فإلى ضمير
 المخاطب نحو راسك والسيوف والضمير لا يجرى فى الاغلب الا مخاطبة
 قد يجرى متكلما كقول عمر رضي الله عنه ايتاني وان يحذف احدكم
 الارنب المحذف الرمي بالعصا كما ان المحذف بالجاء والذال المعجمتين
 الرمي بالمحصا اى ايتاني وان يرمي احدكم العصا الى الارنب اى يمتني
 عن مشاهدة حذف الارنب ونحو حذفها عن مشاهدة قتي وانما لم ي
 عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل والطريق الطريق
 نظير المحذف ومنه مكررا اى اتق الطريق او بعد ها وكذا الصبي الصبي
 والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطأه واتق
 الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذف ومنه
 للتأكيد وتقول اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي اياك من
 الاسد اى بعد نفسك من الاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير
 من الجار والمجرور حال اى متكبسا اياك من ان تحذف اف حذف حق
 الجرم من ان وان كثير شائع ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد
 لا متناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول
 الشاعر اياك اياك الرء فانه الى الشرذعة والشرجالب + بتقدير
 اياك من الرء فتشاذر او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة
 او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق
 نفسك واترك الرء الى الجدار وهذا قول سيديويه والمخيل او جار
 مجرى ان تبارى لان الرء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان

بتقدير
 من الجرم

تقد ير اعجبني ضرب زيد اعجبني ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق
الزجاج وفيه نظر لان على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو
اياك الضرب لاشارك العلة لان كل مصدر يتقد ير بالفعل مع ان و
ليس بوجه قياسي اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس
بوجه قياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل
ان يقول ان الراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا
لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان والفعل
ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بحث المفعول فيه فقال المفعول
فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول مالم يسم فاعله والضمير عائد
الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدء محذوف الخبر اي
ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدء محذوف اي هذا
بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة
مستأنفة واما مبتدء خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا يحمل
من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شيء فعل فيه
فعل المذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو احدث لا الفعل الاصطلاحي
هو قديم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
المصدر وفي قوله المذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان
كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان
بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين و
المراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريين
فالْحَقِيقَتَانِ نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقت فان يوم الجمعة زمان
حقيقي وخلقت مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم
زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري
اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل
مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان
قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتتم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم

فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور ليس هو مفعول فيه لفعل الصوم
 قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لأنها منظورة في جميع المحددات لاسيما
 المحدود النحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و
 اليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال
 معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس
 بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر
 قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن
 تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه
 اى نصب المفعول فيه تقدير في لانها اذا اظهرت لزوم الجر لان في حرف
 الجر والفاء حرف الجر غير شائع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو ك
 خرجت في يوم الجمعة كان مفعول فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند
 المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب
 الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعول
 به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه اذا المفعول فيه عند هم هي المقد
 وبقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
 سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اى
 تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حيناً او حين تعودك وخرجت
 يوماً او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج
 واسورة الذهب بمعنى من اى الظروف التى هي الزمان وكلها تأكيد
 الظروف واللام في الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس وكذا اللام
 في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد الى الظروف
 وللمحتمل خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان اى ظروف الذي
 هو المكان ان كان مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق
 بها على تفسير المصنف قيل النصب بتقدير في نحو جلست خلفه
 والا فلا اى وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال
 صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لان البهم منظوف
 الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة

ذلك

كالصدر والمجد ود منها محمول عليه لا شتر اكهما في الذات اي في
 الزمانية والبهيم من المكان محمول على البهيم من الزمان ايضا لا شتر اكهما
 في الوصف اي في الابهام ولم يحل المكان المجد ود على الزمان البهيم
 لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان البهيم
 مع اتحادهما في الذات لان المكان البهيم محمول على الزمان البهيم
 فلو حمل عليه المكان المجد ود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير وفسر البهيم من ظروف المكان عند الاكثرين
 من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء
 معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك
 لان قولك جلست خلف زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل ظهره
 الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض البهيم من ظروف
 المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب
 على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها
 ويخرج منه مخوف رخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور
 لانه مقدر باثني عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم
 يدخل في سماه كالقوى مثلاً فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
 بالاضافة الى تحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير داخل
 في معنى فوق وكذا غيره ويتدرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان
 اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه
 وهو ليس بداخل في معناهما فلا حاجة الى التحمل ولما فسر الاكثرين و
 المصنف بالجهات الست ورده عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد
 دخلت فانها تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات
 فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه اي على المكان البهيم وهي
 الجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست
 عند زيد ولدى زيد واعطيت زيداً دون عمرو ودرهما وجاء القوم
 سوى زيد لابهام اي لابهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اي
 لشابهتهما بالمكان البهيم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكاناً

معيناً بل يتناول جميع الأمكنة التي حواليك كما يتناول قولك جلست -
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد إلى انقطاع الأرض وحمل عليه
 لفظ مكان وما بمعناه إذا كان الفعل موافقاً في عادة معنى الاستقرار
 نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعك موضع فلان إلى
 غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجرى لكثرة دون ابهامه
 أي لكثرة استعماله فيناسب التخفيف بحذف في فيقال جلست
 مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار وتزلت الجبال
 وسكنت العرفة على الأصح أي حملاً واقعاً على القول الأصح لأنه كثير
 الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وإنما قال على الأصح تنبيهاً
 على ما قال الجري أن دخلت وما يقاربه أفعال متعدية وما بعدها
 مفعول به لا مفعول فيه واجب بأن كون مصادرها على صيغة المفعول
 التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول والنزول والسكون و
 كون ضدّها الخروج والتحريك والارتحال التي هي لازمة اتفاقاً لرجحان
 لزومها وقيل معنى قوله على الأصح أي على الاستعمال الأصح وذلك أن
 دخلت يستعمل تارة بفي وتارة بغير في تقول دخلت في الدار ودخلت
 الدار وعند سيويير اظهر في شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال
 الأصح دون الشاذ وإنما ترك البناء في العدد أي في لفظ الست ولم
 يقل بالجهات الستة لأن الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة
 إلى العشرة على عكس تانيث جميع الأشياء وينصب المفعول فيه
 بعامل مضمرة جواز بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال مي سرت
 يوم الجمعة أي سرت يوم الجمعة ويعامل مضمرة وجوباً نصباً واقعاً
 على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطة كل ظرف بعده
 فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقة بوساطة عليه هو أو مناسبه
 لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو يوم الجمعة أكلت في غدائته
 أو يوم الجمعة لويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة
 التفسير واجباً وختاراً ومسأوياً للرفع ومرجوحاً مثل المفعول به
 ينصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو أن يوم الجمعة سرت

فيه وهما اليوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذ الشرطية وحرف النفي و
حرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامر ان في
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجم الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافة وعند وجود اقوى منها كما اذا الفاجاة نحو اما يوم الجمعة
سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط
بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف
الاستفهام ونحوهما يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه
فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للمانع
وهو بطلان صدرة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم
تقدم ما في حيزها عليه ما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث
يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن
بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدأ
محذوف الخبر اي منه مفعول له او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان
المفعول له هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بدالة ما سبق في
المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاحل فعل كسائر
المفاعيل والملحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحي
فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا
القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور والمراد بالمدكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة
كون الفعل محذوف فانه المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من
ان يكون علته مؤثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض
للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جيبنا نظير العلة
المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود وكو قال في موضع قعدت جيبنا
خاربة شجاعة لكان احسن وقاتل زيد خل في هذا الحد كرهت التاديب

فيما لا ينفصل

فيما لا ينفصل

الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب فانه فعل لأجله فعل مذكور
وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او يراد فعل العامل لاستغنى عن
قيد مذكور ايضاً والحق ان يقول ما فعل لأجله مضمون عامله ليدل
الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التاديب
الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب لان ضربت ليس بعامل
في التاديب وأجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو
المحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي
ضربت لأجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فإرادة اللغوي اهام في
التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين
في اول الوهلة من غير تأمل في القرائن وان قيد لحيثية يغني عن
قيد مذكور خلافاً للزجاج اى لابي اسحاق الزجاج اى يخالف هذا
القول الزجاج خلافاً والجملة معترضة للتشبيه على بيان الخلاف
فانه اى فان المفعول له عند اى عند الزجاج مصدراً من غير لفظ
الفعل للنوع بقريظة تاديباً وجنباً مثل رجعت القهقري وله وجهان
أحد هما ان قولك ضربته تاديباً بمعنى اذنته بالضرب تاديباً وقعدت
عن الحرب جنباً بمعنى جئت في القعود عن الحرب جنباً او بمعنى
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جنب وقيل لا يقال قعود جنب
الاجازاً وفيه نظر لان الجنب سبب للقعود واصنافه المسبب الى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهر وتأتيها ان المفعول له علة المصدر فيقام
مقامه كما اقيمت الة المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته
ضرباً بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان
صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل
الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء
زيد ركباً جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيداً ضرباً بالحدث
ضرب زيد عن غير ان يخرجاً عن حقيقتهما وعن الثاني الجواب بان
الآلة لازم للفعل من العلة لاحتياجه اليها اذا تاحيث لا تصور الكتابة

بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا القبر من غير قدح
وكذا سائر الأفعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج
اليها ذاتا لتحقيق العيشة لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له
مستدعي الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامته ما هو لازم للفعل من
العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط
نصبه فقال وشرط نصبه اى نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزمت الجرو وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئت للتمن كان
مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف
لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب
الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اى تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمرة وانما عبر عن التقدير بالحذف للتبشير
على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن
المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن اى اتحد
فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان
فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فينبذ يجب اظهار اللام نحو جئت
للمن والحيث اياي واذا كان مقارنا لى للفعل المعلن في الوجود
اى اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما اذا يكن
مقارنا له في الوجود فينبذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك اسس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول
له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل
عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شي منها ولان اكثر علل الأفعال
كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى
عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلف شي منها كذا ذكر المصنف في شرح
الفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عند ان يكون نكرة لانه يشبه
الحال والتميز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عونه
الكريم ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم تكماء + معرفة وقد حذف

عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وإنما يجوز حذفها إشارة
 الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام
 مع التذكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له
 شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول مالم
 يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه ما
 مبتدأ ومحمد وف الخبر اي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر
 محمد وف المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور
 استيناف او مبتدأ وخبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اي المفعول
 معه هو الذي يدكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر
 المفاعيل لمصاحبة معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه
 احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان ضيعته مذكور بعد الواو التي
 بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل
 كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد
 درهم فان قوله زيد مفعول معه وان لم يكن بمصاحب للفاعل بل
 مصاحب للمفعول لازمه كفاك وزيد درهم ومنه قول الشاعر
 اذا كانت الهجاء وانشقت العصاء فحسبك والضحاك سيف مهند
 اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اي
 مطبوع من حديد الهند وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي
 سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمر
 في نحو ضربت زيد وعمر واذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على
 المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو
 لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه
 لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في
 هذه المسئلة فان كان الفاء المتفسير وكان ناقصة او تامة اي فازوج
 الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
 بمعموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تميزاى من حيث
 اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اى وقد جاز

العطف أى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان جائزان
 العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدأ
 محذوف أى نظيره ثابت فى مثل جئت انا وزيدا بالنصب والرفع
 فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه
 لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمتفصل والاتعين النصب أى و
 ان لم يحجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب
 على انه مفعول معه حيث لا وجه سواء مثل جئت وزيدا امتنع فيه
 العطف لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمتفصل فتعين
 النصب على انه مفعول معه وان كان تاما أى وان وجد الفعل معنى
 حال كمنويا او تميزاى من حيث المعنى وجاز العطف عطف على
 كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على ما
 قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد
 وعمر وكلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره اى ايتى شئى حصل
 لزيد واتمنا تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام
 فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا
 للعامل المعنوي الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة
 وذهب الرمنشري الى ان العطف مختار والاتعين النصب اى وان لم
 يحجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
 لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيد
 كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره اى ايتى شئى حصل لك مع
 زيد وما شانك وزيدا ما استفهامية وشانك خبره اى ايتى شئى امرك
 مع زيد واتمنا لم يحجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا
 يجوز العطف على ضمير المجرور بلاعادة الجار واتمنا تعين النصب على
 المفعول معه اذ لا وجه له سواء فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا فى المثال
 الثانى عطفًا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك
 ونفس زيد وسؤال السائل عن شانها لا عن شان احدهما ونفس
 الاخر وقوله لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثانى من باب

العامل المعنوي وآمنما خص هذا المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة
 الطرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشأن لأنه اسم لا يلزم
 تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشأن لأنه بمعنى الفعل
 والمصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام
 يدل أن على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان
 المحققات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التي لنفي
 الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال
 الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به وفيه احتراز عما لم يبين هيئته
 وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة ولمنع الخلودون الجمع فيقع
 الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته
 مصعدا ومنهد راى كان احدها مصعدا اى مرتفعا الى موضع مرتفع و
 الآخر منهد راى نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى تفصيل
 للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما اخوك لم يجز
 لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد لالفاظا ولا معنى فان قيل قد يقع
 الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال
 عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة اياها في صدور
 الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق
 نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع
 الا يجعله في معناها فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احداث
 الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن
 المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نقيم ملة ابراهيم حنيفا وقوله ايجب
 احكامكم ان ياكل ثم اخيه ميتا قيل **الحال**
 المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف
 المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الايتين فانه لو
 قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا
 لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم
 المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة

الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد الركب ورايت زيد الركب فانها ايضا
 بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وتبين
 صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج
 الصفة لدلالة التما على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور
 والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات
 مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على
 هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيد قائما
 مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون
 حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
 به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظو
 لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى ظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك
 زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر امر معنوي لما فيه
 معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل
 فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد
 قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل
 والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه
 الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها اى عامل الحال
 الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيد قائما او شبهه اى شبه الفعل
 لمكان التشبيه ونعني بشبه الفعل ما يجعل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو
 زيد ذاهب ركبنا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا
 يستر الطيب منه رطبا وضربني زيد قائما او معناه اى معنى الفعل ونعني
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
 المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير
 ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكانه اسد صائلا
 والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقيم

وهذا زيد قائما وعليك زيد الكبار يا زيد قائما وعلو في الدار قائما

الآخر منهم المازني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما
 فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال وشرطها
 ان تكون نكرة اى شرط الحال كونها نكرة لثلاث بالصفة في حالة النصب
 نحو ضربت زيداً الواكب وحملت حالة الرفع والجزء على حالة النصب طرداً
 للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها والتعريف زائد على
 الغرض وصاحبها معرفة اى صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في
 المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولا نداء كان نكرة كان بيانها بالوصف
 اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقين
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالاً ايقاع المخالفة في الاعراب
 بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذ الصفة
 على وفق الموصوف في الاعراب جزئياً ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب
 عن المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على ان مبتدأ
 وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا
 يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجروراً عطفاً على الضمير المتصل في
 قوله وشرطها وقوله معرفة منصوباً عطفاً على قوله نكرة لان تعريف صاحب
 الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فان هذا قيد راجع الى تعريف
 صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بفهوم
 قوله وصاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها في غالب
 الاستعمال او صفة مصدر مجذوف او زمان مجذوف اى يتعرف صاحبها
 نعرفا غالباً او زماناً غالباً وانما قال غالباً لان صاحبها قد يعني نكرة عند
 تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كون نكرة موصوفة او مضافاً
 الى النكرة نحو مرت برجل عالم قائماً ومرت بفلام رجل مليحاً وغير ذلك
 مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومرت به وحده ونحوه متاول
 جواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووحده في
 قولك مرت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما
 متاول بالنكرة وفي تاويلهما وجهان احدهما انهما حالان نكرتان معنى
 وان كانا معرفتين لفظاً والتقدير وارسلها معتزلة ومرت به موحد

اى منفرد والثانى انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير ولو سلمها بغير
 العراك ومهرت به منفردا اى ينفرد انفرادا والحكمة حال وتمام البيت شعر
 وارسلها العراك ولم يزد هاء ولم يشفق على نقص الدخال في الترادف بالارسال
 هنا الايراد والضمير المستكن في ارسلمها للغير وهو الحمار والمراد هنا حمار
 الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهو اثني الحمار والعراك مصدر
 عارك يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتركا
 الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والتزود هو الطرد
 يعنى رائدن والاشفاق الخوف والضمير المستكن في قوله ولم يزد ولم يشفق
 عائد الى الغير ونقص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نقص نيفس
 نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال يكسر الدال وهو
 ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين
 عطشان ان يشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسلك حمارا الوحش
 الاتن الى الماء معتكئة اى مزدحمة واحدة ولم يطردها ولم يخفان لا
 يتم شرب منه بعضها بالزحمة والازدحام والضمير في قوله ونحوه راجع
 الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرقة ظاهرة
 نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاؤل بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرين
 وذلك ان القضيض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فعنى جاؤا
 قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة
 وقيل القضيض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاضى اى الكاسر والقضيض
 بمعنى المققوض اى المكسور يعنى جاؤا اكثر من مزدحمين بحيث يكسر
 بعضهم بعضا لكثرة ازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين
 نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاؤل بالنكرة اى سائرهم
 وجه الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى المجموع من الجماء
 وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر
 الغفير صفة الجماء كانت قلت مررت بهم جاثمين غافرين اى جامعين
 اقاربهم وعشائرتهم سائرهم وجه الارض لكثرتهم فان كان صاحبها
 اى صاحب الحال نكرة مختصة وجب تقديرها اى تقدير الحال على

صاحبها ليخصص النكرة بتقديمها فيقول جاءني راكباً رجل بخلاف ما إذا
كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءني رجل كريم راكباً فيجب تقديمها
وإن شئت يلتبس بالصفة في التصب نحو رايت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر
الاحوال طرد الباب وفي كلا الدليلين بحث أما الأول فان صاحبها النكرة
قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر
الآ ترى انه وقع فاعلاً والفاعل محكوم عليه والأصل فيه التعريف فلو لم يكن
مثل هذا المنكر مخصصاً بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلاً يؤتى ما ذكر
المصنف في شرحه في بيان تخصيص البتة في قوله في الدار رجل ان الخبر في
معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابدان ان صار كانه موصوف
بالآ ترى ان الفاعل لما كان المحكم عليه مفيداً ما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه
وما ذكر في العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة قبل الحكم بحكم
من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مخصصة بحكم من الاحكام نحو
جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون
غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه
فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والافه ونكرة كما ربي في رجلاً لانه لم
يخصص المنكر الموعود اليه بحكمه ولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان
الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم المحكم عليه فمن انكر هذا التخصص فهو
متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالاً وكونه
صفة كما جوز كونه ذاك حال ومبدلاً منه عند تقديم الحال اي في قولك رايت
راكباً رجلاً وكما جوز كونه حالاً وتميذاً في طاب زيد فارساً واجيب عن هذا
بان الحال عن النكرة خلاف الأصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح
الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لان كليهما خلاف الأصل اما كونه ذاك حال فللتنكير واما كونه مبدلاً منه
فلكونه في حكم التنجيم والتكرار فيستويان في كونها على خلاف الأصل فلا
يلزم التباس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارساً استواءهما في كونها
على الأصل ولا يتقدم الحال على الغايل المعنوي اي عامل معنوي كان
عند سيبويه لكونه ضعيفاً فلا يقال قائماً في الدار ولا قائماً لك درهم الا اذا كان

ب
في به

حدث المشبه وهو في التسمية

العامل المعنوي ذا الحد ثين أي دال على الحد ثين تعلق به الحالان في يلزم
أن يلي كالأحد منهما بمتعلقه أي بحد ثين نحو زيد قائما كعمر وقاعدان
العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه
وحدث المشبه به لأن التشبيه نسبة تستدعي على طرفين والقيام تعلق بحد
الاشبه فيجب أن يليه وهو زيد والقعود تعلق بحد ث المشبه به فيجب أن
يليه وهو عمر وفصح كون قوله كعمر وعاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار

حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال لا خفش يجوز تقديم
الحال على العامل المعنوي إذا كان العامل المعنوي ظرفا أو جارا مجرورا بشرط
أن يكون المبتدأ مقدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وأما مع تأخيره
فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز أيضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
بخلاف الظرف الذي لم يقع حالاً فإنه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد
اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فتوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب
على الظرفية والعامل فيه لك وأما جاز تقديمه لأن الظرف اتسع فيه مالا
يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ
مخدوف أي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل إنها حال
حال من فاعل لا يتقدم أي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها
ملتبساً بخلاف الظرف وفيه نظر لأن الحال قيد للعامل فيلزم أن يتقيد عدم
تقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف والحال لا يتقدم على العامل
المعنوي مطلقاً اللهم إلا أن يقال إنه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا
على الجور وعطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي كقوله
تعالى غير الغضوب عليهم ولا الضالين أي ولا يتقدم الحال على صاحبها
المجرد فلا يقال مررت راكبة هندی ولا راكبا بنزيد في الأصح ظرف لقوله
لا يتقدم على المجرور وإنما لا يتقدم عليه لأنه أن تقدمه فإن وقع بعد
المجارى لزم الفصل بين الجار والمجرور وإن وقع قبل الجار لزم وقوع التابع
وهو الحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو الحال لأن المجرور لا يتقدم
على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لأن هذا الدليل يقتضي
أن لا يتقدم راكبا على جاء في في جاء في زيد راكبا لأنه تابع لزيد وزيد لا

وقوله
على الجور
عطف على
قوله على
العامل
المعنوي

يتقدم على جاء في فكيف يتقدم بابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث
هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقدمه بعارض الالتباس
بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ان
كيسان تقدم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور والعنى وما
ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وقية نظرا لان
الكاف مذكور والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و
اجيب بان التاء فيه للمباينة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا كافة اى مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشف
ان انتصاب كافة على المصدر اى ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اى
عامته شاملة لهم ثم الاختلاف في تقدمها على المجرور بحرف الجر اما
المجرور بالاضافة فلا يجوز تقدم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب
هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان تكون مشتقة وما
وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تأويله شرعا في رد قولهم
وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعد صفة اى
وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح ان يقع حالا
الجملة خبر لقوله كل اى صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما
ذهبوا مثل قولهم هذا بسر الطيب منه رطبا فان بسر ورطبا وقعا
حالا لان لبدالاتهما على هيئة البسرية والرطوبة مع انهما ليسا بمشتقين
معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسر على نفسه حال كونه
رطبا ولا يلزم تفضيل الشئ على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية
ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا يبعد ان يكون الشئ الواحد
مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاعتبارين
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في بسر ابعده ما اتفقوا على ان العامل
في رطبا الطيب قال بعضهم العامل فيه اطيب وهو الاصم فان قيل اسم
التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

حدث

فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون
 اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرية بالمضارع او بالماضي وكل واحد
 منهما مثبت او منفي اشرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة يجب فيها
 الواو واي جملة يمنع فيها الواو واي جملة يجتمع فيها الامران فقال و
 الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة
 بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
 من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
 الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها حالا لانها لا تها على الثبوت والدوام
 خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التردد فاحتاجت الى
 زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع المرابط كونها للجمع او بالواو وحدها
 نحو لقيتهم والجيش قام وايتته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف
 اذ المعنى لقيتهم في حال قدوم الجيش وايتته في حال طلوع الشمس فكما
 جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير
 ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وهي في هذين
 المثالين لم تبين هيئة شئ منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى
 لقيتهم مقارنا بقدوم الجيش وايتته مقدارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما
 بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته
 فهي صبيحة لهيئة لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق
 بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمة فوه الى في
 ومنه قول الشاعر ولو لا جنان الليل ما آب عاثر الى جعفر سر باله لم يرق ثو
 انما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية
 مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها
 لانها دلالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية
 التي تقع حالا مستقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب
 فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تأكيد الاخرى
 والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المصنوعة
 بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اى ينقرد بالضمير انفرادا وبجملته حال نحو جاء في زيد
يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالة الـ لـ على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة
فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري
مجره في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ويتقديره معنى فيتمتع
دخول الواو فيه مثله واما ما جاز مع الواو من قوله تعالى اَنَّا مَرْوُونَ النَّاسَ
بِالْبَرِّ وَتَنسَوْنَ اَنْفُسَكُمْ ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك
وجهم اى افرغ واضرب وجهم فمحمول على حذف المبتدأ اى وانتم تنسون انفسكم
وانا اصك وجهم فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواها
بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
المضارع المنفي والماضى المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا
او باحد هما بلاضعف وقل فيه ترك الرباطين وانما جاز فيه الجمع بين
الرباطين والاقصاء على احدى هما اما المضارع والماضى النفيان فلان
فيهما وجهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبر
الوجهتان جي بهما معا واذا استبرت جهة الاول وحده جي بالواو وحدها
واذا اعتبر الثاني جي بالضمير وحده واما الماضى المثبت فيذاته يخالف
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها باعتبار المخالفة جي بهما
معا وباعتبار الموافقة باحد هما ولا بد في الماضى المثبت الواقع حالا
اى في الجملة الفعلية الصادرة بالماضى المثبت من لفظ قد سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعنى لا يقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضى
قريبا من العامل مقرونا بعلامة التقرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب ابوه كان الركوب
مقدما على الجي وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزم قد
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيحدد زمانها حكما لان القريب
من الشئ في حكم المقدار له ولذا لا يصح وقوع الماضى حالا فيما لا يصح استعمال

قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا قال فلا اليوم وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا عدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا
 بتاويل ويجوز حذف العامل أي عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية
 كانت او مقالية واصنافه الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول
 كقولك للمسافر أي ان يريد السفر راستا مهديا أي اذهب حال كونك
 مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة
 حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد ما في
 الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وإنما وجب حذف
 عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره
 اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفا فانه
 حال مؤكدة لسا في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة
 أي زيد ابوك احقر عطوفا أي اثبتته والضمير راجع الى الابوة أي اثبتت
 الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب الفتح احق التقديرات عندي ان
 يقدر يحيى عطوفا فان قيل قائما في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا
 هو والملك اليك فاوكلوا العلم قائما بالقسط وقوله مذكرين في قوله تعالى
 واوكلوا من حيث يريدون حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل فداختلف النحاة
 في ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور
 لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف في تلك الفعلية عاملها
 فذهب المم وان كان كذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله وشرطها
 عايداً الى المؤكدة بدون حذف أي وشرط الحال المؤكدة ان تكون مقررة
 لمضمون أي لفهوم جملة اسمية فلا يريد الاثبات لان الحال فيها ما غير مؤكدة
 لعدم الاسمية وانما سمى حالاً دائماً فعلى قولهم يكون الحال الدائمة والمسطرة
 بين النسقطة والموكدة اذ النسقطة متجددة لا تقدر مضمون ما قبلها سواء
 كانت ما قبلها مفرداً او جملة اسمية او فعلية والموكدة تقر مضمون جملة
 اسمية والدائمة تقر مضمون جملة فعلية وان كان كذهب الفريق
 الثاني كان عائد الى المؤكدة مع حذف مضافين منه أي وشرط وجوب
 حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضافات

بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايمان
 لان الحال فيها مؤكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسم
 فعلى قولهم لا واسطة بين المتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة
 الاسمية التي عقد هامن اسمين لا عمل لها في الحال بل في شيء آخر ثم كما
 فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وما بعد خبره او
 مبتدء محذوف الخبر اي من المنصوبات التميز او خبر محذوف المبتدء اي
 هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدء
 محذوف اي هو ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت في الوضع وفيه احتراز
 عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله
 جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه
 غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال
 بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلافه
 عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات
 والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اي يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو
 عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة
 اي عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك
 طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام في طاب
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما الابهام هو الامر
 المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا
 فالابهام في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير
 للمنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة لانهم قالوا بان تميز عن النسبة
 نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا
 واعجبني طيبه نفسا وتفاضل ان يقول زيد خل في هذا الجذ صفة الابهام نحو
 رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من
 ضمير الغائب او مبهم اخر نحو ضربته زيد او ضربت هذا زيد والمجرور
 في خاتمة فظة وغير ذلك مع ان كلامنا ليس بتميز وان اوجب بان
 المعنى ما يدرك بحيث يرفع الابهام المستقر وانما لم يذكر هذا المحيثة فلا

ن
التواضع

ن
من

يدخل في المحذوف فلا نسلم ذلك في صفة المبهمة وعطف البيان والمجور وفي خاتمة
فضة وأن اجيب بالتزام أن المجور في خاتمة فضة تميز وإن كان مجروراً
بالإضافة لا يلزم في التميز أن يكون أبداً منصوباً بل قد يكون مجروراً بالإضافة
وسائر ما ذكر من نواضع والمقصود هنا غيرة التواضع بدلالة ذكر التواضع بعد
ذلك لصناع قبله المستقر لأخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالأول أي ما يرفع
الإبهام المستقر عن ذات المذكورة يرفع عن مفرد قام بالتثنية لفظاً أو
تقديراً أو بنون التثنية أو بنون يشبه نون الجمع أو بالإضافة والمراد بالمفرد
ما يقابل النسبة في الجملة أو في شبهها أو في الإضافة ثم ما يرفع الإبهام عن
مفرد قد يكون عن مفرد مقداره صفة مفرد وهو ما يعرف به قد والشيء و
هو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالباً مفعول مطلق أو
ظرف أي يرفع عن مفرد مقدار رفعاً غالباً أو زماناً غالباً أما في العدد
صفة لقوله مفرد أي مفرد كائن أما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكي
لخو عند ي عشرون درهما تميز يرفع إبهام المستقر عن ذات المذكورة
هي مفرد مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع
وإنما مثل بعشرون درهما دون أحد عشر درهما ليكون مثلاً لأميرين العدد
والتام بالنون وسيأتي بيان العدد أو ذكر تميز العدد وأما في غيره أي في
غير العدد مع كونه مقدراً لخواص أي رطل زيتاً مثال الكيل والتام بالتثنية
والرطل نصف من بفتح الراء وكسرها والكسر هو الأصح والمراد بالرطل ما يكال
به لا النسبة الخصوصية وهو مبهم وقوله زيتاً يرفع إبهامه وعند ي متوان
سهماً مثال الموزون والتام بنون التثنية والمتوان تثنية متان وهو مرادف
المد وعلى التمرة مثلاً هذا مثال المقياس والتام بالإضافة وقوله مثلاً
مبتدأ وقوله على التمرة خبر واجب التقدير لأنه معاد الضمير في المبتدأ و
معنى هذا التركيب قد ذكرنا في المرفوعات فيفرد التميز عن المفرد وجوباً
أن كان ذلك التميز جلياً فيقال عند ي رطل أو رطلان أو رطلان زيتاً
لأن الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنية وجمع والمراد بالجلس
هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تأمل الوحدة على القليل والكثير كالماء والثرثرة
والتمز والضرب بخلاف رجل وفرن إلا أن يقصد الأنواع مستثنى مفرغ

والمراد بالانواع ما فوق الواحد أي يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع
 المختلفة في يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة
 فيقال عندي رطل زيتين او زيتون او في استثناء قصد الانواع دون قصد
 الافراد نظرا لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد
 الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
 الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة
 لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان
 كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التميز
 يثنى جواز في غيره أي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا وثوبين او
 اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية
 والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغتي يشمله مما اولى ان حكم التثنية يفهم
 بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كان الاسم المميز
 المفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا لا تقديرا او بنون التثنية جازت
 الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع التحفة بترك
 التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنواسمن وانما الترتيب الاضافة في
 ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتحفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والافلاكية
 وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين أي بنون التثنية بل بنون يشبه بنون الجمع او بالاضافة
 نحو عشرين درهما ومدن عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون كما
 يخلو اما ان يحذف عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء فان يشبه التثنية
 نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاز من نحو عشرين
 ودرهم وستون فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنواجر
 فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب
 بان كلامنا في تميز المفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فانه يلزم اضافة المضاف
 فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والافلاكية مستقيمة لان المميز المفرد ان كان
 ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون عمرو وستور رجل في ستون عمرو
 وستون رجلا فان قيل عني التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في
 التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غيرها قليل جدا فلا يعاب برؤس غير

مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدارى فالاول من مفرد مقدار او غير مقدارهما
هو مفرد ليست بكيل او وزن لوعدها مساحتا او مقياس مثل خاتم حديد
فان الخاتم بهم باعتبار الجنس تام بالتسوية فاقضى متميزا بين بالاضافة الى
نوعه والخفض اكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب
التميز لان الاصل في المبهات المقادير في اولى بالتميز الذي نصبه على كونه
تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ايهامه ليس كالمهام المقادير
فهو اولى بالجزء لكونه علما بالاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه متميزا والثاني
اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشأت عن
نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة في ماضياها ماضاهة
وهي المشاهدة اى فيها شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض متلا ماء
او اسم الفاعل نحو الارض منجرة عيوننا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرهما ليس بجملة
لكن يشابهها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد
نفسا مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو من الاعن الفاعل اى طابت نفس زيد
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلمنا مثال التميز الذي وقع بعد ماضاهي الجملة
او عطف على قوله في جملة اى او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة
نحو اعجبني طيب ابا وابوة ودارا وعلمنا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة
هو غير صفة وانما كثر امثلة ما يضاف الى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف
التميز حيث يكون اسما للمنصب عنه او متعلقة بعينه او مرصنا من الامور الاضافية
او غيرها فالأب محتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون متعلقه وهو عين اضافي و
الابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي و
العلم عرض غير اضافي وانما خص مثالي الفرع اعني ما يضاف الى الجملة والاضافة بذكر
اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة ولله
دره فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما التصفة
ذكر هذا المثال مثال للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب الفصل ذكر
مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوبهين في الضمير في دره فان كان بهما

ممتلى

ان
يستدل

لا يعرف المقصود منه كضمير به رجلا ونعم رجلا وساء مثلاً كان التميز عن
 المفرد كما ذهب إليه صاحب المفصل لأن التضمير نكرة يحتمل أن يكون المراد
 منه رجلاً أو امرأة أو صبياً أو حراً أو عبداً وإن كان معينا معلوما يعرف المقصود
 منه يرجوعه إلى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الإضافة كما ذهب
 إليه المصنف ثم الدخول في اللغة اللبني وفيه خيرة كثيرة للعرب إذ به معاشهم فأريد
 به الخير أي الله خبره فارساً أي الله خير فرس منه وهذا القول إنما يستعمل في التمييز
 أي الخير الصادر من المدح وليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى أي
 الله ما صدر عن المدح من خير ثم إن كان التميز عن النسبة اسماً أي غير صفة
 يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسماً أي اسماً يصح جعله اسماً
 لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب إليه عامل التميز كزيد في طاب
 زيد أياً وجعله منتصباً عنه من باب الجواز لأن التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان
 سبب الانتصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه سمي منتصباً عنه مجازاً ويمكن
 أن يحمل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه أي لما انتصب التميز عن حامله
 كزيد في المثال المفروض جازان يكون له الجملة جزء الشرط أي جازان يكون التميز
 اسماً لما انتصب عنه وعبارة عنه والمتعلقة أي متعلق ما انتصب عنه والافهوه
 المتعلقة أي وإن لم يصح جعل التميز اسماً لما انتصب عنه فهو أي التميز اسم متعلق
 ما انتصب عنه مثال الشرطية الأولى طاب زيد بأن قوله يا يصح أن يجعل اسماً لزيد
 عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روی که او ایدر است ومثال الشرطية الثانية
 طاب زيد علماً بأن قوله علماً يصح أن يجعل اسماً لزيد فتعين كونه اسماً للمتعلقة
 فأنقيل الشرطية الأولى منقوصة بقولك نفساً في طاب زيد نفساً فانه يصح أن
 يجعل اسماً لما انتصب عنه مع انه لا يصح أن يكون اسماً للمتعلقة قيل لا ثم ذلك
 لأن نفساً يجوز أن يجعل اسماً لما انتصب عنه ولا يتعلق أي طاب زيد من حيث
 انه نفس من النفوس أو من حيث ان له نفساً من النفوس تعلقت به فتثنت أن كل
 موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جاز فيه كالأمرين كونه له وكونه لمتعلقة
 وإن كل موضع لم يصح جعله اسماً لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقة قل الشيخ
 الاستاذ فذاه نفسي وروحي هذا ما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن
 بدیع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بأمور لا يحم كل من ذلك عن اشتباه

فإن قيل لا يصح جعل اسم التميز اسماً لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم به
 خوش است زيد از آن روی که او ایدر است ويصح أن يجعل اسم التميز اسماً لمتعلقه

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جازان يكون له ولتعلقه فلا يرد
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه له لتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط
والجزء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزء باعتماد الحيثية لان
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجواز في
جانب الجزء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افرازا او غير تميز جاز كونه كل واحد
منهما تركيبا او تميزا وقائل ان يقول مع هذا التكليف والتحمل لا يستقيم كلام
الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية
الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه وهو
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لتعلقه اذ نفى المجموع كما يكون بنفي كل
جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان والمنفي في الشرطية شيان صلاحية له
وصلاحية لتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينفي صلاحية
لتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق
التمييز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان
المقصود الافراد يوثق بالفرد وان كان المقصود المشي يوثق به وان كان المقصود الجمع
يوثق به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير
نحو طاب زيد علما ينفرد لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع
ما فوق الواحد اي يفرد بالتمييز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد
انواع المختلفة في يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
عليه بنو وعلوم القائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد
من هذين الاستثناءين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس و
ان قصد النوعان فالثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير
مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة لما

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمدكور ان يان يحمل الصفة عليه
 فاذا قيل طاب زيد والد اكان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف
 الاسم نحو طاب زيد اباقاته يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له
 اب كما بينا وكانت طبقة عطف على له والطبق بمعنى الطابق كالجنس بمعنى
 المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة
 مطابقة للنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
 حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيد بن فارسين وطاب الزيد و
 فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت لراى واحتملت تلك الصفة
 الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز ليستقيم على الحالية نحو طاب زيد
 فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله
 اذا كان له العامل اسماء تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زبنا رطل ولا سمننا
 منوان ولا درهما عشرة لان عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا والاصح اى اصح
 المذهب ان لا يتقدم التميز على الفعل ايضا مع قوته في العمل وذلك لان
 التميز بيان والبيان قبل الاجمال متنع ولان التميز ان كان معمولا بغير الفعل
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث
 المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما
 الاول فلان البيان قد يكون مقيدا على الاجمال للاهتمام بشانه اول رعاية الجمع
 كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان
 لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية الجمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير واما الثاني
 فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقدم التميز الذي هو فاعل من حيث المعنى
 اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عِوْنًا فَاَمْعَاهُ
 فَجَرْنَا عِوْنَ الْأَرْضِ فلا يقتضي امتناع تقدمه واجيب بان التميز الذي
 هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل
 للطاوع ذلك الفعل كانه قيل وَجَرْنَا عِوْنَ الْأَرْضِ فَمَجَرَّتْ عِوْنَهَا خَلَاوا
 المازني والمبرد اى لابي عثمان المازني والى العباس المبرد وهو تلميذ ابي عثمان
 المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيبويه وهو اسنانا

البصرة فانما اجازت نقد ميم على العامل اذا كان فعلا واسما الفاعل والمفعول
 ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفرة احد القراء السبع نظر الى
 قوة العامل واستدل لا بقول الشاعر الفصيح بشعر الجحر شلى بالفرق جيبها
 وما كاد نفسا بالفرق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشأن لتذكيره
 وفي تطيب ضمير سلمى لتأنيثه وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشأن تطيب سلمى
 نفسا بالفرق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان الروي في تطيب ليا والتمتائية
 فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم لجواز ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب
 ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب
 نفسا يطيب بالفرق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفرق فلما احتمل
 هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان الروي فيه التاء فوقانية فيحتمل
 ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس
 الحبيب عليها على اضمار الشأن في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على
 وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشأن
 تطيب سلمى نفسا بالفرق فلا يكون التميز مقدما على العامل فلما احتمل هذا
 الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء فوقانية ايضا فلا يصح التمسك
 به ثمر لما فرغ عن التميز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى
 استطردا فقال المستثنى متصل ومنقطع وليهي منفصلا ايضا وانما
 قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالشترك
 بينهما واما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر غير يخرج
 فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف
 جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الاغيار الصفة واخواتها واجيب بانه
 وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتد بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون
 الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يفي اما ان يكون من
 باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان
 المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه
 لا يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية
 لا مشتركا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان

٣ التميز

الاستثنى

يكون من الأخير ويراد بالاستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموماً الجاز
 وهو المذكور بعد الآخر فالألفا قبلها نفيًا أو إثباتًا ويمكن أن يراد به اللفظ الدال
 على المستثنى لمدلوله وبالتصل والنفصل مدلوله فيكون حمل المتصل بالنفصل
 عليه من باب حمل المدلول على الدال لأن لفظ المستثنى دال على هذين
 المعنيين وفيه نظر لأن الضمير في قوله وهو منصوب عائِد إلى قوله المستثنى و
 أنت تعلم أن المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى وأجيب بأنه
 على هذا التقدير يمكن أن يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين
 القسمين على طريقة صنعة الاستخدام أما على التقدير الأول فلا استخدام
 في الكلام أصلاً فالمتصل الفاء للتفسير وهو مبتدأ وخبره قوله المخرج أي الاسم
 المخرج عن متعدد داخلًا عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه أن الإخراج لا يكون
 إلا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركًا وأجيب بأنه وإن كان مستدركًا
 لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظًا وتقديرًا فإنه تفصيل المتعدد
 ومثال المتعدد لفظًا نحو جاء في القوم الأزيد ومثال المتعدد نحو ما جاء في الأ
 زيد وقرأت اليوم كذا والباء في قوله بالأخواتها متعلق بالمخرج أي بواسطة
 الأخوات أي أخوات الأ وهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه
 احتراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاء في القوم استثنى عنهم
 زيد أو مستثنى عنهم زيد فإنه ليس بمستثنى اصطلاحًا وإن كان مخرجًا عن
 متعدد والراجح لا غير الصفة إذا ما بعد الأ التي للصفة ليس بمستثنى بقوله تعالى
 لو كان فيهم الهمة إلا الله لفسدتا فأنقيل الاستثناء التصل مشكل لأنك إذا
 قلت جاء في القوم الأزيد فزيد الإجماع ما أن يكون داخلًا في عموم القوم أم لا فإن
 كان داخلًا يكون الجمعي منسوبًا إليه فإخراجه بنفي الجمعي عنه يكون كذا وتناقضًا
 وهو باطل لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوجد في كلامه
 الكذب والتناقض وإن لم يكن داخلًا فيه لم يتحقق الإخراج عن المتعدد وهو
 شرط كما ذكر المصنف قيل إنه داخل فيه من حيث الأفراد واللفظ فأخرج عنه في التركيب
 والحكم لأن الاستثناء بيان التغير وكل كلام التوقيف باخراجه بيان التغير يتوقف
 حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدًا داسه وأعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء
 مما ذكره لاختلاف الجهة والنقطة مبتدأ وخبره قوله المذكور أي الاسم المذكور

بعد ها اي بعد الاغیر الصفة واخواته غير يخرج عن متعدد نحو ما جاء في القوم
 الاحرار انما كان المستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان
 كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
 اريد بالاستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل الدلول
 على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنقطع
 على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان في الكلام من الحسنات صنعة الاستخدام
 وان اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا
 اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل
 الضمير عائدا الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه
 نظرا لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من عموم قيد المشترك
 بل من قبيل عموم المجاز حيث يراى بهج ما هو اعراض من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى
 واقعا بعد الاغیر الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها
 اذ ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاء في رجال الازيد ورايت رجلا الا
 ذيكا ومريت برجال الازيد وفيه نظرا لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
 وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا
 يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد
 واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في
 كلام موجب تام فيخرج نحو قرات الا اليوم كذا على صيغة الجهول ورفع اليوم فانه
 وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتمام والتراد بالوجوب ههنا ما ليس بنفي ولا نفي
 ولا استفهام نحو جاء في القوم الازيد وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب
 لان ليس ج واجب النصب بل يختار النصب والبديل ان كان تاما ويعرب
 على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي او مقدا عطف على قوله بعد
 الا اي واذا كان المستثنى مقدا على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
 او غيره نحو جاء في او ما جاءني الازيد احد والجار والجرور اعني منه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المحرور عائدا الى الا الموصول في المستثنى
 او منقطع عطف على قوله مقدا ما اي او كان المستثنى منقطع عا عن المستثنى
 منه بيان ان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب

او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاق
 النصب لشبهه بالمفعول فكونه فضيلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه للثقل
 بواسطة الحرف مع امتناع البديل في هذه المواضع اما في ما وقع بعد الا
 في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكرره يلزم
 الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الازيد
 جاء في القوم الاجاء في زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود
 الاخبار عن مجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير
 اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
 منه ولان البديل منه في حكم التخيية فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو
 ممتنع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاري
 القوم الازيد بقي جاري الازيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس
 الازيد وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا اما الاول فلا تالاسلم لزوم الايجاب في
 المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقريته ان لا بعد اثبات
 بوجوب النفي وذلك لان حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت
 اليوم كذا فانه في تقدير ما قرأت اليوم كذا عكس الغرض وخلاف المقصود والالتزام
 فلانه بوجوب الابدال فيما يصح فيه التفرع في الايجاب كما في قولك قرى زيد ايام
 الاسبوع اليوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدا فلا امتناع
 تعذر البديل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقدير التابع على المتبوع واما
 في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخفى اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل
 الاشتمال او بدل الغلط والكل منتفيا اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان
 بدون اتحاد الجنس اى بدون المجانسة بين البديل والمبدل منه ولا اتحاد
 بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملازمة بين البديل والمبدل
 منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البديل المبدل منه او يشتمل
 المبدل منه البديل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحى وفيه نظر لان النحوى
 يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على
 امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحاد الزم الايجاب
 في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم

الإجماع في حجاز وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاء في القوم الاحبار
 لزوم الغلط في العامل والمعمول جميعاً حيث بكر في أصل العامل و
 يترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط
 في العامل والمعمول جميعاً حيث يصير معناه ما جاء في القوم الإجماع في حجاز
 والغلط في هذا البديل في المعمول فقط فاعرف قوله في الأكثر ظرف منصوب
 المقدر المحل المنسحب على قوله إذا كان منقطعاً بواسطة العطف أي وهو منصوب
 إذا كان منقطعاً في قول أكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو أعني
 النصب في المنقطع في الأكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وإنما
 قيد المنقطع بقوله في الأكثر احترازاً عن قول بعض النحاة فإنهم يجوزون فيه
 الرفع على البديل تمسكاً بقول الشاعر ^{شعر} وبليدة ليس لها أنيس + إلا اليعافير
 ولا العيس + فانه مستثنى منقطع لأن قوله أنيس لا يتناولها لاختلاف الجنس
 والجواب أن جعل مستثنى متصلاً على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير
 والعيس بما يكون مونساً المجاورتهما هذا المكان فكانما مونسان أو يقل أن
 مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها أنيس وليس فيهما إلا
 اليعافير ولا العيس أو كان عطف على كان الأول أي وهو منصوب إذا كان
 واقعاً بعد خلا وعد في الأكثر لكونها ناصبين عدداً بنفسه وخلا بعد
 الاتصال مجرّف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا
 وعدا عمراً وإنما قال في الأكثر احترازاً عن قول بعضهم فانه يجوزون الحجر
 بهما لأنهما حراً فاجزئ عندهم قال السيرا في لم أعلم خلافاً في جواز الجزئ بهما لأن
 النصب بهما أكثر وكان بعد ما خلا وما عدواً وإنما لزم النصب بهما لتعين
 فعلية هما بما المصدرية نحو جاء في أخوتك ما خلا زيدا وما عداهما في
 الكلام في محل النصب على الظرفية أي وقت خلوصهم أو خلوص جميعهم من زيد في
 وقت مجاوزتهم أو مجاوزة جميعهم عمر وروى ابن البناء عن الأخفش الجزئ
 بجعل ما مزيداً لا مصدرية وروى ذلك عن الجوزي أيضاً ولعل هذا لم يثبت
 عند الصنف ولولم يعتبر خلافاً حتى لم يقل في الأكثر وبعد ليس ولا يكون
 لكونهما من الأفعال الناقصة الناصبة النحوية نحو جاء في القوم ليس زيداً وسأني
 اهلك لا يكون بشراً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم ضمهما

اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه
 اى ليس بعضهم زيدا كما لزم اضممار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث الواضع
 التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال
 ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البديل اى بديل
 البعض اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الكلمة ما موصوفة او
 موصولة اى في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا يتقدر قد
 اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة
 الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء
 والاقليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الاحتراز
 عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا
 او ليس او لا يكون او غيرا وسوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
 احتراز عما

وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
 المستثنى منه وانج يعرب على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في
 هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى النقط مع
 انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب
 ويختار البديل في مستثنى متصل متاخرا وفي المستثنى المتصل المتاخر
 بعد الابدالة تمثيل المصنف بقوله ما فعلوه الا قليل وكلاهما تقدم وانما يجوز
 فيه النصب ويختار البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب
 على التثنية بالمفعول واما اختيار البديل فلانه مقم في الكلام بخلاف ما اذا
 كان منصوبا حيث يكون ج ففضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير
 عائذ الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب
 الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فادتران المستثنى بعض المستثنى منه
 كذا في العباب فان قيل البديل تابع مقصود بما نسب الى التبوع دونه و
 المستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التبوع

المتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة
 السلبية لأن حكم ما بعد الألف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البديل محمول
 على حذف المضاف أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن
 النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقم بالنسبة
 الثبوتية أو يقال التعريف بحسب الإثبات فأما السلب فمحمول عليه فان قيل
 فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب
 وذكر المستثنى منه قيل لا نه يومهم وجهاً مستنعاً وهو الابدال من لفظ اله وإنما
 امتنع الابدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم
 حمل الا في الاثبات فيكون بدلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معش
 وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم كما فرغ عن بحث الموضع التي يجب
 فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الا وجه الثالث فقال
 ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور يسمى
 هذا المستثنى مفرغاً لتفريغ العامل الذي قبل الاله وعدم اشتغاله بالمستثنى
 منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل
 الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعاً نحو
 ما جاء في الازيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رايت الازيد ويجز اذا كان
 العامل جازاً نحو ما مررت الازيد وفي القسم الاخير نظراً لان قوله يزيد مجرور
 بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً لما يعرب على حسب عوامل
 المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت
 عوامل المستثنى منه كما في المثاليين الاولين والاخير فان قيل البديل
 اذا كان المستثنى منه مذكور ايضاً معرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد
 الازيد وما رايت احداً الازيد وما مررت باحداً الازيد فما وجه تخصيص هذا
 القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل
 بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيما اذا كان المستثنى منه
 مذكور معرب يتبع البديل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لا حد للمستثنى منه
 واقیم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف واعرب
 على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار بتبعيته فان قيل اذا كان عامل البديل
 منه حرف جر حازت كلمة البديل كقوله تعالى الذين استضعفوا من امرئ منهم فلذلك

منه حرف جر جاز تكريه في البديل ايضاً نحو ما مررت باحد الا يزيد فهذا النوع من
 البديل معرب بعامله بلا تبعية ايضاً كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت
 الا يزيد معرب بعامله بلا تبعية قليل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية
 البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان اعرب بعامله لكنه
 ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكثير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه
 بتبعية لان تكرير عامل البديل منه في البديل المذكور جائز ولا واجب فاعرف والواو
 في قوله وهو للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعاً في غير الموجب
 وانما الشرط ليقيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان
 يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا
 عاماً من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفي نحو ما ضربني الا زيد
 اي ما ضربني احد الا زيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الا
 زيد بتقدير جاءني كل واحد الا زيد فانه ممتنع لانه لا يفيد لكان الاستحالة
 ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير
 ضربني كل واحد الا زيد فأنقيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
 كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فان
 المعنى جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك وايضاً لا يجوز ذلك على وجه مباغلة الغلو
 كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قبيل لانه
 عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه راجح حينئذ في صورة الاستقامة
 وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم
 صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم
 المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على
 حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب
 بان يكون الحكم فيما يصح ان ثبت في العام فيعرب في الموجب ايضاً مثل قرأت الا
 يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان
 القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكنى قطعت الرجاء الا من الله تعالى
 اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتدال
 اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى في الإيجاب لم يجوز ما زال زيد إلا عالما لأنه استثناء من الوجوب
 لأن ما في ذال للنفي و زال أيضا فيه معنى للنفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه
 الإثبات فيكون المعنى زيدا بذا على جميع الصفات الأعلى صفة العلم ولا يتقيم
 ذلك لكان الاستثناء فأن قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
 في غير الموجب أيضا نحو مامات الأزيد وما خلق إلا بشر فالنفي والإثبات
 سيان في ذلك فينبغي أن يدرك الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب
 قيل لعله اعتبر الغالب إذا الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم
 العموم وفي النفي عكسه فأن قيل فائدة أصل المعنى متحققة في الإيجاب و
 النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و
 ليس ذلك من وظائف النحو ألا ترى أنه يجوز قولك رايت بحرا من المسك و
 لقيت الغنقاء والسما تحتنا والأرض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع
 فينبغي أن يجوز جاءني الأزيد وضربني الأزيد كذلك ثم قوله ما زال زيد إلا
 عالما يتأويل هذا التركيب أو هذا الكلام فاعل لم يجوز وإذا عذر البديل على
 اللفظ الجار والمجرور أما متعلق بالحمل المحذوف أي وإذا عذر حمل البديل على
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال عن البديل أي وإذا عذر البديل محمولا
 على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي فيحمل أو محمول على الموضع أي على محل
 المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الأمكان مثل ما جاءني من أحد الأزيد فأنه
 بدل محمول على محل من أحد لأنه مرفوع المحل على أنه فاعل ولا أحد فيها أي في الدار
 الأزيد فأنه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لأنه مرفوع المحل على الاستثناء
 وما زيد شيئا إلا شيء فأنه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لأنه مرفوع المحل
 على أنه خبر مبتدأ أي ما زيد شيئا إلا شيء حقير لأن التنكير للتحقير وزيد في بعض
 النسخ لا يعيا به أي لا يبالى به ولا يلتفت إليه وهو صفة شيء وإنما وصف المستثنى
 بقوله لا يعيا به ليكون المستثنى مغاير المستثنى منه وهذا أي عذر البديل
 في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأن كلمة من لا يزداد بعد الإثبات فالمستثنى من
 النفي إثبات فلو أبدل قوله الأزيد في المثال الأول من لفظ واحد المجرور بمنزلة
 لزم زيادة من في الإثبات لأن البديل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة
 لا يزداد في الإثبات على أصح المذاهب فتعين أبدله من محل أحد إذ محله الجمع على

الفاعلية وعاملة الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من أي ولا ت
 ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدر أن أي لا تفرضان عاملتين تميز
 أو حال أو المفعول الثاني لقوله لا تقدر أن على تضمين التقدير معنى يجعل أي لا
 تجعلان عاملتين بعد أي بعد الإثبات لأنهما أي لأن ما ولا المذكورتان علتان
 حيث علتان للنفي أي لاجل النفي لأنه علتان لعل لا على أن وجزء علتان لعل ما على ليس
 لما عرف أن لا التي لنفي الجنس إنما تعمل لأنها تقيض أن لأنها التأكيد النفي كما أن
 أن لتأكيد الإثبات فعمل عليه حمل النقيض على النقيض وما إنما تعمل لأنها
 مشبهة بليس في النفي والدخول على الإسمية فعمل عليه حمل التطير على التطير فثبت
 أن النفي علتان لعل لا على أن وجزء علتان لعل ما على ليس وهو علتان منحصرة له وقد
 انتقض ذلك النفي بالآتي المثال الثاني والثالث لأنها بعد النفي يوجب الإثبات
 وانتفاء العلة المنحصرة فيجب انتفاء الحكم فلو أبدل قوله لا نريد في المثال الثاني
 من لفظ أحد المكانات لعمامة في البدل النصب وإن لم تعمل في البدل منه البني فلين
 عملها في الإثبات لما ذكرنا أن البدل في حكم تكرير العامل وكذا لو أبدل قوله لأشئ
 في المثال الثالث من لفظ شيء المكانات لعمامة في الإثبات فتعين أبدل من
 المحل إذ محل البدل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على
 الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيئاً حيث يجوز أن يبدل
 من اللفظ لأنها أي لأن ليس عملت للفعلية أي لكونها فعلاً لا للنفي فلا اثر
 فيها النقص معنى النفي النقص هنا مصدر مبني للمفعول أي لا تنقاض معنى النفي
 بالالبقاء الأمر العامة هي لأجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انتفى اثر نقص
 معنى النفي لبقاء الأمر التي عملت ليس لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية وإنما بمنزلة
 العاملة لأنها حادثة جارية على غير ما هي له ولهذا انتت ومن ثم الإشارة إلى المكان
 الاعتباري أي من أجل أن ليس عملت للفعلية وأنه لا اثر لنقص معنى النفي في
 انتقاض عملها جاز ليس زيد الألقائماً بالنصب على أنه خبر ليس مع انتقاض
 نفيها بالالبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الألقائماً حيث لا يجوز الألقائماً انتقاض
 عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض التشبه بليس ثم قوله ليس زيد الألقائماً
 بناويل هذا الكلام أو هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع في
 بيان المواضع التي يجب فيها الجر فقال ومخفوض أي المستثنى مخفوض و

في بعض النسخ ويخفف بعد غير سوى وسواء بالاضافة لان كلامها لازم الاضافة
 ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمة هاء وسواء ممدود
 بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما جازية وبعد حاشا
 لكونه حرف جوف لا كثر اى في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احترازا عن
 قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء النقول اللهم
 اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء و
 هو اسم ممنك لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل
 فيه اى في الاستثناء كاعراب المستثنى بالاى مثل اعراب الاسم الذي استثنى
 بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب النصب في
 المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البديل في غير
 الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقض فوجاء في القوم غير زيد
 وما جاء في غير زيد احدا وما جاء في القوم غير حمار بالنصب وما جاء في احد
 غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد على التقييد
 وانما العرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده
 مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه له
 وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لوجه اعرابه فبالجري ان يؤثر اى يعود ما بعد غير على
 قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم يكن غير لكونه
 بمعنى الحرف قيل للاضافة لما نفعه للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك
 بطريق الشفاعة دون الاصله فقال وغير مبتدأ بتاويل لفظ غير وخبره قوله
 صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اى مغايره حملت
 على كلمة الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه الجملة
 الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال
 فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا في الاستثناء حال اى حال كون الا واقعة
 في الاستثناء او تميز اى من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام
 اى حملت على الا وشاركت في الاستثناء فالاستثناء محل الشك فكان ظرفا كما
 حملت الا صفة مصدر محذوف اى حملا مثل حمل الاعليها اى على غير في الصفة
 حال او تميز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لمجمع منكود

طرف لقوله حملت الاى كما نلت الاعليها فى الصفة اذا كانت الانابعة لجمع منكور
 اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله
 وانما حملت الاعلى الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذ النصل يلزم
 دخوله جزما والنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جملة
 غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين
 من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعروف حيث يراد به الاستغراق
 او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم
 التناول جزما فلم يتعد الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو فلان
 على مائة الا واحد لانه حينئذ لم يتعد الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة
 الا الله لفسدت تاى لو كان فى السماء والارض امر الهة واثر قدرة الهة غير الله
 يخرجنا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله
 الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الصياغة نظير طردا وعكسا اذ ربما يتعد
 الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاء فى مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
 محصور ومع ذلك يتعد الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها ورى بما لا يتعد
 فى منكر غير محصور نحو جاء فى رجال الاحمار الصحة الاستثناء المنقطع لكون
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدل بالحكم على تعذر الاستثناء
 الاعلى كونه جمعا منكور غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ
 الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
 وضعف حمل الاعلى الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول
 الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدين + فانه لم يتعد ههنا
 الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقدين اذ
 لو كان الاعلى حقيقة ما قال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفى
 البيت ضعفان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس
 توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئى لاحاطة افراده والثانى الفصل بين
 الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقة اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير
 شرع فى بيان اعراب سوى وسواء فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء
 على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث العين لانك اذا قلت جاء فى الغم

فى المائة وعلم يتعين غير دخوله

فشرى ان كان علمه خيرا فخير واذا كان علمه شرا فخر او لم يشتر فحذف كان
واسمه بالدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف البتة وايضا
لدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه لاقتضاءها جملة اسمية ويجوز في مثلها اي
في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يجزى بعد ان الشرطية
اسم وجزاؤها بالقاء وبعد ها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثاني
بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي كان علمه خيرا فيكون جزاؤه خيرا والثاني
رفعها بتقدير كان مع الخبر في الاول وتقدر البتة في الثاني اي ان كان في علمه
خيرا فجزاؤه خيرا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمه خيرا فجزاؤه
خيرا والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمه خيرا فيكون جزاؤه خيرا
ويجب الحذف اي حذف كان في مثل ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت اي لاجل انطلقت انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذف حرف
الجزم ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل
كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقد راعى الناصب لوجود النصب
في منطلقا وهو كان فابدل الضمير بالتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو
كان فصارت انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصارت انت منطلقا
فادغمت النون في الميم لقرب مخرجها فصارت انت منطلقا فوجب الحذف لئلا
يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لجيها زائدة
كما في قوله تعالى فَمَا تَخْتَرُونَ اللَّهَ وبكثرة مشابقتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم
ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير رفعه المحمزة في ما واما على تقدير كسر ها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان
المكسورة وجوز المبدوء لانها يشبه المفتوحة في السببية ثم كما فرغ من بيان خبر
كان واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدأ وحذف الخبر
اي ومنها اسم ان واخواتها اي امثالها على الاستعارة المصريح بها وقوله هو المسند
اليه مستأنفة فيه احتراز هو عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اي دخول ان
واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول ان واخواتها فاقبل
يدخل في المحذوفه في ان زيد ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
باسم ان قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فتخرج ذلك حيث لم يسند

المراد بالمسند اليه
الذي اسند اليه خبره
فتخرج ذلك حيث لم يسند

اليه خبران فان قيل يدخل في المحذواك في ان زيد اخاك في التذافانه مسند اليه
 بعد دخول ان قبل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
 بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان زيدا قائم فان زيد
 مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
 في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لا في كونه فضلة حيث يشترك
 فيه الحال والتميز والمستثنى للنصب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع
 في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله
 لنفي الجنس صلة التي والوصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي
 الجنس اي لنفي حكم الجنس وانما لم يقل لا لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات
 بل قد يكون مبتدئا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب
 بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد
 بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به
 وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم
 فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب
 بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني
 رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه
 استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسند اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه
 فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لان التافئة للجنس
 وقوله بليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي يلى المسند
 اليه لا والجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و
 حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الوالي فعل المسند
 اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله لعدم اللبس باختلاف
 الموصوفين تانيا وثالثا كبر ان يهتد زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على
 غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هتد تضربه هي فالحاصل ان الضمير اذا
 اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره
 نحو زيد عمر وضاربه هو وهتد زيد ضاربه هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على
 غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو وعند عدمه لا

لكن المنصوب بلا التي لنفي الجنس

م وان لم يكن حينئذ لللبس

نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يليها أي حال كوز ذلك
 السند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا أي حال كون ذلك السند اليه مضافا
 مشبها به أي بالضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة
 عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير
 بقوله مضافا ومشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنيّة والمراد بالسند اليه الذي
 اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحدابوه في لا رجل
 ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا إذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلامه في لا
 غلام رجل غلاما حسنا عندك لا نرتاب مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف
 وقد عرفت في الرفعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير الشبه بالضا
 ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك
 التعريف فقال فان كان اسم لا التي لنفي الجنس مفردا أي غير مضاف ولا مشبها
 به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب
 بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لان هذا الضمير حينئذ
 كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضمير ان عائدا الى اسم لا المذكور حكما اذ
 المطلق المذكور بدلالة التقيد اي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند الى الضمير
 اي على ما ينصب هو به او الى قوله به اي على ما يقع النصب به والاول اصبوب لان اسم
 لا تنصب اذا كان نكرة مضافا ومشبها به اي على ما تنصب هو به حالة الاعراب من
 حركة او حرف على ما يتأني ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان
 كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في التني و
 المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدا ويا زيدا ون وذهب المبرد الى اعراضها
 مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم
 ان نصب اسم لا لنفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون
 بالالف نحو لا بارجل فيها ولا اباله وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء
 اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناء ما اذا كان مفردا والاسماء الستة
 انما يكون اعراضا بالالف نصب اذا كانت مضافة او مشبها بالضاف ولما بني تضمن
 من لا استغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبني على سوال كانه قيل هل من رجل في الدار
 قيل لا رجل في الدار اي لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفصولا بينه والظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو
 لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلا متناع ان لا يها
 لانها لنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في المفعولة فلضعف علمها
 لكونها عاملة لجهلها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها
 وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فلم يطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو
 جواب من قال ان زيد في الدار ام عمرو هو قوله لا في الدار رجل ولا امرأة جوب من قال
 ان في الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا باحسن لها متاؤل جواب سؤال وهو
 ان يقال ابالحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن الخطاب ولا رفع فيه ولا تكرير
 فلجواب بانه متاؤل بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل ابى حسن لها
 وهو في المعنى نكرة مخدوف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه ونصفته اشهر مسمى
 هذا العلم لها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان حليا رضى كان مشهورا بالحكمة
 قال ام قضاكم على ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل قيل
 هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشككة لا يطبق
 بالحكم فيها غير ابى الحسن رضى او معناه هذا يحكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه وفي مثل
 لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرم النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف
 والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف
 عليه على ان لا فيه لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس و
 نصب الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول لشابهة
 فتحه النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلا نزع ان
 يقال كل اسم لا مفردة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض
 فلان فتح اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول بدخول العامل
 والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ومرفعة اى رفع الثاني على ان لا فيه
 زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع
 دفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه
 حينئذ جواب من قال احول لنا ام قوة فرضهما في التكرار الغير المفصول للناسبة
 السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
 ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصوره عن

به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لاقية الجنس فان قيل ماله ترك لوجه
 السادس الذي ذكره الرنخسرى في الفصل وهو فتح الأول على ان لاقية
 لتفي الجنس ورفع الثاني على ان لاقية بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه
 سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه
 لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني يحتمل ان يكون المحل
 على اللفظ ويحتمل ان يكون زايدة لتأكيد التفي او يكون لا بمعنى ليس ثم
 قيل في تفسير قولنا الاحول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام
 الاحول من معصية الله تعالى الا بعصيته ولا قوة على طاعته الا بعون الله اي
 لا رجوع لنا من معصية الله الى طاعته ولا طاعة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه و
 اذا دخلت الهزمة على التي لتفي الجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تأثيره في المتبوع
 ولا في التابع لان الهزمة لا يبطل عمل عامل ولا رجل في الدار ولا غلام رجل
 فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذيتني بلاجرم ومجدة
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا
 رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
 اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاحي او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
 كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتح يشبه النصب في العروض
 والاطراد واما قول الشاعر لا رجلا جزاه الله خيرا فبتقدير لا تروني او
 محمول على الضرورة ومعناها اي معنى الهزمة الداخلة على الاستفهام
 نحو الاماء فاشربه والعرض نحو لا تنزل بنا فنجس اليك فان قيل ذكر الاندي
 ان لا في العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان الصنف
 لعله خالفه في ذلك والتمني نحو لا تتيان منك فتسرنا وفيه قول الشاعر
 شعروا لاسيبل الخمر فاشربها ام لاسيبل الخمر من حجاج فهوها
 كالا كما والتقدير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام
 وجعل سيويو التمني مغيرا للحكم التابع حتى منع حمل على المحل بجعل الاسم
 مفعول التمني والمصنف اختار قول الماذني والمبرد كما اختاره الجزولي
 ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في نواحيه فقال ونعت اسم لا النبي الاول
 بالرفع على انه صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله النبي اي حال كونه نعتا

مفردا يليه حال متزاد فترادفها خلة أي حال كون النعت مفردا يلي المبني من
غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لكان الاتحاد بينهما يعني لدهالتهما
على شيء واحد ولكان الاتصال بينهما إذا الكلام في النعت الغير المفصول
ولتوجه النفي اليه لأن الصفة هي للنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على
محملة ونصباً حملا على لفظه من حيث أن فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد
كحركة النادى وقوله رفعا ونصباً مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان
على نزع الخافض أي معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف ظريفاً فتقوله ظريف
بالتفعيل والرفع والنصب وفي قوله المبني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا
ونصباً نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوتة معرباً وفي قوله الاول احتراز
عن النعت الثاني فصاعداً فانه معرب رفعا ونصباً وليس بمبني نحو لا رجل
ظريف شريف في الدار ولقائل أن يقول ان قوله يليه يعني عن قيد الاول و
في قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبّه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن
الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لأن اسم لا وهي اذا كان مضافاً ومشبّها
به لا يكون الامعرباً بفتا بعه اذا كان مضافاً او مشبّها به كان اولى بالاعراب وفي قوله
يليه احتراز عن الفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لأن الفاصل
يمنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً والآي وان لم يكن النعت كذلك
بان كان نعت المعرب او غير اول او مضافاً او مشبّها به او مفصولاً فالاعراب
مبتدأ ومحمد وف الخبر والجملة جزء الشرط أي فالاعراب واجب رفعا ونصباً
لعدم علّة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل ظريف
كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل
في الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع في بيان حكم العطف
عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز أي حمل العطف على اسم
لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوباً حملاً على لفظه
ومرفوعاً حملاً على محله هذا اذا كان العطف نكرة أما اذا كان معرفة وجب
رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تأثير لا النافية للجنس في
المعرفة فتوجب حملاً على المحل ومحملة الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير
حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل قول الفرزدق في مدح عبد

الملك بن مروان لا اب وابنا بن مثل مروان وابنه + اذ هو بالمجد ارتدى وتاذب
 فقولوا ابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والحمل ولا يجوز في المعطوف والنه
 مكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يجعل في حكم
 المستقل كيازيد وعمر ومظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى
 يواد فيه لا كثير نحو لحول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلة واضعف تاثيره حتى
 يجوز في اسمها الرفع عند التكرير ذلك بدون التعريف كما مر في لحول ولا قوة و
 يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك
 ايضا عند المبدؤ بخلاف يا فان قيل ما له ذكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر
 التوابع قيل لان حكم سائرهما لا نص عندهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
 توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ياله باثبات الالف ولا غلامي له ولا
 ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع
لا اب له ولا غلامين له ولا ناصري له على البناء على ما ينصب به كجاهد القياس
 تشبيهها له بالمضاف مفعول له للفعل المفهوم اي اجيز تشبيهها بالمثل لا اباله ولا
 غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها بالجملة معطلة
 اي لكونه مشبها بالمضاف لمشاركة له اي لمشاركة مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصر
 له للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا
 لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف
 في لا اباله علامة للنصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لشبهه
 بالاضافة ومن ثمة اي ولاجل ان جواره للتشبيه بالمضاف لمشاركة في اصل معناه
 وهو الاختصاص لم يحذف لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته
 بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا اباله ولا غلامي له ولا ناصر
 له بمضاف الى المله لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان
 معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في
 المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتكثيرا
 وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين
 لعدم تعدد لا اب والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين
 لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والمتنع الاتحاد بينهما وضعيا لا استواء بينهما

بعارض الا ترى ان وجهك ووجهك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة
على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك
وراسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجاءني رجل هو زيد
ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذ قد يوجد
الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك وراسك و
راسك فان كلاً منهما يفيد التعريف وان كان منونا منها نكرة من حيث الوضع
نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذ اكان من كل وجه وذاهما ممنوع اذا الاتحاد ههنا
من وجه وهو ان كلاً منهما يفيد الاختصاص خلافاً للسيبويه فانه ذهب
الى ان كل واحد من قوله ابا وغلالي وناصري مضاف الى الياء واللام زائدة لتأكيد
الاضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولاداء حتى لا من صورة النكرة وهو الذي
اختاره صاحب الفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك
ووجهك وراسك وراسك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في
المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه
النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير
ويحذف كثيراً اي يحذف اسم لاخذ فالكثيرا عنده قيام قرينة قياسا على حذف البتة
لانه هو البتة في الاصل كما في نحو لا عليك اي لا يأس عليك والقرينة ههنا دخول
الاعلى الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امراته كما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر
ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية قوله خبر ما مبتدأ ومخدوف الخبر اي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد
دخول ما اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ وخبره المسند وهو فصل واخبر بقوله
المسند عما هو مسند اليه وبقوله بعد دخول ما عما اذا كان مسنداً بغير دخولها مخبر
للبتة ونحوه فان قيل يدخل في المحذوف يضرب في ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد
دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى اسم ما
ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولها مسند ركا فالا لولى ان
يقال انه يخرج بقصد الحيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل
يدخل في المحذوف يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب مع انه ليس بخبر ما بل صفة خبرها
قيل المراد بالسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد هذا فخرج ذلك لانه تابع وهي

مخبر ما ولا المشبهتين بليس

أي انتصاب خبرها ولا والثاني باعتبار الخبر وهو لغة أهل المجاز وعند بني تميم
 هما الأعلان إذا القياس في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
 ليكون متمكنا بثبوت في مركزه كالجواز والجواز وما ولا لا يختصان بقبيل واحد
 بل يدخلان في الاسم والفعل وأهل المجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل
 واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما شرع في بيان ما يبطل به عملهما فقال
 وإذا زيدت أنت مع ما بان زيدا بين ما واسمها التأكيد النفي نحو ما أن زيد قائم
 وإنما قيد بما لأنها لا تزاد مع لا بالاستقراء وانتقض النفي بالأمثلة للآليات
 بعد النفي أو تعد الخبر أي خبرها على اسمها نحو ما زيد الأقامة وما قائم زيد
 بطل العمل أي عمل ما ولا وفي نظر لأن الشرط الأول مقيد بما واحد ها فلا يترتب
 عليه حكم كليهما فالأولى أن يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شيء من ذلك أما
 في صورة زيادة إن فللفصل بأن بين ما ومعهما مع ضعفه في العمل وأما في
 صورة تعديهما الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفهما في العمل وأما في صورة
 انتقاض النفي بالآليات فإن عملها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على النفي فينتفي
 بانتفاء النفي إذا الحكم ينتفي بانتفاء علة المنصورة أو جزؤها ونقل عن يونس جواز الأعمال
 مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر شعرو وما الدهر إلا مجنون باهله وما صاحب
 الحاجات إلا معذبا وأجاب بأنه ليس البيت تنصيص على الأعمال لجواز أن يكون
 مجنونا محمولا على حذف الفعل أي وما الدهر إلا يشبه مجنونا فيكون مفعولا لا خبرا
 أو محمولا على حذف المضاف أي وما الدهر إلا دوران مجنون وعلى جعل معذبا مصدا
 ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد لا سيرا أي وما الدهر إلا يدور مجنون
 وما صاحب الحاجات إلا معذب معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملها شرع
 في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال وإذا عطف عليه أي على خبرها ولا
 بموجب بكسر الجيم أي بحرف مثبت أي بحرف يفيد اثبات النفي كبل ولكن فإنها
 تفيد أن الإثبات بعد النفي فالرفع أي رفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر
 إذ عمله الرفع في الأصل على الخبرية لبطول عملها لأنها عملت المشاهدة ليس في النفي
 وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل عملها نحو ما زيد قائم بل قاعد ولا رجل قائم لكن
 قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في الجروحات فقال الجروحات مبتدأ وخبر
 مبتدأ محذوف أي هذا ذكر الجروحات وهو ما استكمل فصل أو مبتدأ وما خبر

المجزوات او خبر هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والياء وهو واي
 المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر اي حرف كان مما لا يميز المحل واما قال
 كل اسم تنبيه على ان المضاف اليه لا يكون سماً ونحو قوله تعري يوم ينفع الصادقين ويوم
 ينفع في التصويبات ويل المصدري يوم نفع الصادقين ويوم ينفع في الصور فيكون المراد
 بالاسم اسم من ان يكون حقيقة وحكما واما قال شيء بينهما على ان المضاف قد يكون اسماً
 وقد يكون فعلاً نحو غلام زيد وميرت زيد وانا ما ززيد واما قال بواسطة حرف الجر
 احترازاً عما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بل لا
 واسطة وقوله لفظاً وتقديرًا خبر كان المحذوف في ملفوظ كان ذلك الحرف نحو ميرت
 بنيد وانا ما ززيد او مقدرًا نحو غلام زيد وخاتمة فضة او تميزاً بواسطة تلفظ
 حرف جر وتقديره وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الحرف ملفوظاً
 او مقدرًا او فيه نظر لان وقوع المصدر حالاً سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالاً
 سماعي عند سيبويه وعند المبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك
 ليس بقياسي عند مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جواز تأتي زيد
 سرعة ولم يجوزنا تأتي زيد ضحكاً وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا
 بواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط
 لان توسط حرف الجر قد يكون لفظاً وقد يكون تقديرًا وقوله مراداً اي حالاً اي حال كون
 ذلك المقدر مراداً اي ظاهراً اثره اي مجزواً ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور
 لاخذ المضاف اليه في تعريف المجزور واخذ المجزور في تعريف المضاف اليه واجيب
 بان تعريف المجزور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراداً احترازاً
 عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه
 غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان انجرار المضاف اليه
 في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور
 فان قيل يخرج من هذا الحد نحو المحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل
 ليس من مدخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انهم باب الاضافة الى
 المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل المحسن مضموم كما قال المصنف في الصفة المشبهة
 ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها ولا نفعها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة
 الى الفاعل لزم تقدير الفاعل واما اضيف المحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لأنه لما احتج إلى تبين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانته
 كما في خانة فضة لأن الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل
 في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيضية كونه فاعلا لفظا
 لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجر فيه أو يقال يمكن ان يقدر
 فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر اذا الاضافة الصورية تستدعي عودة اللام لا
 معناها والاكات معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقولهم
 وكفى بالله شهيدا أو يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من حيث
 ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما
 فالقدير الفاء للتفسير اي تقدير حرف الجر شرطه اي شرط تقديره ان يكون المضاف
 اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مرت زيد
 فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ
 الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول اي شرطه كوز المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والقلوب مقبول
 عند السكاكي مطلقا سواء متضمن نكرة لطيفة او لا اي مجردا هو عن تنوينه وما يقوم
 مقامه من نوعي التننية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن
 الوجه وضارباً زيد وضارباً زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل
 اللام لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جاز بالانفاق
 مع سقوط التنوين لاجل اللام لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل
 الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذي كالجزء
 اذا اصل الحسن وجمعه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
 فكان حذف من المضاف لما كان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه
 جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل لقياس يقتضي عدم جواز ملكته
 انما جاز حملها على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كرم رجل
 وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد
 بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري ولقد ركد الملفوظ
 عندهم وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها فيه معنى
 في المضاف تعريفا او تخصيصا ولقضية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون

المعنى فالمعنوية اى فالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله
 مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف ما غير صفة
 اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمر ووصفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريمة البلد فان
 الكريمة صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريمة البلد بل يقال كريمة
 في البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها
 وكذلك الاضافة في هذا صارب زيد مس فاذا المضاف اليه ليس بمعمل للمضاف فكان في
 قوله غير صفة احتراز عن نحو صارب زيد والحسن الوجه لا المضاف صفة وفي قوله مضافة
 الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريمة البلد لا المضاف صفة مضافة الى غير معمولها
 فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية
 هو اضافة غير الصفة والصفة الى غير معمولها لا كوز المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
 قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من البيت او الخبر اى فعلا مته المعنوية كوز المضاف كذا
 او المعنوية ذات كوز المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها
 فقال وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فهما ما جنس المضاف وظرفه اى في المضاف
 اليه الذي عدل جنس المضاف وظرفه اعني اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه
 وهو ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد واخص منه مطلقا نحو يوم الاحد
 وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف
 اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتمة
 فضة فان الخاتمة قد يكون من فضة وقد لا يكون ولكنها الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون
 بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه
 مطلقا في حينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين
 الغلام وزيد تبين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون
 لحد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها
 وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
 كاحد اليوم ومساوياله كبيت اسد فالاضافة متعتر وما ذكرناه هنا ان المراد بكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين
 من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى
 غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتمة وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى

اللام حيث لم يصح إطلاق المضاف اليه على المضاف إذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق
 على بعضه وكذا الأضافة في ربيع القوم وثلاثة وريد ووجهه والأضافة في يوم الأحد
 وعلم الفقه وجميع القوم وعن زيد وطور سينا وسعيد كثر أيضا بمعنى اللام حيث
 لم يصح إطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان أو بمعنى في
 في ظرفه أي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان أو ظرف
 مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كوبلا وهو قليل أي كون الأضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
 والاولى أن يجعل الأضافة إلى الظروف أيضا بمعنى اللام كما ذهب إليه بعض المحققين لأن أدنى
 ملازمة واختصاص يكفي في الأضافة بمعنى اللام كما في سائر أضاف الأضافة بادنى ملازمة
 فيكون معنى ضرب اليوم ضرب لاختصاصه باليوم بملازمة الوقوع فيه كقولك كوكب الخوف
 سهيل أي كوكب لاختصاصه بالمرأة الخوف بملازمة أنها تشرع التهيأ في التني لأسباب الشتاء
 عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المتهيئة للأمور في أحيائها فاعرف انحصار
 الأضافة المعنوية على الأقسام الثلاثة المذكورة استقرائي لا عقلي والأكثر دارة الأقسام على
 الثلاثة وقيل إنما انحصرت على هذه الأقسام الثلاثة لأن هذه الأضافة إما تخصيص المضاف
 بالمضاف اليه أو تبينه به أو ظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه
 المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الأضافة بمعنى اللام وخاصة فضنة
 مثال الأضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الأضافة بمعنى في فان قيل الأضافة اللفظية
 أيضا منحصرة على هذه الأقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومارق الليلة فلو جبه
 تخصيص الأضافة المعنوية بما قيل حرف الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة
 المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالي في بالغ البلد و
 عند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام للزائدة لضرورة تصحيح
 الجزم لا ذكرنا أن الأضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه والأحكام معنوية
 أو يقال إن حرف الأضافة مقدريها بل نحو ضارب زيد ملحق بغير غلام زيد في تقدير
 اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاطئة فضنة في تقدير برمن ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب
 اليوم في تقدير في فعل هذا يراد بتقدير حرف الجزم في تعريف المضاف اليه حقيقة أو حكما
 زعم بعض الشارحين أن هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف أما على مذهب
 من قال إن العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة إلى تقدير حرف الجزم وفيه نظر
 لأن الاسم على ما قال أبو علي لا يعمل في هذا الباب إلا نيابة عن حرف الجزم فإذا لم يكن حرف الجزم

مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجزم شابهة للمضاف المحقق
 بتجريد عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتنفيد الاضافة المعنوية
 سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اى تعريف المضاف
 مع المضاف اليه المرفق نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال
 والامتزاج بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الانفصال
 فيجب ان يسرى اليه تعريف المضاف اليه كسراية للتاثير في قولهم سقطت بعضنا لم
 فيراد بالمضاف المهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضا غلام له مزيد خصوصية زيد
 اما بكونه اعظم غلاما منه او اشهر به بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين فالحسب بحسب
 الخارج او الذهن وتجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانها
 لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلها في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد
 واحد فقط او مثل مشتهر فينفذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون
 وفلان مثل حاتم والافى حسبك وشرعت وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها
 بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والافى واحدا منه ونسج وحده وهو عبد بطنه عند البعض
 خلافا للكثر لانه بتاويل كريم ولثيم يقال فلان واحدا منه اى كريم وفلان عبد بطنه
 اى لثيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الظهير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظيران
 هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان ضد ربلد وليس قبيلته كذلك ولم يقل به
 احد وتنفيد تخصيصا مع النكرة اى مع المضاف اليه النكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة
 الى النكرة تنفد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شائعا في امت فاذا قلت غلام
 زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص
 وقل الشيوع الثابت في النكرة **وسرطها** اى شرط الاضافة المعنوية بتجريد
 المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من
 المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد
 تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه
 حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه واعلمنا قيا قول بالنكرة او حكما كما في
 غلام زيد بتزليل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم اكرية وسبحان الذى صغر
 جسم البعوض وكر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا ينفع الاضافة لان
 المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل لغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصوله الأعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد التعريف
المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تقدر الاضافة تعريفًا ولا تخصيصًا
كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة
المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو
اللام اذا اضيف الى العلم والضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتد بدون اصل التعريف او يقال لما
انقضى زياد الرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب
نحو الغلام زيد والغلامك طرد الباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
بين جعلها علمًا في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم
تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان امضاف
اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان
المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علمًا لم يقصد
بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف
في العلم بالقصد لا بالآلة وخلف التعريف القصدى يمكن لانه غير وضعي فجاز
للمتكلم تغيير ما يحصل بقصد له فلا يلزم تعريف المعرفة باللام فانه بالآلة
دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يستلزم تعريف المعرفة
وهذا المعنى جواز وان شاء الاعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء
المعرفة باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فماذا لم يجز اضافة الاعلام
خلع التعريف العلمى او لاكتفاء بالتعريف الاصل بالاضافة ولما ذاجوزوا
نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلف التعريف الاضافى عن الاضافة مع
قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست
بموجبة للتعريف الاضافى وضعًا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الآلة
الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لانه
يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما آجازه الكوفيون من عدم تجريد
المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة
الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان

المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة المدينار فاما
 كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعروف شرطه ان يكون مغايراً
 للمعروف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه حصل
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر ولم
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدق عليه
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل بجوازها احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله
 ضعيف اي ما اجازة الكوفيين من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس
 وخلاف استعمال الفصحى اما خلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل
 الحاصل واما خلاف استعمال الفصحى فلما ثبت منهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شجر لا زال منذ
 عقدت يده ازاره فاما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما ما في
 الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحملوا على البدل دون
 الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرور الفظا ورفوعا
 او منصوبا معني وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس
 فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية
 لا يستقيم الا بحذف المضاف من البتة او الخبر اي علامة الاضافة
 اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون للمضاف صفة نحو ضارب
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابداً لفظية لانها ابداً عاملة و
 كذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابداً لفظية كجواز

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او
 بمعنى الماضي نحو مررت بزيد خارج ابوه امس وذلك لان في مشابهة الفعل يكفي
 الرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فانما يكون لفظية
 اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تنقيد الاضافة اللفظية فائدة الا
 تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية و
 الجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف
 التنوين المقدرة نحو حواجر بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
 اذ المقدر كالملفوظ ولا تنقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانقضاء
 لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغيلام رجل
 فان الاضافة تنقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
 قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية وتحقيق التقابل بين الاضافة
 اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تنقيد
 التحقيق فاجاز مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة و
 الموصوف تنكيلا حيث لم تنقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولوافادت التعريف
 لا يمنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز
 هذا الكلام يتبين على عدم افادة التعريف لعل الحصر المذكور حيث لا تعلق
 له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من
 الحصر المذكور لانها قال لا تنقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تنقيد تعريفا
 ولا تخصيصا فهذا تفرع على انها لا تنقيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية
 لا تنقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
 لان الاضافة اللفظية لا تنقيد الا تخفيفا ولوافادت التعريف لجواز ذلك
 حصول المطابقة بينهما وجاز الضارب بزيد لحصول التخفيف بحذف نوني
 التثنية والضارب بزيد حصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب

فقد لعدم حصول التخفيف هذه الأضافة إذ السون حذف لأجل اللام
 فلم يحصل بالأضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن بالأضافة
 ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضاً
 فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
 ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة مما
 خلافاً للفرأى اي يخالف هذا القول خلافاً للفرأى فانه اجاز ذلك قوله لا يقدم
 الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف

ثم دخلت

واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداءً

فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو
 الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لأجله بيان ان الاصل في ضارب زيد هو
 النصب وانما عرضت الاضافة لأجل التخفيف فاذا زال التخفيف باذخال اللام
 لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المتقدمة

لفظاً وحسباً مجرد الدعوى لخاففة الظاهر وضعف قول الأعشى ع الواهب
 المائة الهجان وعبد هاهو وذا ترجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام
 باعتبار عطف قوله وعبد هاهو على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه

اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبد هاهو وان كان قوله الواهب المائة من باب
 الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما يأتي عليه فان قيل المعطوف في

يحمل

حكم المعطوف عليه فيما يجب تمتنع فيلزم امتناعه دون ضعف قيل لما كان
 التابع بحيث قد يحتمل فيه ولا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد
 والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لا متناع دخول
 حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل
 الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه ولتقابل ان يقول

يحمل

لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ولا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان
 لا يحكم بضعفه ايضاً كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم
 بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضاً لانه مثلهما فالتثنية ان يحكم بضعفه
 دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف
 النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محملاً

باللام او باعتباران المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف
 عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع التا التعريف فلا يتعم
 الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلة ما باعتباران
 الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها
 فيجوز دخول رب عليه او باعتباران الضمير في سخلتها نكرة لان عائدا الى
 نكرة غير مخصصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان
 عائدا الى نكرة مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضرته فانه معرفة
 لان الضمير عائدا الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب
 ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جزوعبدها اما اذا نصب حملا على محل
 المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى
 حل البيت فقوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به
 اى الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل
 منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمرايد بعدها
 راعبها على الاستعارة اذ الراعى قائم بخدمة المواشى كما ان العبد قائم
 بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء و
 خذ طرفك وقوله عودا حال اى حال كون تلك المائة حد ثيات التناج ف
 تزجى اى تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز
 الضارب الرجل مع انقضاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة
 فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم مجاوزة لكنه انما جاز حملا على الوجه
 المختار فى الحسن الوجه وهو جزا الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بخلاف
 الضمير من الفاعل الذى هو كاجزاء عنه اذا اصل الحسن وجهه ووجه
 الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
 كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولاً
 باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما قال على المختار لان فيه وجهين
 اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
 كون الجزء مختاراً سيجئ في الصفة المشبهة انشاء الله نعم ثم قوله حملا مفعول
 للفعل المفهوم اى انما جوزه حملا او لقوله جاز يجعله مصدرًا مجزولاً ولا

لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل بالفعل المعلن وفاعل المفعول له
 لان الحامل النحوي والتجاذب هذه المسئلة المذكورة وانما جاز اتصال بك
 شبهة نحو الضارب جواب سوال الخرو وهو ان يقال جاز الضاربك ومثبه
 على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و
 هذا فمن قال اي في قول من قال وهو سيدي ومن تابعه انه اي الضاربك
 مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
 والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوازه الى حمل
 فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حلا على ضاربك
 واطافته تفيد بحذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير
 ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من
 التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدركا للمفوط ووجه الحمل
 مشاركتها في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط
 التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت
 للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت
 لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال
 علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف
 التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين
 الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
 في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
 في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف
 يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مساويا ولا
 يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى
 الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها
 وتأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما مستغان ومثل مسجد الجامع و
 جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء جواب سوال يرد على قوله و
 لا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى
 بالحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى

ت
بالاضافة

البقلة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف
الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوا
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت
من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فتعلق
بها السيل فكان نبتها بمسيل الماء حتى منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهوان يقال ان الخواص والافلا
صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاويل بحذف الموصوف من المضاف ويراد
المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف للحذف لبيان المضاف وتلخيص حيث
يقتضي معها بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
الموصوف فبقى الصفة مبهمه يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر اضيفت
الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما
قيل في قول النابغة شمر والمؤمن العائذات الطير مسميات ركبان مكة
بين الغيل والسند ان الطير بيان وتلخيص العائذات بقطع النظر عن كونه
موصوفا لا تقدير الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة و
اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبياناً مثل خاتم
فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الخواشي و
توضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت في الاستعمال كانه
غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهوان الجرد من اي جنس هو وان
الاخلاق من اي جنس هي مثل خاتم في انه من اي جنس هو فاضافوا الى
جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتماً الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في
الاصل تلخيصا وبياناً لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا
جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التأويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
موصوفهما متاويل بانهما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفهما

منه

في

منه

فان قلت لما كانوا محتاجين الى امتياز الموصوف رفعا للايهام فلم يبق
الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج مما كان وما عرض
بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف واما عند قرب العهد بحذف
الموصوف فانما كانت الاذمهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك
حق لو كان الابهام اولا وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد رفع الابهام
هلا ردت الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن
كونها صفة فلم تنجم الى الموصوف بل احتاجت الى البيان والبيان بالاضافة
هو الاصل ثم المجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيعة كساء له حمل كثير
معنى قطيعة جرد قطيعة متعزية مجردة عن الخمل اى ذهب حملها من كثرة الخلا
والاخلاق بفهم الهزج جمع خلق بفتح الحاء ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله مماثل اى
مماثل به في العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه
الاخر يعنى لا يضاف احد الاسمين للمائتين في العموم والخصوص الى الاخر سواء
كانا متساويين كانهما انسان وناطق او مترادفين كليش واسد مثال المترادفين
من الاعيان وحبس ومنع مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليث الاسد
ولا منه الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهزة وسكون السين
في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متناول معناه ليوث كاملة من بين
الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص
الخواص واشراف الاشراف لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف
والتخصيص لا مناع كون الشيء معرfa لنفسه وهذا القيد اعنى قوله لعدم
الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اى منعت اضافة اسم مماثل للمضاف
اليه لعدم الفائدة ولا يفسد المعنى بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل
بخلاف كل درهم وعين الشيء اللام للعهد اى عين ذلك الشيء
ليل اى فان المضاف اليه لا مماثل للمضاف في العموم والخصوص بل
كل اعم من الدرهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة
راهم او ذانير او غيرها والعين قبل الاضافة يحتمل الوجود و
الاضافة يختص الكل بالدرهم والعين بالوجود لان الشيء

شاغلة

والمصنف

لا يطلق الاعلى الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب
 اضافة احد المتماثلين الى الآخر وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضعف الاسم
 الى اللقب كزيد بقة وقيس قفر جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرز في
 المفهوم من حيث انهما علما لشخص واحد وتقدير الجواب انه متاؤل
 بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم الثاني فاذا قلت جاءني
 سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي
 سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ
 غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاؤل خبره
 وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضعف الاسم الصحيح المراد بالصحيح
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان
 بحتم يقع عن او اخر الكلام او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما
 اخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
 بعد السكون لا يتقبل فيها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولا حرف
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
 يتقبل عليها الحركة بعد السكوت يعنى في ابتداء التلظظ اية حركة كانت لقوة
 المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحمل
 كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يتقبل عليها
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضعف وقوله كسر اخره
 جزاء لقوله واذا اضعف اي كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
 الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية
 حال او عطفت الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يالف للمهم
 المضروب صرتين لكن يعمد عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
 منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي يمز عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو
 لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمز عليها وهو يمز
 لان الانطلاق هو المرور فكذلك ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطفت الاسمية
 على الفعلية وانما فحقت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد والحركة
 لا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وفائه او حكما

ككاف الضمير في كرمك والياء في غلامي ودلوي وطبي كذلك والاصل فيما
 بني على الحركة الفتح للتحفة وساكنة للتخفيف ثم كما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح
 شرع في بيان حكم القصور والمنقوص فقال فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم الفاعل مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت تلك الالف عند
 الاضافة نحو عصاي ومرحاي وغللامي لعدم الموجب للانقلاب وهذا يل
 بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تعلقها اى الالف التي كانت في اخر المضاف الى
 ياء المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم الياء المبدلة من الالف في ياء
 المتكلم فتقول عصي ومرحي لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة
 الياء لم يقدر وا فقلبو الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغوا احدهما في الآخر
 بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فتقولون غلاماي وذلك لان الالف
 التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لا تيسر الرفع بالمنسوب والمجرور وان كان
 اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية والجمع ولغيرها
 ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المشلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر
 الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي
 يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان اى اخر الاسم المضاف الى
 ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء
 المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلمو
 فاعل اعلان مرئي وفتح البناء اى ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة ١
 فيما كان اخره الفا او ياء او واو ولم تسكن للساكين اى للزوم التقاء الساكنين
 على تقدير السكون فيفتح تحزرا عن ذلك واختير الفتح للتحفة واما الاسماء الستة
 فاخي واخي اى فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي واخي بياء مخففة ولا يرد
 اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لها بعد حذف حرف العلة
 نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي وتقاتل ان يقول ولا وجه لتقديم الآخر
 على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر
 بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرداخي واخي بياء مشددة
 لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامة في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجرمة
 اضافتهما الى الظاهر والى المضمرة غير الياء نحو ابوزيد وابوه واخو زيد واخوتهم

بقول الشاعر ع وابي مالك ذو الجند بداره . فاقصلي ابي عنده اب فاضيف الى آء
 المتكلم فصارت ابوي بانيات حرف العلة عند الاضافة الى آء المتكلم كاتيانها عند
 الاضافة الى غيرهما فاعل واجيب بان الـاب يجمع في كلامه جمع السلامة فيقال
 ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذاً كما قال الشاعر وقد كنا
 بالابينا فمحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجزوءاً والواو والقسم ثم اضيف الى
 آء المتكلم فسقطت الواو والجمع وادغمت آء الجمع في آء الاضافة ومثل هذا الاحتمال
 يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم
 والـاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة
 بحذف اللام كقلوب وبشون وسنوب جبر اللامات منها والـاب منقوص مثلها فلا
 يستبعد جمعهم معها لكن هذا البحر ليس بقياسي وان كان كثيراً اذ جزئياً كثيرة
 ثم البرد انما يراد المحذوف في اخي وابي فقط ولا يراد في غيرها وهو رواية جاز الله
 النجاشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي وابي وهني ونقول
 في اضافة هن وحجم الى آء المتكلم حي وهني بياء مخففة بلارذ المحذوف يعنى
 ان حكمها حكم اخ واپ وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي واپي
 تحذف عن نسبة الهن والحكم الى نفسه ولو قال ويقال حي وهني لكان اولى للتحرز
 عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحكم الى المخاطب غير صحيحة لانه ابو الزوج
 فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حي كان محمولاً
 على حذف المضاف اى حم امراتي او يقال ان قوله ونقول على صيغة الغائبة دون
 المخاطب بقية حي اى ونقول قائلة ويقال في اضافة ثم الى آء المتكلم في بكسر
 الفاء وتشديد الياء في الاكثر والافصح رذ الواو المحذوفة وقلها آء وادغامها في
 آء المتكلم وانما قلبت الواو ميماً في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم
 فواء فحذفت الهاء لمسايسة حرف العلة ثم قلبت الواو ميماً لقرب مخرجها واولو
 لم يقلب الواو ميماً لقلب الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
 لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين ففي الاسم العربي على حرف واحد و
 هذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء
 الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميماً وقيل في قلب الواو ميماً قياساً على
 حالة الافراد في بعض النسم وهو ليس بقصيم وان قلب الواو ميماً في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت
هذا الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفمر مثل يد وديم بحذف
لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بديل من العين وجاء اخ دون اب
كدلوم مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك
وجاء ابا واخا كعضا مطلقا فيقال هذا ابا واخا او اباك واخاك ورايت ابا واخا
او اباك واخاك ومررت بابا واخا وباباك واخاك ويقال في تشيتهما ابوان و
اخوان وفي جمعهما اباة واخوة وجاء في تشيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون و
اخون رجلا اب واخ مشددين وجاء اباك واخك معربين بالحركة مضافين
الى غير ياء المتكلم ثم قوله فمر يجوز فتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء اقصم منها
اي من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليها وفي بعض النسخ لم يذكر قوله منها
وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على
الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التشليل في الفاء مطلقا وجاء
اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اي حكه مثل حكم يد
في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخباء في كونه مهورا مع بابا بالحركات
الثلاث ودلوف في كون اخره واوا خالصا وعصا في كونه مقصورا مع بابا بالحركات
التقديرية مطلقا متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل
يد يقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خي يقال هذا حم
او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحماء او حمك واذا كان مثل دلو يقال
هذا حموا وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحموا وحموك واذا كان
مثل عصا يقال هذا حماء او حماك ورايت حماء او حماك ومررت بحماء او حماك وقد
جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حماء او حماك ومررت
بحماء او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا
هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد
النون مطلقا ودل ولا يضاف الى مضمرب بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه
وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفتا لاسم نحو مررت برجل ذي مال و
الضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لانه لا يضاف
الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمرب نحو اللهم صل على محمد وذويه

ل
حمي
ك
حماءك

والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء
 اذ البحث في قسم الاسم فليخرج ذلك أو نقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له
 اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه جاءني هؤلاء الرجال
 قيل المراد ما هو اعراب لفظا أو محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
 سابقه يا زيد يدفع العاقل ولا رجل ظرفا بنصب ظرف قيل المراد ما هو اعراب
 حقيقة أو حكما وضمته يا زيد وفتحه لا رجل اعرابا من حيث انهما يشبهان
 الاعراب في العروض والاطراد ثم كما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والتبدل وعطف البيان فقال النعت
 وإنما قدم النعت لكثرة جهات تبعه لانه يتبع النعوت في الاعراب والتعريف والتكثير
 والافراد والتنشئة والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله تابع جنس
 من حيث انه يدل على سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل
 على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في
 متبوعه احترام عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترام عن الحال لان معنى قوله
 مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه أو حال وقوعه عليه والحال وان
 دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه أو حال وقوعه عليه
 وفي كل منهما نظرا لما الاول فلان التأكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
 لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع وأما الثاني
 فلان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان
 يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترام عن سائر التوابع سوى نحو
 جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احترام عن نحو جاءني القوم اجمعون
 معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون وان
 دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال
 شيخني فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد
 لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل
 يدل على الحال في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني ضد يملك ان كان
 بدلا أو عطف بيان وكذا يدل على الحال بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ونحو
 ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في

العاقل

جملة النعت

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه
بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر
بهذه الحثيثة بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة
السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فإن حسنا نعت مع أنه لا يدل على معنى في
متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا
اوسببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا التخصيص عند النجاة
عبارة عن تقليل الشيوخ والاهتمام بالحاصل في التكرات نحو رجل عالم فإن
قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته
بعالم زالت الشيوخ والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعالم و
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا
فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد
يكون النعت مجرد التناهي المحض التناهي من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا
كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره كسبح الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعدو بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد اذا دل الموصوف
على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت
موكدة اذ الوحدة يفهم بالتناهي في نفخة وقد يكون النعت للتكشف نحو الجسم
الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكدة والنعت الكاشفة ان النعت
الموكدة يؤكد بعض مفهوم المنعوت كأمس الدابر والواحدة ونفخة واحدة وحسن
لبسن وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف
تمام ماهية المنعوت كالا مثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له
بالنعت الموكدة وقد يكون النعت للتعميم لا لتفاد التخصيص بنوع دون نوع نحو
كان ذلك في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا
نرا اذ على ذلك من كونه في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي
يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه عالما او شاعرا نرا
كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري
والماكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف
في رد قولهم قال ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كالعالم وعاقل

في يوم من الايام اي يقصد فيه مجرد كونه يوما لا امرا نرا اذ على ذلك من كونه عالما او شاعرا نرا
م

او غيره اى غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما
 كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة الاشتقا
 شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او
 او غير ما اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعاً عاماً او دلالته عامة يعنى في جميع الاستعمالات
 مثل تيمى وذى مال تقول جاء رجل تيمى او ذومال فان كل واحد منهما يدل
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصاً اى وضعاً خاصاً او دلالته
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى واسم الجنس واسم الاشارة نحو مرت
 برجل ايمى رطل اى رجل كامل فائى انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
 النكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اى رجل عندك ومررت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
 المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
 المبهم الا باسماء الاجناس ومررت بزید هذا ومررت بغلام زيد هذا ومررت
 بغلامك هذا ومررت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمرا الى مثله ولا يقع صفة
 في قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق
 والكذب نحو مررت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه
 كما يوجد فى المخرج كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احتراماً عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر او
 لاصلة ولا حالاً بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها فى نفسها واثبات الشئ
 للشئ فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزید
 قام ابوه او ابود قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
 نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى
 يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التكدير لان الاصل
 فى الحكم ان يكون مجمولا يفيد السامع ويتبعى ان يكون هذا من قالى ان الجملة نكرة

ت
عاماًن
خصوصاً

والدعاء

كذا في الرضي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بحال الموصوف أي بحال قائمة بالموصوف نحو مرت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة أي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مرت برجل
 حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم أن متعلق
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة إما قرينة من نسب كمرت برجل
 قائم أبوه أو ملك كمرت برجل حسن غلامه أو مخالطة كمرت برجل طويل ثوبه
 أو بعيدة كمرت برجل قائم غلام أبية فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه
 أي يتبع الموصوف في الأعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتذكير والأفراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث لكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة الأعراب والواحد
 من التعريف والتذكير والواحد من الأفراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير
 والتأنيث والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في
 الخمسة الأولى جمع الأولى أراد بالخمسة الأول الرفع والنصب والجر والتعريف و
 التذكير ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنتان الأعراب والواحد من التعريف
 والتذكير وفي الباقي أي باقي الأمور المذكورة من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفاعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في المطابقة في التذكير والتأنيث وتعين الأفراد لأن النعت في هذا القسم يشبه
 الفعل من حيث أن كلامها مسند إلى ما بعده فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا
 كان الفاعل مذكراً ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب إفراده إذا
 كان الفاعل مظهر أمثني أو مجموعاً فكذا النعت بالنسبة إلى ما بعده بخلاف الخمسة
 الأولى فقول مرت برجل قائمة جارية وبأمرأة قائم غلامها وبرجلين قائم أبوها
 وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام أبوها وذهب
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره أي ولاجل كون النعت في
 هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلامه بأفراد
 النعت وإن كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل
 قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لأن النعت مع فاعله في
 هذا القسم كالفاعل مع فاعله والفعل إذا اسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع

انما لم يمتنع كجواز كونه من باب اكلولى البراغيث ويجوز من غير عت قام رجل
 تعود غلما انه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه
 لم يجمع ولجيشه على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون
 فانه يوازي الفعل في حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف بشئ لان فائدة الصفة
 في المعارف التوضيحية وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل
 المحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضوع الوصف المادح والذام
 وغيرها طردا للباب ولا يوصف براهي لا يوصف بشئ بالمضمر لان الموصوف اعرف
 من الوصف او مساو له ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولا ان
 المضمر اذا وقع صفة موصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيرا لا يستقيم الاول
 اذ المضمر معزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غير ما دونه في التعريف
 فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو له كما
 قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعروف اعرف اى اكمل تعريف
 من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل
 هذا الاصل في نحو جاءني زيد صد يقك عند سيدي لان المضاف الى ضمير
 المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بزيد هذا عند البصريين
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بالرجل الذي قام
 ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعروف باللام عند هم قيل اذا وجد الاعرف
 في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفا
 قصد يقك في المثال الاول بدل عند سيدي لاصفة وكذا اسم الاشارة في المثال
 الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين
 ويمكن ان يحمل الذي على المعروف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة
 بمعنى المعروف باللام فان الذي قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساو
 على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد
 ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو او اختلفا له الكلام الموصوف المعروف والمذكرفلا
 يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا
 مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من
 الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من رجه واخص من وجهه اذ ليس كل حيوان

ابيض ولاكل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفاً
 بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالنطاق مساو للنطاق وبعد التوصيف
 بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص اولاً للواقع مساو
 اذ لا يمكن التخلف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذواللام الا بمثله وبالمضا
 الى مثله اي من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساوياً لم يوصف
 ذواللام اي ما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذى اللام فحجاء في الرجل العالم
 او بالمضاف الى مثله اي الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة فحجاء في الرجل
 صاحب الفرس او بواسطة فحجاء في الرجل صاحب كجام الفرس وانما لم يوصف
 بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذواللام بغيرهما
 من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي
 اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه
 عنده وترغم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك
 وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اي معرفة كانت او لم تعريف
 جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البديل
 فان قيل ان ذواللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله تعالى قل ان المولى الذي
 تقرؤن منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول في حكم ذى اللام وان كان
 تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكون

مع الصلة بمعنى

ذواللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي على
 اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل ما
 يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياً له فيتناول الكلام المعروف والمنكر لكن يراد عليه قولهم
 حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من للصفة ولا مساوياً بل للصفة اخص منه
 فالظاهر ان المراد بالاختصاص والمساوي ما ذكرنا اولاً منه وكذا يراد عليه قولهم حيوان
 ابيض فان الموصوف اخص من للصفة ولا مساوياً بل كل واحد منهما اعم من وجه
 واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
 وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفاً بعد التوصيف
 فالحيوان بعد التوصيف بالنطاق مساو للنطاق وبعد التوصيف بالابيض اخص

من الأبيض وجب أن يكون قوله والموصوف مخلصا وم أوبان للواقع اذ لا يمكن
 تختلف الموصوف من هذا الحكم لبيان اشتراط كون الشيء موصوفا وتماثل ان يقول
 لو اريد بالاختصاص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يمتنى عليه قوله ومن ثم لم يرد
 ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاء الى الرجل العالم اخص
 من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاختصاص والمساوي ما ذكرنا اولاً وانما
 التزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة التعريف
 فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذي اللام او هو جواب
 ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام
 فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساوياً لمن يجوز
 وصفه بالمضاف الى ذي اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما في رتبة
 التعريف قياساً على وصف ذي اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف
 الى ذي اللام وتقدير الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب هذا اسماً الاشارة
 بذى اللام وبالذي والتي المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونها مع الصلة بخلاف
 ذي اللام للابهام اى لا بهما المقضيين بالجنس وذلك
 اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخر لا بهما ولا بالمضاف الى شيء من
 المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب البهيم البيان منه كان
 كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل
 عن كونها وصفين لشيء لفقدان محض الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق
 لبيان الا ذو اللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضي البهيم بيان الجنس لا بهيم
 الذات فيقتضي صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هي اسماء
 الجنس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة البهيم بيان الذات وكشف
 الجنس ضعف مرتب بهذا الأبيض وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان الأبيض
 عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان
 الجنس وحسن مرتب بهذا العالم لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسا
 فيبين بانه انسان ويبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف
 بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة
 مع متبوعه واحتقر بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لانها

فان
 كان
 العالم
 في
 بيان
 الجنس

غير مقصود بل متبوعاً لها وبقولها مع متبوعه عن البدل لأن مقصود دون متبوعه
 فإن قيل من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمرو ليس مقصوداً
 بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل للاضراب عن الأول والأثبات للثاني والاضراب
 لا يجتمع المقصد قيل المراد بكونه مقصوداً اعم من ان يكون مقصوداً ابتداءً او
 انتهاءً والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداءً والمعطوف بهما مقصود انتهاءً تبدل
 الرأي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين
 بدل الغلط لأن متبوعه غلط غير مقصود اصلاً لا ابتداءً ولا انتهاءً لأنه يستلزم
 على ما سبق اللسان بخلاف متبوع معطوف ببل فإنه مقصود ابتداءً فاذا قلت جاءني
 زيد بل عمرو كنت قاصداً للاخبار بحجي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتعجب
 عنه الى عمر فقطول بل عمرو اما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصداً للاخبار بحري
 فسبق لسانك على مرور رجل فإن قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني
 زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة قصد به المتبوع بل المتبوع مقصود
 بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان
 المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود
 باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شي ثم
 لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه اي بين العطف
 وبين متبوعه اي متبوع العطف احد الحروف العشرة وسبب اتي بيان الحروف
 العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمر وفع وتابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
 ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو واذا عطف المظهر على الضمير الرفع المتصل أكد
 بمنفصل اي بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيد عطف على تاء الضمير بعد تأكيد
 بمنفصل وانما أكد بمنفصل لأن الضمير الرفع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل
 اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع
 ومزية التابع على المتبوع وهو قيم فاكد بمنفصل ليجد فيه جهة من الانفضال
 فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل
 وجه وكفاً ان يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف المبني حيث
 جاز ان يكون كلاهما مستقلاً ومتبوعاً لها مضمراً رفوعاً متصلاً كالتأكيد في المثال

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قاله
 ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا وعطف البيان في قولك زيد جاء
 ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاءني فيلزم مرتبة التابع على المتبوع
 وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التأكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين
 لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير
 المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه
 مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما
 كالعطوف لكن متبوع غير مقصود بحيث انه في حكم التخييم فهو متبوع لفظا لا معنى فلا
 ضمير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف
 العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يصوغ انحطاطه عن التابع او يقال اضمير
 في استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين
 بالنسبة كانا منطوين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد بعارض
 استقلالهما وكذا اضمير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لا يمتنع
 وان كان متبوعا لكنه منقطع في حكم التخييم فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية
 فلا يستقيم انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع
 مقصودان او يقال انما جاز تأكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون
 العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيد البدل منه اذ التأكيد
 وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغاثرين لمتبوعهما والبدل وان كان
 مقصودا لكنه غير مغاثر لمتبوعه فيتأتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضمير في
 استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاثر للمتبوع
 فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التأكيد غير مقصود ولا مغاثرا
 للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تأكيد
 بمنفصل اذ اضمير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجوز تأكيد الضمير
 المرفوع المتصل بالعين والنفس لابعاد التأكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
 لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر
 جاء عينه فلو جعلنا تأكيد بن المتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لا للبس
 التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

فان قول ابو عبد الله

اجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وإنما قال
 على الرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على الرفوع المنفصل
 فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربت بك ونزيتا وما جاء في الا انت
 ونزيت بخلاف الرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان
 يقع فصل استثناء مفرغ اى اكد بمنفصل في جميع الاوقات والوقت وقوع فصل
 بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز ترك اى ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت
 اليوم ونزيت فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد
 بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريان
 حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية
 التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع
 لعارضة هذا الفتور واذا عطف على ضمير المجرور اعيد الخافض سواء كان الخافض
 حرف جر او مضافا نحو مرت بك ونزيت ومررت بغلامك وغلام زيد وإنما وجب إعادة
 الخافض لثلاث لا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار
 لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون
 إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لثلاث
 يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على الرفوع المتصل قيا تأكيد
 الضمير المجرور غير ظاهر لا احتياجه الى استعارة الضمير الرفوع للضمير المجرور بان
 يقال مرت بك انت ونزيت اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للرفوع
 المتصل وأما قراءة حمزة **تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ** بالجر عطف على الضمير المجرور
 في قوله به فتأذوقيل الواو في قوله **وَالْأَرْحَامُ** لتقسيم دون العطف فان قيل فاقول
 بعد إعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور لم تقول المجرور عطف
 على المجرور قيل المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف
 فقليل جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعدوم معنيه بدليل قولهم المال بيني وبينك
 فان ضمير الخطاب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالمعدوم
 معنيه ليمتحن اضافته بين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر
 المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقم والحرف الزائدة في نحو تاسم
 السلام وكفى بالله فانها لا تكفي مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة للجمان وعبد هار
 كذا الضارب الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل
 يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي معرفة
 باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد
 في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل من المعطوف
 في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينقضى في كثير من المواضع مثل لا رجل و
 زيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واغرب المعطوف فلو كان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صم دخوله
 يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن
 اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها
 في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع و غلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير
 وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص
 بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غير كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان
 البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لمضمن معن من الاستغراقية وذات يختص باسم لا
 المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف
 ادعوك وذات يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف
 اذا الاضافة تمنع البناء وكالتجرّد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها
 لرفع اجتماع التي التعريف وذات يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال
 الضمير في زيد شجاع و غلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون
 الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب
 البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون
 المعطوف في حينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلة لا امتناع
 دخل رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعد قصد التغير
 اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير على سبيل الشدة وذو في مثل
 ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظران نكارة الضمير شاذ ليس بقياسي وما ثبت

خلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا وعن ثم
 اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مجز في ما يريد
 بقا ثم ولا ذاهب عمر والا الرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمر وهو مبتدأ فيكون
 فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد
 اي يعطف ذاهب على قائما او قائم وعطف عمر على يزيد لاستناع عمل لا في خبرها
 المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر
 عطفا على الخبر المنصوب او المجرول لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه
 وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يجمل ان
 يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمر واكرمه على تقدير العطف على
 الصغرى وتماهنا يقال ولا ذاهب عمر وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم
 وجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما
 على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب
 زيد الذي باب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي
 وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بان انما
 جاز هذا الكلام لانها اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة
 كما قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته سقته
 فاروته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف
 فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطا لانها توجب
 سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط
 فكيف يكفي فيها رابطا هنا والا ولي ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية فهي
 عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احدهما عن لزوم
 في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذي باب فالمعنى الذي
 يطير فيغضب زيد الذي باب او الذي يغضب زيد يطير انه الذي باب ونظير الرابط
 في الثانية يقال الذي يطير الذي باب فيغضب زيد فيزيد خبر الذي وفاعل يغضب
 الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين
 لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمر وان الحجر وان زيدا في الدار وعمر وان الحجر
 لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها لان الواو

او قائما

اي ما جاز هذا الكلام

عام يغضبه في البيت

في ان زيد في الدار وعمر وان الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين
 مجرورهم فاصل اجنبي اذ التقدير في عمر وان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين
 احترازاً عما اذا عطف على عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد وعمر واوبشر
 خالداً لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضي جهة حسن
 لان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب
 على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يحز العطف على معمولي
 عاملين مختلفين قيل في استعماله اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاستدراك
 الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز ان ادعى المخالف
 غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة و
 لم يقل ولم يحز العطف خلافاً للفرء فانه جوزه مطلقاً قياساً على العطف على
 معمولي عامل واحد الامستثنى مفرغ اي لم يحز في صورة ما الا في صورة تقدير
 المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمر فانه جائز وهو
 مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجزة
 عطف على الدار والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء والمجرور
 مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة
 لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** **أكل الرأى تحسبين الرأى**
ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرأان المجرور والعامل فيه
 كل وقوله ونار عطف على امرأان المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في مثل وما
 اكل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور و
 العامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمر والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة
 السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقدير
 المجرور خلافاً للسيبويه فانه منعه مطلقاً واليه ذهب البصريون المتقدمون و
 حل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير
 اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءات
 عرض الدنيا والغيرية الاخيرة بالجرأى عرض الاخيرة لابقاء المضاف اليه على اعرابه
 وان كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف
 المحذوف مذكوراً سابقاً لمضافاً الى شيء اخر قياساً على تقدير ما فرغ من العطف بالحرف

شرح في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع أي شأنه في النسبة أي
نسبة الحكم إلى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر
نفسه موجبة نسبة الفعل إلى نفس زيد ويحتمل ان يكون نستعمله إلى غيره مجازا و
هو متعلقة وهو غلام زيد ومسؤوله ومكتوبة فاذا قلت نفسه قريته نفس زيد
في نسبة الفعل اليها والشمول أي شمول نسبة الفعل إلى المتبوع نحو جاءني القوم
كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة إلى جميع
القوم لكن لا يحتمل ان يكون المراد أكثر القوم مجازا بطريق إطلاق اسم الكل على
البعض فاذا قلت كلهم فوردت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن
نسبة في اضافة الامر إلى المتبوع أي يقرر امر النسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات
المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع ويقول يقرر
امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقر امر المتبوع ايضا وذلك
في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البدل لأن
متبوعه منحي غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقوله ان البدل للتقرير معناه
انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة
المؤكدة فانها ايضا تقر امر المتبوع نحو فتحة واحدة والواحد وامر لا يفلتخرج
بهذا التقيد ويقول في النسبة والشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى
الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة
وفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة للمؤكدة بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة
وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر
المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا
يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا تقر
امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تأكيدا فالفرق الصحيح هو ما ذكرناه ولا فان
قيل قد ذهب الزجاج والمبرد إلى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو مختار
فبعض قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفد
الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تأكيدا عند
بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على
صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم

لاينا في تقايره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشيء مرارا ولئن سلمنا انه يدل
 على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في
 نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل
 يخرج من هذا التعريف ان ان زيدا قاتل لعدم التقرير في النسبة والشمول قيل
 هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد
 الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في كل الفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف
 لجنس التاكيد سواء كان امميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير
 امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقرونة بصفة نسبة الجملة
 وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي يتكررها
 السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي
 لا يتكررها السامع ولا يطلبها بل هو خال الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف
 لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
 يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في كل الفاظ
 كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو
 يا زيد زيدا وقد ذكر صاحب المفصل انه يدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث
 يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون
 توطيئة لذكر غير ثم يدبر ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير
 في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل
 ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيدا وجعل رايت زيدا زيدا تأكيدا
 قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسماع والتجاوز فيجوز فيه التاكيد لا بد ان بانه
 لا تسماع فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسماع فيه لان المنادي لا ينادي
 شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتسماع في ندائه
 لثلاث قوت غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي و
 معنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي
 بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل
 لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاذا بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول
 وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنى

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى
 التاكيد المذكور ويحل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحل قوله
 بالفاظ محصورة على حقيقة اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او التاكيد اللفظي ما
 به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول
 بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجائع وناجع وليث واسد
 اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلامهما تأكيد لفظي وان اريد تكرير
 اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل البصعون و
 الكتعون ولبتعون لترادفها وهو تأكيد معنوي اللفظي قبل المراد الاخير وترادف هذه
 الالفاظ ممنوع على ما سبقته ولتقاتل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابتع كذلك
 لا ترادف بين خبيت ونبئت لان نبثا ما خوذ من نبثت الثرى استخرجه فكون
 ابصع وابتع تأكيد معنويا وكون خبيت ونبئت تأكيد لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع
 كون نبثا تأكيد بل يجعل نبثا صفة اخرى لموصوف خبيت فليتا ما قيل ان
 الضمير المرفوع المنفصل في ضربت اياك لا تأكيد بخلاف الضمير المنفصل
 نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او محمورا لا يؤكد الا في
 مرفوع كضربت انت ومرت بك انت ولو قلت ضربت اياك ومرت بك اياك
 كان بدلا لا تأكيد كذا في الفتح قال صاحب الرضي وهو عيب لعدم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل
 في نيته استيناف التعلق كذا في المستوفي شرح المفتاح ويجري التاكيد اللفظي
 في الالفاظ كلها او في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية
 وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب زيد وضرب زيد وان ان زيد قائم وهذا رجل
 ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف
 نحو واللهم واللهم واللهم كذا في الفتح ثم كذا سوف تعلمون ثم كذا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما آتوا ويحبون ان يمدحوا ويملأوا بغير علم ولا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله
 فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
 وجاء ربك والملك صفا صفا ونبئت له حسابا يا با وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس
 من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى

وضمير قائم زيد قائم

ان

والثاني غير الأول معنى وعراب الأول والثاني اعرابا لثنا ويلهما بلفظ واحد اى
قرأت الكتاب مسقورا وجاء بك والملك مصنفين وبنت له حسابا موبيا و
مقصلا وجاء القوم مثلثين واما ظهير الاعراب في موضعين تحذف عن الترجيح بلا
مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اى والتقدير المعنوي كل ملتبس بجزيئات معدودة
او على حقيقة اى التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة
مكان محصورة وهي اى تلك الالفاظ المحصورة بنفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكلمة
واجمع واكتع وابتع وابضع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضوي ثم التثنية
الاخيرة موكلات لا يجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها
مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والقوية معنى وقيل اكتع من حوله كتيع
اى تام وابضع من بصيع العرق اى سالم وابتع من البتع بفتحين وهو طول العنق
مع شدة مقربة والجامع بينها الوكاد بقول الظهور فالاول لان اى النفس والعين
يغان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يوكد بهما كل واحد
منها ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرهما بحسب الموكد نحو قولك في المذكر
الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتنى المرأة نفسها وفي تثنية المذكر
والمؤنث جاءتنى الزيدان او المرأتان انفسهما واما قيل في التثنية بصيغة الجمع للحاقها
بالجمع لكونها اقل لجمع وتبع بعض العرب يقول في التثنية نفساهما وعيناهما والا والاولى
وفي جمع المذكر العاقل جاء في الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر
جاءتنى النساء والافراس انفسهن والثاني اى كلاهما لما سمي النفس والعين اولين
سمي الثالث ثانيا فقال والثاني للمثنى تقول في المذكر المثنى نحو جاء في الرجلان كلاهما
المؤنث المثنى جاءتنى المرأتان كلتاهما والتبائي بعد التثنية المذكورة وهو الكل واجمع
الى ابضع لغير المثنى مما هو جمع حقيقة نحو جاء في القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان
مفردا اذا اجزاء يصح اقتزائها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله
باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
واشتريت العبد كله وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ دون الضمير
نحو في الكلمات البواقي تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابضع وفي المؤنث
الواحد والجمع بتا ويل الجماعة جمعا كنعاء نعاء بضعاء وفي جمع المذكر اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث اجمع واكتع وابتع وابضع واما جاز الاخفش

البواقي

نحو

اجمعات وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الاشياء ذواجزاء مفردة
 كان اوجمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذوا امور
 متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حشا نحو الرجال والقوم واحكاما نحو العبد
 فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع ولا يفترق
 اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمع والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تأكيد
 القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حشا فان القوم يصح افتراق اجزائهم اي افرادهم
 في الحسن وهي زيد وعم وبكر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير
 ذي اجزاء يصح حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه
 او ثلثه او ربعه بخلاف جاء في زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزائه زيد
 حشا وهو ظاهر ولا حكما في حكم المجيء لانه لا يمكن مجيء زيد نصفه او ثلثه او ربعه
 انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها
 حسا او حكما وهما متميزان لان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربته سوطا
 اي يصح افتراقها حسا او حكما او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حشيا
 او حكما او حالان بجذوف مضاف اي يصح افتراقها ذاتا وحكم او غير ذلك واذا
 اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان
 مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد او لا بمنفصل اي بضمير منفصل بشرط اكد
 بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تأكيد لتاء
 الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من
 قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه
 فلو جعلنا تأكيدين للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد
 بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلما لزم في هذه الصورة اي فيما
 اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيما اذا اكد
 المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسهما وضربواهم
 انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
 التأكيد لعدم اللبس والكتف واخواته اي اخواته اي مثله ونظيره وهما اتباع واتباع
 اتباع لا جمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم الکتف واتباع و
 ابصع على اجمع لكونها اتباعا لثمة تقدم الکتف على خويه في الفصيح ثم اربع على ابصع

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اكتبوا بعتون
ابصعون وعند البغدادى والجزولي يقدم ابصع على ابيع وقال ابن كيسان
ابتداء بايتمن شئت بعد اجمع وذكرها دون ضعيف اي ذكر الكنع وبيع وبيع
دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوايح بدون ذكر الاصل فترجى عن التاكيد شرع
في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ودون اي دون المتبوع
وهو ظرف او حال اي متجا وزاعن المتبوع اختره بقوله تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع عن سائر التوايح سوى العطف بالحرف وبقوله دون عن العطف بالحرف
فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
دون قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دون ابتداء وبقاء فلا يصدق
الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلها مقصودان بهذه الطريق فترجى عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال
وهو اي البديل اربعة انواع احدها بديل الكل من الكل وثانيها بديل البعض من
الكل وثالثها بديل الاشتمال ورابعها بديل الغلط الاضافة في بديل الكل والبعض
بمعنى من اي بديل هو كل المبدال منه وبديل هو بعض المبدال منه وفي بديل
الاشتمال بمعنى اللام اي بديل يختص غالباً باشتمال البديل على المبدال منه نحو
سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدال منه على البديل نحو يساكونك عن المشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه الآية وفي بديل الغلط اضافة السبب الى السبب
لان الغلط سبب لذكر البديل اي بديل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف
كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة
السبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحداً والمضاف
اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعم ووكبر وخالد وكالاضافة في خاتم
ذهب وفضة ورصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في
الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال
المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالمفوض فيكون
الاضافة متعددة تقديرًا وحكمًا فالظاهر ان الاضافة في الجميم مطردة بمعنى
اللام ليكن بادني ملا يستراى بديل يختص بان ينصب الى الكل والى البعض
الى الاشتمال والى الغلط فاعرف في النوع الاول مدلوله اي بديل الكل مدلوله

١٠
١١
١٢

الأول اى مدلول المبدل ^{فيه} نحو جاءني زيد ابوك او اخوك فان قيل ان قولك
 اخوك يدل على اخوة الخطابية ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين
 مدلول زيد ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيد لا بد لا قيل مراده
 انما استجدان فلما صدق عليه اى بطلان على ذات واحدة والنوع الثاني اى مدلول البعض
 جزء ماى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع
 الثالث اى بدل الاشتمال بينه اى بين المبدل وبين الاول اى بين المبدل منه
 ملازمة له تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني
 زيد علمه ولما قل ان يقول في اطلاق قوله ملازمة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل
 الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملازمة بين المبدل منه والبدل
 بغير الكلية والجزئية قالوا لى ان يقال المراد بالملازمة بين البدل والمبدل منه
 بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند
 ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء
 ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيره الا باعتبار
 ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في
 سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة
 الضرب الى زيد تامتاى غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
 باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر
 الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد
 غلطك بغيره اى بغير المبدل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما
 قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان
 المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بحيثية كونه
 غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه وتقاتل ان يقول لا يستقيم
 حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه
 بعد غلطك بغيره فاجيب بان في العبارة تسامحا وللعنى الرابع يحصل بان تقصد
 اليه اذ حذف حروف الجر من ان وان كثير شائع ويكون ان اى يكون المبدل هو المبدل
 منه في الانواع المذكورة اذ بعث انواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك وكترتين
 نحو جاء رجل غلاما للعدو ومختلفين نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء رجل غلاما

زيد فهذه اربعة اقسام والبدال ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتسير هذه لاقسام
 الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البديل نكرة
 بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البديل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ
 هو مرفوع على انه فاعل كانت تامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اتي
 تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما
 قال البعض واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ كَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ فان
 قوله ناصية نكرة بدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان
 البديل هو المقصود بالنسبة فلولا نعت تلك النكرة لكان المقصود من خطأ عن غير
 المقصود من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة
 بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة ويقلل الابهام
 وليفيد البديل بواسطة النعت ما لم يفد البديل منه المعرف فلا يكون المقصود
 انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فان قوله

احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حَمْدُ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ
مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ الى قوله يُدِّ الْعِقَابِ فان قوله يُدِّ الْعِقَابِ بدل من
 الله وهو نكرة لان الاضافه لفظية ولم يوصف بشئ ونحو قولهم مررت بزيد ضارب
 ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح
 وبالحقيقة هو صفة البديل والتقدير قل هو الله واله احد واله يُدِّ الْعِقَابِ مررت
 بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم واحد
 لا شريك له وغير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لَمْ يَلِدْ صفة قوله احد وقوله اللَّهُ الصَّمَدُ
 اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانزيجوز ترك الوصف اذا
 استفيد بالبدال ما لم يستفد بالمبدال منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو لَوْلَا
الْمُقَدَّسُ طَوْعًا اسم للوادي بل بمعنى المكره فقد يسهل لانه قدس مرتين وان لم يكن
 كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب
 اذا بدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت
 نحو مررت بزيد حمرا ونحوه ويكونان اى البديل والمبدال منه في الاقسام الاربعة
 ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشاكر
 بنحو ضربتك اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصديق جدا

التأكيد عليه مثل انت في مريت انت واجيب باناقد بيتنا من قبل ان الضمير
 المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك
 كان بدلا لا تأكيد لان المنصوب في باب الندل اولى لان البدل في شيتا مستثناة
 التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر
 بحيث يكون مقصودا لا مولا في النسبة يكون تأكيدا والحديثات معتبرة في الحديث
 ومختلفين نحو اخوك ضربته زيد واخوك ضربت لزيد اياه باعادة الضمير الى
 الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيد اياه وفيه نظر لانه لا يصح
 عليه حد التأكيد واجيب بما مر من الوجهين في ضربتك اياك وهذا اربعة اقسام
 فيصير الارقاسم بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل
 اسم ظاهر من مضمير بدل الكل فلا يقال وبني المسكين ولا بك زيد الامن الغائب
 مستثنى من قوله مضمري لا يبدل الظاهر من مضمري اي مضمير كان بدل الكل الامن
 الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضربت زيد واتما لم يبدل
 ظاهر من مضمير متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود انقص دلالته من غير المقصود مع
 الاتحاد ما صدق عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان
 فيها ما كالتظاهر وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه
 وافادة البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني راسي في بدل البعض ووجدت
 علي في بدل الاشتمال وايتيتي غلامي في بدل الغلط وقال مالك الضمير الواجب لا يستلزم
 في افعول وتفعل وافعل لا تبدل عنه بدل ما سواه كان بدل الكل او غيره استقباحا
 لا بدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارضا ولا ظاهرا فقط ثم كما فرغ عن البدل شرع في عطف
 البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة يوضع متبوعه احسن بقوله غير صفة عن
 الصفة وبقوله يوضع متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني
 زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون
 بدلا وان ذكر بحيث انه يوضع متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ان اهلي بعيد واني على ناقرة ذرية عجماء نقباء
 فقال عمر رضي الله عنه ما ان بها من نقب ولا ذرية فانتطلق الاعرابي الى اهله فقال اقسيم يا لله
 بوجع قيس ثم ما ان بها من نقب ولا ذرية اغفر لها اللهم ان كان فجرة فقوله عمر
 بطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

والبدل انما يقع

الاسم
 ظاهر
 من
 مضمير
 متكلم
 ومخاطب
 لئلا
 يصير
 المقصود
 انقص
 دلالته
 من
 غير
 المقصود
 مع
 الاتحاد
 ما
 صدق
 عليه
 لكون
 ضمير
 المتكلم
 والمخاطب
 اعرف
 المعارف
 بخلاف
 الغائب
 فان
 فيها
 ما
 كالتظاهر
 وبخلاف
 غير
 بدل
 الكل
 من
 الابدال
 لعدم
 الاتحاد
 فيما
 صدق
 عليه
 وافادة
 البدل
 ما
 لم
 يفده
 المبدل
 منه
 فيجوز
 نحو
 ضربتني
 راسي
 في
 بدل
 البعض
 ووجدت
 علي
 في
 بدل
 الاشتمال
 وايتيتي
 غلامي
 في
 بدل
 الغلط
 وقال
 مالك
 الضمير
 الواجب
 لا
 يستلزم
 في
 افعول
 وتفعل
 وافعل
 لا
 تبدل
 عنه
 بدل
 ما
 سواه
 كان
 بدل
 الكل
 او
 غيره
 استقباحا
 لا
 بدال
 الظاهر
 عما
 لا
 يقع
 ضميرا
 بارضا
 ولا
 ظاهرا
 فقط
 ثم
 كما
 فرغ
 عن
 البدل
 شرع
 في
 عطف
 البيان
 فقال
 عطف
 البيان
 تابع
 غير
 صفة
 يوضع
 متبوعه
 احسن
 بقوله
 غير
 صفة
 عن
 الصفة
 وبقوله
 يوضع
 متبوعه
 عن
 البدل
 وعطف
 النسق
 والتأكيد
 فاذا
 قيل
 جاءني
 زيد
 ابو
 عبد
 الله
 فقوله
 ابو
 عبد
 الله
 ان
 ذكر
 بحيث
 انه
 يكون
 مقصودا
 بالنسبة
 يكون
 بدلا
 وان
 ذكر
 بحيث
 انه
 يوضع
 متبوعه
 يكون
 عطف
 بيان
 مثل
 قول
 اعرابي
 حيث
 اتى
 عمر
 بن
 الخطاب
 رضي
 الله
 عنه
 وقال
 ان
 اهلي
 بعيد
 واني
 على
 ناقرة
 ذرية
 عجماء
 نقباء
 فقال
 عمر
 رضي
 الله
 عنه
 ما
 ان
 بها
 من
 نقب
 ولا
 ذرية
 فانتطلق
 الاعرابي
 الى
 اهله
 فقال
 اقسيم
 يا
 لله
 بوجع
 قيس
 ثم
 ما
 ان
 بها
 من
 نقب
 ولا
 ذرية
 اغفر
 لها
 اللهم
 ان
 كان
 فجرة
 فقوله
 عمر
 بطف
 بيان
 لقوله
 ابو
 حفص
 وهو
 كنية
 امير
 المؤمنين
 عمر
 بن
 الخطاب
 رضي
 الله
 عنه

وفصله من البديل صفة الفصل اى فرق عطف البيان الكائن من البنية لفظا
انما قيد بـ لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البديل
مقصود بالنسبة وذكر المبدال منه للتوطئة وعطف البيان غير مقصود بها وانما
المقصود بها التبع وذكره لايضا المبدال المتبع في مثل قول الرازي انا ابن التارك
البكري بشره عليه الطير ترقره وقوعا اى فوق الطير في الهواء ينتظر موته فان قوله
بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البديل مقصود في حكم تكرير
العامل فيكون المعنى التارك بشره فلا يصح لكونه من باب الضارف زيد والمرد بقوله
في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرفة باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشره وكما يظهر الفرق في هذا الصورتين
يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البديل
في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت
النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البديل انه لو قال رجل زيدا
بنى فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما
هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البديل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما مقصود
بالنسبة نعم لما فرغ من المعربات شرع في المبنيات فقال المبنى ما تناسب منه الاصل
اى ما تناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور
وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تنكس الى اعراب
المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبنى
الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لافظا ولا تقديرا ولا لحال
فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبنى الاصل بل هي مبنية
قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقصص مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب
البناء كاذ واذا وحيث وجواز جواز البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمراد
بالمناسبة المناسبة المعتبرة اى ما تناسب الجنب في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي
هذا القيد احترام عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها ومعارض كمناسبتها غير
النصرف فعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اى الحروف مع لزوم الالفاظ المانعة

أنواع

للسماء وقد ذكرنا بيانها في تعريف العرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من
 ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعيد اى بواسطة نحو فساقى وأما
 اثرنا سب على مشابهة ليتناول ما لضم معنى مبني الأصل كائين وما قام مقامه كضمة و
 غير ذلك فمر تلك المناسبة يستند اوجه على ما سبق ذكره في حد العرب فان قيل مبني
 الأصل نوع من الأنواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قيل هذا
 تعريف المبني من الأسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مبني
 تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في
 غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل
 التركيب الاسنادي معرب لان مركب مع عامله هو المضاف او حروف الاضافة المقدّم
 وسكونه سكون وقف لاسكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب نحو اب
 ونحو التعداد نحو زيد عمر ويكرخالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او ما فاع
 الخلودون الشك فلا ينافي في التعريف فان قيل في ابي حذ بدخل نحو عاق في قولهم
 غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني بالأصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما
 بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمة اى حكم المبني ان
 لا يختلف اخره اى هيئة اخر المبني لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثاني
 بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبني اثر مناسبة مبني لاسل لا اثر مبني قيل اى بالحكم
 الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة اخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف
 العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف والفعل المنفي وهو
 لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم
 اختلاف اخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي
 الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لتسد المعنى
 حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل ولكن ان
 يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا
 واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم العامل في المبني جائز الثبوت
 نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل
 فيصلم ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد واللقابة اى لقاب العنصر

ضم وفتح وكسر ووقف وهذا عند البصريين والكوفيين يطلقون القاب الأعراب على البناء وبالعكس وإنما ذكر التثنية في الأعراب الأنواع حيث قال وأنواعه رفع و نصب وجز في البناء القاب إذا الأعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و اخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في البني وهي عدم الاختلاف لأجن الحركات والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم و اخواته نوعاً منه بل يكون لقماً واسماً لما في أخوه من الحركات والسكون فلو قال أنواع البناء لسبق الذهن إلى كون كل من الضم و اخواته بناء كما في أنواع الأعراب وليس الأمر كذلك بل هي القاب لما في أخوه من الحركة والسكون فيكون المعنى والقاب أي القاب حركات وأخوه و سكونه ضم و اخواتها وإنما سمي الضم ضمًا لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحاً لانتفاخ الفم في التلظية والكسر كسرًا لانكسار الشفة السفلى في التلظية والكوف وقف وقفاً لتوقف النفس فيه عن الجري وهي أي البني سبعة أبواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لأن المصنف لم يذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال كالزنجشري بل ذكرها في باب عليحدة فيكون المبنيات عنده ثمانية أبواب بخلاف الزنجشري فإنه ذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال فيصم قوله وأنا أسوق إليك ما بينه عامة العرب في سبعة أبواب وإنما انت الضمير مع كونه مرجعاً إلى البني لتأنيث الخبر وهي المضمرات وأسماء الأشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات بالرفع عطفت على أسماء الأفعال وبالحجر عطفت على الأفعال والمعنى وأسماء الأصوات وفي كلا الوجهين نظر أما الجرف فلان المذكور من بحر وغاق ونحوها صوت لا اسم صوت إلا أن يقال الأضافة بيانية وإنما الرفع فلان الصوت ليس باسم لأنه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الأسماء البنية إلا أن يقال أن الأصوات ملحقة بالأسماء لأنها يحصل بها فائدة كالأسماء فعولت معاملةً وأجريت مجراها في البناء وإن لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضوح فلا يشكّل ذكرها في الأسماء السنية والمركبات والكنائيات وبعض الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن جميع الظروف ليست بمبنية بل البني بعضها وفيه نظر لأن المركبات والكنائيات أيضاً كذلك فيذهب أن يقول وبعض المركبات والكنائيات والظروف كما قال صاحب اللب وإنما بنى المصنف لأنه يحتاج إلى الكناية عن غاشبهت الحروف في الاحتياج وهو ما وضع لتكلموا ومخاطباً وعائباً تقدم ذكره قيل فيه احتراز عن الأسماء الظاهرة فأنها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ

في
الضم
الفتح
الكسر
الوقف

الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها
 غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيها
 ما وضع لتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضعا لتكلم او مخاطب
 لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان
 لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب
 مادة فيخرجان لانها موضوعان لتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالتكلم او
 المخاطب الاصطلاحان دون اللغويين فيخرجان لانها لا يسميان متكلما او مخاطبا
 في الاصطلاح او يراد بالتكلم ما هو في وان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في او
 توجه الخطاب فيخرجان لانها اعم ولا يدخل في الحد، نحو امير المؤمنين يأمر بكذا
 في قول الامير مریدا انا امرتك بكذا لانه وان كان مستحلا للتكلم لكنه غير موضوع له
 فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير
 داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فيجوز هذا يراد بالوضع الوضع
 علم وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة ولقائل
 ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخل في الحد يدخل فيه نحوكم وكذا فانه وضع
 لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون
 غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او
 تقديره نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديره وقيه نظرا لان داب المصنف انه
 جعل التقدير قسيما لللفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معاد
 الضمير نحو اعد لواء هو اقرب للفقوى اي العدل لتضمن اعد لواءه او يدل عليه سياق
 الكلام التزاما بقوله تعالى ولا يؤكف لكونكوا حيد بينهما الشدس اي لا بوي الميت اذ
 سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلام
 زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديره او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل
 حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان او القصص او غيرها ولم يصح
 به لقصد الابهام والاحمال اولاً ثم التفسير ثانياً في مكن التخييم والتعظيم لان ذكر
 الشئ مع مبهماته ذكره مفسراً يوجب في المفسر تخيماً وتعظيماً فهو عائذ الى المذكور
 حكماً بقوله تعالى قل هو الله احد فهو عائذ الى الشان المحضر في الذهن ولم يصح
 به لقصد تخييم الشان بذكره مجزأ اولاً ثم مفسراً ثانياً وكذا الضمير في نعم رجلاً فاعائذ

إلى الرجل المحضر في الذهن ولم يصح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما ولا ثم
 مفترضا ثانياً وإنما الضمير في ثبته رجلاً ولا يقال إن يقول ما ذكرتم من وجه عدم
 التصريح لا يطرد في باب التنازع لمحو كرمي وضربت زيداً على مذهب
 البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالأولى أن يقال لم يصح به لقصد الإبهام
 تفخيماً أو التحيز عن لزوم التكرار فمما فرغ عن تعريف الضمير شرع في تقسيمه فقال
 وهو أي الضمير قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ أي
 الذي يصح التلفظ به منفرداً في الاصطلاح م أي مــــ كان
 كالحزب لما قبله وكبعض حروفه وإنما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ يصح التلفظ بالضمير
 المتصل البارز منفصلاً أيضاً وإنما قال في التلفظ احترازاً عن الدلالة على المعنى فإن
 المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم
 ما يكون مستقلاً بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو
 أي الضمير باعتبار أنواع الأعراب أقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالأول أن
 أي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز أن يكون قوله متصل ومنفصل
 خبراً لقوله فالأول لأن الخبر إذا كان مشتقاً يجب أن يكون مطابقاً للبند أو لا مطابقتاً
 ههنا فعمل على أنه خبر مبتدأ محذوف أي فالأول أن كل واحد منهما متصل ومنفصل و
 الجملة خبر المبتدأ الأول أو بدل من الخبر المحذوف أي فالأول أن كل واحد منهما قسمان
 متصل ومنفصل أو على تقدير الخبر الجماد أي ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم
 المطابقة والثالث أي المجرور متصل فقط إذا ليسوع المنفصل لا لتعذر المتصل و
 ذلك إما بتقديم الضمير على عامله أو بالفصل بين الضمير وعامله أو بحذف عامله وكل
 ذلك مستنع ههنا أما الأول فلأنه يلزم تقديم المجرور على الجار والمجرور وأما الثالث
 فلأنه يلزم حذف الجار وإبقاء المجرور وكل ذلك مستنع فإن قيل لفصل بين المتصل
 والمضاف إليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقولهم ها أخو في الحرب من لا أخاله
 فلم لا يجوز ذلك في الضمير جرئاً على سائر الأطراد قيل الفصل بينهما وإن جاز بالظرف
 في الشعر لكنه مستنع عند ازدیاد جهة أخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك أي الضمير
 خمسة أنواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب
 المنفصل والمجرور المتصل الأول أي مثال النوع الأول من الأنواع الخمسة وهو
 المرفوع المتصل ضمير وضربت على صيغة الماضي المرفوع وضربت على صيغة المجهول

٣ والتفصل غير المستقل بنفسه في التلفظ به أي الذي لا يصح التلفظ به منفرداً في الاصطلاح

٤ وأما الثاني فمما فرغ من تعريف الضمير

هي ضمير ضربين على بناء العروف وضربين على بناء المجهول يعني ضربت ضربتها ضربت
 ضربتها ضربت ضربتها ضربت ضرب ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتها ضربت وكذا
 مجهولها وإنما بدأ بالمتكلم لأن ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم في الجحد وآخر
 ضمير الغائب لأنه دون الكل فإن قيل لا يدخل في هذا التعدد يأتي ضمير المخاطبة نحو
 تضربين وبعض المستكنات في المضارع نحو اضرب وتضرب ولوقيل مكان
 ضربت إلى ضربين اضرب إلى ضربين لكان أولى إذا فرق بين الماضي المجهول والعروف
 في الضمائر بخلاف المضارع فإن بعض ضمائره يفارق ضمائر الماضي قيل أجل المصريح
 اعتبر الفرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضمائر من حيث المعنى باعتبار أن ضمير
 المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف يأتي
 تضربين والمستكن في نحو اضرب وتضرب فإنها من حيث أنها ضميري المخاطب
 والمتكلم في الماضي لأن كل واحد منهما ضمير لفاعل وإن كانا مختلفين بالنظر إلى الصورة
 فلم يذكر عليهما إذا عبرة للمعنى لا للصورة فإن قيل كلمة إلى هنا المدح كالحكم للاستقاط
 لعدم دخول ما بعدهما فيما قبلها حتما فيلزم أن لا يدخل ما بعدهما في الحكم فيلزم
 الأول ضربت وضربت وما دون ذلك إلى ضربين وضربين فتكون إلى للاستقاط لأن
 قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فيدخل ما بعده إلى في حكم ما قبلها أو يقال
 أن ما بعده إلى الامتدادية لا يدخل في حكم ما قبلها إلا بدليل خارجي وهنا دخل
 ما بعدهما في حكم ما قبلها بدليل خارجي أو يقال معناه الأول ضربت وضربت بالغاء
 إلى ضربين وضربين قال ههنا صلة البلوغ والوصول لا امتدادية ولا اسقاطية فلا
 يلزم خروج ضربين وضربين من الحكم ولوقيل أنها بمعنى مع أو بمعنى حتى فيدخل
 ما بعدهما في ما قبلها في الحكم لا يستقيم أما الأول فلا لأنها لو كانت بمعنى مع لا يلائم اللفظ
 على حكم ما بين ضربت وضربت وضربين وضربين وأما الثاني فلأن حكمه حتى أن يكون
 ما بعدهما بما ينتهي به المذكور أو عنده وضربين وضربين ليس مما ينتهي به ضربت
 وضربت أو عنده والثاني أي المرفوع المنفصل أنا إلى هن يعني أنا نحن أنت أنتما
 أنتم أنتما أنتن هوها هم هيها هن كلمة إلى هذه اسقاطية ومعناه أنا وأنا و
 فيدخل ما بعده فيما قبله والثالث أي المنصوب المتصل ضمير ضربيني وما دونه إلى
 ضمير ضربيني ضربيني ضربت ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت
 ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت كما ضربت

۴۱۰ واصل الغزيرين وضربن

五

اى اننى انا انك انكما انكما انكن انه انهما انهما انهن الاول نظير
 المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وإنما ورد نظيرين ليعلم ان الضمير
 المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اى المنصوب المنفصل اياي و
 ما دونه الى اياهن يعنى اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما كن اياه اياهما
 اياهم اياها اياهما اياهن والخامس اى المجزور المتصل ضمير غلامى ولي وما دونها
 الى ضمير غلامهن وهن اى غلامى وغلامنا ولي ولنا وغلامك غلامكم غلامهم
 غلامك غلامكم غلامهم ولك لكم لك لكم لكن وغلامه غلامهم غلامها
 غلامها غلامهن وله لهما لهم لها لهما لهما الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال
 المتصل بالحرف وإنما ورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجزور المتصل بالاسم الحرف
 ثمر لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال
 فالرفوع اى فالضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي فقوله خاصة حال
 من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكور والخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا
 لصاحبها قيل التاء في الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن ان يكون
 الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافاة منصوب
 بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتدأ و
 خبره واحال مؤكدة وإنما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجزور المتصلين لعدم
 الاستتار فيهما وإنما يستتر المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على اياه كجزئ
 وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل والجار والمجورور في قوله للغائب والغائبة صفة
 الماضي اى الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت وكفى
 المضارع عطفت على قوله في الماضي اى يستتر في المضارع الكائن للمتكملم مطلقا
 ظرف او مفعول مطلق اى يستتر في المضارع المتكملم نهانا مطلقا واستتار مطلقا
 اى سواء كان المتكلم واحدا او مثني او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب تضرب
 والمخاطب عطفت على قوله للمتكملم اى في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا
 زيد تضرب والغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب وفي الصفة اى
 في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرف او مفعول
 مطلق اى يستتر في الصفة نهانا مطلقا واستتار مطلقا اى سواء كان واحدا او مثني
 او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد يضرب والزيدان يضربان والزيتون يضربون

وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان
او ضاربون حرفان زيدتا علاقة للمثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان الزيدون
وليست اضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون ورأيت
الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل الى
لا يجوز ان تيان الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى
الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على
حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان
الضمائر للاختصار لانها كنايةات والاصل في الكلام الصريح والكناية خلاص
فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل خسر من المنفصل لكونه اقل جروفاً
من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل
الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك
بالقديم اى تعذر المتصل كائن بسبب تعذر الضمير على عامله نحو اياك ضربت
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
اذ المتصل كجزء منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ
لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل
بالفصل اذ الفصل تنافي الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل
الا به او بالحذف اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو اياك والشر او يكون العامل معنويا اى يكون عامل الضمير معنويا وهو لا بد
نحو انا زيد او يكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائم لفوت ما يتصل به اذ
الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا
او مجرورا اجاز اتصاله بالحرف نحو اني وانك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتدأ و
قوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا المواضع اجريت
مجرى الظرف كما في قواك لقيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش او بكونه اية
يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة اى اسم فاعل واسم مفعول او صفة
مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له اى على غير الذي تلك الصفة كائنة نحو
هند زيد صار بته هي هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضار بته خبر المبتدأ الثاني
وهي فاعل ضاربته في ضمير اسندت اليه ضاربته وهي صفة جرت على غير من

هي لرفاها جرت على زيد حيث وقعت خبر الموهي صفة لهند
 حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وإنما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض
 الصور نحو زيد عمر وضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمر واو على العكس
 فابرز الضمير ليدل الانفصال الذي هو بخلاف الأصل على عوده الى البعيد الذي هو
 بخلاف الأصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحل صورة
 عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرد الباب كما في هند زيد ضاربه هي فأن
 يعلم ان الضاربه هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين وأما الكوفية فلا يلزموا ابراز
 في صورة عدم اللبس قياساً على الفعل فإن قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من
 هي نون بين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقاً
 عند البصريين وحل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على
 صورة اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه
 هي لعدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرد الباب قيل إنما
 حل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الأفعال تحصيلاً للفرق
 بينها وبين الأفعال في تحميل الضائر ولم يعكس لأن الفعل اولى بالتخفيف وذلك
 باستتار الضمير فيه فالحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين
 الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الأصل وهي من المختص بالعقلاء نظراً لفرغ عن
 بيان مواضع تعدد الانقبال شرع في بيان امثله على الترتيب فقال مثلاً اياك ضربت
 مثال التقديم على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض اياك والشر مثلاً
 حذف العامل اذا ملأه اتق نفسك والشر اياك اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر
 ان يهلكك على ما سبق بيانه في التخيير وانا زيد مثال كون العامل معنواً وما انت
 قائماً مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوعاً وهند زيد ضاربه هي مثال الضمير الذي
 اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فأن اسندت اليه الضاربه الجارية على
 زيد حيث وقعت خبره وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وإنما اختار بالتشبه
 صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس نثر الضمير البارد
 في المثال فاعل لا تأكيد ولا لكان داخل في صورة الفصل لغرض وقيل هو تأكيد الضمير
 المستكن في ضاربه لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل الزيد ون العيون الضار بهم
 نحن حيث جمع الضاريون فلو كان نحن فاعلاً لضعف جمعاً لأنه كالفعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعفت قام رجل قاعدون غلمانا على ما عرفت
 من قبل قسري عن الزمخشري الزيدون العربون ضار بهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا
 يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا والاول للحال
 اي والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا فان كان احدهما اي احد الضميرين
 اعرف من الآخر وقد متته اي قدمت الا عرفت فلك الخيار في الثاني اي في اتصال
 الضمير الثاني وانفصاله نحو الدرهم اعطيتكم واعطيتك اياه وضربك وضربك في ياك
 اجتمع في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكم وجر الاول ونصب
 الثاني في ضربك واحدهما اعرفت وهو ضمير الخطاب في اعطيتكم وباء المتكلم في ضربك
 وقدم الاعرف فيما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد ههنا لئلا
 يعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر
 مجزورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتصال فههنا لا يتخلو
 اما ان تعذر الاتصال اولا اذا احاد النقيضين واقعة لا محالة فان تعذر وجب ان
 يتعين الاتصال فما وجد الخيار قبل تعاض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة
 التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان
 الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما
 ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل
 كلا فصل فلما تعذر فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس
 احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احدا الضميرين مرفوعا فهو اكرمك لا نهجنته
 وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكان له ان يتحقق الفصل اصلا
 لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا
 تساوى اياه اعطاه اياه واعطيتك اياه حيث يجب الانفصال في الاسم للتحيز عن
 تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال
 ولا يستنكف الثاني عن اللحق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب
 اعطيت راجح على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية
 فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على
 الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن اللحق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى
 ترجيح بالاتصال وانما قال وقد متته احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخر انما اعطيت

ويجوز الانفصال وان لم يتعذر وجب ان

اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهموك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو
 خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون التكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار
 الصورة ولا يلحق طعن في اول الوهلة بآياده على وجه خلاف الاصل وحكي سيدويه
 فيه تجويز الاتصال في اعطيتهموك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى
 الفاعلية هو مستحق التقدير نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المعنى عن
 الترجيح اللفظي والا فهو منفصل اى وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما
 اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدا فالثاني منفصل لا غير لما بينا نحو اعطيتهم اياك
 اجتمع فيه ضميران وليس شي منهما رفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه
 لم يكن مقدا ما او اعطيتهم آياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شي منهما رفوعا
 والمختار في خبر باب كان الانفصال يعنى اذا وقع خبر كان ضميرا جازا اتصالها نحو
 كنته لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب
 اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت آياه لانه في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ
 اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه
 فيختار الثاني والاكثر انما اذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى
 ان وقع بعد لولا ضمير رفوع متصل فيقال لولا انت اى لولا انت لولا انتم لولا
 انتم لولا انت لولا انتم لولا لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 وعسيت بفتح التاء اى عسيت عسيتما عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت عسيت
 عساه عساهما عساه عساه عساه عساه عساه عساه عساه عساه عساه عساه عساه
 ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله
 لان عامله معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه
 كالجزم من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى اخرها
 لكان اول لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل مادونه في قوله انا
 بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله انا لانه في اول المخاطب لا في
 اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم لان يقال انما اختار ضمير المخاطب
 لانه متوسط وخير الامور واسطرها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال
 لولاك وعساك الى اخرها اى لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
 لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك

هو ضمير متصرف

دعاني ورماني طردا للباب فأن قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين و
 لم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما
 بخلاف كسرة تضربين لأنها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعمرك
 بانضمام كلمة مستقلة منفصلة ليكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود الحذف فيها
 بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولاً وضربني فأن قيل كيف يستوي
 بين قولاً وضربني مع ان ضمير قولاً فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
 الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل فبطل
 سلمنا ان ضربني دون قولاً لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيها حاصلة
 باتصال كلمة متصلة كما في قولاً فلا يكون عارضاً محضاً بخلاف الحركة في المثالين
 المضروبين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضاً محضاً
 فاعرف وأما تركت النون في قولهم عساى حملاً على لعل في الترجي ولا كتر عساى مع النون
 وأما تركت النون في قول الشاعر **نشر عهدي بقوسي كعدي الطليس** عدي يقوي
 اذ ذهب القوم الكرام ليسى حملاً على لعل وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل
 التعجب فقالوا ما احسن وما اجمل بترك النون وانت مع النون فيه اى في المضارع في اجمل
 ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب للمخاطب غير معين
 واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اى انت مع نون الاعراب الباقية في المضارع
 ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان
 النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولدي بالتشديد وانتي وكانتي
 ولكنتي ويضرباني ويضربوني ولكني بالتخفيف واني وكانني ولكني وانما
 استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء
 الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما
 قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما
 عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء
 الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لاينا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
 صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسمين من صورة التخيير
 فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى
 الاستثناء ههنا وأما خبر فيها بين الاتيان والترك اما الاتيان فالحق افضة على الحركات

البنائية في غير لادن وعلى استكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لادن واما الترك
 ففي غير لادن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهرة واما في المضارع
 مع نون الاعراب فعند حقوق نون الثقيلة وفي لادن فلكونه اسما مستغنيا عن هذا
 النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل
 اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون
 لقربهما في الخرج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا
 على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقيق الداعي الى اتيانها
 وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختيار
 فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع
 اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الا حرف واحد وهو العين اختيار فيه الترك
 ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعلا فيقال ليتني اذ لا يلزم
 فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا
 لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جار اذا قال ليتني اصارقه وافقد بعض مالي
 وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى وعني بالتشديد وقدني وقلني بمعنى
 حسبي اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللام الذي
 هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل
 في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها
 اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لنقل تكرار اللامات وكثرة الحروف
 وحكم تجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال
 نجلي بمعنى كفاني لكراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتداء والخبر
 قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها
 من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعد ما اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة
 مرفوع مننصل نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت
 زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم واما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
 مرفوع منفصل لما كان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتداء والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها
 قبل دخول العوامل عليها مبتداء وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من بالتسمية

الاعراب
 في
 النون
 واللام
 والسين

الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز باختلاف الجهة بيان ان عدم جوا الجمع بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا وان كانوا اخوة رجلا لا نكحوا عند من جواز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجلا ونساء فكذا ههنا يراد بالمبتدأ والخبر حقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ السند البير المقدم وبالخبر السند به المؤخر بالرتبة ويراد بالمبتدأ الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف في قولك رايت الشاب في شباب به وصبا به متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين صيغة المرفوع لانها دل على الخبرية لان مرفوعة كثيرة في كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطا والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهند هي القائمة وراى ثوبى انا اقل منك وكنت انت الرقيب وراى هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله ويسمى فصلا بجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا وخبرا او ليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لاعلة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في حيز الاول وليس من صفاته ومتمماته وقال المتأخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما لا كلا الوجهين واحد وانما الفرق

في العبارة وهذا التسميز عند البصريين والكوفيين يسمونه عماداً لانه
 يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه
 عائداً الى الخبر دون المبتدأ وان كان المذكور سابقاً للمبتدأ والخبر لتعيينه
 بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحيته النعت دون المبتدأ ويمكن ان يعاد الضمير
 الى ما بعده بمعونة المقام اى بين كون ما بعده وانصاف نعتاً على امر حال او
 خبر لكونه فاقبل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ و
 الخبر وكان المبتدأ ظاهراً لحصول اللبس نحو زيد هو القارئ او كان المبتدأ ضميراً نحو
 اعرابها نحو ان زيداً هو القارئ وكان زيد هو القارئ او كان المبتدأ ضميراً نحو
 كُنْتُ اَنْتَ الرَّقِيبُ وَرَأَيْتُكَ هُوَ الْعَقُورُ الرَّحِيمُ فلا احتياج اليه لعدم اللبس
 قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 طرداً للباب وشرطه اى شرط هذا التوسط وشرط الفصل وشرط المذكور
 من الصيغة ان يكون الخبر اى خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة مثلاً
 او افعل من كذا وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
 اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى
 الفصل وافعل من كذا ملحق بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيه لقبا من فيه
 مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد كاه افضل من عمر و اجاز ابو عثم
 المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه
 كقوله تَكْ وَهَكَذَا وَهَكَذَا هُوَ يَوْمٌ وَاجِبُ بَأْنِهِ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ كونه فضلاً
 لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده خبره او تأكيداً لما قبله كما في قوله تَكْ وَرَأَيْتُكَ
 هُوَ أَضْحَكُ وَأَبْكِي وَرَأَيْتُكَ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيِي مثل كان زيد هو افضل من عمرو
 وهذا مثال كون الخبر افعل من وانما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا بعد
 دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انهما
 اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل كذا او كون
 الخبر بعد العوامل فانها فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما
 غالباً باختار بالتشليل الفرعين ليستدل به على الأصلين بخلاف ما لو عكس ولان
 كون الخبر معرفة وكون الخبر فعل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة ما بخلاف
 الفرعين فانها يحتاجان الى المثال لقلتهما ولا موانع لراى لا محل لضمير الفصل

من الاعراب عند التحليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلكما ذلکم وتاء الخطاب انت انما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد التحليل العاء الاسم وقوله عند التحليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع كائن له عند التحليل ومتعلق بمعنى النفي اي انتفى الموضع له عند التحليل وبعض العرب يجعله اي ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعد مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعد عطف على اول مفعولي يجعل اي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تأكيد لما قبله وترد بان يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيد لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تأكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في الاعراب وترد بان كون الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينقض بقوله كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب اختلافا باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينقض بنحو كان زيدا هو القائم وعلمت زيدا هو المطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال وياه المطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضمير منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعله تأكيد لما قبله ايضا لانه لو كان تأكيد لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المطلق لان التأكيد ابداء يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت واما تعين الاستعارة فلما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم فلهذا فرغ عن بيان ضمير الفصل شرعا في بيان ضمير الشان والقصة فقال ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة يتقدم قبل الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى او لم تكن لهم آية ان يعلم علم بني اسرائيل اي اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاحلال لان ذكر الشيء مبهم اثر ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا

لثلايفوت الكلام من السامع عند غفلته وإنما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن و
 القصة لأنه عائد إلى ما هو المهود في الذهن من شأن أو قصة وقيل إنما سمي
 ضمير الشأن لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو
 زيد قائم إلا إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث
 هذا الضمير لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة
 لا لقصد أنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى **فَأَنفِصَالاً تَقْطَعُ الْأَبْصَارُ** فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ قَبْلَ
 حَشْوٍ فَائِدَةٌ فِيهِ إِذَا الْغَرَضُ يَحْصُلُ بِأَن يَقُولَ وَيَتَقَدَّمُ بِالْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ قِيلَ يُمْكِنُ أَنْ
 يَرَادَ بِقَوْلِهِ يَتَقَدَّمُ بَعْضُ مَعْنَاهُ لِأَن مَعْنَى التَّقَدُّمِ الْوُقُوعُ مَقْدَمًا وَإِذَا رِيدَ هُنَا مَجْرَدُ
 الْوُقُوعِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ قَبْلَ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ** كَيْلَا
 حَيْثُ ارِيدَ بِالْأَسْرَى مَجْرَدُ الْأَذْهَابِ لَا الْأَذْهَابَ بِاللَّيْلِ بَدَلًا لِقَوْلِهِ لَيْلًا أَيْ
 وَيَقَعُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْقَبْلِيَّةُ أَنَّ اسْتِفِيدَ بِقَوْلِهِ يَتَقَدَّمُ لَكِنَّهُ
 صَرَحَ بِالتَّكْيِيدِ التَّقَدُّمَ لِأَن تَقَدُّمَ الضَّمِيرِ عَلَى مَعَادِهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ فَالْحَرِيِّ أَنْ يُوكَّدَ
 وَقَوْلُهُ يَفْسِرُ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ لِقَوْلِهِ ضَمِيرُ غَائِبٍ أَيْ يَفْسِرُ ذَلِكَ الضَّمِيرَ لَا بِهَا بِالْجُمْلَةِ
 بَعْدَهُ الظَّرْفُ صِفَةُ الْجُمْلَةِ أَيْ بِالْجُمْلَةِ الْكَائِنَةِ أَوِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهُ أَيْ بَعْدَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ
 وَأَمَّا وَجِبُ تَفْسِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ
 يَكُونُ الْأَجْمَلَةُ وَالْفَرْعُ يَجُوزُ تَفْسِيرُهُ بِالْمَقْدَمِ الْمَأْوَلِ بِالْجُمْلَةِ نَحْوُ كَانَ قَائِمًا الزَّيْدَانِ وَ
 أَمَّا قَالُ بِالْجُمْلَةِ دُونَ مَعَهَا مَعَ أَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِقَدَمِ الْعَادِ لِزِيَادَةِ التَّمَكُّنِ
 فِي الذِّهْنِ لِأَنَّهُ عَوْدُ ضَمِيرِ الشَّانِ إِلَى الْجُمْلَةِ خِلَافَ مَا عَلَيْهِ شَأْنُ الضَّمَاوِ فَكَانَ مِنْ
 مَضَامِ التَّكْيِيدِ وَأَمَّا ذِكْرُ قَوْلِهِ بَعْدَهُ مَعَ أَنَّهُ مُسْتَدْرِكُ بِقَوْلِهِ وَيَتَقَدَّمُ الْجُمْلَةُ
 لِمَكَانِ التَّكْيِيدِ لِمَا مَرَّ وَيَكُونُ مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا وَمُسْتَتَرًا وَبَارِزًا فَقَوْلُهُ يَكُونُ
 مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا تَقْسِيمُ ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَقَوْلُهُ مُسْتَتَرًا وَبَارِزًا تَقْسِيمُ
 الْمُتَّصِلِ أَيْ يَكُونُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا مُسْتَتَرًا كَانَ ذَلِكَ الْمُتَّصِلُ أَوْ
 بَارِزًا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ أَيْ انْفِصَالُهُ وَاتِّصَالُهُ مُسْتَتَرًا كَانَ أَوْ بَارِزًا عَلَى حَسَبِ
 الْعَوَامِلِ فَإِنْ كَانَ عَامِلُهُ مَعْنَوِيًّا بَانَ كَانَ الضَّمِيرُ مُبْتَدَأً كَانَ مُنْفَصِلًا لِفَوَاتِ مَا
 يَتَّصِلُ بِهِ نَحْوُ هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِنْ كَانَ عَامِلُهُ لَفْظِيًّا فَإِنْ كَانَ صَالِحًا لَاسْتِثْنَاءِ الضَّمِيرِ
 كَانَ مُسْتَتَرًا نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وَالْأَبَارِزُ أَيْ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا وَعَامِلُهُ
 فَعَلٌ أَوْ حَرْفٌ كَانَ الضَّمِيرُ بَارِزًا نَحْوُ ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ فَقَوْلُ

المذكور لقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على
 ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة
 ويمكن ان يحل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجه احدها ان قوله هي
 مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده منية والثاني ان قوله وهي
 مبتدأ وذا خبره بحذف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكور خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو للمذكور ولمشناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ
 ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكور صفة ذا
 والرابع ان قوله هي مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكور خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
 بحذف الضمير اي وهي ذا منها للمذكور وبحذف الموصول فيما عطف اي وهي المذكور
 والذي لمشناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلف في
 ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى
 بيان اصله وترتيبان احكام الاسماء المتمكنة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف
 صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال في المذكور ذا وفي المؤنث
 ذي وفي المثني ذان وفي الجرم اولاء وهذاية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء
 المتمكنة والمتصرفة يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من القدر
 المصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذَوَّ بالواو وين فحذف الثانية اعتبارا
 اي بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة
 الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصارت ذَا وفيه نظر لانه لو كان اصله
 ذَوَّ لوجب ان يكون تثنيته ذَوَّان كعَصَوَانِ تثنية عصا واجب بانه انما لم يقل
 تثنيته ذَوَّان فرقابين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثني في غير المتمكن صيغة
 مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذَيَّيْ بالياءتين فحذفت
 الياء الاخيرة اعتبارا وقلبت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر لانه
 لو كان اصله ذَيَّيْ لوجب ان يكون تثنيته ذَيَّيْان كرخيان تثنية رخي وقيل اصله
 ذَوِّي بفتح العين فحذفت الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم الاشارة الذَا واحد
 والالف زائدة ولمشناه اي مثني ذَا ذان رفعا وذين نصبا وجزا واختلف النحاة
 في مشناه فذهب الاكثر الى بناءه لقيام علة البناء وهي مشابهة الحروف في الاختيار
 وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد

الجمع اعني ذاو هو لاء شاهد صدق على بناء المثني وعلى ان اختلاف صيغتي وضعي
غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذان صيغة
مرتجلة للمثنى الرفع غير مبنيّة على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا
واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم العرب والمؤنثات
وتى وتة وذى وذة وذهي وتهي بقلب ذال ذاتاء في تا وبقلب الالف ياء في ذي
وهاء في ذة وبالجمع بين القلبين في تى وتة يعنى ان ذال قلبت تاء والفاء قلب
ياء في تى وهاء في تة وبالجمع بين البدلين في ذهي وتهي يعنى ان الفاء قلبت هاء
وياء ولتناه اى لمثنى المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجزا على الخلاف المذكور في
ذان وذين وكجمعهما اى جمع المذكور والمؤنث عافلا كان او غير عاقل اولاء مذنا و
قصر اى سواء كان ممد ودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممد
المكسور كصيه وان كان اولاء معرفة وصيه منونها نكرة لا فائدة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة النكرة وليحققها او يدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي
الهاء لان الاشارة يلايم تنبيه المخاطب اولا يقال هذا وهذا وهاتان وهاتان
هو لاء ويتصل بهما اى يتصل باواخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليلد على
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ذانك ذانكما
ذاكم وتاك تاكما تاكنن واوتك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
فيه نظرا لان ضمير الفعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استتار ضمير الفاعل
فيه لازم واجيب بان وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاء
اليه فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهي ك كما كرك
كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذ او ذان وتا وتان واو لاء فيكون المجموع بغير
اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظا والقياس
يقضى ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة
ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انما العدد لما عرف ان تانيث
العدد من التثنية الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وهي اى تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاك كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى
ذاكن فلا يخرج ما بعد هاء عن حكم ما قبلها وذاك وما سواه الى ذانكن تخفيف النون
وتشديد ما قال الله تعالى فذانك برهانان من ذانك وجه التشديد سند كره بعد

أسطر وكذلك البواقي أي تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتاكن الى تاكن
 واو لك الى او لك ون يقال ذال للقريب أي المشار اليه القريب وذلك للبعيد
 أي المشار اليه البعيد وذاك للمتوسط أي المشار اليه المتوسط أي الذي بين
 القريب والبعيد وإنما قال هكذا للنسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة
 المسافة وكثرة الحروف وإنما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر
 في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وإنما حال المصنف الفرق الى غيره
 حيث قال ويقال ذال للقريب اه ولم يقل ذال للقريب اه لان لما رأى كثرة تخلف هذا
 الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم يتخذ مذهبهم واحال الى غيره فقال
 ويقال وتلك وذاك وتاكن مشد دتين واو لك مثل ذلك خبر بقوله وتلك
 وما عطف عليه أي لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال
 الاند ليسى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا
 ذلك مذهب المبرد وجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية و
 الاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الالف
 المحذوفة عند غيره لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب
 قوله مشد دتين على انه خبر كان المحذوفة أي ان كانتا مشد دتين وفيه نظر
 لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعتي وقيل انه حال من ذاك و
 تاكن المحكوم عليهما بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معن وفيه ايضا نظر لان
 معن المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 وأما شرفهم التاء وتشديد الميم وهما بضم الهاء وتخفيف النون وهما بفتح
 الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان أي فلا نشاء
 الى المكان خاصة أي اخصه خاصة أي خصوصا والجملة مؤكدة يعني ان
 هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى مكان خاصة أي لا يشار بها الى غير المكان
 لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وهما وهناك الى المتوسط وثر وهما
 مشددة وهما لك الى البعيد وأما قولهم قال كذا فلاشارة الى المكان الاعتبار
 الموصول بتي الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافقار الى الغير
 ما لا يتم جزء من الكلام أي مبتدأ وخبر او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التميز
 أي لا يتم جزئية او حال او لا يتم حال كونه جزء من الكلام الا بصلته وعائد مستثنى

في الجاه

ومن ثم قلنا
 كذا

مفتوح أي لا يتم بشيء إلا بصلة وعائد فأن قيل إن أريد بالصلة المأخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم المحذ ويلزم الأجمال والاشكال في المحذ وأن أريد الاصطلاحية فاما أن يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة خبرية المبينة للموصول ولم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة خبرية وعلى الأول يلزم ذلك إذا المراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثاني يلزم أن يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحي وليس تعريف الموصول باعتبار أخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المحذ ودحتي يلزم الدرك كما يقع العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لم تأت هي به فكذلك هنا قال الموصول ما لا يتم جزءه إلا بصلة ثم فسره الصلة بقوله وصلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو أخفى منه ولا يلزم منه أن يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءه بها بدو نها بدلالة النفسير فافهم وقال المصنف أريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه إذا المراد بالموصول الاصطلاحي وقيمة نظرا لأنه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم المحذ ويلزم الأجمال والاشكال في المحذ على أنه قال بعد ذلك إنما قلت بصلة ولم أقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض الكلام فأن قيل الموصول كما لا يتم جزءه من الكلام إلا بصلة وعائد نحو جاء في الذي قام أبو كك لا يتم فضلة في الكلام إلا بهما نحو ضربت الذي قام أبوه فما وجه تخصيص الجزئية قبل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لأنها أيضا جزء الكلام وإن لم يكن ركن يفوت الكلام بقوته فأن قيل لو قال ما لا يتم جزءه إلا بجملة خبرية وضمير له لكان انحصرا واضحا قيل أنه سلك طريق الأجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة أو يقال أنه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وإذا كان الضمير وقيل إنما قال بصلة احترازا عن الأسماء التي يتم جزءه من الكلام بدو صلة نحو زيد ورجل وإنما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف إلى الجملة كحيث وإذا وإذا هذه الأسماء مما لم يتم جزءه إلا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج إلى عائد وليست بموصول في الاصطلاح وقيمة نظرا لأنه إذا أريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج إلى إخراجها إلى قيد آخر لأن جملة ما لا تسمى صلة اصطلاحيا ولو أريد بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول المحرف وهو أن وماو

كي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلا للموصوف التفسير كان ذلك خارجا عنها
 وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب
 ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناها ومجموعها لغرض وعنف
 المعارف بالجمل فحمل اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء وثبوتها في نفسه وانما وجب
 ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون
 معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاء في الذي قام الا لنعرف
 قيامه وجهل عجيبه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
 ما عرف قيل لا ضمير فيه اذ قد تنقيد النكرة ما لا تنقيد المعرفة والعائد ضمير له
 اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير
 مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بمعناهما
 للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمرقوعهما جملة وان
 لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل و
 المفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها
 يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها
 ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لاصفة مشبهة لنقصا
 مشابقتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر
 لانه لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان
 يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الالكاشنة بمعنى النعيم
 هو على ما مر في باب الاستثناء فقل جاء في الضارب ورايت الضارب ومرت
 بالضارب وهي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لثنى
 المذكر واللتان لثنى المؤنث مطلقا بالالف رفعوا الياء نصبوا وجروا والاولى على وزن
 انعلى والهُدَى واللذين كلاهما لجمع المذكر واللائي واللاء واللائي واللاتي واللاتي
 كلاهما لجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والثنى والجمع و
 المذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما غيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل
 احدهما ساكن الاخرى مجازا واتى المذكر بمعنى الذي كقوله تعالى اَلَيْسَ لَهُمْ اَشْدُّ

عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْبًا وَآيَةُ اللُّوثِ بِمَعْنَى الَّتِي نَحَوَاتِهِنَّ لِحَسَنِ مِنْ هُنْدٍ عِنْدِي وَذُو الطَّائِفَةِ
 أَيْ ذُو الْمُنَسُوبَةِ إِلَى بَنِي طِي أَيْ ذُو الَّتِي لَسْتَعْمَلَهَا بَنُو طِي بِمَعْنَى الدِّي وَالَّتِي تَمَّ أَعْلَمُ
 أَنْ ذُو بَحْيٍ لِمُعْنِيَيْنَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ كَمَا مَرَّ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ وَبِمَعْنَى الدِّي وَالَّتِي فِي
 لُغَةِ بَنِي طِي وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَى مَعْرَبَةٌ وَهَذِهِ مُبْنِيَّةٌ لَا يَتَغَيَّرُ تَقْوِيلُ
 جَاءَ نِي ذُو قَامٍ وَبَرَّيْتُ ذُو قَامٍ وَبَرَّيْتُ بَذُو قَامٍ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْوَحْدُ
 وَالْمُثْنَى وَالْجَمْعُ وَالْغَائِبُ وَالْحَاضِرُ كَقَوْلِهِ تَحَاذَفَ لَثْنٌ تَغْيِيرُ بَعْضٍ مَا صَنَعْتُمْ وَلَا تَحْيِينَ
 لِلْعَظْمِ ذُو أَعَادَ قَوْلَهُ أَيْ لِلْعَظْمِ الَّذِي أَنَا عَارِفُهُ وَكَقَوْلِهِ **لَاخِرُ شَعْرٍ** فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي
 وَجَدِي وَبِيرِي ذُو حَفْرَةٍ وَذُو طَوَيْتٍ أَيْ الَّتِي حَفَرْتُهَا وَالَّتِي طَوَيْتُهَا وَذُو أَبْعَدَ
 الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ نَحْوَمَا ذُو صَنَعْتَ أَيْ أَيْ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهَا وَكَذَا بَعْدَ مِنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ
 نَحْوَمِنْ ذُو أَكْرَمْتَ وَقِيلَ أَنَّ ذَا مِنْ الْمَوْصُولَاتِ مَطْلَقًا وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ عَطْفٌ عَلَى مَا
 ذَكَرْنَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فَإِنَّ قِيلَ قَوْلُهُ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يُوْهَمُ أَنَّ كِلَاهُمَا مَوْصُولٌ وَلَيْسَ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ مَجْمُوعُهُمَا مَوْصُولٌ قِيلَ الْجَمْعُ بِجُزْءٍ الْجَمْعُ كَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ
 كَأَنَّهُ قَالَ وَمَجْمُوعُهُمَا وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا
 الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا أَيْ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَنَحْوَهُ حَذْفٌ مِثْلُ هَذَا الضَّمِيرِ
 لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِهِ لَكُونِهِ مُتَحْتَاجًا إِلَيْهِ حَيْثُ يَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَيْهِ فَيُدَلُّ عَلَى الْحَذْفِ وَعَلَى
 أَنَّ الْحَذْفَ ضَمِيرٌ لَا ظَاهِرٌ مَعَهُ كَوْنُهُ فَضْلَةً بِخِلَافِ مَا أَذْهَبَ الرَّيْثُ الضَّمِيرَ مُتَحْتَاجًا إِلَيْهِ
 حَيْثُ لَا دَلِيلَ جِيئَ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ لِحَصُولِ الْغَرَضِ وَهُوَ الْإِخْتِصَارُ بِحَذْفِ
 الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ
 وَذَلِكَ بَانَ لَا يَكُونُ عَائِدًا إِلَى الْمَوْصُولِ نَحْوِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَدِّهِ وَإِعَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ
 الْآخِرِ أَيْضًا كَمَا عَرَفْتَ نَحْوَ الَّذِي ضَرَبَتْ عَنْهُ غَلَامُهُ وَخِلَافُ صَلَوةِ اللَّامِ الْمَوْصُولَةِ
 لِعَدَمِ ظُهُورِ الْمَوْصُولِيَّةِ فِيهَا فَالضَّمِيرُ أَحَدٌ لَا لَمَلَّ مَوْصُولِيَّتِهَا وَخِلَافُ مَا إِذَا كَانَ
 فِي الصَّلَاةِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ إِذَا الْفَاعِلُ لَا يَحْذَفُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَائِدَ إِلَى الْمَوْصُولِ غَيْرُ اللَّامِ
 إِذَا كَانَ فَضْلَةً وَلَا يَكُونُ ضَمِيرًا سِوَاهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَلَا لَمَلَّ الْمَوْصُولِ عَلَيْهِ وَخِلَافُ مَا
 إِذَا كَانَ ضَمِيرًا سِوَاهُ نَحْوَ الَّذِي ضَرَبَتْ عَنْهُ غَلَامُهُ وَخِلَافُ الْعَائِدِ إِلَى غَيْرِ الْمَوْصُولِ
 نَحْوِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَدِّهِ فَإِنَّ الضَّمِيرَ عَائِدًا إِلَى غَيْرِ الْمَوْصُولِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْوَابًا حَيْثُ لَا يَدُلُّ
 الْمَوْصُولُ عَلَى الْحَذْفِ وَفَاسْتَعْنَا ثَمَّ عَنْهُ فَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَدِّهِ قَاصِدٌ قَوْلُهُ مِنْ
 جَدِّهِ عَلَى مَا هُوَ شَانُ مَنْ يَقْصِدُ اتِّبَاعَ السَّنَةِ كَانَ هَذَا غَيْرَ جَائِزٍ مِنْ جِهَةِ النُّحُولِ وَالزُّومِ

حذف الضمير المستغنى عنه مراداً فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد
الصلوة كما جاز في بعض الروايات ويخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة
فيها والضمير احد دلائل موصوليها فان قيل اتي حاجته الى دلالة الموصول عليه
فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائداً
الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضلة لا يحدف لان الاضمار خلاف الاصل
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
الى ارتكاب محالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى
الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق محالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف
فعلى هذا التحقيق ظهران اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به
فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه التعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج
عنه العائد الذي هو فاعل يخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان
خبره غير جملة في صلة اي مطلقاً نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّجْمِ عِتِيًّا اي هو
اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اِلَهُ فِي الْأَرْضِ
اِلَهُ اَي الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ الحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
فا فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد
ضميراً منفصلاً واقعا بعد الالف الذي ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه
اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الالف وان كان يكون المحذوف ضميراً
متصلاً قبل الالف وحينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف
ههنا لما عرفت واذا اخبرت عن شيء هو جزء جملة بالذي او بالتي الباء للاستعانة اي
باستعانة كلمة الذي وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدر منها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
متأخراً عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل مدناه واذا اردت ان تخبر عن شيء
باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي اوقعت كلمة الذي في
صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرها
اي للكلمة الذي واخوت خبراً عنه اي اخوت المخبر عنه حال كونه خبراً عنه اي عن
الذي فاذا اخبرت الفاء للتفسير والتعليل اي فاذا اردت الاخبار عن زيد من

الاصل

و فيه نظراً لما يخرج العائد الى
الذي هو فاعل

بأنه

ما هو مستغنى بالذي

ضربت زيدا بالذي الحمار والجور وصفة زيد اي عن زيد الكاش من ضربت زيدا او كلمة
من تبعية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بقصد
الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتأخير زيد خبر للذي وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفه خاصة اي خصت الالف واللام بالجملة الفعلية
خاصة اي خصوصاً ليصم بناء صلتها وهي اسم الفاعل والمفعول من الفعل الذي في
الجملة الفعلية اذ لا يصم بناءهما من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيدا بالالف واللام قلت الضار بان زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بهما
قلت القاهر زيد واذا تعذر امر منها اي من الامور المذكورة اي شرط من الشروط
المذكورة وهي تضدير الذي وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه
خبر لها تعذر الاخبار المذكور وهو الاخبار بالذي ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن نحو هو
زيد قائم حتى العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن لان ضمير الشأن
مخبر عنه لا مخبر فيه الا ان جعل الخبر عنه ظرفاً على الاتساع على نحو الجاني الصدق
وانا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبرها
عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لا نه يستلزم التقدم على الجملة
المفسرة وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول اخذافيه عن القريب وفي الموصوف
والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل
لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف
بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفاً ولو جعل في
موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة
وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع
اذا كان بدون الصفتان اذ كان مع الصفة فغير متمم نحو الذي ضربته
زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجب من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير
في موضعه بان يقال الذي عجب منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو
ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المفعول اما اذا
كان مع المفعول فلا يمتنع نحو الذي عجب من دق القصار الثوب وفي الحال

فلا يجوز في نحو جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير
 في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو راكب لزم
 وقوع الضمير حالا وهو مستبعد لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير المستحق
 غيرها اي لغیر كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد
 الى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذا
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو
 الموصول عن العائد وكل منهما ممنوع وفي الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
 خبرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع قصد الذي
 لا اوصد بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو
 المبتدأ عن العائد وكل منهما ممنوع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما
 النافية والمصدرية والكافة اي ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكل لان ما جزئي
 والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة موصوفة
 بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو وما لك يمينك
 يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو هربت بما يعجبك
 اي شئ معجب لك واما بجملة كقول الشاعر **شعر** ربما يكره النفوس من الامر
 له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافتراى مانعة عن العمل
 مبنية لدخول هـ على الفعل كقوله تعالى **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ آخَرُوا اخْتَارًا** واكثرها
 موصوفة بجمعة شئ والعائد محذوف اي رب شئ تكرهه النفوس لانه لو كانت كافترة
 لا بد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام وربما يكره النفوس
 شيئا من الامر حينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور
 بمومن الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره
 المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يستلزم ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي المتبعض
 كما في اخذت من الدار هم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
 مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافترة والنشأ
 يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا
 للمقصود كان قبيحا وان كان راجعا كان اقبه ويذهب بان جعلها موصوفة راجحة عنها كحل
 رب على بابها لكن خبرها غير مكفوفة وغير داخلية على الفعل واقامة بمعنى الشئ

وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد

منكر عند أبي علي القاسمي ومعنى الشيء معرفة عند سيدي بنو قوله تعالى لك شهد
 الصّدقات فجمعاً هي وإنما سميت تامة لأنها لا يحتاج إلى صلة وصفة وصفة نحو
 أكرمته بوجه ما أي بوجه أي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الإيهام وتأكيد
 التنكير تعظيماً نحو لا مرما غلبت أو تحقيراً نحو أعطيت عطيتها أو تنوعاً نحو ضربه
 ضرباً ما وإنما ذكر أنواع ما في الموصولات لأنها ليس لها باب على نحو وانها موافقة
 لما الموصولة لفظاً فيبينها في ضمن ما الموصولة ومن كذا لك أي مثل ما في وجهها
 الألف التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافاً لابي علي فالوصولة
 نحو أكرمت من جاءك أي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب تضرب
 والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والوصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا
 فضلاً على من غيرنا حبيب النبي محمد أي على شخص غيرنا وبالجمله نحو من
 جاءك قد أكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار بنا الاستفهامية
 والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما
 الموصولة لفظاً وأتى للمذكر بمعنى الذي وأية للثبوت بمعنى التي كمن في وجهها أي
 تكونان موصولتين نحو اضرب أيهم وإيهن لقيت واستفهاميتين نحو أيهم اخوك
 وإيهن اختك وشرطيتين نحو أيّاً ما أتد عواقله الأسماء الخمسة وأية طريقة سلكت
 سلكت وموصوفتين نحو يا أيها الرجل ويا أيها المرأة ولا يعرف كونها موصوفتين
 في غير هذا المقام وأجاز الألفش كونها موصوفتين في غير هذا المقام أيضاً نحو مرت
 بآي محسن إليك فإن قيل قوله كمن يشير إلى عدم كونها صفتين لعدمه في من لكنه
 ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل أي رجل وامرأة أي امرأة أو رجل كامل وامرأة كاملة
 قيل لعل الشيخ ادّرجه في الاستفهام لأن أصلها صفتين هو الاستفهام لأنه إذا
 قيل مرت برجل أي رجل فكانه قيل مرت برجل عظيم لهيئة فيسأل عن شأنه
 ويقال أي رجل فنقل إلى الصفة وجعل بمعنى عظيم فأعرب بأعرب الموصوف فعلى
 هذا كان شبهها بمن في حق ثبوت الوجه الأربعة وانتفاء التامة والصفة فيكون
 التشبيه تاماً ويحتمل أن يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفى
 عنه فيكون التشبيه قاصراً فلا يرد مجيئها صفتين دون من فإن قيل اللفظ ذا ريد
 به مجرد اللفظ يكون علماً فيكون أية ههنا علماً فينبغي أن يكون غير منصرف ولو جاز
 العلمية والتأنيث وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتوينا لهما كلمة مسماه

أي فجمع في وجهها أي وجهها

جاءك

والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في
قوليه وأما فرارته فمنصرف وهي معربة أي كلمة أي الموصولة معربة وحدثها حابا وبيل
النكرة أي منفردا ومصدرا قائم مقام الحال أي ينفرد الأفراد والجملة حال فإن قيل
سائر أنواع أي وإتية سوى كونها موصوفتين أيضا معربة فلا وجه لتخصيص كونها
موصولتين قيل أفرادها في الأعراب بالنسبة إلى أنواع الموصولات لا مطلقا أي وفي
معربة من بين الموصولات وحدثها أي لا يشار كها من الموصولات في الأعراب غيرها
وذلك للزوم إضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنا في البناء لكونها
دالة على إمكانية الاسم فكذلك ما هو بآلة منزلته وهو الأضافة ولا يرد نحو حيث فإنها
لازم الأضافة إلى الجملة مع أنها مبنيّة لأن الأضافة اعتبرت مانعة لا رافعة ووجهه
قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم يقع الصادقين ويوم يقيم في الصور
فان الأضافة داعية إلى البناء فكيف يكون مانعة لأن هذه الأضافة من حيث أنها
إضافة إلى الجملة وإلى اذ المضاف إلى الجملة داعية لما عرفت ان الجملة يشبه مبني الأصل
كما أنها من حيث أنها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها
داعية ومانعة ألا إذا حذف صدر وصلتها أي صلة أي في حينئذ يجوز ان يبنى على
الضم ان كانت مضافة نحو قوله نعم لنزع عن من كل شيعة أيهم أشد على الخمر حتى
أي لنزع عن من كل طائفة من طوائف البغي الفساد الذي هو أشد على الرحمن في
الطغيان والعلو في الكفر فعند به أي في ادخاله في النور وذهب الكوفة إلى أنها معربة
مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعية والجملة
صفة شيعة بتأويل مقول فيهم لأن الجملة الانشائية لا تقع صفة وحمله يونس على
التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير أفعال القلوب وهو من خصائصها
وفيه اختصاص التعليق بما ليس من هب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمله الأخفش
على زيادة من في الأثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل لهم مستأ
وأما بنيت بعد حذف صدر وصلتها لأن البناء كان صفة أشباهها وأمثلة لها أعني
سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا إنما منع عن صفة أشباهه
للإضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر وصلتها ازداد شبهه بالحرف لآزديا اتفاقا
بحذف صدر صلة التي هي مبنية وموضحة لمعارض هذا الجملة جهة إضافة
فها دمبني لأن ما هو صفة الأشياء يميل إليه كل شيء بآدي سبب فيه وفيه أمر

منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلتها نحو اضرابا ايا افضل
هو افضل حيث وجد ان ديا د افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسم الا
منصوبا وانما بني على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويدينه وهو
الصلة فانها المبنية للوصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات
كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكن فيها نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه لا عراب بعد حذف صدر صلتها ايض
لغة جيدة قال الجر خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضراب
ايهم الا افضل الا منصوبا وفي ما ذا صنعت كذا من ذا كرمتم وجهان احدهما اية
احد الوجهين ما الذي اى افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استقفا ما بمعنى اى
شيء اى اى شيء الذي صنعت وجوابه اى جواب ما ذا صنعت على هذا الوجه رفع
اى مرفوع او ذور رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من
قال ما ذا صنعت اى الذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اى شيء اى افادة معنى اى
شيء يكون ما ذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اى شيء كانه قيل باى شيء صنعت فيكون ما
ذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اى جواب ما ذا صنعت على هذا
الوجه نصب اى منصوب او ذور نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما
ذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ما ذا
ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الذي ينفقونه العفو
والنصب على المفعولية اى ينفقون العفو وعقوال ما يفضل عن النفقة اسماء
الافعال بنيت لقيامها مقام الامر ولما اضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى
الامر والماضى كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعه وهي ان يكون ناقصة على
اصلها او تامة بمعنى صار او نائدة اى ما كان كائنا بمعنى الامر والماضى او ما وجد
بمعنى الامر والماضى او بمعنى الامر والماضى قد ام الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
ويرد عليه ان اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى انفجر واو بمعنى اوتج
فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلها كونها بمعنى تنفجرت وتوجعت وان عبر عنه
بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي
ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضى وضعا وان صدر بمعنى
الماضى بعارض كحق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضى وضعا

الامر والماضى
الامر والماضى
الامر والماضى
الامر والماضى

صدق عليه حد الفعل لا ندرج على معنى في نفسه مقتربا باحد الازمنة الثلاثة
وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسما لانها في الاصل اما مصدر او ظرف او جار
و مجرور و وضعها بمعنى الافعال و وضع ثان وهو وضع اعتباري استعماله فانها
استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يكتأول تعريف اسم الفعل نحو الضارب
امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء لتحقق الوضع الاول فيه وافهم
فان قيل لم تعرفت ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك
لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التكثير نحو موه و
سمر و اف و اوه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف
والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لان في الاصل تصغيرا و ادا
تصغيرا للترخيم بحد الزوائد كقوله نعم اكملها ثم رويدا و رويدا فانه منقول
عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها في
يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرح و
شتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات
يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن لثان ااصله
لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيئات على وزن قوفاة
وهو مصدر قوفاة ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو
منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويدا
نظرا الى اهملة نظيره ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل
وهيئات ذلك اي بعد نظيره ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه
غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما
كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه
فيه مستعملا ولا وفي محل هذه الاسماء من الاعراب مذ هبان احد هما الرفع
على الابتداء فيكون مع فاعلها السامد مسد الخبر جملة كقائه الزيدان على اي
وقية نظر لان معنى الفعل يمين الابتداء واجيب بان لا نسلم ان هذا النوع من
المبتدأ ينافي مع الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قوله
اقائم الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثاني المنصب
على المصدر فريد زيدا مثالا في تقدير اراد زيدا واداءه حذف الفعل وصغر

ارواد التصغير والترخيم مجذوف الزوائد وقية نظولا نه ليسدعي تقدير الفعل
 قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا يحمل لها من الاعراب
 لصيرورتها بمعية الفعل واخذها حكمه وفعال مبتدأ اي ما ياوزن فعال
 بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار
 والمجرور اما صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير ثبت
 قياس وهو خبر لقوله فعال اي قياسي او ذوقياس ومجوع فعال بمعنى الامر من كل
 ثلاثي قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى
 الامر كزال الكائن بمعنى انزل وضرب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكذا بمعنى
 اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمريات الاقرا وقار وعمرار وعند
 المبرد مجوع فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئة مطلقا قياسي ثم اعلم
 ان فعال التي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ
 مصدرا حاله عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس
 بفاعل ولا مفعول به معرفة اي علما للمعاني كنجاد علم للفجرة والفجور وهما
 من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى
 فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة
 واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة صفة عطف
 على قوله مصدرا اي صفة مختصة بالنداء مثل يافساق يا خباث او غير
 مختصة مثل جنار الشمس وحلاق النية وقوله مبني خبر لقوله وفعال
 اي فعال مصدرا وصفة مبني وانما بني فعال التي هي مصدر معرفة وصفة
 لشابهة لاي لشابهة فعال التي هي مصدر معرفة وصفة لفعال التي بمعنى
 الامر عدلا وقرينة تميزان اي لشابهة عدله وقرينة لعدل فعال بمعنى الامر و
 زنتا و حال اي حال كونه معد ولا صاحب زنته فعال يعني كما ان فعال بمعنى
 الامر معد ول عن الامر فكذا فعال مصدر معد ول عن المصدر والمعرفة وصفة
 معد ول عن فاعلة وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله مؤنثا
 صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان
 للجنس يبطل معنى الجمع اي علما للعين المؤنثة المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطاع
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يهمل التمثيل وقية احتراز عما اذا كان علما

المعنى كجاءوا والواو في قوله وعلماد اخلته على قوله مبني نزع عطفت على قوله مبني السابق الواقع
 خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال التقديم بواسطة
 العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجواز و
 معرب في تميم بجعلها بمعنى خبر واحد اي اختلفت فيه حال كونه علما للاعيان وان
 تعلق بكل من قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم لزم تواردها على العاملين على معول واحد
 وان تعلق بأحد هـا لزم خلوا الآخر عن التعلق بهذا الحال كقظام وغلاب مبني في
 الجواز لما اثر في فجاء وفساق اي لما شابهته بفعال التي بمعنى لا مرد لا ورنه ومعرب
 في تميم اي في استعمال بني تميم لجيشه في استعمالهم معربا على احكامها لان العدل التقديري
 لا يؤثر في البناء لضعفه الا ما كان في آخره راء في الاكثر اسم كان وقوله في آخره خبره
 والجملة صلة او صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى
 من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى
 منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناءه واعرابه بين اهل الجواز وجميع بني تميم
 وفي بعض النسخ الاما آخره راء بدون كان وفي فانه مبني باتفاق اكثر بني تميم
 لانه لم يعرف الا مبنيها ولعل ذلك بناء على نقل الراء التي هي من حروف التكرير
 فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم
 كوكب وطما راسم للكان الرفع وكراسم كحزنة تسكرها النساء از واجهن ونحو
 ذلك الاصوات وهي ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
 المبينة لاجرائها مجراها واخذها حكمها وينتج بحرفها مجرى ما لا تركيب فيه من
 الاسماء نحو زيد عمرو وعدد عدان وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات
 لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيمة كنع عند اناخه البعير
 او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لبيان الاسماء الدالة على الاصوات
 من نحو نغ صوت اناخه البعير ونغاق صوت الغراب كل لفظ حكمي به صوت وليس
 المراد به حكاية الصوت في نحو نغاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء القسمين
 فيه حيث يقال ايضا نغ صوت اناخه البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما
 يشبه به انسان بصوت غير من بهيمة او طائر او غيرها اي لفظ صوت به مثل صوت
 بهيمة او طائر او غيرها كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا يفر الصيد
 القوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك

(١)
 الجواز
 الجواز

الصيادين
 الصائدين

صوت الانسان تصويتا او صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اے
كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم لرجرها او دعائها او خشيتها او حبسها او غير
ذلك مثل عدس نجر للبهائم ودعاء للغنم وهجم خشى للكلب اى طرد له وسمع جثا
للابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر هنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوني صوت للتعجب يقال وني ما اغفلت اى
تعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وني كانه لا يفقه الكفر ون اى ما شبه
الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت التوجع اى التوجع ونحو
ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين
لما كانا ملحقين بالاسماء البنيّة لمجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كانت
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغير
او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج
ما صوت به لتعجب كوني او توجع كاؤه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى
الاقسام فلاول اى ما حكمى به صوت كغاق حكاية عن صوت الغراب بان صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني اى ما صوت به البهائم كخشددة او
مخففة صوت عند اناخه البعير المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة
من قبل اى فى حصص الاسماء البنيّة كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل
بكل اسم على المركبات نوع قسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين لثلاث يخرج نحو بخت نصر لان ثانی الجزئين فعل لا اسم لكنه
يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم
الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لثلاث يخرج نحو سيبويه لان ثانی الجزئين صوت
لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به
احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه اى بالوضع بل قسم
رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمة لا يكون الاسما او فعلا او حرفا فلو قال من
لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين
اللفظان على طريق ذكر الاختصاص والمرادة الاعمر ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب

تأني
كلام
تأني

ركب

الذي سبب بناء التركيب وسيبويه ليس كذلك فزاننا من البحث فلا حجة
 الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اى ليس بين
 تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة
 افادة معنى فيخرج منه قابض شر او عبد الله ويزيد والنجم اسلا ما فان قيل شرا
 مبنى فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بناء التركيب هو
 ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اى بنى الجزء ان على الفتح
 الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس يحمل للاعراب والثاني لكونه متضمنا
 للحرف كخمس عشرة فان اصله خمسة وعشر فخذت الواو قصد التمهيز للاسمين
 وتركيبها وحادي عشر يفهم الياء لبناء صد ومراعاة المركبة على الفتح كخمس عشرة وهو
 الا فصح وجاز سكوت الياء تخفيفا وكذلك الحكم في ياء ثمانى عشر على ما ياتي واخواتها
 اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
 مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
 المعنى لا يستقيم بتقدير حادي عشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى احد
 وعشر ثم اذ اريد بيان حاله وترتبته في التعدد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب
 الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو
 الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب من
 الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقد مت الحاء على
 الالف فصار الحاد وفتح قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى
 التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ
 الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
 ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال التعدد بني للحج على الذي
 لبيان ذلك التعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
 هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات
 حادي عشر اى بنى الجزان الا اثني عشر فانه لا يبني فيه الجزان بل يبني الثاني ويعزب
 الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي
 لحكم المضاف والا عرّب الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا عرّب الجزء الثاني
 لعدم سبب بناءه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العلمية والتركيب

كعبله وبني الجزء الأول على الفتح في الأصح أي أصبح الوجه لتوسط المانع عن الاعراب
وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الأول مضاًناً إلى الثاني مع
امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انضمار الكنايات أي بعض
الكنايات إذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلان كنايتين عن الأعلام
وهن وهنت كنايتين عن الأجناس فإنها معربات ثم الكنايات الفاظ مبنية تعتبرها
عن شيء وقع مفترقاً في كلام متكلم أما يجعله مبهماً على المخاطب أولئسيان هذا
حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لأنه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لأنه
غير معتبر بهما عن شيء وقع مفترقاً في كلام متكلم وإنما لم يعرف الكنايات في المتن و
اكتفى بذكر الجزئيات لأنها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة إلى تعريفها و
من جزئياتها كم وكذا للعدد صفة كذا أي كذا الكائن للعدد ووصفة كم وكذا الكائن
للعدد ووجار كذا كناية عن غير العدد ونحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والحديث
ونحوها وكيت ووذيت للحديث والقصة ولا يستعملان إلا مكررتين تقول كان بيني و
بين فلان كيت وكيت ووذيت ووذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة
وأصلهما كيت ووذيت بالتشديد فحقفاً وإنما بنيت الكنايات لترتيب كذا عن مبنين
الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي
نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل أو على الاستفهامية لأنها مثلها في اللفظ
وحمل كيت ووذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهي تشب مبنياً لأصل على ما عرف فكلم الاستفهامية
أي دالة على الاستفهام مميّزها أي مميّز كم الاستفهامية منصوب على التمييز مفرد
نحو كم درهما عندك وكم رجلاً ضربت فكلم مبتدأ وميّزها مبتدأ ثان ومنصوب
خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول والخبرية أي مميّز الخبرية مجزأ المضان
والألم يصح الحمل مجرور على الإضافة مفرد مرة ومجموع أخرى نحو كم رجل أو رجلاً عند
وأما كان مميّز الاستفهامية منصوباً مفرداً وميّز الخبرية مجروراً ومجموعاً لأنها لما
حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه أخذتا حكم العدد وهن نوعان أحدهما
المضاف إلى الميّز فثانيتها الميّز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث
أعطى الاستفهامية حكم العدد الميّز بالمنصوب فنصب مميّزها وأعطى الخبرية حكم
العدد المضان إلى الميّز فحفظ مميّزها على الإضافة فحملت الخبرية على العدد
المضاف وهو نوعان مضاف إلى الجمع وهو من الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى الواحد

وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية
لما حلت على العدد وحلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احدى
الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير
وهو المائة وما فوقها لا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور وسطها
ولانه كثير والخبرية لما حلت على العدد المضاف لانها نقيضة رتب فكان الخبر بعد ها
اليق والاخرى ثم الخبر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين مميزاتهما بشي فان فصل
بينهما فالخبرية والنسب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في
الدار مر جلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا انشاء التكنيز فاجبه الجمع بين كون كم
خبرية وكون جملتها انشائية والتنا في بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق
والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت
اخبار بضرب كثير من الرجال والانشاء لا استكثر الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت
كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثر الضرب كما لو قال ما اكثرهم صبح ان يقال
ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجب من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا
تنافي مع اختلاف الجهة وقد دخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
ومميز كم الخبرية بقوله تعالى وكم من قرية من قرية واذ كان الفصل بينهما وبين مميزاتهما بفعل
متعدي وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي بقوله تعالى وكم امكنا
من قرية وكم انبياءهم من انبياء كثيرة ولها اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اي
لا يعمل فيهما ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة
واجب التأخير وانما استحققتا الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية
يتضمن معنى الانشاء في التكنيز كما ان رتب يتضمن الانشاء في التقليل او المحمل على
الاستفهامية وكلاهما الضمير عائدا الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لوقا وكلمتها
لكان اوفى لتأنيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتاويل النكتة
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم
الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجروما اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجروما متعديا
في تفسير كونها مرفوعين ومنصوبين ومجرومين فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و
كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على
المعرفة اوجبت احاطة الاجراء دون الافراد وجب هذا لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر يكون

موصوفتوا الضمير في بعده عائداً الى ما اى كل لفظ من كم الخبرية والاستفهامية وقم بعده
 فعل غير مشتغل عن اى غير معرض عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه كان منصوباً
 ضمير كان عائداً الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوباً خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما
 بعده وانما كان منصوباً لتوجه الفعل اليه وعمله فيه معمولاً على حسب اى حسب العامل
 وذاته اى على حسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى العامل مفعولاً به كان منصوباً
 على ذلك نحو كم مر جلا لقيت وكم غلام اشترت فان كان ظرفاً كان منصوباً على ذلك
 نحو كم يوم اسرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبراً كان منصوباً على ذلك نحو كم مر جلا
 كان من جاءك وكم مر جل كان من حضرتي وان اقتضى مصدراً كان منصوباً على ذلك
 نحو كم ضربا ضربت وكم ضربة ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظراً لان اشتغال الفعل
 عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسلط
 مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كم مر جلا او مر جل ضربة على شريطة
 التفسير بتقدير كم مر جلا او مر جل ضربت ضربة وكذا في نحو كم مر جلا او مر جل ضربت غلاماً
 لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر بقدر مؤخر اقلان
 في اشتراط هذا القيد الانتصاب اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لا انتصابه على
 سبيل الوجوب والنسب في نحو كم مر جلا او مر جل ضربة جائز ولا واجب بل الرفع على
 الابتداء اولى لسلاطة عن الحذف فيراد بقوله منصوباً كونه منصوباً على سبيل الوجوب
 ويرد عليه ان قوله والا فرفع يقتضيه وجوب الرفع فيما اذا كان بعد فعل مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوباً
 الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل
 في قوله والا فهو مرفوع نحو كم مر جلا او مر جل ضربة او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل
 عنه لفظاً او تقديرًا فلا يرد نحو كم مر جلا او مر جل ضربة لان التقدير كم مر جلا ضربت
 ضربة لما ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر
 تقدّم مؤخرًا فعلى هذا يراد بقوله منصوباً وبقوله الا فرفع الوجوب في كلا الوجهين على
 معنى وان لم يكن كذلك لا لفظاً ولا تقديرًا فرفع او يقال انما قيد به احترازاً عن نحو
 كم مر جل او مر جلا ضربته اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
 على ما قبله مما موصوفته لا موصولة لما مر اى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية حروف
 جزاء ومضاف فيجوز بالاضافة المحاصلة بواسطة الحروف الجار اللفظي والتقدير ي نحو

بكمرهما اشتريت العبد وبكمر رجل مررت وغلام كمر رجلا ضربت وعبد كمر رجلا اشتريت
 فان قيل كمر يدخل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون ذا خلا في الصدر
 قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدر من الجار والمضاف انكاز الاتحاد
 والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه والا فرفع اي وان لم يكن بعده
 فعل فاصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبل جارا ومضاف فرفع لانه اذا
 لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبل جارا ومضافا كان مجزعا عن
 العواطف الماغظية فيكون مبتدأ وخبر فان قيل يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كمر مجردا عن العواطف
 اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كمر رجلا او رجل ضربته
 فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فرفع انه يرفع على الوجوب
 مرة كما في كمر رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما في كمر رجلا او كمر رجلا ضربته
 او ضربت غلاما فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلامته عن الحذف وقوله فرفع
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا
 نحو كمر رجلا قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه وخبر ان كان كمر الاستفهامية و
 الخبرية ظرفا نحو كمر يوم سرك وكمر يوم سيري لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه
 ظرفا بالميزان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ
 ان لم يكن مميز كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزا ظرفا فان قيل هذا
 الاصل منقوض بنحو كمر يوم او كمر يوم مدة سيرك فانه ليس بنحو مرفوع كونه ظرفا قيل المراد
 بالظرف الظروف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا
 وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية
 وقية نظرا لانه على هذا ينقض بمثل كمر رجل او كمر رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية
 وليس بمبتدأ بل هو خبر له وكمر مبتدأ واجيب بان ما بعده وان صلح للابتدائية لغة
 لكن كمر متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين
 للابتدائية اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل كمر في
 محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها
 فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما
 صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها جوف جزا ومضاف

في خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا

فجعلها الجرح نحو من مررت و غلام من ضربت ومن تمرأته و غلام من تضرب اضربه
وان لم يكن بعد ها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار ومضاف فحمل اسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتي فهو مكرم ومما تقدّموا
لا نفسيكم من خير نجد و عذد الله ولا ياتي فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل
وهو لا يصلح الابتداء وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تمزك عمته لك يا جبري وخالته قد عاء قد حلبت
علي عشاري ثلاثة اوجه البيت للفرزدق يمجو جبري اي جاء في تمزك الذي احتمل
الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميز ثلثة اوجه النصب على ان كمر استفهامية والجرح
على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كمر مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة لقوله
عمه وقد حلبت علي عشاري خبره والرفع على ان عمته مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة
لها فيكون المبتدأ أكثره محضصة بالصفة وحذف مميز كمر وقد حلبت علي عشاري
خبرها وعلى هذا الوجه تكون كمر استفهاما او خبرا وقع مصدر النحان المميز المحذوف
حلبت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اي كمر حلبته او كمر مرة عمته لك يا جبري وخالته
قد عاء قد حلبت علي عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمته تميز ليس باعتبار الوجه الثلاثة
بل باعتبار نصبها وجرحها فقط لان نصبت عمته نصبت خالته وقد عاء وان رفعتها
رفعتها وان جرحتها جرحتها لكونها تابعا لها لكون خالته عطا عليها وقد عاء صفة
لها ويحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة عمته وخالته تبتا ويل كل واحد منهما
لكن جرحها في صورة النصب لانه غير منصوف ويمكن رفعها على خبر المبتدأ او حينئذ
يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضمير لك والقد عاء المرأة التي
اعوجت راسها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشاراء على وزن
علماء وهو التي اتي على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عمامة وخالته الحالبة
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى
الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو محل الخطاب على الاقرار
بامر يعرفه كقوله تعالى اكرم شيوخك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر
بحيث يقترب الخصم عند الاستفهام عنه وتذكير عمته اما للتحقير والتذكير والتفخيم
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشاعرة ببيان اختصاص مثل هذه العمه والخالته والحملات

مع
الوجه

١٥

الندائية اعني يا جري معتزلة متضمنة لا يقاؤه بسماع ما ذكره والنص يحتمل توجهه
 الشبهة اليه وفي قوله قد عاذم لها بسوء الخلقة او صيرورتها بكثرة حلب عشارة
 واما ذكر الحلب لان خدسه المواشي وهي ابلغ في الدم من خد مة الاناسي وحلب
 العشار يدل على واما هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تناذى من الحلب ولا يطيع
 الا من الفته واعتياده حلبه فيدل حلبها العشار استدامة هذا الفعل منها والفته
 العشار بها لان العشر بها واستعمال علي يدل على حلبها عشارة ومع كراهة ذلك
 واستنكاذه من خد متهما وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف
 ان يحلب امثاله عشارة وقد يحذف المميز اي مميزها عند قيام قرينة في مثل
 كرم مالك مثال حذف مميز كرم الاستفهامية اي كرم درهما مالك وكمرضيت مثال
 حذف مميز كرم الخبرية اي كمرضة ضربت الظروف وستعرف وجوبها منها اي من
 الظروف ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة
 المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذفته نسيا اعربت المضاف مع التثنية
 نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متاخر كان خيرا من متقدم كقبل وبعد تقول
 جئت من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت واما م وقد امو
 وبراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن اول بمعنى فوق تقول اتيت من
 اول اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اي اول فعلك اي قبل
 فعلك واذا حذف المضاف اليه نسيا قلت جئت من قبل بالجر والتثنية وابتداء
 او لا بالنصب والتثنية اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
 غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلا حذف المضاف اليه
 صحت غايات في النطق بها ينتهي الكلام واما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى جرت
 الاضافة وتشبه الحروف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على
 تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره قيل نعم
 لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناءه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه
 معارضا لذلك المانع واختير الضم مجبرا للنقصان حيث تمكن فيه نقصا بجذ
 المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجرى مجراه اي
 مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير
 وليس غير وحسب وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بهام

فانما
 جاز
 لا

ن
 عل
 عل
 اول

غير حيث لا يعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقويل جاءني زيد الاخر او ليس غيرا ونحسب ومنها اى من الظروف المبينة حيث وانما بني حيث للزوم اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبني الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى مفرغ اى لا يضاف حيث الى شيء الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الابدالها موضوعا للكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرغ كقوله شعر اما ترى حيث سهيل طالعا : نحا يضئ كالشهاب ساطعا ومنها اى من الظروف المبينة اذ للمستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذ الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل نحو اذ يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذ قام زيد وقد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حَتَّىٰ اِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَلَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِيهَا اِىٌّ فِى اِذَا معنى الشرط فلذلك اى لاستعمال اذ فى الشرط اختير بعد ها الفعل اى بعد اذ افعّل ماضى مجهول من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعد ها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعد ها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذ المفاجأة اى لوجود الشيء فجأة اى بغتة اى يكايك المفاجأة والتهاء مصدر مهمون اللام من باب المفاعلة معناه كسى را ناگاه گرفت و الفجاء بالضم ناگاه رسيدن من باب فتح وسمع فيلزم المبتدأ بعد ها اى بعد اذ المفاجأة فى الاستعمال غالباً نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اى من الظروف المبينة اذ للماضى الجار والمجرور اما صفة اذ او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذ الكائن للماضى وهي كائنة لماضى اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله معنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعد ها اى بعد اذ الجملتان اى الجملة الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذا زيد قائم لان اذ للزمان الماضى والماضى مستقر ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى الماضى فصحت اضافتها اليها ومنها اى من الظروف المبينة اين واني للكان

صفة او خبر مبتدأ أي الكائنتان المكان او هما كائنتان المكان استفهاما وشروطا
 ان تصاب استفهاما ما انا على انه تميز أي من حيث الاستفهام أي الاستفهام عن المكان
 احوال أي حال كون المكان ذا استفهام أو ظرف أي وقت استفهام وأنما بينا المقص
 حرف الاستفهام والشرط نحو ابن زيد وابن تكن اكن وأني يكون لي ولد وأني تذهب
 اذهب وتجيئني بمعنى كيف كقوله تعالى فأتوا آخركم أني شئتكم ولا يجيئ بمعنى كيف
 الأبعد فعل الأمر كذا في الرضي وإذا جازي بها كانت بمعنى ابن لا غير ومتى
 للزمان فيهما أي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وأنما
 بني لتضمن معنى حرف الشرط والاستفهام وأيان للزمان الجار والمجرور وصفة
 أيان أي أيان الكاشة للزمان او خبر مبتدأ أمحدوف أي هو للزمان استفهاما
 عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم وأجازت المجازاة به بعض المتأخرين
 وهو غير مسموع من العرب وانصاف استفهاما على انه تميز أي أيان للزمان من
 حيث الاستفهام أي للاستفهام عن الزمان أو ظرف أي وقت استفهام
 أو حال أي حال كون الزمان ذا استفهام و

يختص بالامور العظام كقوله تعالى يسألونك عن الساعة أيا كان رؤسها وأيان
 يوم الدين وأيان يوم القيمة لفريق اصيله أي أو ان فحذفت الهزة مع الياء
 الأخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصيله أي ان فحذفت بجذ ف
 الهزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظيران الأول غير مستعمل بلالام
 بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بني
 لتضمنها حرف التعريف وأجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقديره الاصل
 كذلك وقيل زيد في ابن تشديد والفاء فونهن فعال وفيه نظيران اثنان للمكان
 وايران للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا وأجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد
 التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها
 وكيف للحال أي الكائنة للحال او هي كائنة للحال استفهاما وقت استفهام او
 من حيث الاستفهام احوال كون الحال ذات استفهام وأنما عد كيف في الظلال
 بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه فهي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم
 منها نحو كيف انت اصبح امسقيم ولو كان ظرفا لا بدلت منها الظروف نحو متى
 جئت ايوم احد امريوم السبت والافخش يقول معناه كيف انت في حال

وأنما بني لتضمن حرف الاستفهام

الصحة أو في حال السقم بأبدال الظروف أو يقال إنما عده في الظروف لأنه بمعنى على
 أي حال هو من السقم أو الصحة أو غيرم والحال والظرف متقاربان وإنما بنى لتضمن
 حرف الاستفهام ومنذ ومنذ أي ومنها مذ ومنذ وإنما قدم مذ مع كونه فرعاً للمذ
 لأن مذ مقصور منه لكونه أخف من مذ وإنما بنى لتضمن معنى الإضافة لأن معنى
 مذ يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيه بالغايات في
 القطع عن الإضافة المنوية إلا أنها لم ترجحاً الأمتيين لأنها أبداً مقطوعتان عن
 الإضافة المنوية بخلاف الغايات أو المحمل على مذ ومنذ حرفين وقوله بمعنى قول المدة
 أما صفة أي مذ ومنذ الكائنان بمعنى أول المدة أو خبر مبتدأ محذوف أي وهما
 كائنان بمعنى قول المدة يعني أنهما بمعنىين أحدهما بمعنى أول المدة فإليها المفرد
 المعرفة أي يقترب بهما أو يتصل بهما أو يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبراً عنهما
 لا المشي ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع أي أول مدة
 عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المفرد فلأن أول المدة امر واحد لا يكون شديتين أو
 أشياء وأما المعرفة فلأن الوقت الجوهري لا يتبدل كل امر معلوم لأن كل واحد يعلم أن
 انتفاء رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعين والمعرفة
 هو الأصل في التعين والمعرفة هو الأصل في التعين فلا يجوز العدول عنه إلى النكرة
 المختصة وقيل المشي نحو ما رأيت مذ اليومان للذات صاحبة فيها وكذا النكرة المختصة
 نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني كحصول التعين وهو المقصود وثانيها بمعنى الجميع أي
 جميع المدة فإليها الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت أو نكرة أي يقع بعدهما
 الزمان الذي قصد هو مع عدد أي المدة التي قصدت هي مع عدد فالبناء بمعنى
 مع حتى لو كان مقصوداً أن جميع المدة التي انقضت فيها الرؤية يومان قيل ما رأيت
 مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لأنه لما قصد بيان جميع المدة
 لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل أن يقول إن
 المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت مذ يومان هذا
 أو شهرنا وأجيب بأن المراد عدد الأفراد أو عدد الأجزاء إذ الجميع يستلزم ذلك
 فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر والفعل أو أن الثقل بعد ما نحو ما فرحت مذ
 ذهابك وما فرحت مذ ذهب وما فرحت مذ ذهاب فيقدر زمان مضاف
 لصحة المحل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى قول

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
 باضافة الزمان الى الجملة نحو كَيْفَ يَوْمٌ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل للمزيد كالمخففة نحو ما فرحت
 مذ ان ذهبت قيل لعله ادسجها في ذكر ان با رادة ان مخففة او مشددة معاً
 او ادسجها في ذكر الفعل با رادة الفعل مجردا وان مع المصدرية وهواي
 كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وصحة وقوعها مبتدأ ان
 لتاويلها بالمعرفة اي بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافاً
 للزجاج فانه يجعلها بعد هـا مبتدأ وها خبر ان مقدماً ان اي يوم الجمعة اول
 المدة ويومان جميع المدة لانها نكرتان وما بعد هـا معرفة او نكرة مختصة بتقديم
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافاً على انه مصدر اي
 يخالف هذا القول خلافاً للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي من
 الظروف المبينة لذي ولذن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها الغاء
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لذن بفتح اللام وسكون النون ولذن
 بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام وسكون الدال وكسر
 النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولذ بفتح اللام وسكون الدال
 ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذ بفتح اللام واصل اللغات لذن بفتح اللام
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضداً بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
 فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتجا وكسرا
 او حركت للنون كسرا او حذفت النون واسكن العين بنقل ضمة الى الفاء فحركت
 النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقع هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لذ بفتح اللام وضم الدال ولذ بفتح
 اللام وسكون الدال ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذن بفتح اللام والدال و
 سكون النون ولذن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام و
 سكون الدال وكسر النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير
 بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
 بنقل او بتحريك العين فتجا وكسر اللسانين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا
 بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل

ن
 محضنة

ضمتها

كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد والاعراض
 الباقى على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبقاء قط لتضمن معنى لام الاستغراق
 واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض لماضى والمستقبل المنفيين
 على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن
 تكرير لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضى والمستقبل في كليهما عدل
 عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك
 الظروف على الفتح نحو يوم يفتح في الصور ويوم يفتح الضاد قين صيد قهم ويومئذ
 وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناءها لان الجملة
 مبنيّة من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
 المراد مبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا و
 لامضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة
 ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام
 المفرد اخرج عن كونها مبنيّة الاصل لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضى والامر
 بغير اللام لا يكون لها الاعراب لافظا ولا تقديرا ولا محذوا ونحو مررت برجل ضرب
 مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنيّة الاصل ولم يخرج
 عن شبهها بمبني الاصل لانها تشبه مبني الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة
 ومضافا اليها بل هي مبنيّة قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها
 بالاضافة اليها ولو بواسطه كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح
 للخفة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جوازا كيوم و
 ليلة وحين ووقت ونهان اما الظروف المسانقة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحين
 ولما كان بناءها واجبا واجبا على ما عرفت وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في
 جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضعف
 مثل وغير الى ما الى ان الخففة او الى ان المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف
 المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر **شعر** لم يمنع
 الشرب منها غير ان نطق الحامة في غصون ذات او قال يجمع وقيل وهو شجر
 المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلبها اى في او قال ذات غصون وانما قلب
 لضرورة الشعر والحامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والفري ونحوهما

وكقولك لم ينعني من الجلولس غير انك قائم بني مثل في المثال الاول لاضافته الى ما
 انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى
 انك قائم وانما بنينا لاضافتها الى الكلمة صورة وشبههما بالظروف لالهام الاختيار
 الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكونا من
 الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف فكلما قسم الاسم اولا الى المعرب المبني
 وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الآخر للاسم باعتبار وضعه لعين او غير معين
 فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة شيء اى شيء ملتبس بعينه اى
 لشيء معين قيد به احتراز عن النكرة فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون
 فردا معين كزيد والرجل المعهود خارجي وانا وانت وهو اوجنس معين كاسامة
 فانه علم بجنس الاسد وكالاسد محلى بلام الجنس وجماعة معينة من كل فواجنس
 او بعضها كالعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا
 الحد المضمرات والبهيمات لانها ما وضعا لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا
 مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل
 شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل
 المضمرات والبهيمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا
 في التركيب لا يستعمل الا المتكلم متعين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا
 يستعمل الا لشارة اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
 والمضمرات والبهيمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد
 نحو وجبتك وراسك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب
 وراسك لان وضع امثاله لغير معين وانت وقع على معين بعرض توجد وجه المخاطب
 وراسك وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معر فباللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالكلمة
 نحو ولقد اتروا على النسيم يستفي لما قران المراد بشي معين اعم من ان يكون فردا معين
 كزيد والرجل المعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام
 الحقيقة ولا شك ان المعرفة بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل
 اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال
 انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالكلمة فليكن خارج من الحد

لا
 لا
 لا
 لا

خارجا

وفيه نظرا لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام العرفية من وقوعه مبتدأ أو ذا
 حال ووضعها للعرفية وموصوفا بها ونحو ذلك وذلك لان المعروف بلام العهد الذي
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام الجنساي الماهية المعينة و
 وقوعه على فرد غير معين بعارض بحقوق القرينة كالدخل مثلا فان الدخول في ماهية
 السوق من حيث هي هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين النكرة
 وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعروف
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
 من القرينة كالدخل مثلا وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرات
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والبهات اي الموصولات واسماء الاشارة
 نحو الذي وهذا وانما سميأ مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حشيتة الى
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة التكلم اشياء يحتمل ان
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضم
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضوي وما عرف باللام العهدية والجنسية او
 الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختصار مذهب سيديويه
 على مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام و
 لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم او بالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعروف
 بالنداء ونظر لرجوعه الى المعروف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكر
 المتقدمون وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير
 امصبياءم في مسقط لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من
 المعارف والمضاف الى احدها اي احد الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق
 بجذوف مضاف اي اضافة مفيدة معنى ومفعول له بجذوف مضاف اي اضافة
 اي الذي اضيف الى احدها لاجل اعادة معنى ومفعول فيه لقوله والمضاف
 بجذوف مضافين اي وقت اعادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف
 الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تنقيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيديويه وجمهور

النحو وأشار بالترتيب في الذكرا إلى الترتيب في المعرفة العلم ما وضع لشيء بعينه عن غيره
 شيء أي شيء ملتبس بشيء بعينه أي بشيء معين وإنما خص العلم بذكر التعريف من
 بين سائر المعارف لأن المضمرات والمبهات والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعرّب باللام
 مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة أو موصوفة
 عبارة عن اسم أو لفظ والمراد بشيء بعينه أعم من أن يكون فردا كزبد أو جنسا كاسماء
 وكذا أعم من أن يكون عينيا كزبد أو معنى كنجار وخباز إنسانا كامرا أو غير إنسان ذلك
 مما يتخذ يولف كما عوج علم فرس لبني هلال أو لا كاسماء علم الجنس غير متناول غيره
 انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على أنه مفعول به لقوله متناول فإن قيل يدخل
 في هذا الحد المضمرات والمبهات لأنها وضعت لشيء معين غير متناول غيره في تركيب
 واحد قيل معناه غير متناول غيره في شيء من التاكيد فيخرج المضمرات والمبهات و
 المعارف باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب آخر ولا يرد عليه علم الجنس
 مثل اسماء حيث يقع على أفراد غير معينة لأنها وضعت لأن يقع على حقيقة معينة
 غير متناولة غيرها وإن كان ما صدقت عليه من الأفراد غير معين وفيه نظر لأنه علم
 هذا ينبغي أن يكون الرجعي والذي كرم علم جنس لأنه وضع لأن يقع على حقيقة
 معينة مثل اسماء وإنما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
 نحو زيد إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لأنه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره
 أيضا لكنه يتناول غيره بأوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه أنه غير متناول
 غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء
 كان منقولا أو مفعولا كعمران مفعول نحو زيد أو مركبا نحو عبد الله وبرق نحو اسماء
 نحو زيد أو لقبا نحو الصديق أو كنية نحو أبو بكر موضوعا لعين كزيد أو معنى جذاثا
 كسبحان الله علم التسميم أو وقتا كغداة أو لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنث
 فعلى أو مراد محض لفظه كسعيد كزنا أو محض عدد كسنة تضعف ثلاثة وإنما قال
 غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما أشبهه كما قالوا لا ز مخشري لئلا يخرج لفظ الله
 لأنه لا يشبه شيئا حتى يحكم أنه لا يتناول ما أشبهه ولأن مخشري أن يقول في جوابه
 أن السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود
 فلا يشترط لنفي تناول ما أشبهه وجود ما أشبهه وللصنف أن يرد ذلك بأن
 نفي التناول وإن كان سلبا لكن الصلة هي قوله أشبهه موجبة فيوجب ثبوت

وذلك باطل وللزحشري ان يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصديق
 وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالشيء مع كون الصلة موجبة
 ونفي تناول ما اشبه اما بنفي تناول مع وجود ما اشبه او بنفي تناول مع عدم ما اشبه
 وعدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف
 المعارف اي اكملها تعريفا المضمير المتكلم نحو انا ثم الخطاب نحو انت لاستحالة الاشتباه
 في المضمير المتكلم وقيل في المضمير الخطاب اذا الخطاب في الغالب لمعين اما الخطأ لغير
 معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء
 ثم الوصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعتبر بحسب المضان
 اليه وهو مذهب سيديويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها
 بهذا المختصر وفائدة الخلاق تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
 اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل فارس
 فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجه لك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء
 معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط
 لتوحد وجه الخطاب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على
 فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقية المعينة ووقوعه على فرد
 غير معين بعارض كالدخول مثلاً فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي
 مستتبع ولا يرد نحو اسما ثم حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع
 لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا
 في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية وعدمه
 فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر
 اسماء العدد واثار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلباً للاختصار
 او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التفسير
 بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولي لتعلقها ببحث التذكير والتانيث
 ايضاً ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد
 اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج
 بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتباره

في
 المضمير
 المتكلم

في
 المضمير
 المتكلم

ع

سياق الاثبات لان النكرة في سياق الاثبات يخض لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلان
 لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتان في رجل ايضا
 وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلان لانها
 وضعا لكمية الشيء وان كان وضعا مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هذا عباته
 لا يقال انها يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول لو خرجا بهذا القيد فخرج واحد
 واثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على ما نبتن ههنا فلم يخرجاه فلا بد مما ذكرنا فافهم
 وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشيء عدده المعين فكان قال اسم العدد ما وضع
 للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة
 المنسوبة الى كرامى الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه
 التعيين وانما يلزم التعيين في الجواب فافهم بنهم بهذا القيد ما لم يوضع للكمية
 خرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرس والميل وكذا
 خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط
 في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمي
 ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع
 لما وضع لكمية ما يذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج
 بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بان لو لم يوضع
 لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة
 بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
 فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاشياء لا خلاف عند
 النحاة في انها من اسماء العدد لصحة وقوعها جوابا لمن قال كره عندك من كذا ولهذا
 عد هما من اصول الاعداد حيث قال اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والعن
 قيل انما يذرع بالاحاد بالذرات وان لم يذرع بالذرات فاحدة وقيل ان قوله
 احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قيل بالجمع يقتضي انقسام
 الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدلات
 فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعدل ودان فيقدر
 فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض الشارحين
 لو قال ما وضع لكمية لكان اولى له لا يخرج الواحد والاثنان فانها من اسماء العدد

ف

عند الحاجة لا يدلان على كمية أحاد الأشياء فقولنا أحاد الأشياء مانع إلا ما ضربه
وقية نظرا لأنه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المسانعة كالقرسم والميل وكذلك
الذراع على ما يتنا فلا بد من هذا القيد فإن قيل يخرج من هذا القيد نحو تلك جماعات
وثلاثة جموع فإنه يدل على الجماعات دون الأحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على أحاد
الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وأصولها أي أصول أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة
فقولنا أصولها مبتدأ وقولنا اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة كأنه لما ذكر تعريف
أسماء العدد حرك السامع أن يسأل ما هي فقال أصولها اثنتا عشرة كلمة وأحادي
عشرة ومائتان والفت يعنى أن الفاظ العدد التي يرجع جميع أسماء العدد إليها اثنتا
عشرة كلمة وما عدا تلك الألفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفتان أو يجمع
كعشرين وإخواته الجارية مجرى الجمع أو يعطف كثلثة وعشرين وكأحد ومائة
وكذا أحد عشر وإخواته لأن أصلها العطف أو بإضافة نحو ثلثمائة وثلاثة آلاف كذا
في الرضي وارتفاع قوله واحد على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أحدها واحدا وعلى
أنه يدل من بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لأن الضمير لازم في بدل البعض وليس
هنا ضمير واجب بان المراد بالضرورة في الغلبة والضرورة الاستعجال فلا ضمير في تركه
في بعض الاستعمالات على أنه يمكن أن يكون الضمير محذوف والحصول العلم بها في
قولهم البر الكثر بستان والتقدير واحد منها فإن قيل كلمة إلى في قوله إلى عشرة ليست
اسقاطية لعدم دخول ما بعد ها فيما قبلها احتما فيكون امتدادية فيلزم أن لا يدل
العشرة في حكم ما قبلها علما بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل
ما بعد ها في ما قبلها فقولنا عشرة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة ونقول على صيغة
المخاطب دون الغائب والغائبة أي تقول أنت في الأعداد مفردة ومركبة ومعطوفة وأحد
اثنتان للمذكر واحدة اثنتان أو ثنتان للمؤنث وهذا جار على الأصل والقياس بتذكير
المذكر وتأنيت المؤنث وهذه الأعداد وما بعد ها موقوفة لأنها مذكورة على طريق
الاعداد وثلاثة إلى عشرة للمذكر وثلث إلى عشر للمؤنث وهو غير جار على الأصل والقياس
بالتاء في المؤنث وإنما الحق في المذكورتا وبله بالجماعة لأن مدلول الثالثة وما فوقها
جماعة فبالجواب أن يؤول بالجماعة ليطلق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه
وبين الذكر ولم يعكس لأن المذكور سابق فاحتجيم إلى تانيته أولا وكلمة إلى في كلا
الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما نأد عليها إلى عشرة فثلث وما نأد عليها إلى عشرة

أوصلة لا امتدادية ولا اسقاطية أى قولاً منتهى إلى عشرة وقولنا قولاً مفعول مطلق
لقلوبه تقول تفرلما فرج عن بيان العدد المفرد شرع في بيان الحد المركب فقال أحد
عشر اثنا عشر للمذكر إحدى عشرة اثنتا عشرة أو ثلث عشرة للمؤنث وهذا جار
على الأصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيتهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد
عليها إلى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها إلى تسع عشرة للمؤنث يعنى
باسقاط التاء من العشرة واشباهها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث أى
أى بتانيث الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الأول وتانيث الثاني
وعكس ذلك في المؤنث يرجع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف تقيلاً بخلاف
الأصل والنيف بالمشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني وتيمم تكسر الشين إلى شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث
فقوله وتيمم مبتدأ أو تكسر الشين خبر الجملة معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث
ظرف تكسر وإنما تكسر تحزناً عن توالي أربع فتحات فيما هو كالجملة الواحدة في
أحدى عشرة وثنى عشرة وخمسة فتحات في ثلث عشرة إلى تسع عشرة أحدها
فتحة الآخر من الجزء الأول والباقي فتحات العشرة لأن اللفظين بالتركيب والامتزاج
صارا بمنزلة لفظ واحد والحجزة تسكنها تحزناً عن أربع متحركات مع ثقل التركيب
وما ذهب إليه تميم ضعيف لأنه عدول عن الفتح الذي هو الأخف إلى الكسر الذي
هو الأثقل وهذا الخلاف في المؤنث وأما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف
وعشرون وإخواتها أى أخوات عشرون أى نظائرها واشباهها فيهما أى في
المذكر والمؤنث وضماً وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل
فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية وإخواتها
منصوبة بكسر التاء نحو رأيت هذات عطفت على قوله عشرون وفيها ظرف تقول
وان رفع أخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر أى وإخواتها مثلها والجملة معترضة وجعل
عشرون مبتدأ وإخواتها عطفا عليه وفيها خبراً يقطع سلسلة التعداد
فيشكّل قوله أحد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا الأعداد مقول
تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعنى إذا زاد على عشرون تقول بالعطف في
المذكر أحد وعشرون وفي المؤنث إحدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما
تقدم ذكره أى بعطف عشرون وإخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ

تقليلاً

هنا

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة و
 عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في
 سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى
 تسع وتسعين امرأة فتقوله ثم بالعطف عطفت على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول
 بعطفت عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم حاك عن المعطوف عليه
 المفهوم وهو النيف اى ثم تقول بعطفت عشرين واخواتها على النيف حال كون ذلك
 النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره أو صفة للعطف اى العطف الملصق بما
 تقدم فان قيل الملصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعنى النيف دون العطف
 فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشئ يوجب التصاق
 العطف بذلك الشئ مائة والف مائتان والغان فيهما اى في المذكر والمؤنث
 وضعا فتقوله مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ظرف تقول اى
 تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اى ثم تقول قولا ملتبسا بعطفت
 النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اى بعطفت المائة والالف
 تثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث
 في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة
 وواحد او واحدة واثنان واثنان وفي الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة
 وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة ومائتان وثلثة عشر
 رجلا او ثلث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد
 وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلثمائة
 وكذا الى تسع مائة وكذا والالف وكذا الغان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشر الاف
 وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا
 من الالفاظ وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
 ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وفي ثمانى عشرة
 فتح الياء مبتدأ متقدم الخبر اى فتح الياء كاش في ثمانى عشرة وهو الكثير الشا ثم قياسا
 على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبنى على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
 اى اسكان ياء ثمانى عشر تحقيقا وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله وحذفها اى

ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة و عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امرأة

جمعها

حذف الياء مع فتح النون شاذ وإنما جازحذفها قولاً بكمال التخفيف وإنما فتحت النون
 جعلاً لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من افتتاح الصدود ويجوز حذف
 الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افراداً اى غير مركب مع
 العشرة ولو جعل النون معتقب الأعراب اى موضع اعتقاب الأعراب اى موضع محو
 الأعراب فيدخل الرفع والنصب والمجر على حسب العوامل نحو قوله بها ثانياً اربع
 حسان واربع فتغيرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان
 حال المميزات اعنى العدودات فقال ومميز الثلاثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض
 بالاضافة اى باضافة الأعداد الى المميزات بمجموع لفظاً كثلة رجال اومعنى كسعة رطل
 وثلاثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان مميز الثلاثة لعدم مجي الميزدون الثلاثة وإنما
 كان مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التمييز كميز ما زاد على العشر لان مميز
 الأعداد موصوف مقصود معني لان ثلاثة رجال في الاصل رجال ثلاثة لان هذه الاضافة
 مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التمييز يصير على صورة الفضلات فوجب
 خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع
 الاضافة كما ستعرف وإنما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كميز ما فوق العشر لان
 مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فباكري ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
 لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلاثة هي الرجال في المعنى وأما افراد مميز ما فوق
 العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلاثة اثوابا بتكوين ثلاثة ونصب اثوابا في الشعر
 على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسراً وسالماً بالالف والتاء اذ لم يوجد
 غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجمع الاضافة الى الجمع السالم بالواو
 والنون اصلاً فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم الكسر يجوز ان يكون كل جمع
 سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلاثة ارجل ورجالا اذ لم يوجد
 لواحد هما جمع غيرهما فيكون هنا مشترك بين القلة والكثرة وأن وجد جمع كثرة و
 قلة جمع رجل غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلاثة الى
 العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة لنكتة فيكون
 جمع الكثرة مستعداً عن الجمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود قراء
 وليس بقياس وقال المترقياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
 التنبيه على ان الثلاثة في الترتيب في حق النساء لغاية شهوتهن الى الاول وله كثيرة الا في

على

ثلث مائة مستثنى مفرغ أي مخفوض مجموع في جميع المواضع إلى في ثلث مائة وما زاد على ذلك إلى تسع مائة فإن مميز الثلث إلى التسع في ثلث مائة إلى تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف وكان قياسها أي قياس المائة المضاف إليها ثلث إلى تسع مئات للمؤنث أو مائتين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكونه مهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فتهفوي إلى الجمع الذي طال عهد في ثلثة إلى عشرة فاستحسن الحمل على المقرب وهو واحد عشر إلى تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في أزوم أفراد التميز وإنما رجعوا إلى الخفض تحريراً عن إهدار حكم الثلثة إلى تسعة من كل وجه فإن قيل إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئتين قيل سماه قياساً من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون وكيفية نظره لا زلوا كان كذلك لا كفي بنظير واحد فإن قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون نصباً وجراً قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ مجرب النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز أن يجمع بالالف والتاء ككتابات جمع ثبتت وبالياء والنون ككتابين جمع ثبت وإن لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعاً ومئين نصباً وجراً بضم الميم وقال الأخفش ولو ضمت ميم مئات كميم مئين جاز ومميزاً أحد عشر وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين منسوب مفرد نحو واحد عشر رجلاً قال الله تعالى تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَجْمَةً أما النصب فلا متناع الإضافة ما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلا متناع تركيب ثلثة أشياء مع الألف المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر بخلاف المفسر نحو واحد عشر كفاية تركيب ثلثة أشياء وحادي عشر أحد عشر فانه تركيب أربعة أشياء لعدم الأمتزاج المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر وأما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلا متناع حذف النون وابقائها عند الإضافة لأنها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون أصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاءها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره وأما الأفراد فلان المفرد أصل فهو أخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والألف وتثنية المائة والألف وهي مائتان والالفان

وجمعها جمع الالف وهو الالان والون مخفوض مفرغ وانما قيل وجمعه لم يقل و
 جمعها كما قال ونشبهتها لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث ثلثمائة ولا يقال
 مئوت او مئات وانما كان مميزا للمائة والالف مخفوضا مفردا لانها يشبهها الثلاثة
 الى العشرة في اللفظ من حيث انها من اصول العدد مثلها ولا تتركب فيها ولا زيادة
 ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلاهما عدد
 الكثرة مع انها يقربان بهذا القسم فاعطي مميزا احدهما حكمي مميزا الثلاثة الى العشرة
 وهو الخفض على الاضافة واحدهما حكمي ميز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الاخر
 توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميزا صله الافراد مع حصول غرض التفسير به
 واذا كان المعد ومثوثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان
 الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعد ومذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا
 كالنفس المطلق على الرجل فوجهان اى ففى العدد وجهان اعتبارا لثانث واعتبار
 التذكير عملا بالاعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ
 وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا
 بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي
 الى اللفظ ولقائل ان يقول هذا الحكم ينبغي ان يذكر عند الأعداد التي تفتقر وتتكبر
 وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلثة وثلث لا بعد بيان المائة والالف
 حيث يستوى فيهما التذكير والثانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد
 والاثنين مميزا بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلا
 مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى ذلك التميز
 عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لا اذ
 اى لا اذ اذ ما هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص
 المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان
 الفرد الواحد في ميز واحد والاثنين في ميز اثنين فلا يصح ان يقع تميز اذ التميز
 لا يصح ان يكون مغنيا عن التميز لان حكم التميز قصد الامر من اى التميز والمميز ليحصل
 الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء
 عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما في الواحد ولا يتجدد
 الحين اثنين ونعم رجلا ورجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية

العدد وهو بيان العدد اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد و
 رجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه
 باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين اى النسبة الاجالية والنسبة التفصيلية
 معاً وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف منوان سمناء وقفيزان برا وعشرون
 درهما ومائة عسلا واما نعم رجلا وهر به رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ
 فلا يتوجه بهما النقص واما قوله تعالى الواحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين
 اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعد ودال على تلك العدد تأكيد وتوضيح
 اى صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد
 لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس
 ذلك ايضا بحمل المعد ود على كونه بدلا لا تأكيدا وفي بعض الشروح لافادة النص
 المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها
 وهو رجل ورجلان مثلاً بحصول المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لان حصول المقصود
 بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد او التشويق وفي بعض الشروح لافادة
 النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعني الواحد والاثنين مع
 التميز اى مع رجل ورجلين مثلاً لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره مع تعريفه
 التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا وهر به رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان
 التميز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز
 خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد النص المقصود
 بالعدد لعدم دلالة على العدد المعين فلم يجوز الا كفاء به فاحتج الى ذكر العدد
 لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول ليقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي
 الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل
 بجذوف مضاف لا للفعل المنفى اى ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء اى
 مخافة استغناء اى لزوم استغناء اى هو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان
 والا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينناى لافادة
 التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو
 التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى التثنية ونقول على صيغة المخاطب
 دون الغائب والغائبة اى تقول انت فى المفرد اى فى استعمال العدد فى احد المعدات

من التعدد التجار والمجور واما صلة الافراد اي الذي افرد من التعدد او ظهر مستقرا
 وقع صفة المفرد اي الواحد الكائن من التعدد باعتبار اي قولاً ملتبساً باعتبار
 تصديره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اي باعتبار تصدير
 ذلك المفرد عدد انقص من عدده عددان دائماً عليه بواحد الثاني مقول تقول اي
 تقول الثاني في المذكر اي الثاني الاول اي مصير الاول اثنين يعني دكتنه يكن والثانية
 في المؤنث اي تانيته الاولى اي مصيرة الاولى اثنين الى العاشر في الذكراى عاشر التسعة
 اي مصير التسعة عشرة يعني دكتنه والعاشرة في المؤنث اي عاشرة التسع اى
 مصير التسع عشر واما بدأ بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
 انقص من الواحد حتى يصير واحداً وكلمة الى اما اسقاطية اي الثاني والثانية
 وما زاد عليهما الى العاشر والعاشرة او صلة اي منتها الى العاشر والعاشرة لا غير
 مبني على الضم وكلمة لا عاطفة اي لا نقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الا
 والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعداً بهذا المعنى اي بمعنى
 التصدير اما ما قبل الثاني والثانية فلما مر من ان لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
 واحداً او اما ما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصدير في ذلك
 حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثني عشر وربعت ثلاثة عشر
 ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة
 فان لكل منها فعلاً ومصدراً فانهم يقولون ثلثت الاحد ثنياً وثلثت الاثني ثلثاً
 وكذا ربت الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس فاجاز
 بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا في العقود تسمكاً بما روي عنهم
 بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين
 فربعتهم اي صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشرة في
 النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر
 واربعة عشر ثلثاً لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولاً على ثلث عقودهم
 وربعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير
 المضاف اي انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة
 عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اي وتقول في
 المفرد من التعدد باعتبار حاله مرتبته في التعدد اي باعتبار انه واحد من

منتهى

المتعدد متصفت بأنه ثانٍ ثالث أو غير ذلك الأول والثاني في المذكر والأولى والثانية
 في المؤنث يعني يكرم ودونهم إلى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث يعني دهم وكلما استقامت
 معناه وما زاد عليها من المفردات إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر عطف على
 الأول لا على العاشر ولا يلزم تعدد الغاية أي وتقول باعتبار رجالها فيها زاد على
 العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازدهم والحادية
 عشر في المؤنث بتاتيت الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث
 وما زاد على ذلك إلى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وإنما قال
 الأول ولم يقل الواحد لأن لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا أي في اعتبار
 التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه أغنى الصفة فيعز لفظ
 الواحد إلى الأول كما غير لفظ الاثنين إلى الثاني واختلفت في وزن أوله فقل وزنه فقل و
 قيل وزنه فوعل ويؤيد الأول مجيء الأولى في مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه
 فوعلته وهو المختار ويؤيد الثاني صرفه نحو اتيت أولاً ولو كان وزنه فاعل لكان غير منصرف
 للصفة ووزن الفعل واجب بأنه لما كان مشتقاً ما لا فعل له كان معنى الوصفية
 فيه خفياً فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الأمع ذكر الموصوف قبله تقول اتيت
 عاماً أولاً ومع ذكر من التقضيالية بعده فأنها علامة الوصفية وإذا خفي عنهما
 صرف ويكون منصوباً على الظروف نحو جئتك أولاً واحدة أولاً وإنما جاز هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشر والعاشرة لجواز كون الشيء واحداً من أحد عشر وما فوقه
 إنما ذكره في صورة التصيير إلى العاشر والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان
 الحال إلى التاسع عشرة والتاسعة عشرة لا غير إشارة إلى أنها غاية المركبة لا غاية
 بيان الحال فإن بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشيء واحداً فيما فوق
 ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية
 والعشرون إلى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والألف
 والمرأة المائة والألف والحادية والمائة والألف فصاعداً إلى ما لا يتناهى وإنما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين إلى
 التسعين ودون المائة والألف لعدم التغير فيها إلى بناء اسم الفاعل حيث يقع
 باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والألف بخلاف المركب حيث يغير
 فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والألف لأن تغيره بحسب تغير

المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وإنما ذكر المركب مع انه ذكر
 عدد المفرد لان تغير المركب ينافي تغير المفرد فتغير المفرد في اول المفردات الى الاول و
 تغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر لتبادله الذهن
 الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن نظري لا جل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتبار
 اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في اعتبار الاول وهو
 اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجته اضافة لفظية و
 لا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد
 يساوى عدده ولا الى عدد فوقه اى مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير
 الاثنين ثلثة يعنى سيوم كنهه دو وهو اسم فاعل من ثلثتها اى صيرت الاثنين
 ثلثة ثم كرم دورا وهو من الثلث بفتح التاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى
 كراينين وفي الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة
 الى عدد يساوى عدده اضافة معنوية اى احدها تفسير معنى ثالث ثلثة اى
 احد الثلثة المتاخر بدرجتين يعنى سيوم كنهه دو وايضا من الثلث بفتح التاء ومعنا
 ث غدن ويجوز اضافة ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه يقال ثالث اربعة او
 خمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص
 منه وتقول في اضافة ما زاد على العشر ما صيغ لبيان الحال حادي عشر احد عشر
 اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات يعنى ياربهم يارده على الثاني الجار و
 الجور حال اى واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من
 الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خصل الاعتبار الثاني
 خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب
 الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي عشر بمحذوف الجزء الاخير من المضارع
 تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لانتقاء التركيب الموجب للبناء و
 يبنى الثاني لبقاء التركيب المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او
 استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر
 الم تسأل الربيع
 القواء فينطق اى فهو ما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخره وهل يجزيك
 اليوم بيد أسهلق اى المغازاة الخالية فترما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخره باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكور

١٢٠

١٢٠

أويقال لما وقع ذكر التانيث في باب العد دجى الى ذكر هذا التقسيم وإنما
 قدم المذكور على المؤنث لاصالته المؤنث ما فيه علامة التانيث وهي التاء التي تصير
 في الوقف هاء والالف المقصورة والمدودة كما ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هاءى و
 تى عند البعض وإنما قدم المؤنث في البيان روماً للاختصار ببيان وتعميم التانيث
 في كل ما يخالفه كقوله لا اعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن ان
 يقال لما قد مر اخذنا في البيان من القريب لأن المؤنث وجودي لانه عبارة عما
 وجد فيه علامة التانيث والمذكور عدي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامته و
 الوجودي راجع على العدي فقدم ذلك ترجيحاً على العدي لفظاً وتقديراً هذا
 تقسيم علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة
 نحو امرأة وناق و غرة ونملة وطلحة و علامة والمقدرة نحو دار و نار ونعل وقدم
 وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك مقدرة
 بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقر ب لاسمي
 اذا سمي به مذكراً ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو
 كلاب واكلب مما جمع مكسراً اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظاً ولا تقديراً
 اما لفظاً فظاهراً ما تقديراً فلانها لو كانت مقدرة فيها لرجعت في التصغير قيل
 المراد بقوله لفظاً اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكماً لان الحرف الرابع في حكم
 تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي والمؤنثات السماعية ثلاثا اجتماع
 علامتا تانيث ونحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث والمحو كلاب واكلب لانها اول
 والمذكور بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث اى ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا
 لفظاً ولا تقديراً ولا حكماً و علامة التانيث اى الصلابة التي ذكرت في جد المؤنث التاء
 التي تصير في الوقف هاء والالف سواء كانت مدودة او مقصورة وبعضهم عد
 الياء في هذي وتي من علامات التانيث وذكر ان التانيث بالياء من خصائص
 اسم الاشارة فلعله تأمل فيهم الاشارة بالتصرف تذكيراً وتانيثاً وافراداً وتنثية
 والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذي يحتمل ان يكون صيغياً عنده لا بالعلامة
 كتانيث هي وانت يعنى هذه الكلمة بكما لها موضوعا للتانيث وكثنية هذا
 الذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناء هاء وهواي المؤنث حقيقي ولفظ
 الحقيقي وهو المخلقي ما بازاثر كلمة لمحبارة عن مؤنث اى مؤنث كان بازاثر او

في
 التقسيم
 التانيث
 في
 باب
 العد
 دجى
 الى
 ذكر
 هذا
 التقسيم
 واما
 المذكور
 على
 المؤنث
 لاصالته
 المؤنث
 ما
 فيه
 علامة
 التانيث
 وهي
 التاء
 التي
 تصير
 في
 الوقف
 هاء
 والالف
 المقصورة
 والمدودة
 كما
 ذكر
 في
 المتن
 وكذا
 الياء
 في
 نحو
 هاءى
 و
 تى
 عند
 البعض
 وإنما
 قدم
 المؤنث
 في
 البيان
 روماً
 للاختصار
 ببيان
 وتعميم
 التانيث
 في
 كل
 ما
 يخالفه
 كقوله
 لا
 اعراب
 التقديري
 وتعميم
 اللفظي
 في
 كل
 ما
 عداه
 ويمكن
 ان
 يقال
 لما
 قد
 مر
 اخذنا
 في
 البيان
 من
 القريب
 لأن
 المؤنث
 وجودي
 لانه
 عبارة
 عما
 وجد
 فيه
 علامة
 التانيث
 والمذكور
 عدي
 لانه
 عبارة
 عما
 لم
 يوجد
 فيه
 علامته
 و
 الوجودي
 راجع
 على
 العدي
 فقدم
 ذلك
 ترجيحاً
 على
 العدي
 لفظاً
 وتقديراً
 هذا
 تقسيم
 علامة
 التانيث
 سواء
 كانت
 تلك
 العلامة
 ملفوظة
 او
 مقدرة
 فالملفوظة
 نحو
 امرأة
 وناق
 و غرة
 ونملة
 وطلحة
 و علامة
 والمقدرة
 نحو
 دار
 و نار
 ونعل
 وقدم
 وشمس
 وعين
 وغيرها
 من
 المؤنثات
 السماعية
 فان
 التاء
 في
 مثل
 ذلك
 مقدرة
 بدليل
 رجوعها
 في
 التصغير
 فان
 قيل
 يخرج
 من
 هذا
 التقسيم
 نحو
 عقر
 ب لاسمي
 اذا
 سمي
 به
 مذكراً
 ونحو
 حائض
 وطالق
 من
 الصفات
 المختصة
 الثابتة
 بالمؤنث
 ونحو
 كلاب
 واكلب
 مما
 جمع
 مكسراً
 اذ
 ليس
 فيها
 علامة
 التانيث
 لا
 لفظاً
 ولا
 تقديراً
 اما
 لفظاً
 فظاهراً
 ما
 تقديراً
 فلانها
 لو
 كانت
 مقدرة
 فيها
 لرجعت
 في
 التصغير
 قيل
 المراد
 بقوله
 لفظاً
 اعم
 من
 ان
 يكون
 حقيقة
 كما
 ذكرنا
 او
 حكماً
 لان
 الحرف
 الرابع
 في
 حكم
 تاء
 التانيث
 ولهذا
 لا
 يظهر
 التاء
 في
 تصغير
 الرباعي
 والمؤنثات
 السماعية
 ثلاثا
 اجتماع
 علامتا
 تانيث
 ونحو
 حائض
 لانه
 صفة
 مختصة
 بالمؤنث
 والمحو
 كلاب
 واكلب
 لانها
 اول
 والمذكور
 بخلافه
 اى
 ملتبس
 بمخالفة
 المؤنث
 اى
 ما
 لم
 يوجد
 فيه
 علامة
 التانيث
 لا
 لفظاً
 ولا
 تقديراً
 ولا
 حكماً
 و علامة
 التانيث
 اى
 الصلابة
 التي
 ذكرت
 في
 جد
 المؤنث
 التاء
 التي
 تصير
 في
 الوقف
 هاء
 والالف
 سواء
 كانت
 مدودة
 او
 مقصورة
 وبعضهم
 عد
 الياء
 في
 هذي
 وتي
 من
 علامات
 التانيث
 وذكر
 ان
 التانيث
 بالياء
 من
 خصائص
 اسم
 الاشارة
 فلعله
 تأمل
 فيهم
 الاشارة
 بالتصرف
 تذكيراً
 وتانيثاً
 وافراداً
 وتنثية
 والمصنف
 لم
 يذكرها
 لان
 تانيث
 هذي
 يحتمل
 ان
 يكون
 صيغياً
 عنده
 لا
 بالعلامة
 كتانيث
 هي
 وانت
 يعنى
 هذه
 الكلمة
 بكما
 لها
 موضوعا
 للتانيث
 وكثنية
 هذا
 الذي
 نحو
 هذان
 واللذان
 على
 قول
 من
 يرى
 بناء
 هاء
 وهواي
 المؤنث
 حقيقي
 ولفظ
 الحقيقي
 وهو
 المخلقي
 ما
 بازاثر
 كلمة
 لمحبارة
 عن
 مؤنث
 اى
 مؤنث
 كان
 بازاثر
 او

بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والجور وظرف مستقر واقع صفة لحيوان اي ذكر
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في
 الحيوان احتراز عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد
 بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجل كامرأة في الاناسي وناقته في البهائم اذ
 بازائهما رجل وبغير وكذا انفساء وحبلى واتان وعناق ولقائل ان يقول يوفرض
 ليس بازائهما ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ماله فرج لا ذكر لكان
 اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان
 التللفظ بالفرج ^{سليم} واللفظي اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث
 في لفظه حقيقة او تقدير او حكما بلا تانيث خيلقي في معناه بخلافه اي ملتبس بمخالفة
 المؤنث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد
 كظلمة وعين واخواتها من المؤنثات السماعية وطلحة وحمرة وكالجمع المكسر والصحيح
 بالالف والتاء كرجال ومسلات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا نذر اعلم ان المؤنث
 اللفظي اما ان لا يكون معناه مذكر حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما لا
 مذكر اسمي صفة كعلامة صفة للمذكر او مسمى جنس اسم كمنلة ذكر او لا يكون مذكرا
 حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناه ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا
 حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة و
 تقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمنع
 طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبر او حا
 يقال قام طلحة وطلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع
 صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره
 ويسري اليه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى
 ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر
 فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو منلة ذكر كتانيث ظلمة وعين لان
 التاء فيها فارقة بين الجنس وواحد لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة
 فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت منلة في قوله
 تعالى قالت منلة على ان منلة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما
 لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت منلة على ان المنلة انثى كما

٩٤
 نحو

ان تانيث خالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت غملة انثى ادنو من ذكر الما جاز
التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب رأي في علم الشريعة لكنه
اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعي
رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة
فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال
هذا وقصة استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة
فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
شاب فسئل من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه اكان ذكر ام انثى
فاجم فقال رضي الله تيم عنه كانت انثى فليل له من اين عرفت فقال من كتاب
الله وهو قوله نعم قالت نملة ولو كانت ذكر القليل قال نملة كما يقال قال طلحة
ثم علم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا
مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتينا والحقيقة
وجعله من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فهو سلمي
وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في
باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومفعولة
على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس واذا اسند اليه الضمير عما
الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالتحسين اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مضمرا او مضمرا
والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علمه مذكرا نحو طلحة الفعل والتاء مبتدأ محذوف الخبر
فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس
طلعت وانما قدرنا واجبة لاجلثة بقرينة مقابلة التحير والجملة الاسمية جزاء
الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا محذوف الفعل اي فوجب
التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا
متصرا فابغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري
الى تانيث الفعل ايا في الضمير مطلقا فكما لا امتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي
فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

في علم اللغة كما ان كان صاحب رأي

التاء في فعل طلحة

الثانيك لعدم كونه حقيقيا فبالحوي انه لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصود الامتزاج
 باعتبار الفاعلية والثانيك من وجه دون وجه لان الثانيك باعتبار اللفظ وعدم ثانيك
 باعتبار المعنى فالتاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم
 يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان
 المؤنث من البهائم نحو سارا الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب
 سراية الثانيك الى الفعل بحمود الفعل ولكون ثانيك البهائم دون ثانيك الاناسي
 ولما كان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ
 قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي
 من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض
 فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت
 في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للذكر نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل
 الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسارا الناقة بالخيار خبر لقوله
 انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين ثانيك الفعل وتذكيره لانه مؤنث
 باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجنسيتين وكذا المؤنث
 من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كالذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز
 فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس واما قال في ظاهر غير الحقيقي
 احترازا عن مضمة نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكما لا امتزاج كما مر
 وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف و
 التاء مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا
 حقيقيا كالرجال والرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وثانيك
 نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقالن يسوء
 وقالت الاعراب واما جاز فيه الوجهان لانه ما قول بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير
 مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم ياوّل بها جمع المذكر
 السالم كراهة اعتبارا بالثانيك مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه
 حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ان
 قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده
 مؤنث كسنتين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لأن حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من
الالف والتاء وإنما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث
لم يقل وحكم الجمع غير المذكور السالم مطلقاً حكم المؤنث غير الحقيقي لأن مضم
الجمع غير المذكور السالم ليس كمضم المؤنث غير الحقيقي لأن مضم هذا يستلزم
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضم ذلك يستلزم التاء والواو في المذكور العقلاء
نحو الرجال جاءت أو جاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو اللبائى أو لبائى
مضت أو مضين فكان حكم مضم ذلك كحكم مضم هذا في الحاق العلامة لا في حقوق
التاء وأضافة ظاهر الى الجمع من باب جرد قطيعة وإخلاق ثياب فإن قيل لفظ غير
لا يتعرف بالأضافة الى العرف فكيف يقع صفة الجمع قيل انه بدل لاصفة أو صفة
الجمع يجعل الالام زائدة أو على القول بتعرف غير بأشهاد بهمغيرة المضالية
لأن لم نقيضاً فان جمع المذكور السالم مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع
السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبني الحركة غير السكون وقوله مطلقاً ظن
ما فى المعنى التشبيهية المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكور
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الأحوال فيكون معنى التشبيه عاماً
فى الظروف المستقر وضمير جمع العاقلين غير المذكور السالم أى ضمير جمع المذكور
العاقلين أى الضمير العائد الى الذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و
فعلوا أى ضمير ما يورثن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو المستكن فيه
المقرون بالتاء الساكنة التى هي كتاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو ونحو الرجال
جاءت أو جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتا ويل الجماعة أو بالواو لكونها موصولة
لهذا النوع من الجمع وهو جمع العاقلين وتكى بعض النسب وضمير العاقلين غير المذكور
السالم فعلت وفعلوا فتقول غير المذكور السالم صفة جمع العاقلين وإنما قد جمع
العاقلين بغير المذكور السالم احتراماً عن العاقلين اذا جمعوا سالماً فان ضمير هم
الواو فحسب يقال الزيدون والمسلمون جاءوا لأن الواو وضعت لهذا النوع من الجمع
ولا يقال الزيدون والمسلمون جاءت بتا ويل الجماعة كراهة اعتباراً بالتانيث مع
صيغة المذكور وضمير نحو النساء من جموع المؤنثات وما فى حكمها عن مؤنثات اللفظية
والمعنوية وضمير نحو الأيام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن أى ضمير فعلت و
هو هو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الأيام

مضت او مضين بناءً التانيث بتاويل الجماعة و بالتون اما في نحو الايام فلكونه جمعاً للغير
 العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في
 نحو النساء فللمحمل على جمع غير العقلاء اذ الالف لقلّة عقولهن يجزين مجرى غير العقلاء
 ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على رادة الصفة
 المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فروعون موسى ثمرًا فرغ من التقسيم المذكور
 للاسم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المشنى فالاسم على
 ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المشنى والمجموع ليعلم ان سواهما
 المفرد وما للاختصار وقدم المشنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه
 بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرة لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف
 الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء وبأن يكون
 أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بناء تانيث كعلامة واختصاص
 القسم الاخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بذكر كرمه كسرخوسه اذ قامت
 او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خاسيا نحو سفر جلات وان
 لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكور ولا مجردا عن التاء من
 الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة
 وتوفيق الوضع ما حقق اخوه الف نحو المسلمين والزيدان وقوله اخوه مفعول كحق و
 الالف فاعله والحقوق در رسيدن اوباء مفتوح ما قبلها اى قبل الباء نحو المسلمين
 والزيدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله باء وكلمته ما مفعول ما لم يسم فاعله
 لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى باء فتم حرف جعل قبلها لوفى ما قبل الالف ونون
 مكسورة لان الاصل فى البناء السكون وانما عدل نحو من اجتماع الساكنين و
 الاصل فى تحريك الساكن الكسر كما عرف ولولا ينقل اللفظة والامثال هو
 فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحيتين وفتحة النون ولتعا دل ثقل الكسرة
 خفة الالف والفتحة وانما اخير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
 دورها فى الكلام لان المتكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهى الحركات الثلاث فتحقق
 بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقريبا للاشتراك وخضت الالف بالتثنية
 بكثرة وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية فى الفعل ولوفى اخر ضميرها فى الفعل
 وهما وانما وتخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع فى الفعل ولكونها للجمع

١٥١
 ١٥٢

في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وكحصولها بجميع الشفتين
 ولوفوق اخر ضميره في الفعل وهو هموا وانتموا اخر زيدت الياء تكثيرا لا بنية
 التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث و
 الالكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء
 ففتح في التثنية لوفوق ما قبل الالف وكسرى في الجمع لوفوق الياء وفتح في التثنية لوفوق
 ما قبل الياء وكسرى في الجمع فرقا بينهما او كسرى في الجمع لوفوق الياء وفتح في التثنية
 فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق بحق والضمير عائدا الى كل واحد من الالف و
 الياء وفيه نظر لانه قد سبق لحق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين
 الالف والياء قيل انه عائدا الى ما لحق اخره ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا
 لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله بحق قيل انه عائدا الى اللحق وفيه ايضا نظر
 لانه حينئذ يشمل لحق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان
 يؤخر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض
 على الحركة والتثنية الثابتين في الواحد ولا تأثير لها في هذه الدلالة اى في
 الدلالة على ان معه الضمير عائدا الى ما وهو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك
 الاسم مثله اى مثل ذلك الاسم في اللفظ فرذا كالزيدين او جماعة كجمالين و
 قومين من جنسه اى من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة
 الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشتراط جنسية المعنى احتراز عن المشترك فانه
 لا ينبغي لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسي
 وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر و
 القمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو
 العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجيب
 عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا
 للمذكور على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في القمرين
 وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اى المسميان بالعين وهذا الجواب يتأتى
 في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيزا كوكب السماء وبالقمرين فضلا من امر
 محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين
 المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله

ما يماثله في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل ان معه اكثر منه فلا يرد
 شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنس اى ولا واحد من خلاف جنسه
 ولواريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا الاستغنى عن قوله من جنسه
 لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظر
 لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد متمنا وامتناع فرد
 لاينا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد المتمنع
 الا ترى انهم عرّفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقم هو
 مقاصد ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت
 والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحذف وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخوه تخفيفا
 ولم يخرجوا ترخيم المضان والمستغان وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل
 على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من المتمنعات الى غير ذلك والحق ما
 ذكره الزمخشري في المفضل قائلا المثنى وهو ما حكقت اخوه زياد فان الف
 اوياء مفتوح ما قبلها ووزن مكسورة ليكون الاولى علما للضم واحد الى واحد
 والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا
 المشفية عبارة الشريفة حيث جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من
 غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير المتمنع فان قيل
 لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو زيدا
 قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر
 الزيدان كذلك فالمقصود اى فالاسم المقصور وهو الذي في اخوة الف مقصور
 وسمي مقصورا لامتناع عن المد والقاء لتفسير الاقسام استفادة عن عموم قوله
 ما الحق اخوه كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصود والمدود لكنه ترك ذكر
 الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما بعدم جريان تغير في تثنيتهما وبين حكم المقصور
 والمدود فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان
 كان مجهولا الاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بالي ولدى وهونلا في الواو للحال
 والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي المجرد اى ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي
 الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو مولى ومصطفى فليست
 الف واو فليل عصوان في عصا والواو ان ولد وان في المسمى بالي ولدى اعتبارا

مع
بلى

للأصل ما في أصله الياء حقيقة واحكام خفة الثلاثي بخلاف ما كان على
 اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الأصل لمكان الثقل كعلى ومصطفى
 واليه اشار بقوله والآي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى
 او حكما بان مجهول الأصل او عد يمد وقد اميل كالمسمى متى والى او كان على
 اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كعلى ومصطفى او زائدة كحبلى
 وارطى وحجى وحبارى فبالياء اى الفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى
 ومتيان وبلتيان في المسمى متى وبلى ومعلميان ومصطفيان وحبليان وارطيان
 وانما قلبت ياء اعتبارا للأصل فيما أصله الياء حقيقة واحكام وتخفيفا فيما زاد
 على ثلاثة احرف ولتقائل ان يقول لو قال والآي لكان اوفق بقوله قلبت واوا
 واخصر الا ان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الجزاء
 لكثرة صورته وغلبة وجوده والمد وداى الاسم المدودان كانت همزة اى همزة
 المدودة اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقرأ جمع قارئ
 ثبتت الهمزة لمكان الاصل فيقال قراءان وحكى ابو علي الفارسي عن بعض العرب
 قلبها واوا نحو قراءان حملا على اخواته من الحمراء والصفراء وان كانت الهمزة للتانيث
 كحمراء وحمراء قلبت واوا نقول حمراءان وصحراءان وانما لم يثبت كرامته وقوع صورة
 علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في نحو مسلمة ايضا علامة التانيث و
 قد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي ان
 لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لثلاثي لتبس بتثنية المذكر وانما قلبت واوا والآي
 تحذف عن اجتماع اليائين في النصب والكسر ولكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء
 المماثلة اياه في تعويضها عنها في اقلت ووقئت والآي وان لم يكن اصلية ولا للتثنية
 بل كانت منقلبة عن اصلية واوا ككساء اصله كسا واويا كدراء اصله رداء
 او كانت زائدة للحاق كعلاء فانه ملحق بسرواج والعلاء رگ کردن والتسرواج
 كجاءه شتر بزرگ وجائى نرم که دروگياه برويد فالوجهان اى فقيها الوجهان اى فقه
 الالف وجهان او فقيه الوجهان اى في الاسم المدود الوجهان الثبوت والقلب
 انما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الحاق بها او الانقلاب عنها و
 انما القلب فلشبهها بالهمزة التانيث في عدم كونها اصلية فيقال كساات و
 رواان وكساوان وهدايات ويحذف تونه اى تون التثنية للاضافة اى وقت

الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام الكلمة
 وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيقتضيان فان قيل لو كان نون
 التنشئة قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو
 الغلامان لعدم التنوين في الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها
 عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما في
 رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه
 ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو مختار بعض المتأخرين وآما عند سيبويه
 فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرفت في المطولات وحذفت تاء
 التانيث الثابتة في الواحد عند التنشئة على خلاف القياس والشذوذ في
 خصيان واليان دون غيرهما تنشئة خصية والية والخصيان الجملتان اللتان
 فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تنشئة المؤنث بالمدرك ولكن
 هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالمدرك قيل انما خصا بالمدرك لانهما
 لا لتصاقهما صاراكشي واحد فنزلت لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع
 وسط المفرد وآما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اي حقتان وقوله
شعر هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا بما وفساد بعد الولاء اي
 قصعتان فمن ضرورة الشعر اى لم يجز في السعة بخلاف خصيان واليان حيث
 يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جواز لا وجوبا لجمع قوله متمما تلقى فرب
 ترجف روائق اليك وتستطارا وقوله ايلي اير الكمار وخصيتها احب الي
 فرائد من فرازي وقبل هي ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله كان خصية
 من التذلل ظرف عجوز فيه ثلثا حنظل وقوله ترجع الياء ارتجاج الوطى وقيل
 جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان تنشئتهما لا تنشئة
 خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع
 في بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير
 ما الاحاد جمع احد وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغير صفة
 لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة ملتبس بتغيرها
 لا في صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح
 وكما في نحو رجال في رجل واجار في جمع حجر ونقصان ككتب في جمع كتاب

شعر

شعر

شعر

شعر

او تغيير هيئة اى حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في خوفك و
 هجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع
 حروفا وهىة قيل قوله بتغير ما يشير الى ان التغير التقديرى كاف لان
 لان معناه ائى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقدير اكما
 في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة
 في اسد ورجال وفي الواحد اصلين مثل الضمة والكسرة في قفل وجمار
 فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقدير او فرضا وفي قوله على احاد مقصودة احتراز
 عن اسم الجنس نحو نخل وتولد لالتما على احاد غير مقصود اذ المقصود بهما
 وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
 فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحرف ومفرد
 على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتورا صلا لعدم دلالتها على الاحاد بحروف
 المفرد اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام
 المفرد فيهما وكذا التمر والتمر وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو
 رمل وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجمع حيث لم يؤت فيها بحروف
 مفردة اتما فيقصد احادها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع
 التي لها احاد من تركيبها نحو مركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في
 الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو مركب وصحب
 وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفرد
 بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بل ارد الى الاصل مع كونه على غير
 صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
 بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق
 عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون
 موقوفا على كونه جمعا لانه فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير
 لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة وعبا ديد وعبايد بمعنى الفرق لعند بحروف
 المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا فرضا كما
 في المجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان المجموع واستعمالها
 في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند

العلم الذي

أول واحد

نوعين
يقولون
بجمع

تحقق منتهى المجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو عباد وعبد ود
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و
غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحدا لعدم جريان احكام الجمع
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض
الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله
حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سفارح جمع سفرجل وفرازد جمع فزرد
وان اريد به الجنس مجمل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجبان
يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهزة والتاء في
كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراى به
جميع حروف مفردة كرجال وجعافرا وبعضها كسفارح وفرازد ونحوهم و
ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطا
وهو قول سيبويه جريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس
واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسم الجمع
التي لها احاد من تركيبها كجامل وياقرو وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة
على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وياقرو جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس
لها احاد من تركيبها كتمر وتمرّة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا
واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فاك جمع
لتحقق التغير تقديره على ما بينا وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
المذكر ومؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح والمذكر المجموع صحيحا والجملة مستأنفة
لان لما قال فالصحيح لمذكر ولو نث كانت ساثلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

فالمد كرفاء للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو
 لوفق الواو فتقوله آخره مفعول كحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ مقدم والخبر والجملة الاسمية صفة
 واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوباء مكسور ما قبلها أي قبل
 الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطفت على قوله واو اوباء أي ما لحق اخره
 احداهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خصة الفتحه ثقل الواو والضمه ليدل
 متعلق كحق والضمير عائد الى حقوق الواو والياء وفيه نظرا لانه قد سبق حقوق الواو
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى اللحق وفيه
 نظرا لان حقوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحل الكلام على حذف العطف
 ويكون المعنى كحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين
 فيستقيم الكلام على التثنية والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما وهو عبارة
 عن الاسم أي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
 ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وهنا كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض
 الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم
 من الجدار يعني لو فرض الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقر واعلم منها
 ومنه بيت حماسة شعر اللوم اكرم من وبرو والده واليوم اكبر من وبرو ما
 ولدا والوبر اسم رجل فان قيل لم يقل هنا على ان معه اكثر من جنسه ليجز
 المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية
 ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد هنا تعريف ماهية الجموع مطلقا
 بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتعا فلم يحجج الى هذا القيد لاخراج الجموع الممتنع
 فان كان الفاء لتفسير احكام الاستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله
 على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او
 سلامته عن التغيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان اخره اسم كان
 أي اخر الاسم بآء خبر كان قبلها أي قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ
 مقدم الخبر والحج

كقاض حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال
 مثل قاضون جمع قاض صله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها للاستثقال
 الحركية على الياء ثم حذف لا لتقاء الساكنين وان كان اي الاسم مقصورا الى
 اسماء اخرى الف مقصورة نحو مصطفى حذف الالف المقصورة لا لتقاء الساكنين
 وبقي ما قبلها اي قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحة على الالف المحذوفة
 مثل مصطفىون جمع مصطفى اصله مصطفىون فقلبت الياء الفاء ثم حذف
 لا لتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر
 مبتدأ محذوف ومضاف ومضافون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره
 مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان
 الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكور علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة
 المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجميع لسلامة بناء الواحد
 فيه والمذكر العاقل اشرف من غير فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله و
 شرطه مبتدأ وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور والقاء زائدة والشرط معترضة
 وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر
 ولم يوجد في السعة ونزادة القاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف
 انما فيكون القاء في جواب انما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر
 بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجمل الشرطية خبر والضمير العائد الى
 المبتدأ مقدر بعد القاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكور وفيه نظر لانه
 على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح
 الشارح في بحث المبتدأ ولاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح
 الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخنا واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه
 احدها ان يقدّر حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة وكفى به رابطا اي شرطه
 ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصول مذكور
 والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه ما يذكر وقوله ان كان
 الى اخره استئناف اي ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزاني فاجلدوا ان
 التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي وشرطه على التفصيل وحذف وحذف هذا الخبر بقية

بما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكله وان كان صفة فكله والرابع انه
 مبتدأ أو الجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ
 بجذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون اي بيان شرطه هذا
 الكلام ان كان اسما فذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع
 بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اي شرط ذلك المذكر في هذا النوع
 من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون
 او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار فادة قوله فهو مذكور وقوله علم
 يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر
 خبر مبتدأ محذوف اي فذلك الشرط حصوله مذكور او فذلك المذكر علم يعقل
 وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ
 العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
 يعني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دون لان المذكر الحقيقي هو مسمى
 العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد
 جمعه بالواو والنون من التسامح بجذوف مضاف اي فهو اسم مذكر ولا
 تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد اللفظ المذكر
 يعني المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه
 مذكر لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ
 العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل
 علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم
 من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة
 بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال يعلم مكان
 يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الملائكة
 بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه
 تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمعه بالواو
 والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الياء جمع بلغة وهي الذاهية
 اي بلغت من الداهي وانما جمع بالواو والنون لان الداهي لما صدر منها
 فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء

فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى توقيفية ومنع الشرع لاينا في اطلاق اللغة
كذا في بعض شروح المذروان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار
افادة قوله فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك
مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو
مذكر يعقل تكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا وهو مذكر كان قوله وان لا يكون
افعل فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذو عدم كونه افعل فعلاء واذا قدر
فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكروا وان اريد
به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بقاء تانيث مثل علامة ضائعا كحزبنا بشترا
التذكير اللفظي وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر اي فمذكر وذو
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة
وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله
افعل خبر لا يكون واصافته الى فعلاء بادنى ملازمة اي افعل الذي مؤنثه فعلاء
لكن يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يؤنث به من نحو اضر واسمر وغيرهما والعلم
لا يضاف واجيب باناسلنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بتكرار
بواحد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلا نفعلي مثل احمر فانه لا يقال
فيه احمر للفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يضم جمع افعل
التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعاء حيث يحج جمع بالواو والنون
فخوا جمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو في الاصل افعل
التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلي وافعل فعلاء
يختص بذلك وحيد لا يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه
الاشكال اصلا ولا فعلا نفعلي عطف على فعل ولا زائدة لتأكيد النفي واصافته
فعلا نفعلي الى فعلي بادنى ملازمة كافعل فعلاء اي ولا فعلا نفعلي مؤنثه فعلي
مثل مسكر فانه لا يقال فيه مسكر انون للفرق بين فعلا نفعلي هذا وبين فعلا فعلا نفعلي
ميت بجمع جمعاء هذا الجمع كندسانون والمستويا عطف على الفعل ولا زائدة

للتأكيد النفي أي وإن لا يكون المذكر مستويا فيه أي في ذلك الوصف مع المؤنث
نحو جريح إذا كان بمعنى مفعول وصبور فإن المذكر فيهما مستوي مع المؤنث يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لأنه لو جمع مذكر بالواو والنون كجمع مؤنثه بالالف والتاء حينئذ يرتفع
الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة استخف أي أرك و
اضعفت من الأولى لأن ضمير ان لا يكون عائد إلى الوصف المذكور فيكون المعنى
وإن لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوي شي في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع
المؤنث لكان شبيها إلى هذا عبارته وقال شيخنا واستأدي تعمله الله تع بالرحمة
والعطف أن ضمير ان لا يكون عائد إلى المذكر لا إلى الوصف فلا يلزم ما ذكر
من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد إلى المذكر دون الاسم
بدل لانه ان البحث في المذكر لان صدر البحث المذكر ما كحق اخره فلا اشكال
اصلا ولم يحتج في الربط إلى تقدير فيه في قوله وإن لا يكون افعال فعلاء ويكون المعنى
شرطه ان كان صفة حصول مذكرو عدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث وكذا ان عاد إلى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط إلى تقدير فيه في قوله
وإن لا يكون افعال فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكرو عقل وذو
عدم كون المذكر فيه مسمى افعال فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع
المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين
الانصاف ولا تاء التانيث عطفت على قوله افعال فعلاء أي وإن لا يكون كائنا
بتاء تانيث او عطفت على قوله مستويا أي وإن لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء تانيث
مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان تبقى التاء وتترك
فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وإن ترك
لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه
كعلام ويحذف نونه أي نون الجمع للاضافة لانه نون عوض عن التوين المتأني
للاضافة لان الاضافة يقتضي الانصال والتوين الانقطاع وقد شد نحو ارضين
بفتح الراء كارضات وثمرات وسنين وبثين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال
مفكر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلعة ونحو ذلك جمعت بالواو

والتون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية
فاجاب بقوله وقد شد غوارضين وسنين وآرتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين
وارضين كجبر النقصان الواقع في واحدة وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في
ارض لانها في التقدير ارضة بهليل تصغيرها على ارضية وكاللام في سنة فان
اصلها سنة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والتون جبر لما دخل عليهما
من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات
كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف
الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الدواهي ونحو
قوله تعالى رأيتهم لي ساجدين متاؤل لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اوصاف
المحال والتكاتب من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء
فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اي جمع المؤنث الصحيح او المؤنث لجمع صحيحا
ماحق اخره الف وتاء نحو هذات ومسلمات وشرطه اي شرط الاسم الذي
جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم
الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر او الواو
للمحال اي لذلك المؤنث اول ذلك الاسم مذكرا فان يكون مذكرا اي مذكرا ذلك الاسم
او ذلك المؤنث جمع بالواو والتون لان المذكر اصل والجمع السال هو سواء كالبواو
والتون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع و
جمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف
والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والتون لاجمع التكسير ليكون
الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد ولا يلزم مزية الفرع على الاصل فتراعلم
ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى
اخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض
الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعور الاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء
اسم الاشارة ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر
لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه
بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكرا كذا او يقال قوله وشرطه مبتدأ
مخذوف والخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى كذا نبتة وكذا نبت

فأجلدوا كما مر أو يقال أنه مبتدأ أخبره بمخذوف أي وشرطه على التفصيل أحد
 هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر أو يقال أنه مبتدأ أحد من مشاف والجملة
 الشرطية خبر بتأويل هذا الكلام كما مر وإن لم يكن له أي لذلك المؤنث ولذلك
 الاسم مذكر مجموع بالواو والنون فإن لا يكون أي فالشرط عدم كونه مجردا عن التأء
 إذ لو جمع المجرد عن التأء بالالف والتأء لزم اللبس بذي التأء كحائض حيث يقال
 في جمع حائضة التي أريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي
 أريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لأن
 ما فيه التأء صريحا اليق بالجمع والالف والتأء ما فيه التأء تقديره والأى وإن لم يكن
 المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ومرعد وتمر وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف
 أو مصدر أي زمانا مطلقا أو جمعا مطلقا أو غير مقيد بشرط فيقال هذات
 مرعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات
 بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان
 الجمع المكسر فقال والمكسراي المجموع المكسرو في بعض النسخ جمع التكسير
 ما تغير كلمة ما على النسخة الأولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع أي مجموع
 أو جمع تغير فيه بناء واحد المحقق كرجال في جمع رجل وأفراس جمع الفرس أو
 المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون أراد بالتغيير اعم من أن يكون حقيقة
 كعامة المجموع المكسرة أو تقديره كما مر في فلك وهجان فإن قيل هذا الحد
 ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات
 بفتح السين وكسرها جمع كسرة يسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة
 يسكون الراء فأنها مجموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغيير هنا يكون
 في أي أن الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فإن أصل مصطفون
 مصطفين وأصل معلون معلون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم إلى جمع
 القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة والحد
 داخلان أي حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في
 القلة وبنية جميع القلة أفعال وأفعال وأفعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على
 قوله فعلة أي الجمع السالم يعني بنية جمع القلة هذه الأربعة وكلها نوعي جمع
 السلامة ونزاد الفراء فعلة ككلمة جمعها كل ونزاد بعضهم أفعلاء كاصد قائم جمع

صديق وقال الشارح الرضائي الظاهران جمعي اسلانة لمطلق الجعم من غير نظر
الى القلة والكثرة ويعلمان لهما فاعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلثها غير
منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والثانيث وافعا
منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس
على ما عرف وما عدا ذلك اى ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح
جمع كثره اى واقع على فوق العشرة فاذا لم يتجى للاسم الابداء جمعة القلة كارجل
فى الرجل او جمع الكثرة كرجال فى الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعمل احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ مع
وجود اقرآء تشرع فى تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل
به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جمع تقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم
الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والفعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف والالة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل
دلائلها على معانى الافعال ولذا لم يذكر الظرف والالة لانها لا يعملان وانما قدم
المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل فى الاشتقاق عند
البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصل لانه كان الاختلاف بخلاف غيره
من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجاري على الفعل
وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر فى الاصطلاح هو اللفظ الدال على
الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احتراز عن اسماء
المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلائلها على
الحدث ولتقابل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التى لا فعل لها من لفظها نحو
دفرا وجرأفة وثقة ويحك وبيك وويلك الا ان يرد الجاري على الفعل حقيقة
او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر
لا مكان فرض الفعل فى كل منهما ثم اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او
متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنة اياه فى حركاته وسكناته و
جريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشمل

الاسماء المتصلة بالفعل

على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح
 مشهور فيما بينهم فلا يلزم الا بهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحد
 على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
 الا بهام وهو اى المصدر من الثلاثي اى من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي
 سماع اى مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه
 ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف
 لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا
 سماعي وكلمة من بياضية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر
 على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اى حال كونه
 ما اخذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب الكوفيين وفيه
 جعل هذا الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس بقوله سماع
 فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمحل لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره
 اى غير الثلاثي قياس اى مقيس او قياسي او ذو قياس اى من شأنه ان يثبت
 من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اى وهو من
 غيره قياس وحذف هذا المبتدأ بقريضة السياق فيكون الكلام من باب
 عطفت الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين
 مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطف على قوله من الثلاثي
 وقوله قياس عطف على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب
 المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار
 ويقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمر ولكنه لم يثبت او يحل الكلام على قوله
 الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل ويزيد
 في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجاً واستغفر
 استغفاراً وقاتل مقاتلة واجتنب اجتناباً وبعثر بعثرة ويعمل المصدر بعمل
 فعله لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ما ضيا او غيره حال من فاعل يعمل
 اى حال كونه ماضيا وغير ماضى اى سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربي في مس
 زيدا او غير الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربي زيدا الآن او غدا شديدا
 ولم يشترط لا عمل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لا عمل اسمي

الفاعل والمفعول لأن عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فإنه
 يعمل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وذلك لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
 إذا لو كان بمعنى الماضي كان مشابهاً له معنى ومخالفاً له لفظاً ومشابهاً للمضارع لفظاً
 ومخالفاً له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصح وقيل
 إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيداً شديداً لأنه لا يعمل
 لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن أن
 المصدرية إذا دخلت على المضارع خلص الاستقبال ثم المصدر إنما يعمل إذا
 لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فلا يصح أن يعمل بل العمل
 حينئذ للفعل لأنه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف هو وجد
 القوي ولأن عمله لكونه بتقدير الفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً تعذر
 تقديره بان مع الفعل إذ لا يصح تقدير ضربت ضرباً بضربت أن ضربت وإذا
 سُدَّ مسد الفاعل يصح أن لا يعمل للمصدرية بل لنياً بته مناب مفعول كما سيجي
 ولا يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه أي على المصدر لأنه ضعيف العمل
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمير بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصاً
 مشابهة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلعدم موازنه في حركاته وسكناته وأما معنى
 فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظاً ومعنى وكذا اسم
 المفعول على ما سنبينه في موضعه وكونه بتقدير الفعل مع أن وشي مما في خبر أن
 لا يتقدمها لأن حرف أن موصولة والفعل التي بعد هاء أصلتها وشي مما في خبر
 الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم ولا يضمرفيه أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر أفيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضرب زيداً وإنما لا يضم
 الفاعل فيه لأنه لو اضمرفيه لا ضمرفيه في مثله ومجموعه لا يلتبس الشئ والمجموع بالحاء
 ولا يجوز إضماره في الشئ والمجموع لأنه يستلزم التثنية في الشئ وهما تثنية المصدر
 وتثنية الفاعل المضمير واجتماع الجمع في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل
 المضمير وهو مستقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم
 التلبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا تحاده مع فاعله فيما صدقاً عليه فتثنية أحدهما
 وجمعه تثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولما قل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير الثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالظن المستقر
واسم الفعل فانها يتحملان ضمير الثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
زيد رويد عمرو ويا زيدان رويد عمرو ويا زيدون رويد عمرو وهذا حاصل ما ذكر
في الرضي واجيب بان الاضمار في الظروف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما
انصرف فيه وهو الفعل لاحقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا
ولا يلزم اى المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى او اطعمهم
في يوم ذي مشغبة يتما لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا
عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعاقبه ولان التزامه يؤدي الى
الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب ولا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل
لا يضمرفيه ويجوز اضافة اى المصدر الى الفاعل نحو اعجبني ذوق القصا
الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد بالمصدر بفعل
معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظروف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
اليوم زيد عمرو ولو اعمال اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه
مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
كان باللام لا يحتمل تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يتم عمله لعدم مداره لكنه
صم على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه فبحال القرار راجح
الاجل والبرد منعه وجعله بتقديره في اعداءه او بتقدير مصدر متكرر عاملا فيه
اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقبل لمرىات في القرآن شئ من المصادر العرفية
باللام عاملا في فاعلي او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجحيم بالشؤم من القول فان كان مطلقا نتيجة التقيد بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال
المصدر وعند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمفعول
دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

بدل منه أي من الفعل بعد حذفه لمحمد الله وشكرا لله لا كأننا بمعنى الفعل كاسم
 الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو
 مبتدأ محذوف الخبر أي فغير الوجهان والقاء جائزة على الوجه الأول وواجبة على
 الثاني كما ستعرف أن الجزاء إذا كان مضارعاً مثبتاً يجوز القاء وإذا كان جملة اسمية
 يجب يعني جاز أن يكون الفعل عادلاً للأصالة وجاز أن يكون المصدر عادلاً للثبوت
 لا للمصدرية ولأن المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل
 قوي من حيث الأصالة وضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر
 حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل
 ما اشتق من فعل وإنما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع أن الصفات كلها
 منسقة من المصدر إشارة إلى جريان الاصطلاح بالقول بأن اشتقاق الصفات
 من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق أي اشتق لمن قام الفعل به
 وفيه احتراز عن اسم المفعول فإنه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدث
 والجار والمجرور حال أي حال كونه كأننا بمعنى الحدث أي بمعنى الدلالة على صفة
 حادث لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لأنها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث
 نحو حسن وكريم ثبت له الحسن والكريم وليس معناه حدث له الحسن والكريم بعد
 أن لم يكن وإذا أريد الحدث قيل حاسن وكارم الآن أو غداً وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت
 الجنبية لا بمعنى حدثها وكذا الاحتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت
 نحو أحسن وأكرم لكنه يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
 بمعنى الحدث نحو أضرب وأقتل فإنه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث
 لكنه مع زيادة فيعتبر الحيثية فإنها منظورة في جميع الحد ودلالة الحد ودلالية
 فيكون للمعنى اشتق من فعل لمن قام به الفعل أي من حيث أنه قام به الفعل لا من
 حيث أنه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث أنه قام به زيادة الفعل
 على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع أنها
 أسماء الفاعلين إلا أن يقال إن مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث و
 طلاق وليست باسم فاعل أو يقال إن معنى الثبوت فيها بعارض الاستعمال لا
 بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد ودأثر وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام
 والثبوت مع أنها أسماء الفاعلين وأجيب بأنها تدل على حدوث الخلود والدوام الرسوخ

المعجم

المعجم

والاستمرار وأجيب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار
الموصوف التقدير المنزه عن التعبير والحدوث ويدخل في الحد الناهق والصاهل
والعاري وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقولهم
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء وأجيب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب
حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصل الا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يعبر الوصف به وان لم يكن القرب قائما به لان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و
لم يقل لمن فعل لثلاثي يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كاد وحاش
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحدث بفعله وصيغته وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة عن ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد
قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته
اى واقعة على وزنت فاعل اراد بصيغته صيغة الكثيرة المشهورة والانفعال و
فعل وحذف ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما
بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحون
وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صيغة الصيغة اى صيغة الكاشنة من
كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على
معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم الجور والجواب عنه باي بعد اسطر
الحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهولك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير
المجرد الثلاثي بمعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي الجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين متقدم
المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطف على قوله

من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة
 المضارع عطفت على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف
 المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان
 ظرفا كما نرى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بعيم
 مضمومة البناء بمعنى مع اى مع سيم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
 حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الآخر كلمة موصولة
 او موصوفة والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
 حصل قبل الاخران لم يكن فيما قبل الآخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
 يتفعل فان ما قبل هذه فتم نحو مدخل ومستخرج مثل بمثابة اجد هما على
 صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
 بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا
 نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بكسر الميم لثلاثة
 ما قبل الآخر ويضم ما قبل الآخر لثلاثة الميم كما في مبنين من انتن يبنن
 فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بين على الاصل
 فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو لخصن
 فهو مخصص واشتهب فهو مشتهب بالفتح قيل انز قليل او مستعار من اسم المفعول
 كسيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اى اسم
 الفاعل عمل فعله اى الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما
 او متعديا مقدما او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة
 لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبه اعمالهم الم يوقو قوته وقيل هذا
 الشرط للعل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
 لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المفعولات
 القوية كالمفعول فلماذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على سببته فيهم التفضيل
 ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
 مطلقا ايضا الشبهه بالفعل في الدلالة على الحد ولشبهه الخاص بفعل التعجب

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب وأذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط أما حال
 أي متلبساً بشرط أو خبر مبتدأ محذوف أي هو متلبس بشرط والجملة حال أو
 معترضة وأضافة الشرط إلى المعنى أضافة المصادر إلى المفعول بمعنى اللام أي
 بشرطاً بمعنى الحال أو الاستقبال أو بيانية أي بوجود شرط هو معنى الحال أو
 الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا أو باشتراط معنى كذا أو
 أضافة المعنى إلى الحال بيانية أو بادية في ملائمة أي معنى يحصل عند اقتران الحال
 أو الاستقبال وقال الكسائي انه يجعل مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي أو الحال
 أو الاستقبال والاعتماد عطف على معنى أي بشرط معنى الحال أو الاستقبال
 وبشرط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على المتصفت به أي على صاحبه وهو
 المبتدأ أو الموصول أو ذو الحال نحو زيد قائم أبوه وجاءني رجل قائم أبوه
 وجاءني زيد راكباً غلامه أو الهمة أي همزة الاستفهام نحو قائم زيد أو الثأر
 نحو ما قائم زيد وإنما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه أي في اسم الفاعل
 جهة الفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه أو ملتصقاً بما هو بالفاعل أولى وهو
 الاستفهام أو النفي وإنما شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و
 الخطاطة عن الأصل فلم يجز ابتداء ضرب زيد عمرواً وهذا عند سيديويه و
 سائر البصريين وأما الأخفش والكوفيون فيجوزون أفعالاً غير معتمدة على شيء مما
 ذكرناه فكانهم اعتبروا نفس الشبه لأعماله فإن كان الفاء للتعقيب في الأخبار أي
 ان كان اسم الفاعل للماضي أي بمعنى الماضي والاستمرار التضمن للماضي وجبت
 الأضافة أي أضافة معنى تميز من حيث المعنى مراد عن الفاعل أي وجبت
 معنى الأضافة وظرف أي وجبت الأضافة في المعنى أو حال أي ذات معنى ومعنوية
 لقوات شرط اللفظية وهو أضافة الصفة إلى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل
 حينئذ لا تنفك شرط عمله هذا أي وجوب الأضافة اذا كان بعده معمول والأجاز
 ان لا يضاف نحو هذا ضرب أمس ولا يعمل حينئذ إلا في الظرف أو الجار والمجرور
 نحو زيد ضرب أمس بالسوط لانه كيفها را حجة الفعل خلافاً للكسائي فإنه
 عمل اسم الفاعل مطلقاً كما مر ولم يوجب أضافة فعله ولو اضيف لا يكون الأضافة
 عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان أصله الحال أو الاستقبال وأما الماضي
 فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذي اللام فإنه

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا يمتسك بجواز زيد معطى بكلامه درهمها
 بالاتفاق ولا يمتسك له به لأنه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل أي أعطاه
 درهمها كما ذكر في المتن والجمله مستأنفة لأنها وقعت جوابا لمن قال ما أعطاه وقال
 الأندلسي هذا عني بتقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من أفعال القلوب هو
 أنا ظان زيد أمس ذاهبا لأنه لو قدر هذا فعل الخريزم لاقتصارا على أحد المفعولين
 اللهم إلا أن يمنع جواز ذلك المزموم الاقتصار ويجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك
 من خصائص أفعال القلوب كسائر الخصائص التي سند كرها وإن كان معمول
 آخر لفظ كان هذه أمّا تامة أي أن واحد معمول آخر لاسم الفاعل غيرها أضيف اليه
 بعد كونه بمعنى الماضي أو ناقصة أي أن كان له أي لاسم الفاعل الذي معنى الماضي
 معمول آخر غيرها أضيف اليه معنى بأن اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد
 معطى عمرو أمس درهمها بفعل مقدرا أي فهو متلبس بتقدير فعل مقدرا عليه
 اسم الفاعل أي أعطاه درهمها والجمله مستأنفة لأنه لما قال زيد معطى عمرو أمس
 فكان سائلا سال ما أعطاه فقال أعطاه درهمها ولتقابل أن يقول هذا أي بتقدير
 الفعل لا يثبت في اسم الفاعل من أفعال القلوب نحو أنا ظان
 زيد أمس ذاهبا للزمم الاقتصار اللهم إلا أن يجعل عاملا مع المضي ويجعل
 ذلك من أفعال القلوب ولتقابل أن يقول أن قوله معمول آخر يقتضي أن يكون
 المضاف إليه أيضا معمولاً لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك
 وأجيب باننا لا نسلم أنه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى
 تقدير التسليم قلنا أن معنى قوله معمول آخر أي صالح لعله فيه على تقدير
 أن لا يكون بمعنى الماضي أو يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير
 على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك أن درهمها في زيد معطى عمرو أمس درهمها و
 المضاف هو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو
 بتقدير كونه بمعنى الحال أو الاستقبال أو تحمل على معمول له من حيث المعنى
 لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله
 تعالى وجاعل الليل سكوناً لأن الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولتقابل أن
 يقول أن في اطلاق قوله وإن كان معمول آخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا
 لأنه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف إليه أو معمول لفعل مؤخر عنه وغيره

ع
 ٢
 ١٢

جعل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدرفان دخلت اللام لتفاءل التعقيب في الاخبار اى
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في
جواز الاعمال وجميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال والماضى
لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول قيصير بمعنى الفعل حتى كان بمرفوعة جملة
ولولم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما
ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا في يجوز
الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجوز عند كوك غدا والآن وما وضع عنه
اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضرب معنا
كثير الضرب وعليم معناه كثير العلم وحذرمعناه كثير الحذر مثله خبر لقوله
وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل
الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو
الآن او غدا ونريد الضارب ابوه عمرو الآن او غدا وامس فان قيل لم يعمل هذا
مع انه لا يجري على الفعل المضارع اى لا يوازنه في حر كاته وسكناته فلم يمت
المشابهة اللفظية قيل انما جعل اعتبار الالصل وعدم اعتبار العارض اللفظية
او تقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة
فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضارب والعليم عالم والحذر حاذر فكا
مما يوازنه في حر كاته وسكناته حكما باعتبار ما لانزمتها لم ولتضمنها اياه كذا
في جواسى الصباح والمشي والجموع مثله خبر لقوله والمشي اى مشى اسم الفاعل
ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما
كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المشي والجموع
بعد الفراغ عن حكم كلانوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و
الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع
السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون
اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها والتعريف اى ومع
التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة وذلك لان اللام موصولة
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما خذفت
من الموصول ثم كما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين
وأما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم
التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو أشهر وأعرف إلا أن يعتبر الكيفية
من حيث أنه وقع عليه الفعل بخلاف أشهر والكرف فإنه ليس بهذا الكيفية
لأنه من حيث أنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فخرج من الحد ويدخل في
الحد أسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب
تبعاً على سبيل التغليب والأمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وأما قال
ما اشتق من فعل مع أن الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة إلى جريان
الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل و
صيغته أي صيغة المفعول من الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالباً
والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته أي كائنة على مفعول كمضروب وقوله من
الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفاً وأما قلنا غالباً
لأن صيغته قد يحى على فاعيل نحو قاتل وجريح لا يقال أنه صفة مشبهة لاسم
مفعول لأننا نقول أن الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل
وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لأنهما بمعنى مقبول ومجروح ومن
غيره أي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كخفة الفتحة وكثرة
المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل على
المضارع المبني للمفعول كما ستخرج وقد شذاضعت الشيء فهو مضعوف
بمعنى المضاغف أي جعلت مضاعفاً وقوله على صيغة اسم الفاعل عطفت على
قوله مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على
صيغة اسم الفاعل ورده فاصلاً بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة
ما موصولة أو موصوفة أي بفتح الحرف الذي أو حرف حصل قبل الآخر وأمره
أي أمر اسم المفعول أي شأنه في العمل أي في كونه عاملاً على فعله الذي هو
مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط أي اشتراط أحد الزمانين
إلا إذا كان ذلك اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه أو الهمة أو النافية لعمله في
المنصوب كما راسم الفاعل وكذا في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول أن كان

بمعنى الماضي نحو نريد معطي درهم أمس وذلك لأنه عمل فعله وهو
 الفعل المبني للمفعول المشابهة له مع احتياجه إلى ما يحتاج اليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشروط فتعل بتلك الشروط مثله
 وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابن علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في
 الفاعل مثل زيد معطي غلامه درهم الآن أو غدا حيث عمل عمل يعطي ثم لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم
 الفاعل وشبهت به في أنها متنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل
 فإنه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما
 ستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلاً أو رداً فقد ذكر في بعض شروح
 الكشاف في بحث الترخيم أن الفعل المتعدي قد يجعل لازماً وينقل إلى
 فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والمعلم و
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل و
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت أي على الدلالة على صفة ثابتة لأحاده ثم فمعنى
 زيد كبرية ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا اريد ذلك
 قيل كرم الآن أو غداً وكذا معنى نريد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز
 عن نحو قائم وذهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدث
 فإنه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو أحسن وأكرم وأشرف فإنه ما اشتق
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا أن
 يقصد الكيفية أي من حيث أن قام به الفعل فيخرج ذلك لازم من حيث أنه قام
 به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف
 الجواب عن إيراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية أو من حيث أن صيغتها ليست على وزن
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الأول كان قوله على حسب السماع أي على قدر السماع
 ووفق من الواضع خبراً بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الأول أي
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث أن صيغتها باسم معينة وصيغته

الصفة المشبهة

اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر في تضمن حكما على حدة
 لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها
 ليست على نبرة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع
 من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة
 عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لشابهتها
 باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما
 الاعتماد على صاحبها او الهزة او ما فشرط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل
 انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم
 الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم نبرة الفرع على الاصل قيل
 المزبية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة لضرورة لان اشتراط الزمان فيها
 يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث
 على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل عمله في المفعول به ولا عمل فيه ههنا لانها ابدل
 مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون
 الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى
 بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها
 اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف
 على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا
 باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فلهذا ستة اى فهذه
 الاقسام ستة بضر بالاثنتين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في
 كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصال
 الاقسام ثمانية عشر بضر بالثالث من اقسام المعمول في الستة من الاقسام
 الحاصلة بضر بصيغتي الصفة في صفات المعمول الثالث فقوله صارت ثمانية
 عشر جملة مستأنفة كان سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية
 عشر قسمها ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات
 اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتقسم الى حسنة التاليف وقيحة وممتعة و
 هي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخني واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه في هسالة له على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المعمول

في معمولاتها المرفوعة على البناء على أي حال كون المفعول فاعلا نحو حسن وجهه و
 النصب أي نصب المفعول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه أي تشبيهه بمفعول
 الصفة بالمفعول أي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة أي في المفعول المعرفة فهو الحسن
 الوجه بالنصب فإنه مشبأ بالمفعول به وليس بمفعول لأن فعل الصفة المشبهة
 غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم
 الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما أن الجرح في نحو الضارب الرجل
 مشبهة بالجرح في نحو الحسن الوجه فهما أعني الضارب الرجل والحسن الوجه يتعاضدا
 ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل أصله النصب ويجوز بالإضافة لتشبيهه
 بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه عطف الرفع على الفاعلية والجرح
 على بالإضافة كحصول التخفيف بنحو الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الأضافة
 وينصب للتشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمفعول معرفين باللام ثم
 قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه وأعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
 صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالشؤم من القول وعلى التمييز عطف على قوله على
 التشبيه بالمفعول أي والنصب على التمييز في النكرة أي في المفعول النكرة في نحو
 الحسن وجهه والجرح أي جرح المفعول في معمولاتها المجرورة على الأضافة أي مبني على
 كونه مضافا إليه وتفصيلها أي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه
 الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة
 فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر أي تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن
 وجهه مبتدأ وقوله ثلاثة بمعنى ثلاث أوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل أو
 يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف
 أي هذه ثلاثة وفيه نظر إذ لا يستقيم أن يجعل قوله حسن وجهه خبرا إذ تفصيل
 مسائلها الثمانية عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطى على هذا الخبر غيره حتى يتم
 به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه أي
 مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقي في كون كل ذات ثلاثة أوجه فالصفة
 في حسن الوجه مجردة عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 فهذه ثلاثة فإن قيل أي جرح يتقدر في إضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في
 الفاعل قيل تقدير الحرف في الأضافة المعنوية وأما الجرح في الأضافة اللفظية

محمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الأضافة بواسطة
 حرف الجر لفظا أو تقديرا محمول على كونه تعريفا للأضافة المعنوية وفيه نظر لأن
 تقسيم الأضافة إلى معنوية ولفظية ياتي هذا المحل ولأن الاسم في باب الأضافة
 لا يعمل إلا لنيابة عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه أو
 محمول على رادة التقدير حقيقة وحكما فيتناول الأضافة اللفظية على القول بالتقدير
 الحكمي على ما ذكرنا من المحل على كونه تعريفا للأضافة لهما أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو
 غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من
 لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو
 ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير من البيانية في نحو حسن الوجه بعد
 خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالأضافة والقول باضمار الفاعل إذ لو لم يخرج عن
 الفاعلية لفظا بالأضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن إلى
 الوجه من باب الأضافة إلى المشبه بالمفعول لفظا وإلى الفاعل معنى أو يقال
 حروف الجر في الأضافة اللفظية غير مخصصة في الثلاثة المذكورة بل حروفها ما
 يتعدى إليها أصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فإنه بمعنى إلى
 أي راغب إلى زيد إذا جعل اضافة إلى المفعول وكذا بالغ البلد وأذا لم يتعد
 ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح
 الجر لما قلنا أن المضاف لا يجر إلا لنيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
 في حكم العدم إذا اضافة الصور يترتب على صورة اللام لامعناها والالتصاف
 معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة
 مرفوعا ومنصوبا ومجروما وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة ذات لأم والمعمول
 مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجروما الحسن وجهه معطوف بمحذوف العاطف
 له حذوفه تحرزا عن كثرة التكرار وإنما غير السنن السابق ليشير إلى أنه
 شروع في تقسيم الآخر من الصفة المشبهة لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة
 المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لأم الحسن الوجه الصفة ذات لأم
 والمعمول أيضا ذو لأم مرفوعا ومنصوبا ومجروما وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة
 معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة مرفوعا ومنصوبا ومجروما
 هذه ثلاثة اثبات منها مستعان فالاثبات مبتدأ أو منها صفة وممتنع خبره

هذه ثلاثة فتقوله

اى اثنان كائنان من الاقسام الثمانية عشرة متمنعان وهما الحسن وجهه تكون الصفة
 ذات لام والمفعول مجرور مجردا عن اللام والاضافة متمنعان ظاهر لعدم افادة
 الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع
 الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية مجرى العنوية فكما لا يجوز في العنوية
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
 الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه
 عطف يحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلاف في جواز واحد منها
 وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام والمفعول مجرور مضافا قال
 بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه قال بعضهم
 انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو
 الصحيح وعليه اكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجاء للمجروح
 اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلاف والبواقي من الثاني
 عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثبت على حسب الاختلاف ما كان فيه
 ضمير واحد وهو فيما اذا كان المفعول مضافا فروعا او مفردا منصوبا او مجرورا
 احسن خبر ما كان والجمل خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان
 منها فيه ضمير واحد احسن كحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع
 قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن
 الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجرح والحسن وجهه وحسن وجهه وحسن الوجه
 بالجرح وحسن الوجه بتنوين حسن وينصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة و
 حسن وجهه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجرح تعدد الفاعل لانه من باب
 الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
 ولا ففيها ضمير للموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا
 لكنه فاعل مغف وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد
 الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على الحمل
 باعتبار المعنى وهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان
 المفعول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن كحصول المقصود فاما عدم
 احسنيته فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث او اثنان على حسب

مجرور مضافا للحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمفعول

الاختلاف نريد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجز الوجه هو الذي
 اختلف فيه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المفعول مرفوعاً
 غير مضاف قيم لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً ومثالها
 ربح الحسن وجهه برفع وجه وحسن وجهه برفع وجه وحسن الوجه بتوئين
 حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها أى بالصفة
 المشبهة^٢ والا يلزم تعدد الفاعل فى كالفعل التاء للتعليل أى لأن الصفة المشبهة
 حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذلك هذه ويحتمل ان
 يكون قوله وهي كالفعل نتيجة أى حينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل فى انها
 لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والآ أن حرف
 الشرط والشرط محذوف أى وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة وينصب
 على التشبيه بالمفعول فيها أى فى الصفة ضمير الموصوف لأن الفاعل لما جاز
 بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلاً فلا جرم
 يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع أى اذا تحقق وجود
 الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوباً او مجزواً تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على
 حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة
 وجه او حسنة وجهها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجهها والزيدون حسنا
 وجه والزيدون حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت
 النون بالاضافة أى اسماً هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين
 أى غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما
 ذكرنا من الصور أى ما جاز فى الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فى اسم
 الفاعل والمفعول غير المتعديين لأن جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة انما
 هو ليشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه أولى فنقول القائم الغلام رفعاً ونصباً
 وجراً وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب
 الغلام او غلامه او غلام بالحرركات الثلاث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا
 اسم المنسوب لأنه ملحق بالصفة المشبهة نحو التيمي لأب الى آخر الصور وان قيل اسم
 المفعول لا يثنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد
 المضروب مثال الاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل غير المتعدي

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول
 ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين
 احترازاً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد ومعطى درهمهما حيث لا يجري فيهما
 مع ما تعدى اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المفعول على المفعولية
 او جرة على الاضافة وذلك لاننا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو
 قيل زيد ضارب ابية مثلاً لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول ضارب فاعل
 اضيفت اليه وان اباه في المثال الثاني مفعول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
 ثاني اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانزمين فانه
 لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجورور ثم لما فرغ من بيان
 الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل
 على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن
 الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اماصلة
 موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة
 محذوفة اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف و
 لم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه ليشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل
 الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل
 الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه فذلك
 الفعل اى في الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد
 فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال
 مثلاً بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت
 للمبالغة كضرب وضروب ونحوها لانهما وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد
 فيها الزيادة على الغير وهو افعلى اى صيغة افعلى ونحو خير وشر اصلها اخير
 واشتر وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احتراز بقوله
 ثلاثي عن الرباعي نحو بعث وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتل استخرج
 يمكن بناء افعلى منه اى من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء
 افعلى لانه لو نقص لا ختل لفظاً وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج

الاسم
 التفضيل
 الذي
 صيغ
 لتفضيل
 الفاعل
 والذي
 صيغ
 لتفضيل
 المفعول

لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف ل زاد على بناء افعال وقوله يمكن
 محرم مبتدأ محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افعال منه والجملة معترضة وقوله
 قيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعال منه ليس بعلة لبنائه بل علة
 البناء لاداة بفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب
 الجملة صفة اخرى لثلاثي اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس
 بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمر واعور لان منهما خبر مبتدأ
 محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب
 افعال لغيره صفة افعال اي افعال الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة
 نحو احمر واسمر واعمر واعور فاو يبنى منها افعال التفضيل لزم اللبس واشتبه
 افعال التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد
 ذو حمرة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعال التفضيل
 من العيوب بنحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل و
 البلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على
 هذا يصح نحو احمق على معنى للتفضيل اذا كانت ايضا من العيوب الباطنة وقد
 حكوا بشذوذه في احمق من هبنقة اللهم الا ان يراذ بالحمية ما يبدؤ في الظاهر
 من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليق خزنات وخيوط على عنقه وصد
 مخافته ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه
 اسم التفضيل الا شاذ وفيه نظر لان الحمية من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة
 للحقيقة وظهور اثر الحمية في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير
 معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب
 ان يحكم بشذوذا اجهل وابلد لو اريد بهما ما يبدؤ في الظاهر من اثر الجهل و
 البلادة في احد ولم يحكم بشذوذهما احد فان قصد غير اي تفضيل غير
 الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرابعي المجرد او مزيد فيه
 او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اي الى تفضيل غير ممثل هو اشد منه
 اي با تيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبة
 له واتباع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة المقصود على وجه يمكن تقوله
 هو اشد منه استخراجا وبياضا وعيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن من استغفار او بياضا واقبح منه
 ودرجة وعميا وقياسه اى اسم التفضيل للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه
 يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما
 بني للفاعل اى ما كان معروفا فيصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من
 المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد
 به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه
 للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس
 اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ
 وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيء للفاعل
 بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يحى اسم التفضيل
 لتفضيل المفعول سمعا نحو اعذر والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ
 واعرف اى اكثر معدورة واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفة ويستعمل
 اسم التفضيل في كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد
 ثلاثة اوجه فقط وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد
 ثلاثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اى كائنا من نحو زيد افضل من عمرو
 او معروفا باللام نحو زيد افضل وهذا اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية
 ليكون بالعهد مشتقلا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل
 الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة للخلو والجمع
 فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل
 من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها
 الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في اخوكم
 فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلاثة
 اوجه لان استعماله باحد هاتين البيات التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احده هذه الامور الثلاثة الا ليدل

على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى
 المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة
 المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت
 زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمر وافضل
 الناس فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا
 منوياً لان اللام العهدية تشير الى فعل المذكور معه المفضل عليه على ما بينا لان
 معنى قولهم لا فضل للشخص الذي عهد كونه لفضل من زيد مثلاً ولا يجتمع اثنان
 منها لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعاً فلا يجتمع
 الا نادراً فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة نحو الله اكبر
 قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيد افضل واشرف الناس و
 اكبر من عمر او تقدير فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما
 تقول في الدنيا والجلّي فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث الادنى والجلّي
 تانيث الاجل من الدنوّ والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلاثة في قوله
 فما سعى دنيا ظالمًا قد مدت وفي قوله وان دعوت الى جلّي ومكرمة قيل جواز تجردهما
 عن احد الثلاثة المذكورة بصيرورتهما اسمين واتحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا
 صار اسمًا للزمان المتقدم على الآخرة والجلّي اسم للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون
 احدها فان قيل فما تقول في نحو الحسن في قوله تعالى وقولوا للناس حسناً وفي
 في نحو السوى في قول الشاعر شحس ولا يخرجون من حسن بسوى ولا
 يخرجون عن غلط بين فانهما من اسماء التفضيل لانها تانيث احسن واسوء
 قيل لانسلم انهما تانيث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعي والبشري فلا
 يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر لست بالاكتر
 منهم حصي فانما الخبرة للكثر اى لمن اكثر عدد اقل كلمة من في البيت لست
 بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست
 بالاكتر من بينهم حصي فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى
 لست كاشا عنهم بالاكتر حصي لوهو تفضيلية متعلقة بفعل اخر محذوف عاين
 اللام اى لست بالاكتر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه
 مستغنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية

ت
 صلة

المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم
 وعمر واكرم اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل
 عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلاثة اشياء فاذا اضيف اسم
 التفضيل فله اى فلا سم التفضيل معنيان احدهما اى احد المعنيين وهو
 الاكثر اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية ان
 تقصد به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل
 المشتق هو منه على من اضيف اسم التفضيل اليه ضمير اليه عائد الى من وكلمة
 من للعلاء وغير العلاء داخلون تبعاً على سبيل التغليب فلا يخرج نحواعد
 الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله
 معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى
 احد العنايةتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد ولو
 اريد المفعول اى معنى ففى حمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك
 الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما
 حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير يشاء ثم او يكون المعنى قصد
 احدهما قصدك كذا او احدهما ذوق قصدك كذا فيشترط ان يكون موصوفه
 بعضاً منهم اى من اضيف اليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل
 الناس فزيد بعض الناس ولتأكل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضاً
 ممن اضيف اليهم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضام
 اليهم افراداً خارج عنهم تركيباً او داخلاً فيهم واقعاً خارج عنهم ارادةً يعنى داخل
 فيهم فى الافراد والواقع ثم خرج عنهم فى الارادة وقت التركيب والاضافة فلا
 يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان
 يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلاً فى المضام اليهم لم يجز ان يقر
 يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى لخروجه عنهم على
 الجواز اى لخروج يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة
 الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج
 يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضاً من اخوته لانه ليس باخ
 لنفسه فكان احسن مضافاً الى من ليس موصوفه بعضاً منهم ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف ع
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى
 الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوفة اسم التفضيل فيما اشتق هو
 منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيل
 على كل من سواء مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطفت على تقصد
 اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على
 الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة لا لتفضيل
 له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانقاء الموجب بل يجوز كلا
 الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة موصوفه من جملة المضاف اليه وهو يوسف ع
 افضل قریش اى افضل الناس من بين قریش ولم تقصد التفضيل على قریش و
 ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
 بعدا ويجوز ان يضاف الى جماعة هوليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته
 وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من
 غيره له بلا بسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشجع اعدا لبني مروان كانه قيل عاد لابني
 مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملا بسة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن
 الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال
 اكثر مما له حق في الشريع ورده الى القدر المستحق في الشريع والمراد بالاشجع عمر بن
 عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجعة وانما اختار لفظ التوضيح وعدا عن
 لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب الفصل لان ذكر لفظ التخصيص مخصوص بالاضافة
 الى التكرات يوهم التزام اضافته الى التكرات وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته
 والناقص والاشجع اعدا لبني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى
 المعنى الثاني لا يصح لانه حمل المقصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني
 حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني
 قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الاول اى في اسم التفضيل
 المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم
 التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول وفيه نظر
 حيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حمل الأول والثاني على المعنى الأول والثاني لم يكن الكلام مطابقا لحق ما ذكرنا و
يجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الأفراد أي أفراد اسم التفضيل والتذكير مع
وجود تانيث الموصوف كذا في الفصل أي يجوز فيه الأفراد والتذكير على كل حال أي إن كان
الموصوف مشئي ومجموعا ومؤنثا نحو نريد أفضل القوم والزيدان أفضل القوم والزيدان
أفضل القوم وهذا أفضل القوم وإنما لم يذكر التذكير كقضاء بقوله فيما يقابل بعد
الذي بمن مفرد مذكر لا غير لأنه لما كان فيما يقابل الأفراد والتذكير والمطابقة لمن هو
له أي لمن اسم التفضيل ثابت له أي مطابقة الموصوف أفرادا وتنشئة وجمعا و
تذكيرا وتانيثا نحو نريد أفضل القوم والزيدان أفضل القوم والزيدون
أفضل القوم وأفاضل القوم وهذا فضل النساء وإنما جازا لأفراد والتذكير
في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهاً للاسم التفضيل المستعمل
في المعنى من حيث أنه ذكر المفضل عليه بعد لا في كل واحد منهما فيجوز فيه الأفراد
والتذكير اعتباراً بالمعنى وإنما جاز المطابقة لكونه مخالفاً له في اللفظ لوجود
الإضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتباراً باللفظ وأما الثاني أي النوع
الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود بزيادة مطلقة والمعروف باللام
فلا بد من مطابقة أي مطابقة الموصوف أفراداً وتنشئة وجمعا وتذكيراً و
تانيثاً للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو لا متزاج
بمن التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الأول
فانه متزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل
بمن فانه متزج بها لفظاً ثم اعلم أن قوله وأما الثاني عطفت الجملة الشرطية
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الأول وقوله فلا بد جواباً أمّا والفاء
جزائية وهو خبر مبتدئين والضمير محذوف أي فلا بد لهما من المطابقة وقوله
من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلقة بالقول محذوف الخبر نظر لأنه
يكون حينئذ مضارعاً للمضاف على نحو لا حافظاً للقرآن فيجب نصبه والذي
بمن أي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير أي غير المفرد المذكور
نحو نريد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات أفضل من كذا لأن
من التفضيلية بمنزلة الجوز من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين أفعال التفضيل
وأفعال

فقط علم أن هذا أفراد والتذكير

الأفراد

لا يجوز الفصل بينهما إلا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
 في حكم وسط الكلمة وكحق علامة التثنية والجمع والتأنيث يختص بأخر الكلمة
 دون أو سطها فلو حقه علامة التثنية والجمع والتأنيث لزم كحوقها فيما هو في حكم
 وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة نحو
 جر مطلقا سواء كان مظهرا أو مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لأن الصفات إنما
 تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول أو بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة
 المشبهة فإنها تعين بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث أنه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف
 اسم الفاعل لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعجالا له وهو استعجاله بمن
 فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا أو مضمرا أو
 لا في الفاعل مظهرا لأنهما من معمولات قوية إلا إذا وجدت الشروط الثلاثة
 المذكورة في المتن فحينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في عماله حينئذ
 كما استعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث أنه يدل على الحدث وكذا يشبه
 أفعول التمجيد في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاث في الجرد
 مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في معمولات الضعيفة
 وهي الفاعل المضمم المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف
 الجر وذلك لأن مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه أثره والظرف مما يكفي راحة الفعل
 والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا
 يحتاج إلى قوة عمل العامل وإنما يعمل في المفعول معه والمفعول له لأن العامل
 الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه وتقديرا كما
 في المفعول له وفي بعض الشروح إنما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لأنه في
 الاسم نظيرا فعمل التجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذلك هذا وفيه
 نظرا لأن أفعول التجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا أو مظهرا وهو لا يعمل فيه
 البتة والشروط الثلاثة ما أشار إليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر أي في فاعل مظهر
 إلا إذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنة لشيء أي إذا كان اسم التفضيل
 جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى لسبب الواو والحال والتووين
 يدل من الأضافة أي والحال أن اسم التفضيل في المعنى صفة كائنة لسبب ذلك

سببه

الشيء اى المتعلق ذلك الشيء كالحل في المثال فانه مسبب قوله رجل لا نه حصل
 في عينه لسببته فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموضوع اسم
 السبب دون المسبب قيل لعل الشيء استعمال غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق
 اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب اى لمسبب مفضل باعتبار الموضوع
 الاول اى باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفى كون الحل
 مفضلاً باعتبار عين رجل ما على نفسه اى مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق
 للتفضيل عليه اى باعتبار تعلقه بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال
 حيث نفى في المثال كون الحل مفضلاً عليه في عينه منفيًا حال اى حال كون اسم
 التفضيل منفيًا او صفة مصدر محذوف اى تفضيلاً منفيًا مثل ما رأيت رجلاً
 احسن في عينه الحل منه اى من الحل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على
 رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لمسببه اى لتعلقه وهو الحل وهذا
 المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الحل احسن من الحل لكن باعتبارين اما كونه
 مفضلاً باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجل حيث نفى كونه مفضلاً
 باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلاً عليه باعتبار غيره ما جرى عليه وهو كونه في
 عين زيد حيث نفى كون الحل مفضلاً عليه في عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح
 الحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لوجعل هذا الكلام منبتاً
 لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلاً مفعول
 ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلاً وهو اعنى احسن عامل ذو الحدين اى دال
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء
 وتعلق به طرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل طرف او حادث
 يعنى تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به
 ايضاً باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الحل مفضلاً باعتبار عين
 رجل وجهة كونه مفضلاً عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله
 في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدين حدث المشبه وحدث
 المشبه به اى حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به طرفان وهما في الدار وفي السوق
 كل طرف يحدث فان زيدا مشبه باعتبار كونه في الدار ومشبّه به باعتبار كونه في
 في السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشافعي وهو قوله عليه الصلوة والسلام

ون
 في خبره مثال الكلام

مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَمَّا اشترط كونه منفياً
 ليصير بمعنى الفعل لأن نفى صفة التفضيل يجعله بمعنى أصل الفعل لأن التفضيل
 بمنزلة القيد والنفي إذا دخل على مقيد ينصرف ذلك النفي إلى القيد ويبقى أصل
 الفعل مثبتاً فقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى
 أحسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد أو دون حسنه لأفوقه لأنه لما
 نفى التفضيل أي الزيادة ثبت المساواة أو الانحطاط ضرورة فظهر بهذا أن أحسن
 في المثال إنما عمل في المفاعل المظهر وهو الكحل لأنه بمعنى حسن وإنما اشترط كون المتعلق
 مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الأصل باعتبار أن
 تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع إذ لو لا اختلاف اعتبار
 لا متنع فصار التفضيل ضعيفاً وإنما اشترط التفضيل على خلاف الأصل لأن صيرورة
 بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز عمله المتنع باعتبار ما يرجع إلى الأصل وهو الدلالة
 على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فإذا انتفى مثل هذا التفضيل
 ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورة بمعنى
 الفعل بعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع
 بخلاف قولك ما رأيت رجلاً أفضل يوه من عمر فإنه يخرج مع صيرورة بمعنى
 الفعل بنفي التفضيل لأن التفضيل فيه ليس على خلاف الأصل لعدم كون
 تفضيل الشيء على نفسه فيعتبره نفي التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وإنما
 اشترط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله وهو المفاعل المظهر لأن المدعى أنه
 باستجماع هذه الشرائط يعمل في المفاعل المظهر وذلك لا يتحقق إلا بكونه صفة
 سببية فالأصل أن اشتراط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله واشتراط كونه
 منفياً لصيرورة بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلاً
 ومفضلاً عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فإنه من
 مواضع الأشكال وذو هب بعض الأفاضل إلى أنها إنما صار بمعنى حسن عند استجماع
 هذه الشرائط لأن هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المذم يستدعي
 أن يكون بمعنى حسن وذلك لأن مقام المدح يدل على أن كون الكحل في عين رجل
 ليس مساوياً للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على أن أحسن بمعنى
 حسن لأنه لو كان على حاله يجوز أن يكون الكحل في عين رجل مساوياً للكحل في عين

زيد ذنب في الاحسنية نحو ان يصير الكحل في عين رجل مسبا ويا للكحل في عين زيد و
هذا بنا في مقام المدح فاما بنفي جمل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في
عين رجل وهو المقصود مع انهم اى مع ان النجاة لورفعوا احسن على ان خبر الكحل
مبتدأ اذ لا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع كناية المبتدأ الاسمي اذا كان
الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبر افصلوا
بينه اى بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتدأ اجنبى
من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فذعت الضرورة الى اعماله فان قيل
فليقدم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن
تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذى الحدتين اى دال على الحدتين ظرفان واحلان
يلزم ان يلى كل منهما بمتعلقه اى بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عا ط ذ والحدتين اى دال
على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق
به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث
المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلى كل واحد
منهما بمتعلقه وجهته كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في
عين رجل وجهته كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن
لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين
زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ذكره صاحب الرضي في بحث هذا بسرا
اطيب منه رطبا على ان اذا كان المسموع تاخير منه واحتجنا الى تضييع الكلام مع
التاخير لا يبقى المتقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم تقدم منه
لثلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ
التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل
مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا
المثال مستنع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه
فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل
كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع على اسم التفضيل فلينجز
الفصل بالضرورة كما يجوز العمل بالضرورة قيل من ابتلى ببلتين يختار
اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع

الفصل باعتباركونه عاملا والوجه الاول اخفى والثاني اعم فاستناع الاعم اقوى
 فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل
 منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينهما
 بين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديره على ما سنبينه فان قيل
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد فينبغي ان يجوز انما القيام الضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمجيئه في الاحاديث
 وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخبر من
 الاول مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
 من عين زيد فلتخصاره به بجدف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
 الكحل على العين وتظهير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة و
 السلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة
 ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني الحان
 تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل
 احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
 احسن مرفوعا على خبره والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقديره اذ التقدير
 ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رأيت
 عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول
 لرأيت قوله احسن لان لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم
 احسن الصفة مقامه صارا احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا
 اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت ومعنى التشبيه

او من الظرف المستقر اى ساريت عما مثل عين زيد في حال كون الكل احسن
 فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رأيت ويكون
 قوله كعين زيد حالا متقدما ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها
 الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت متصفة بهاتين الصفتين فنظير هذه
 العبارة مثل ما انشد سيدي من قوله **شعر** مررت على وادى السباع
 ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتية وانحو الاما وقي الله ساريا
 انما اوهره المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل الضمير لكان
 التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان
 قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما عنه او كان قوله كوادى
 السباع مفعولا واديا عطفا بيان او بدلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عند
 مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله
 واديا بقطع شان الوادى بالتكثير حتى لا يلزم كونه حالا من التكرار المحضة مؤخر
 اى واديا منقطع عا شانه حال كون ذلك الوادى اتل به ركب وقوله حين يظلم ظرف
 لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه
 والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل
 عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمفعول
 اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم
 جمع محامراى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجالته وقوله اتوه
 الجملة صفة مركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تاتية اى تثبتا وتوفقا وتلبشا و
 هو تفعلة من تركيب اى كفى يقال تاتي تلبشا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له
 اى اتوه ايتانا لاجل التاتية والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تاتية او حياى
 اتوه ذوي تاتية او ظرف اى اتوه في زمان التاتية والنزول وقوله واخوف عطفا
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة
 لوادى يا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الاما وقي الله ساريا

مستثنى مفرغ وما مصدرية جينية أي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا
وقت وقاية الله أو مستثنى من ركب وما بمعنى من وإنما ذكر ما ذهابا إلى الصفة كما
عرف في قوله تعالى فالتكوا ما طاب لكم من النساء أو مستثنى منقطع أي لكن وقاية
الله تامة أو من وقاه الله تأييدا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى أو من التسمية
وعلى الأول كان حالا من قوله ركب أو مفعول وقع أو صفة واديا على المجاز العقلي من
باب الاسناد إلى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف أي خوف ساريا إلى
الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعلان
دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى
وكلمة في على حقيقتها أو بمعنى الباء والضمير عائد إلى ما أي الفعل كلمة دلت
على معنى حاصل في نفسها أي مدلول لها لا مدلول لفظ آخر من اسم أو فعل أو
حاصل بنفسها أي بالنظر إلى نفسه غير محتاج إلى امر آخر من اسم أو فعل وفيه احتراز
عن الحرف كما مر مقترا باحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وفيه
احتراز عن الاسم فإن قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه
مشارك بين الحال والاستقبال لأنه مقترون بزمانين قيل لما اقترن بزمانين صدق
عليه أنه مقترون باحدهما لوجود الاحد في الثني ولأنه يقترون في كل وضع بواحد
وأنما عرض الاشتراك بغفلة الواضع أو تعدده فإن قيل هذا الحد غير منعكس لأنه
لم يصدق على عسي ونعم ونيس وغيرها من الأفعال الجامدة وغير مطردة لأنه يصدق
على هيئات وشكائ وغيرها من اسماء الأفعال قيل المراد بالاقتران بحسب
الوضع فيدخل الأفعال الجامدة ويخرج اسماء الأفعال فإن قيل يدخل في الحد
لفظ الماضي والمستقبل لأنها مقترا باحد الأزمنة الثلاثة قيل إذا اريد بها
الفعالان المخصوصان كان معناهما غير مقترون إذ معناهما اللفظ والافتراق فيه
وأنما المقترون معنى معناهما وإن اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شيء
آخر يقترون بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه
أي ومن خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا نعيد دخول قد خوفا يخرج
وأنما خصت قد بالفعل لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال ولتقليل الفعل
أو بحقيقته وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف إلى قد وهي
مضاف إليه بتأويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول والسين والشوق

لا
ن
ق

نحو سيخرج وسوف يخرج وإنما اختصا بالفعل لأنهما وضعا للدلالة على الاستقبال
 الوضعي وذاليس إلا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن خبريد
 ضارب غدا وإنما عرف السمين باللام لأن المراد سين معهود وهي سمين الاستقبال
 لاسين الاستفعال ولا سين التخفيف ولا سين الكسكسة نحو استغفر وسأطلب
 بعد الدار واكرمتكس وإنما قدم السمين على سوف لدلالة التها على الاستقبال القريب
 ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجواز لم يحولم يضرب ولما يضرب وليضرب
 ولا يضرب وإن تضرب اضرب وإنما خصت الجوازم بالفعل لأنها وضعت لنفي
 الفعل كالمولما أو لطلب الفعل كلام الأمر والنهي أو لتعليق شيء بالفعل كاد ولا
 الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل وقيل إنما اختصت به لأن أثرها
 وهو الجزم يخص به فكذا المؤثر والابلزم تختلف لأثر من المؤثر وفيه نظر لأنه يمكن
 تختلف الأثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزوم فعلا مثلاً وكحقوقاً فعلت
 أي ما هو جنس تأء فعنت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما خص الضمير المتحرك
 البارزة لأنه ضمير فاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل أو فروعه
 وحطت فروعه عنه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارز تحريزاً عن لزوم تساوي
 الفرع والأصل ونخص البارز بالمنع لأن المستكن اخف وأخصر وهو بالتعميم
 اليق واجد رقوق تأء التانيث الساكنة نحو تأء فعلت وإنما قيد التانيث الساكنة
 احترازاً عن التاء المتحركة فإنها تختص بالاسم وإنما خصت تأء التانيث الساكنة بالفعل
 لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
 لكن الصفات استغنت عنها بما حققها من تأء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها
 وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تأء
 التانيث الساكنة بالفعل ولأنها إنما أسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم
 فكانت أولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى
 ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر مخاطب فقال الماضي ما دل أي فعل دل على زمان
 قبل زمانك ظرف مستقر وقم صفة زمان أي على زمان حاصل في زمان سبق
 زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية
 والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد في يوم
 الجمعة وهذا الخطاب لغير معين وإضافة الزمان إلى كاف الخطاب بأدنى ملازمة

ج
 ك
 ل

اى قبل زمان انت فيه مبنى على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي وغير مبتدأ محذوف
 اى هو مبنى على الفتح والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بنى
 الماضي لان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعالى الموجبة للاعراب ولا مقتضى
 للعدول عنه من المشابهة التامة فى الماضي وانما بنى على الفتح لانه لما عدل فيه عن
 السكون الذي هو اصل فى البناء الى الحركة اعتبارا بالنوع مشابها له بالاسم فى
 وقوع كل واحد صفة نكرة فى مرتبة رجل ضارب وضرب اختاروا من الحركة الفتح
 لخفتها اى لمشايتها السكون الذي هو اصل فى البناء مع غير الظهير المرفوع
 المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره حينئذ تحررا عن توالي اربع حركات
 فيما هو كالجملة الواحدة لكان كون الفاعل كالجزم بخلاف الضمير المنصوب
 نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث
 يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع فى بيان المضارع فقال
 المضارع ما اشبه بالاسم باحد حروف نائت البناء للسببية اى بسبب زيادته
 الحروف الاربعة التى مجموعها نائت او ناتي واثنين عدل من تركيب اثنين لان فيه
 تقريبا بين حرفي المتكلم وتقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
 الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتبى الكلام بخلاف
 نائت ولكن تركيب اثنين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لضم الحروف
 الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها آتية فى اول المضارع
 وهو تركيب ليس باجتنابي من المقام من كل وجه بخلاف نائت اذ لا خفاء فيه
 عن هذا المقام فى المعنى لانه عن النائي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن
 هذا المقام جدا ولا نكاه كما يلزم فى اثنين تقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم
 فى نائت تقدما ليرنون التى هي شئى المتكلم وجمعة على الهزمة التى هي للمتكلم الواحد
 هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف
 بترتيب انتم من الاى لكان اولها بالنسبة الى نائت ليكون على وفاق الترتيب من
 كل وجه لتقدم الهزمة التى هي للمتكلم الواحد على النون التى لغيره لوقوع مشتركة
 حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كما اشتراك
 العين والكردي فى الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه فيها الاحتمال
 الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالعين وسوف

لا
 لا
 لا

عطف على وقوعه اى تخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين
 كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد كتخصيص لفظ العين باحد
 المعالي بالقربنية فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا نحو افعَل
 والنون له اى للمتكلم مع غيره حال اى حال كونه مقرونا مع غيره اى غير المتكلم واحدا
 او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة
 كان جمعا نحو نفعل والباء للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او
 مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمؤنث
 والمؤنثين غيبة ظرف اى فى الغيبة واحال اى حال كون المؤنث والمؤنثين ذو غيبة
 نحو تفعل هي والهندان تفعلان والياء للغائب غيرهما اى غير الصيغتين المذكورتين
 وهما واحدا للمؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر
 لان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة
 اذا كان بدل من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف ههنا مع النكارة واجيب بانه
 بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير عائب غيرهما فالبدل
 نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السبق قال فالهمزة للمتكلم
 مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف فى اول المضارع لانه لما
 وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع

معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك ايمان
 يكون بالنقصان وهو غير ممكن لثلاثيختل البناء وبصير انقص عن اقل لانيية
 وهو الثلاثي او بالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين
 لكثرة دورها فى الكلام لان التكلم لا يخضع عنها او عن بعضها وهى الحركات
 الثلاث فتعينت الياء للغائب لان مخزجها الوسط والغائب متوسط بين
 المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للناسب والتكلم الواحد مبتداء الكلام
 والالف مخزجها مبداء المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر
 الابتداء بالساكن والواو مخزجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت
 له لكنها قلبت تاء لثلاثيختتم فى المثال نحو توجل فى العطف ثلث واوات فيصير
 و و و جل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المتأنيسب
 الصوت بنباح الكلب وهو مستكرة فقلبت الواو تاء لقربها فى المخروج وقد جاء

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتحمته وتكلمان فان قيل التاء توجد في المونث
 الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما
 ابدلت بالتاء تعارض في المونث الغائب اعتبارا من الغيبة والتأنيث والغيبة يناسب
 الياء لتناسبها في التوسط والتأنيث يناسب التاء لتناسبها في الفرعية لان التأنيث فرع
 التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة و
 المثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التأنيث راجعة الى الذات لانه لا يزال
 اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى ولي والغيبة صفة
 عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ
 واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلاث التي هي الاول في باب الزيادة
 لم يبق للتكملة الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون لكونها
 مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة
 فما الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيد حرج اولا يخرج لانها فتح او الماضي
 ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في
 فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيف فعل و
 يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي يستند عاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة
 الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحوضمنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غير اى غير المضارع فان قيل المستثنى
 ما يكون مخرجا عن متعدد وهما ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح
 الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من
 انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع
 لما بهته الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في
 العموم والخصوص مجازا وفي الاستعمال وقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب و
 يسر وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر
 المضارع في الاعراب فيقطع المصنف تلك الشركة وان ثبت الافراد الا قصد وقوله اذا
 لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من
 ان اللام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع به لان اذا اتصل به واحد هاء جمع مبنيا
 اما نون التاكيد فلا تابد حولها يشبه الامر الداخلة عليه هي خواص من لان اصل نحو نون
 التاكيد واما نون الجمع فلا تابد حولها يشبه الماضي لان اصل في حقوق الضمائر المتحركة
 ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في حقوق الضمائر الساكنة
 ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجزم
 المختص الاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذي في آخره حرف صحيح اى فالمضارع
 الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا وتثنية مؤنث
 والجمع سواء كان جمع مذكرا وجمع مؤنثا او مخاطبا والمخاطب المؤنث
 بالضممة تخبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضممة رفعا والفتحة بضبا والتسكون جزما
 مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضرب وإن يضرب ولم يضرب وانما
 قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير
 بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربا
 ويضربون وتضربون وتضربين والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل
 والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي
 اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او
 مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خبر لقوله والمتصل اى يخبر
 بشوة النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
 حذفها اى حذف النون جزما ونضبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن
 تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعراب
 المضارع رفعا بالنون عند حقوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة و
 المشابهة باقية بعد حقوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا
 اتصل به الساكن امتنع به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير رفعا وعلما وضميرا
 متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او
 تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديري وفي الضمير لان الضمير
 اسم علمية فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولا ناسم يستحق اعراب الاسم
 علما لفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لالفاظا ولا تقديرا فلا جزم اعرابه بالحرف
 فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون
 لشبهها بها في متداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم مسقوط الحركة وجعل حذفها
 جزماً كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل المنطق
 للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب أيضاً بالحذف فإن قيل الضمير اسم
 علمية فكيف يفصل بين الفعل وأعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية
 اذا الفاعل كالجزم فاذا كان الفاعل ضميراً متصلاً كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئية
 فإن قيل لما اعتبر جزءاً لزم ان يجعل كونه محل التقدير للأعراب ولا يحتاج الى حرف
 قيل هذا الضمير وجهتين كالنعماء فاعتبر في امتناع المحلية للأعراب كونه اسماً علمية
 وفي جواز الفصل كونه جزءاً والمعتل الآخر بالواو والباء للصاق اي المعتل الآخر
 الملصق بالواو السببية اي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة اي المعتل الآخر
 الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يري يعرب بالضمه تقدير ظرف اي في
 التقدير او حال اي حال كون الضمة مقدرة او تميز اي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع
 نحو هو يدعو ويرى لثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظاً في النصب نحو لن
 يدعو ولن يري لاصالة الأعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم
 نحو لم يدع ولم يرم لأن اجتماع السكونين محال فإن قيل لم يقدر السكون في حذف
 الساكن في مثل يدعو ويرى كما يقدر الجحر في حرف المكسور نحو مررت بغلامي
 قيل تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون والتحقيق
 والتقدير يري في الفعل اذا عراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني
 الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي
 باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف
 حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل هذا الحرف مسكناً
 كما يكون حذف الحركة عند العامل جزماً فإن قيل فيجعل السكون اللفظي في مثل
 يدعو ويرى اعراباً في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعراباً في الاعلى الفاعلية قيل يمكن
 في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى
 بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي صورته
 حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلاثة ولا يناد
 على الصورة شيء الا اضافة الى العامل بلا تأثير فافتراقاً فإن قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني ليس
 فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف بالضمه رفعاً
 والفتحة نصباً تقديراً نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما والكذف جرماً
 علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب وبجاءم اى عن كل ناصب و
 كل جازم والرافع وقوعه موقعاً يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع
 الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدأ كلامه بالاسم و
 الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم فان قيل المضارع
 في خبر كاد غير واقع موقعاً يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعاً ويمتنع كونه
 اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد استعماً لا فكان المضارع في خبره واقعاً موقعاً يصلح
 للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المجهول في قول الشاعر ع فابيت الى فهم و
 ما كدت ابياً وينصب اى المضارع بان المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان و
 قيل اذن وكى ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان
 الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا
 هذه وانما عمل غيرهما اعني لن واذن وكى تشبيهاً بان في افادة الاستقبال ثم اعلم
 ان لن عند سيديو بحرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله
 لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة بكثرة
 الاستعمال كائش وعلماء في اى شئ وعلى الماء وقال سيديو لو كان كذلك لكان ما
 بعدها ابتداء ويل المصدر ولو كان تقدم ما في جيزها عليها كما لم يحز تقدم ما في جيزان
 عليها ولا معنى للمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في جيزها عليها نحو زيد لن
 اضرب بخلاف ما في جيزان والخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستأنف الا ترى ان لو اذ اركب مع لا يطل
 معناها وتحدث معنى التخصيص نحو لو لا آخرتني هكذا قال الفراء حيث تغير لاعده
 بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيديو بحرف براسه
 لا اصل له وقيل اصله اذ ان فحقت وقيل اصله اذ الظرفية فحذفت الجملة المضاهية
 وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الازمنة بعد ما كان مختصاً بالماضي
 فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ ويحدثه الا انه كسر اللال في نحو حينئذ ويحدثه
 ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادراً

اسماء
 قول
 اسماء
 ...

وفهمنا لذل ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبان عطف على قوله بان اي ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستة احرف وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها ولا م كي نحو سرت لا دخلها ولا م المحمود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعد بهم والفاء نحو زني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والآن نحو لا لزمنك وتعطيني حتى الى ان تعطيني او الا ان وانما قد ركت بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى ولا م كي ولا م المحمود جوار فيمتنع دخولها على الفعل لا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجوار او بمعنى الافكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اي بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي وان لم يكن فمحمول على النبي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدها مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى زني فاكرمك ليكن منك زيارا فآكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معهما وفي اين بيتك فاؤورك ليكن منك تعريفا فزيارة مني وفي ليت لي ما لا فانفقرا تصني حصول مال فانفاقا وفي الا تنزل بنا فصيب خير اليك منك نزول فاصابة خير منا فان الفاء للتفسير اي مثال ان مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وان مقصود ما خيرا لكرم مثال النصب بحذف النون والتي هي ان التي بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المحففة من المتكلمة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للقاء وبان انباء ربه وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن بصدد دها وحيدتها يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم من رضي اوسوف نحو واعلم فعل المراد بفعله ان سوف ياتي كل ما قدرا او بقدر نحو لي علم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ويجوز نفي نحو ان علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان المصداق من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة

٢١١

فهمنا
واعلم الخ

لكونها مع الفعل بتأويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفاً ولكونها
 للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير
 أو التناهي في شد علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن البرد والقي أي ان التي تقع
 بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم الماويل بالظن
 فيها وجهان أي جازان يكون مصدريته وجازان يكون مخففة من المثقلة ولذلك
 قرئ قوله تعالى وَحَسِبُوا أَن لَّا يَكُونُوا لِنَنْصِبَ بِهِ الرِّفْعَ وَالتّي تقع بعد غيرها من الرفع
 والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والأعجاب ونحوها فمصدريته لا مخففة
 نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وإنما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم
 وما بمعناه لان ان بعد التحقيف شاكلت ان المصدرية وهي انسب الى العلم لان
 كلامه ما يدل على التحقيق وابعده من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء
 الدالان على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالاً على ان ما بعده معلوم
 التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة
 للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس سيما في الفعل الموقوف والمقصود الذين لا يظهر
 فيها الأعراب وأما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالة على غلبة التوقع
 يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة
 على التوقع فلا يبعد المصدرية عنها أي عن الظن كما يبعد عن العلم فيسأوى المصدرية
 المخففة في المناسبة فيصير وقوع كليهما بعده فيجوز في أن التي بعدها الوجهان وأما
 التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناها نحو الرجاء والطمع والحزن والخشية والوهم
 والأعجاب وغيرها فمصدريته لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد
 العلم وما بمعناه لمنافاة بينهما وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين وأما التي
 للتحقيق فيقع بعد العلم وبعده ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك
 لما كان التناهي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتأني في المثقلة ايضاً وقد جاء
 شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة و
 مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
 بان ما وقع في الشروح من انها للتحقيق اذ ادبها بعض معانها وهو التأكيد والمبالغة كما
 هو بقرينته وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح نزع علم ان ان بعد التخفيف تقاصرت
 خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق

كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقيق ولا انكشاف والظهور والشهادة ونحوها
 او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان يستفعل لا شككت
 ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وان
 اول به تصم وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب
 والرفع بمعنى ظننت ولكن اي وشان لن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن
 نفى المستقبل لانفي الحال وفي اطلاقه نظرا لانه يوم انها يراى لان معناها ايضا نفى
 المستقبل لانفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل
 معناها نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فكلوا
 اليوم انسياء ولن ابرح الارض حتى يا ذن لي اي تناقضا واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على
 ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
 بان كان ما بعدها مخبرا للبند السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو
 ان تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعلن فيجوز ان ينصب
 المضارع وقل نصب اذا كان خبرا للبند السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على
 ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينصب حينئذ لانها ضعيفة العمل
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو اذن لصا دق فلا نقدر ان نعمل فيما
 اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كانه سبق احكاما وذهب بعض
 الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها
 معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب لئلا يلزم تناقض
 العاملين وهما اذن وما قبلها على معول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل ياتي فيما
 اذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا ياتي فيما اذا كان خبرا للبند السابق او جوابا
 للقسم السابق على انه لا ضير في لزوم ذلك لا مكان عمل احدها باعتبار اللفظ وعمل الآخر
 باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم وعمر وفان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعتوم
 حتى كان مرفوع المحل على الابتداءية ومنصوب اللفظ على ان اسم ان فافهم واذ اعرفت هذا
 فاعلم ان قوله اذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اي ومثال اذن مثل هذا
 القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى غيره
 والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر
 اذن بتقدير محذوف مضاف الى عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم

اعتماد ما بعد ها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن قد دخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف اي مثاله اذن قد دخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنن حيث
 قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل
 عليه مستقبلا عطفت على قوله اذا لم يعتمد ما بعد ها على ما قبلها فيكون هذا
 شرطا اخر لعزل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن قد دخل الجنة مثل بمثال لا
 يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل
 لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات الشبهات العمل واذا وقعت
 اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جأزان الرفع والنصب بالنصب بناء على ضعف
 الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى
 حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعد ها على ما قبلها
 بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقولهم
 وَاِذَا الْاَلْبَتُّونَ بِالرِّفْعِ وقرأ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكى
 اى مثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اى معنى كي السببية اى سببية
 ما قبلها لما بعد ها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان
 الفعل بعد ها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان
 التكلم او لا سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل
 بعد ها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن
 نحو مرض فلان حتى لا يرجو نه معنى كي اى للغرض والسببية وهو الغالب او بمعنى الى
 ان اى للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلية في معناها واذا
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبره اى مثال
 حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا كان
 الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن
 ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضى اى حكم حتى وهو النصب بتقدير
 ان حاصل وقت كون ما بعد ها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مبتدأ
 محذوف اى ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعد ها
 وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم
 ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعد ها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السيرة بالنظر الى وقت التكلم بحيث ان يكون
 ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء للنتيجة هذا
 نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله
 اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا وحكاية حال ان اي حال محققة
 بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول
 او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانك متكلم في تلك الحال او تجعل تلك الحال
 موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وَنُزِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ عَلَى قَرَارٍ أَنَّهُ
حَكَاةٌ حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى حينئذ حرف
 ابتداء لاحرف جزاء حرف استئناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث
 الاعراب بما قبلها ولا ينبغي بذلك ان يقدر بعد ما مبتدأ كما ظن بعض الشارحين
 حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تعالى وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ فِي قَرَارٍ
الرَّفْعِ وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا آيَةٌ بخلاف ما قلنا حيث
 يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لاحرف جزم منع تقدير
 ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعد ما يرفع المضارع بعد ما لعدم الناصب
 والجازم ولما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية إنما يقدر
 بعد حتى اذا كان المضارع بعد ما مستقبلا اما اذا كان حالا لا يمنع تقديرها للتنافي
 لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال
 لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب
 السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها اسببا لما بعدها لانها فاء
 الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها الصيرورة تها حرف ابتداء
 ومدلولها الأصلي وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعد مستقلة
 وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها الأصلي وذلك بالسببية
 مثل مرض فلان حتى لا يرجو نه اي حتى ان آثاره احياء لا يرجو حيوته لان فقوله
 حتى لا يرجو نه بيان حال المريض وصيرورة بحيث لا يرجو حيوته والمرض سبب
 لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عند النون ومن ثم اي ولاجل ان حتى عند
 ارادة الحال حرف ابتداء ملاحاة امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كُنْ سَائِرَ

نحو

حتى ادخلها في الناقصة أي وقت تحقق كان الناقصة بجذوف مضافين لانه على
 تقدير الرفع كانت حروف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لاتعلق لها بما قبلها
 فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حروف جر فيكون
 الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة
 الخطاب والهمزة للاستفهام أي اسرت كي تدخلها أو إلى ان تدخلها لانه لو رفع
 كانت حروف ابتداء والفعل بعد ها حال والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون
 ما قبلها سببا لما بعده وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون
 الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون
 وقوع المسبب مقطوعا مع الشك في وقوع السبب وجاز في الناقصة أي وقت
 تحقق التامة بجذوف مضافين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الآن
 بالرفع أي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج إلى الخبر فلا يضركون حتى ابتداء
 وكون ما بعدها مستأنفا وجاز أي الرجال سار حتى يدخلها الآن بالرفع
 لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن
 الفعل فكان السير مقطوعا به والساير مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع
 المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وإيهم سار حتى يدخلها بجذوف
 الفعل كما ذكرنا أي وجاز هذا التركيب او مبتدأ بجذوف الخبر أي وكذا هذا
 التركيب وليس يعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد لا
 بقوله في التامة كما يعطون عليه ولا مكي سميت بها لان معناها معنى كي أي
 ومثال لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة أي لان ادخل الجنة ولا مكي الجود الجود
 الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تأكيد زيد في خبر كان
 بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ أي لان يعذبهم أو
 معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام في الأصل
 هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطية أي مناسب لها لائق بها وفيه نظرية لان لو كانت
 لك لما اختص بخبر كان النفي فان قيل اذا قدر ان بعد لام الجود صا والفعل بمعنى
 المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على جذوف مضافا ما من الاسم
 أي وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر أي وما كان الله ذاتعذبهم او على
 تاويل المصدر باسم الفاعل أي وما كان الله معذبهم أو بقاء الجاز الحمل بصولة

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى
 صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا م المحذور مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم
 خبره اى ومثال لام المحذور مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله لام تأكيد خبر مبتدأ
 محذوف اى وهي لام تأكيد والحكمة معترضة او خبر قوله لام المحذور وعلى هذا قوله مثل
 وما كان الله ليعذبهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اخبر ان بعد اللام الزائدة
 بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لا عدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
 اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليعبين لكم كذا ذكر في
 الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضمن
 بعد ها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف
 ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة واتباء الزكاة
 واطاعة الله ومهولة ليدفع عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل
 عليكم من حرج ولكن يريد ههنا ليظهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليعبين لكم و
 يهدىكم فاعل المصنف مختار هذا لكن فيه تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقة
 بالام كي في كونه اداخلة على المراء والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام
 مطلقا بحيث يتناول لام كي ولا م المحذور ولا م الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو
 الاضرب والفاء بشرطين اى الفاء التي يضمن بعدها ان ملتبس بشرطين احدهما
 السببية اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني اى ثاني الشرطين
 ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهي امر نحو ربي فاكرت او نهي
 نحو لا تشمتني فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما اتينا فخذنا
 او تمنى نحو ليت لي ما لا فانفقته او عرض بسكون الراء نحو لا تنزل بنا فقصيب خيرا وانما
 شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير
 اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج
 الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء
 الستة المذكورة ليعبى بتقديم الاشياء عن قوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
 السابقة وانما نحو قوله سائر ك منزلي لبني تميم والحق بالجواز فاستريحنا دون تعدد احد
 الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل فالمراد ترك التخصيص نحو كولا انزل
 عليكم فكون مع نذرا ونحو كولا ارسلت البهارا فتشيع اياتك والترجي نحو قوله

تعالى لعلي بلغ الأسباب استجاب استجاب فاطمة إلى المأمور بالنصب على قراءة حفص
وغو قوله تعالى كعلك يزكي أويذ كرفسته الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تأخذني فاهلك قيل لأن التخصيص مندرج في النفي معنى لأنه
يستلزم نفي فعل والترجي أريد به التمني وإن كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج في
الأمر والنهي لكونه على لفظ ما غلبا فإن قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فاذكر
علامة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا إفاده الاستاد العلامة زائر الحو من الشيوخ
جمال الحق والدين وقت قراءة في كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه
أن يتأتى بكل كلام خبر أو إنشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الأمر إذا
كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حد باعتبار المعنى وإن كان مندرجا في الاستفهام لفظا
أنه مارجا اتفاقا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التخصيص لاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرجه في صيغة الطلب من الأمر والنهي والواو بشرط
أي الواو التي يضمن بعدها أن ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما
الجمعية وأن يكون قبلها أي قبل الواو مثل ذلك أي مثل أحد الأمور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لأن التشبيه يقتضي أن يكون قبلها مثل أحد الأشياء الستة لا عينه
وفيه فساد لا يخفى والاولى أن يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأمور
الستة المذكورة أو يقال أن كلمة مثل مقحضة أي وإن يكون قبلها ذلك أي أحد الأشياء
المذكورة أي أمر أو نهي أو تنهي أو عرض نحو زني وإزورك أي ليجمع
الزنا رتان ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يجمع بينهما ولا تأتي وتحدث أي لا
تجتمع بين الأتيان والتحدث ولينك تأتي وتحدث أي ليتك تجمع بينهما ولا تنزل
بما نصب خيرا أي لا تجمع بينهما وإنما شرطت الجمعية لأنه لما قصد في الواو معنى
الجمعية نصبوا المضارع بعدها أي بدل تغير اللفظ على تغير المعنى وإذا لم يقصد الجمعية
لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية وإنما شرط تقدم أحد الأمور الستة ليعقد تقدم
الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في نفاء وأو بشرط معناه إلى أن أي أو
التي يضمن بعدها أن بشرط معناه إلى أن أو لأن على حسب الاختلاف نحو لا زمني
أو تعطيني حتى وفي إدخال أن في معنى أو تسامح لأنها مقدرة بعد ما لا دخل في معنا
والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسما أي حكم الحروف العاطفة في باب ضمائر بعد
حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعني ينصب المضارع بعد حروف العاطفة

باضماران اذا كان المعطوف عليه اسما فلا يلزم عطف الفاء على الاسم نحو اعجبني
 قيامك وتذهب باضماران ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه
 قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عينا في الدموع لتجربا حيث
 نصب تسكب بعد الواو والعاطفة ليصير عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
 فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرا في التفصيل للملحمة
 في الالجال السابق اى في تعدد الحروف التي تضر بعد ها ان وان اريد الحروف
 العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني
 ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس
 كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربعة المذكورة اى العاطفة من الحروف
 المذكورة يقدر بعد ها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما
 ذكره بيانا لقسم اخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعدد فكيف
 ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بلام
 كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحروف العاطفة اى
 عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي الحروف
 العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت لك لاكرام حيث دخلت
 لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على
 الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان مردف متعدد بنفسه فيصمان يدخل على الفعل
 مع ان لانه يتقدري الاسم بخلاف حق بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل
 عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام المحو لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى
 اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد
 الاشياء الستة والتي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
 على معنى السببية والجمعية والانهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
 ويجب اظهار ان مع لافى اللام اى مع لام كي بمعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لا
 كي نحو ناعن اجتماع اللامين نحو قوله تعنى لا يعلم اهل الكتاب وانما يلى لام كي حرف
 النفي لاقتضاء التصدير وينجز المضارع بلمر ولما ولا لام الامر ولا في النفي الجار والمجرور
 صفتا ولا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كوز الجملة
 الثانية جزءا للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء وهي اى كالم المجازاة

وفي حرف لام حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان نحو ان تكرمني اكرمك ومما نحو ماما تاتي انتك واذما نحو اذما تاتي انتك واذما نحو
 اذما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما
 تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومما نحو ما تصنع
 اصنع ومن نحو من تاتي اكرم ومن تدرهم تدرهم واين نحو ايا تضرب اضرب قال الله
 تعالى اَيَّامًا تَدْعُوَانِلَهُ اسْمَاءُ الْحُسْنَى والى نحو الى تكن كن وانما انجزم المضارع يعلم
 ولما الاختصاص بما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل ما اختص بشئ و
 هو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالباً بشهادة الاستقراء وتعين الجزم يكون
 الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه
 وخروجه عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه
 به وخروجه عن ذاته كجربا بها بجري بعض اجزاء ما دخلت عليه لشد الامتزاج
 فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما
 يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجها عن اصل حيث ينقل ان الشرطية
 المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرج من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا
 النهي من الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية
 لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها
 اياها وانما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع
 والماضي لا يقبل الجزم وما انجزم مع كيفاً واذا بدون ما نشأ له بجى في كلامهم على وجه
 الاطراد وفي ترك ما نشأ له الى ان انجزم بها مع غير شاذ فاعلم ان معنى هذا التركيب مما يمكن
 من شئ فانجزم مع كيفاً واذا نشأ له دخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و
 الجزاء ويخرج بان الشرطية حال كونها مقدرة واستعوت من بعد ثم لما فرغ عن تعدا الجوار
 شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضياً ونفيها ماضية القلب النفي
 الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضياً مفعول ثان للقلب اي
 لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيها نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها
 اي مثل لم في قلب المضارع ماضياً ونفيها لكن في لما معنى التوقع اي ينفي بها فعل مترقب
 ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق ازمة الماضي نفيها اي بامتداد النفي من وقت الاستغراق
 الى وقت التكلم نحو لما يركب الأمير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
 ويجوز ان يحذف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي لما

أي كون الفعل الأول

أقارباً

ادخلها ولا م الأمر اللام المطلوب بها الفعل مقول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النهي
المطلوب بها الباء للاستعانة أي بواسطة الترتيب أي ترك الفعل وقوله مبتدأ مضاف
وقوله النهي مضاف إليه وقوله المطلوب خبر لا النهي بخلاف موصوف أي ولا النهي التي
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة أي كلمات الشرط والجزاء قد دخل على الفعلين لسببية
الفعل الأول سبباً ومسبباً للفعل الثاني أي كون الثاني مسبباً ويرد عليه قوله تعالى
وَمَا يَكْمُرُ مِنْ نِعْمَةٍ يُخْفَى اللَّهُ فَنَنْقُلْهُ مِنْ اللَّهِ جَوَابُ الْمُبْتَدَأِ المتضمن لعن الشرط وهو ما
الموصول أي وما حصل بكم من نعمة في صادرة من الله فلا يستقيم السببية لأن النعمة
الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الله بل الأمر على العكس فإن صدرها
من الله سبب لانصافها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك إذا أحسنت إلى اليوم فقد
أحسنت إليك أمس من حيث لا يستقيم السببية لأن الأحسان المستقبلي لا يكون
مسبباً للأحسان الماضي وأجيب بأن المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والأخبار عنه
أي وما بكم من نعمة فيحكم أو فيخبر أنها من الله وإن أحسن إلى اليوم فيحكم أو فيخبر قد
أحسنت إليك أمس فيستقيم السببية ويسميان أي ويسمي الفعلان بعد كلم
المجازاة شرطاً وجزاء فيرفع ونشر أي يسمى الفعل الأول شرطاً والفعل الثاني جزءاً
أنما سمي الأول شرطاً من حيث أنه مشروط بتحقيق الثاني وأنما سمي الثاني جزءاً من حيث
أنه يبتني على الأول ابتداء الجزاء على الفعل فإن كانا أي الفعلان أي الشرط والجزاء مضافين
نحو أن تزرني أترك الأولى مضافاً والثاني ماضياً نحو أن تزرني تترك فقوله الأول
عطف على الضمير المرفوع المتصل وهي ضمير كذا بلا تأكيد بمنفصل مكان الفصل وخبره
مخذوف أي أو الأول مضافاً على نحو قوله في وقيل بها القريب فالجزم أي فجزم الضائع
في الشرط والجزاء في الوجه الأول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب ومتعين
لدخول الجازم وهو أن أو ما تضمنها مع صلاح المحل للانجرام لكونه معرباً والماض
مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني أضعف الوجه في الشرطية لمرئيات في
الكتاب وقال بعضهم لا يجمع إلا في ضرورة الشعول أنه في الصورة سببية المستقبل
لما ضي على أن تأثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب
بعيد كذا في الشروح وفيه نظر لأن الحروف تؤثر في محل صالح للتأثير وإن كان بعيداً
ولا تؤثر في محل غير صالح وإن كان قريباً ولا شك أن القريب هنا غير صالح للتأثير لأنه
مستقبل وجعل المستقبل مستقبلاً لتحصيل الحاصل والبعيد صالحاً لأنه حاضر

على ان لا نسلم ان لن يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرج من احتمال الحال الى الاستقبال
ومن القطع الى الشك وجزمه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ
محدوف الخبر اي فالوجهان جائزان او فغير الوجهان نحو ان اتاني زيد اثره واتير اثره
الجزم فلتعلقه بالجائز وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف
التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم اقصه وان كان ماضيين فوجهما
مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع
انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان
الجزاء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا الى ماضيا كائنا بغير قد نظما او مع
تفصيل الماضي اي ملغوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم
على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يجر الفاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل
الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى ربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات
ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك
امس وان زهرتني فما اهنتك وان ايتني فلا ضربتكم ولا شمتكم وانما كثر مثال لا لانها لا
يدخل في الماضي الا ان يكون مكرما وبترك ذكر ما ولا لانهما يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان
الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ
الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو
ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكن بنا في قوله ومعنى لا ذلك
في المضارع مع لم وذلك معني الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان
خرجت لم اخرج بمعنى انتفي خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معني واذا عرفت هذا فاعلم
ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدّر بالسين اوسون ولن وقد غير مصدّر بلا اذا
كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وانما
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيًا بلا فالوجهان جائزان او فغير الوجهان الاثبات بالفاء و
تركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف كغلبوا الكافرين ومن عاد فينتقم الله منه وقوله
تعالى ان تدعوهم دعاء كبر ومن يؤمن بربهم فلا يخاف بخسًا وقولك ان تأتي او
ايتني لا تك او فلا تيك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الماضي
فتوفي بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد كونه منفيًا بلا احتراسا عما اذا كان بلر

فان من دبر فيما سبق لكونه ماضيا معناه بلى حيث يجب فيه القتل لعدم تأثير ادات
 الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْاِسْلَامِ دِينًا فَكَانَ يُقْبَلُ مِنْهُ فِي اطلاق المضارع
 المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدره بالسين اوسوف كقوله
 تعالى اِنْ تَعَاَسَ رِجْسُكَ فَاعْلَمْ اَنْ يَأْتِيَ بِالْحَقِّ اَنْ يَقُولَ اِنْ كَانَ مضارعا مثبتا بغير
 السين اوسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق
 بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل
 ولا لفظا حيث لم يحزم فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القوم
 وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء
 فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اى وان
 لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى
 فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين اوسوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد
 او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السين اوسوف او منفيا بلى او جملة اسمية او امر او نهي
 او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل ولا
 لفظا حيث لم يحزم فلزم الفاء للدلالة على التعليق بهما وانما تركت الفاء في قوله من يفعل
 الحسنات لله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة من الشعر ودوى المبرد من
 يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى وَاِذَا عَصِيتُمْ يُعْذِرُكُمْ
 وَاِذَا اَصَابَكُمْ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُكُمْ مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا هنا مجرد الظرفية لا
 لشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى وَاللَّيْلُ اِذَا يَغْشَى وَيَجِئُ اِذَاى المفاجأة مع الجملة
 الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى في محل الفاء نحو قوله تعالى وَاِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْفٌ
 يَمَاقِدُ مَتَّ اَيُّهُمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجأة مقام
 الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجأة مبتني على حدوث
 امر عادية فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة
 مبتدأ وخبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
 يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى
 اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا المضمون هذه المضارع فيتاى معنى الشرط
 مثلا اسلم تدخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر
 تدخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندهم

ماء اشرب لان المعن ان يكون عندكم ماء اشرب وليت لي مالا انفق لان المعن ان يكون لي مالا
 فأنفق ولا تنزل هنا فتصيب خيرا لان المعن ان تنزل هنا فتصيب خيرا وانما قد والشرط
 مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض هي مفعلة الاستفهام
 دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي فقرأ علم ان في النفي انما يقدر ان في
 بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن
 وحما في قولك لا تفعل الشر يمكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فانه لا
 يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذا لم يجب ان يكون من جنس المظهر
 ولا خفاء في فساده المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدن لو لا ترك الدن وان قد والشرط
 المثبت كان تقديرا للشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع
 لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه جاز تقدير الشرط المثبت بعدا للنفي على وفق
 لفظ النفي بقية السبب الذي يترتب عليه وليس بجيد لو وافقه نقل وانما امتنع
 عند العامة لان التقدير ان تقديرا لهذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط
 على وفق لفظ النفي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملقوظ ولا خفاء في فساده المعنى
 على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قد والشرط المثبت
 كما قد رده الكسائي كان تقديرا للشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولم
 يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتي في فتح ثنلان النفي خبر يدل
 على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قد مثبتا او منفي اوجب التردد في ثنائيات ثم
 لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اي بناءه صيغة يطلب بها
 الفعل الباء الاستعانة اي بواسطة من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل المتنازل
 عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على
 صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم
 لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخل ما جازم بحذف حرف
 المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متدل تترجى حذف حرف المضارعة
 من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احترازي
 عن صدمه ولا يرد النقض بقوله تعالى وَيَذُكْ لَكَ فَلْتَفْرَحُوا حيث لم يحذف حرف
 المضارعة لانه شاذ وحكمه اخره اي اخر بناء الامر حكم المجزوم اي وهو موقوف
 اي مبني على السكون عند البصريين وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

بجاء

بجاء

وسقوط نون الاعراب نحو اضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو ارجع واخرج
وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعد اى بعد حذف حرف
المضارعة ساكن وليس رباعي الوالوالحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف من ليس
رباعي اى ليس بذى اربعة احرف فيه احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة
بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعد اى بعد الساكن ضمة للموافقة
او للاتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما
سواه اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن صفة سواء كان بعد اى بعد الساكن
كثرة او فتحة مثال ما كان بعد الساكن فتحة مثل اقبل مثال ما كان فيه بعد الساكن
ضمة وا ضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف
واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للاقوة
كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم
وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة التكليم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على
غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اى ذا اربعة احرف فمفتوحة اى همزة الامر
مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثلثا
فرغ عن تقسيم الفعل الى ما مضى ومضارع وامر شرع في تقسيم اخوله الى معروف ومجهول
اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل مالم يرسم فاعله واضافة الفعل الى المسمى
فاعله ببيانته من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذي لم يذكر فاعله وباد في ملابسة
اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يرسم فاعله يصح مثالا للفعل مالم يرسم
فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل
الاول حذف فاعله عنه لما عرفت من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الافعال الاولى وعند
تنازع الفعلين وليس ذلك فعل مالم يرسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع يمينهم
ابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما
حذف فاعله مغير اصيغة لم وبعد بئانه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله
واقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف
اذا كان موصولة كان قوله فعل مالم يرسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف خبره وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر
اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل مالم يرسم فاعله

الافعال
المحذوفة

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول فيمكن ان يكون قوله فعل الميم
 فاعلم خبر مبتدأ محذوف اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعلم فقوله هو كذا جملة مستأنفا
 فان كان بيان تخير الصيغة اي فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسره وقبله نحو
 ضرب واكرم واستخرج ودخرج ونخرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحوضنا واستطراد وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف
 وانما اختيار التغير في المجهول لانه فرع وانما اختيار هذا النوع من التغير اعني ضم الاول و
 كسره وقبله لانه معنى فعل ما لم يسم فاعلم غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول
 والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن عربي لم يوجد في الاوزان خروج
 من الضمة الى الكسرة ليدل على غلبة الوزن على غلبة المعنى وانما لم يختار وزن فعل بالخروج
 من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غلبة المعنى لان الخروج
 من الكسرة الى الضمة اقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد
 حصول دلالة غلبة اللفظ على غلبة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل
 اي حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم
 الحرف الثاني مع التاء حال اي مقرونا مع التاء الزائدة في اوله خوفا من اللبس
 اي لبس الماضي المجهول بالامر عند الدخول والوقف في الاول نحو افتعل وانفعل بالضم
 المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعلة عند الوقف
 في الثاني نحو تكلم وتقول ومعتل العين الافصح قيل وسبع اصلها مما
 فاعلام ينقل الكسرة من العين استثقلا وابدل واوقول بعد النقل ياء لسكونها و
 انكسار ما قبلها واللام بمعتل العين فقط بخلاف طوي وروي من اللفيف
 فانه لم يعمل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوى ثم قوله ومعتل العين
 مبتدأ وقوله الافصح مبتدأ ثان وقوله قيل وسبع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر للمبتدأ
 الاول والضمير للعائد الى المبتدأ الاول محذوف اي الافصح فيه قيل وسبع لان الجملة
 الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ وجاز الاشمام وهو ان نحو كسر قل
 الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعده نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا
 هو مراد القراء والخاتمة بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة
 القاء خالصا ومعناه تهية الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ
 بكسر القاء خالصا وهذا خلاف المشهور ههنا وانما هو الاشمام في الوقف وقاله

الغرض من الاشتمام الايدان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايدان بان الاصل في اوائل
هذه الحروف الضم ولم يجمع الاشتمام في بيض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لا فهم
قصد واباتيان هذا الوزن اي ورن قيل وبيع غرضها لايتأتى الا به وذلك الغرض
رفع اللبس فارادوا الايدان الى الاصل عند تغييره ولا كذلك في بيض وجاء الواو
فقيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الباء واو السكونتها وانضمام ما قبلها و
مثله اي مثل باب قيل وبيع باب اختيار وافتيد اي الماضي المجهول من المعتل العين
من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل و
بيع وباب اختيار وافتيد في العلة دون استخبر وقيم اي دون المعتل العين من باب
الاستفعال والافعال حيث لم يجمع فيها الاخاله الكسر دون الاشتمام والضم لسكون
ما قبل حرف العلة فيها اصلا اذ اصلها استخبر واقوم وان كان الفعل مضارعاً ضم
اؤه وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفيه ما قبل اخره بحقة الفتحة ونقل المضارع
بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويتخرج ومعتل العين
ينقلب فيه العين الفاعل نحو يقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع
انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه
بالالف ابدا لا مطردا على الوجوب اذ اعريت عن الموانع وانتصاب قوله الفاعل على ان حال
او على ان خبره ينقلب بجعله بمجته يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في
تقسيم آخره باعتبار اقضاء المفعول به وعد من فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ
محمد ون الخبر اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محمد ون المبتدأ اي هذا
بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب
فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة
الحروف كترغب اليه ولتعرض عنه فان الرغبة والعراض لا يتمام ولا يتحققان بدون المفعول
اليه والعروض عنه فيما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير معنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرتوقف
الفعل على الظرف اي على المفعول فيه لا فانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول
به لازم لماهية المفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا
فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث يتوقف عليه فهمه و
ماهية اذ الضرب هو استعمال الترتيب في محل قابل للايلاء والمحل داخل في ماهية

كان المتعدي وغير المتعدي

الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد
 الأفعال الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لا نأقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها
 عدة وقية نظر لا نه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لأن مفعوليه عدة ايضاً ولجيب
 بأننا لنسلم ذلك بل هم فضلتان كجاء اذ تركها بخلاف خبر الأفعال الناقصة أو نقول
 ان الأفعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الأفعال لتقييد الخبر
 والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود
 فكان زيد قائماً معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنياً معناه زيد
 غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست ما يتوقف فهمه على متعلق
 انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلافه مبتدأ وخبر اي
 غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف
 فهمه على متعلق والتعدي يكون متعد يا الى مفعول واحد كضرب ومتعد يا الى
 اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهمها وعلمت زيدا قائماً المثال الاول ما يتعدي
 الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدي الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما ضد قا
 عليه ومتعد يا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وادى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فحو
 اعلمت او ارايت او نبأت او نبأت او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمر وفاضلاً في
 اجازة الاخفش اظن فاخال اه افعال القلوب قياساً لاسما عاً وهذه الأفعال المتعدية
 الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها
 الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها
 الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث
 معاً ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولها
 الأفعال الثاني والثالث هما مفعولها باب علمت على الحقيقة نقول اعلمت عمر
 خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا نقول اعلمت زيدا عمر ومن غير
 المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر المفعول الثاني
 افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت
 وظننت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت وانما سميت هذه الأفعال
 افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولاً لان القلوب محل هذه الأفعال
 وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحاً واستقرائي لا عقلي ولا

فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولايتعديان الى مفعولين استعمالا
 ولايجري فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على افعال
 اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا وتدخل
 هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبره
 وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال
 القلوب مبتدأ وقوله ظننت الزبدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اى افعال
 القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتدأ والخبر لانها متعلقان بها لبيان ما هي
 عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ عائد الى الجملة الاسمية وقوله
 عنه خبره والجملة صفة ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه اوناشية عنه
 علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشروح او عبارة عن شك ويقين اى لبيان
 شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه اوناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنه مكان
 عنه اى لبيان صفة تلك الجملة صادرة عنه الموصوف من العلم والظن والحسبان
 ونحو ذلك فتصحب هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية اى المبتدأ و
 الخبر على انهما مفعوليهما ومن خصائصها اى خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر
 احدهما اى احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اى ومن خصائصها ذكر المفعول
 الآخر وقت ذكر احد مفعوليهما يعنى لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ و
 من خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز
 الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرف
 ان تأثيرهما في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلما اقتصر على الثاني يلزم ذكر
 المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة ولما اقتصر على الاول يلزم ذكر التوطية والوسيلة
 وترك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم
 في قولك علمت زيدا فاضلا مصد للمفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت فضل
 زيد لكن نصبها معا لتعلقه بمضمونها معا فكان في ذكر احدهما وترك البعض
 الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولتقابل ان يقول فعلى هذا
 ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو
 مصد للمفعول الثاني مضافا الى الاول قيل هذا يشك بقوله تعالى ولا تحسبن
 انكم يحلون بما انتم هم الله من فضله هو خير الهمة على قراءة الياء وجعل الذين فاعاد

بعد حذف المفعول بتقدير بحلهم هو خير لهم قيل هو قليل فلا يعابره وإنما قال اذا
 ذكر احد هـا ذكر الآخر لا نجازان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل اي يخل السمع
 صحيحاً وقوله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ الشُّعْرَىٰ ظننتم الباطل حقاظن الشؤ ثم اعلم
 ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احد هـا ذكر الآخر خبران والضمير العائد الى اعم ازيجوز
 اي اذا ذكر فيها احد هـا ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عائدا الى
 اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصا انفسها خبره بخلاف با اعطيت
 اي وهذا متلبس بخلاف باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احد هـا دون الآخر لعدم
 تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهمها ولا تذكر من اعطيت ومنها
 اي ومن خصا انفسها جواز الالغاء اي جواز افعال عملها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ
 ومنها انها يجوز فيها الالغاء اذا توسطت هذه الافعال بين جزئي الجملة اي بين
 المفعولين نحو زيد طننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم طننت لاستقلال الجزئين
 اي المفعولين كلاما علته جواز الالغاء ولا الالغاء عند توسطها او تاخرها وانفسا كلاما
 علما انه حال او تميز اي لان مفعولها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها معمولة
 مع ضعف العامل بالتاخر عن كليهما واحدهما لكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل و
 يمكن ان يجعل فيها العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي هذا متلبس
 بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنها لان مفعوليه ليسا
 بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال
 التوسط والثاني مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع
 ظرفا اي زيد قائم في علمي ومنها اي ومن خصا انفسها انها اي ان افعال القلوب تعلق
 وجوبا اي تحمل عن العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف
 النفي واللام للابتداء اي لام الابتداء يعني انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام ولو تضمنت
 لعنة حرف الاستفهام كاي وما ومن ونحوها او حرف النفي ولام الابتداء على معولها او
 على اضيف اليه معولها مثل علمت ازيد عندك امعرو وليعلم اي الحزب بين
 احصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم وقا
 المصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام ففسر عليه مثال التعليق بحرف النفي و
 لام الابتداء والتعلق بجملة الاستفهام على اتفاقهم وبهل مختلف فيه وإنما تعلق
 هذه الافعال بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعف

بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الجزئين فوجبا التوفيق باحدهما
لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول
نحو علمت زيدا من هو ووجهه بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وانما
سمي اللفظا والفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لاهي ذات عمل ولا ملغاة
فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدهن زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
ولا فارغة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تصيروا كل الميل فتذروها كالمعلقة
وهذه الافعال عند تعليقها لاهي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على
اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه
الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة وقوله
يسئلونك ما ذا انفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل يتقدم القول اى سل
بني اسرائيل فاذلاكم اتيناكم آية بينة ويسئلونك فاثبتين ما ذا انفقون او بتاويل
المفرد اى سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال ففي
في محل النصب على انهما مفعول بهما وهي بعد افعال القلوب ايضا ما اوله بالمفرد
لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد اهو
كريم اى في كرمه ومنها اى ومن خصائصها انها اى ان افعال القلوب يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بشي واحد اى هما عبارة ان عن شيء واحد
ومفعولها الثاني مظهر امثل علمتي منطلقا ومثل قوله تعالى اني ارايتي اعصر خمرا
بجلا من غيرها من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت
نفسى لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما
عرفت ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول
بجلا من غيرها من الافعال وليحق بهذا الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين
لشي واحد نحو علمتني وفقدتني لان اول مفعوليها كأول مفعول افعال القلوب
في عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونهما عديمين لا اثر لهما في شيء ولبعضها البعض
هذه الافعال معنى اخر يتعدى به اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط
فظننت بمعنى اتهمت من الظننة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من
افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار القلوب في السبعة
استعمالا اعقلي ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى حسرت

ذا حاسبة اى شعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى
 هذه المعاني لا يقتضى الامفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شئ في تقسيم
 الآخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة
 فآثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اى التثبيت على صفة
 مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرير زيدا على صفة كونه قائما فى الزمان الماضى المجزئ
 المجزئ وظرف مستقر ان كان حالاً متعلقا بفاعل عام محذوف اى كائنا على صفة او ظرف
 ملغى ان كان متعلقا بفاعل خاص مذکور وهو التقرير وفى هذا القيد احتراز عما سواها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال دل على
 الحذف والزمان وهذه الافعال لا تدل على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمفعول
 هذه لا يتم به وهى اى الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يرادف صار نحو اى
 وحال واستحال وتحول وانقلب سما عاديون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال
 صار و مرادفاتهما تامة على الاصل واصبح واضح وظل وامسى وبات واضى اى رجع وعاد
 اى صار وعداى كان فى الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان ذلك فى الرواح وهو
 ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع فى الغداة او دخل فى الغداة وراح معنى رجع
 فى الزوال او دخل فى الرواح كائنا تامين وما زال وما انفك وما فنى بالهزلة دون
 الياء وهى بمعنى زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه غتان بكسر العين وفتحها مع الهزلة
 بهما والمضارع يقتضى بالفتح مع الهزلة وما برح هذه الاربعة الالباب لان نفي النفي ثبات
 واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصلا لا زال
 زيد عالما دائما وكذا اخواته فضبت نصب كان وما دام وليس ولم يزل كرسيدوبين
 هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هين من الفعل ما
 لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
 معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى نصير بهذا عشرة تامة وكحل زيد
 عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اى فلما جاء لفظ ما جاء من لفظ
 الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم ما جاء حاجتك فما استغفامية
 مبتدأ او جاء ناقصة بمعنى صا والضمير العائد الى اسمها وحاجتك خبرها اى
 اتي شئ صارت حاجتك وانما انش الضمير فيما جاء مع انه حائد الى الاستغفامية
 باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انش باعتبار

الخبر قيل انما انت الضمير في ما جاءت بكون ما عبارة في المعنى ^{جاء} الحاجة الى اية
 صارت هي حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه اولى من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا
 لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنه اليهم
 يدعوه الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقريير
 الشيء على صفة نحو قول الاعرابي ادهفت شفرة حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة
 كأنها اي كان تلك الشفرة حربة معناه حدد شفرة اي سكينه الكبير حتى صارت تلك
 الشفرة مشبهة بالحربة يعني نزه كونه يعني دشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد
 الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمر وفقيرا بمعنى صار
 وقال بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطرد فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار
 مطردا نحو جاء البرق فبين يد رهم اي صار ولا يوهن ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى
 يجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود
 تقريير مجيئه على هذه الصفة ولا يطرد قعدا كتبا بمعنى صار كتابا بل يقال قعد كان
 كاتبا يكون مثل قعد كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستأنفة اي تدخل
 هذه الافعال على المبتدأ والخبر لأنها التقريير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته
 وانما تدخل عليها لا عطاء الخبر اي خبر هذه الافعال حكم معناها اي معنى هذه الافعال
 من مضي كما في كان وانتقال كما في صار ومرادفاتهما وقوام كما في مازال وما انفك وما فتى
 وما برح وتوقيت كما في مادام ونفي كما في ليس بمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمان
 الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى هذا فقس فترفع
 هذه الافعال الجزء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من
 تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما
 تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقفت الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقوله مثل
 انما منصوب على انه صفة مصدر مخذوف اي رفعوا ونصبها مثل رفع هذا الكلام و
 نصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ مخذوف اي هو مثل كذا فكان مبتدأ خبره الجملة
 التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة كان اول لفظة كان تكون ناقصة وانما اول
 الكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وباقية ونحو ذلك لثبوت اي التحقق
 خبرها اي خبر كان ماضيا دائما نحو قوله وكان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو
 قولك كان زيد غنيا فافقر الجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة

كأشبه لثبوت خبرها وقولها حال وأضيا حال وقوله دائماً صفة ماضيا وبمعنى صار عطفت
 على قوله لثبوت خبرها أي تكون ناقصة معنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين
 أي صار ويكون فيها أي في كان ضمير الشأن نحو كان زيد قائماً أي كان الشأن ويكون
 أي كلمة كان تامة معنى ثبت وأوجد وإنما سميت تامة لأنها تامة بالفاعل فلا يحتاج إلى
 خبر نحو قوله تعالى ولأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي ان وجد أو ثبت ذو عسرة
 وتكون زائدة وهي التي لا تخل بالمعنى الأصلي في الجملة - باسقاطها فيكون وجودها كعدمها
 نحو قوله شعري جيا دني ابى بكر تسمى + على كان المسوومة العرب + وقوله تعالى
 لمن كان له قلب يتوجه على الوجه الأربعة وتوجيه هذه الآية على الوجه الأربعة
 ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها
 وله صلة متعلق وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبره المفعول له قلب واذا
 كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبره في موضع خبرها
 واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على الوجه الأربعة
 وصار للانتقال من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي انتقل من الفقر إلى الغنا و
 اصبح وامسى واضمحى لا قتران مضمون الجملة الواقعة بعدها باوقاتهما أي باوقات
 هذه الأفعال والأضافة باذن ملازمة أي بالاوقات التي تدل هذه الأفعال عليها أو
 ذلك الأوقات الصباح والمسي والضحى نحو اصبح زيد صائماً وامسى نريداً مسروراً واضمحى
 نريداً حزينا وبمعنى صار عطفت على قوله لا قتران مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال
 الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو اصبح زيد أي
 في الصباح وامسى عمرو أي دخل في المساء واضمحى خالد أي دخل في الضحى عطفت على الجملة
 الظرفية السابقة ايضاً وهي لا قتران مضمون الجملة وظل وبات لا قتران مضمون الجملة
 الواقعة بعدها بوقتيهما أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في
 ظل والليل في بات نحو ظل زيد مسروراً وبات زيد مسروراً قال الله تعالى
 ظل وجهه مسوداً وبيئتونه لنتيم مجتداً واضافة الوقتين إلى ضمير ظل وبأباً دني
 ملازمة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيراً أي صار وقل مجيئها تامة
 للقلية وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى
 واضمحى وظل وبات لا قتران مضمون الجملة باوقاتها لكان لا قتران بينهما
 بين الثلاثة السابقة في قلته مجيئها تامة مجيئها ثلاثاً واللام يذكّر مجيئها

بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة

تكون ظلت بكلاً كذا وبات

بمعنى صار ونحوه

تامتين وما زال وما برج وما فتح وما انفك لا استمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها
 أي لاسمها مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والضمير
 المنصوب البارز عائد إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناها من ذلك الخبر
 حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلاً وصالحاً لذلك الخبر
 في المعتاد لأنه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أميراً أنه كان أميراً في حال كونه
 طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك مذ كان قابلاً وصالحاً له ويلزمها أي يلزم هذه الأفعال
 النفي ليفيد الاستمرار لأن معنى هذه الأفعال النفي ودخول النفي عليها يدل على ثبات
 نفي أن كانت الأفعال ماضية يلزمها ما أو لا وأن كانت مضارعاً نون أو لا وما وماذا
 لتوقيت امر مبدئية ثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام أي لاسمها وإنما
 كان توقيتاً لأن كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت امر مبدئية ثبوت
 الخبر لاسمها لأن المصدر قد يجعل جيناً فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالساً كان المعنى
 اجلس دوام جلوس زيد أي مدة جلوسه بخلاف ما في ما سواها من إختواتها فانها
 نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها إلى الثبوت وفي تانيث ضمير ما دام في قول خبرها
 وفي قوله لفاعلها نظر لأن تانيث لا يتأتى بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لأن كلمة
 ما على حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لأنه ظرف التمام لا أن يجعل كلمة
 واحدة على سبيل التجويز ومن ثم احتاج أي لأجل أن ما دام لتوقيت امر مبدئية ثبوت
 خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلغظ به إلى كلام أي جملة قبله يتعلق بها كما
 في قولك اجلس ما دام زيد جالساً بلا تقدم كلام قبله كما لا نقول يوم الجمعة تسكت
 بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لأنه أي لأن ما دام على تقدير كون
 ما مصدرية وجعل المصدر جيناً الصحة المعنى ظرف والظرف معمول وفضلة في التركيب
 فلا بد لمن عامل من حيث أنه معمول ومن أن يتقدم كلام أي مسند ومسند اليه
 من حيث أنه فضلة فأن قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لأنه أيضاً يتعلق به
 فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو مستنقذ قيل يمكن أن يكون قوله لأنه لأنه ظرف بدلاً
 من قوله ومن ثم فكانه قال أي لأجل أن ما دام ظرف احتاج إلى كلام أو يقال المظرفية
 علة الاحتياج إلى الكلام وكون ما دام لتوقيت امر مبدئية ثبوت الخبر علة لكونها ظرفاً و
 تحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالاً أي في
 زمان الحال نحو ليس زيد قائماً أي قيامه مستنفية الآن وقيل لنفي مضمون الجملة حالاً

نفي

ولا يجوز ما دام

اي زما فامطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قوله ليس يريد قائما غدا لويد
 الاول وقوله تعالى الا اليوم يا ايها الذين آمنوا ليس مضر فاعنههم اي العذاب يوم القيمة يؤيد
 الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عن اخلاف في اخباره عند كل واقع فاستعمل
 اداة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها تأكيد
 المضافات اعني الاخبار اي كل الاخبار وتأكيد المضافات اليها اي كل الافعال الناقصة
 على اسمائها اي اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ يدل حالها في التقدير
 اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا قترانها بالقرينة وهي النصب
 بخلاف خبر المبتدأ فإنه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ المكان
 اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله
 في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال على
 ثلاثة اقسام وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة
 وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح اه يا باه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح و
 اجيب بان يمكن اصلاحه بجذوف مضافات اي وهو من خبر كان الى خبر راح وهو خبر ما
 في اول ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة في
 تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال
 الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بجذوف مضافات اي قسم
 يجوز تقديم خبره عليه وهو اي هذا القسم من كان كلمة من للابتدائية الى راح لكون
 العامل فعلا وهو عامل قوي يصح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى
 هذا نظروا لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا
 وان كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها حتما وان جعلت بمعنى
 مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم يا باه من الابتدائية الملازمة لذكر الغاية
 وايضا لو كان بمعنى لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم
 لان من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدل ما بعدها
 في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور او
 عنده وراح ليس مما ينتهي به الافعال الناقصة او عنده واجيب بان يمكن ان يكون اسقاطية
 بجذوف معطوف اي هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية
 لا تدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في

في قوله علم الخبر الى الافعال الناقصة

وفي نظر لان الافعال الناقصة

حكم ما قبلها وهو حصر تقدير أخبارها عليها على ثلاثة أقسام ثمر بها أن كل قسم يحكم
مختصا ونقول كلمة إلى هنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذورة
الوصول أي ومن كان بالغاً إلى مراح أو واصلاً إلى راج وفيه نظراً لأن جعلها صلة البلوغ
يكابا من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديره على الأفعال الناقصة وهو
في أوله أي وهو فعل كان في أول ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام أو نافية كما في
أخواته لتحقيق المانع وهو ما مصدرية أو نافية لأن كليهما يمنع تقدم ما في جزمها عليهما
لأن حروف النفي وما المصدرية يستحقان الصدر خلافاً لابن كيسان في غير ما دام
لعدم المانع معنى لتأويله إياها بالثبت لما مر أن معنى هذه الأفعال النفي ودخول ما
النافية عليها يدل على الإثبات لأن نفي النفي إثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالماً
بمعنى كان زيد عالماً دائماً وفيه نظراً لأن صورة ما التي تستحق الصدر كإفitive في منع تقدم
أخبارها عليها وإنما قال في غير ما دام لأن ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقديم
لتحقق المانع لفظاً ومعنى وهو ما المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب
سيبويه إلى أن حكمه حكم ما في أوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديره معجول النفي عليه
بذهب أكثر البصريين إلى أن حكمه حكم كان لعدم ما صورة فإن قيل كما اختلفت في ليس
اختلفت في ما في أوله ما غير ما دام كما أشار إليه بقوله خلافاً لابن كيسان في غير ما دام
فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق أن يقال وقسم يجوز وهو من كان
إلى مراح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في أوله ما غير ما دام
قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجح لما مر أن صورة ما التي تستحق الصدر كافية
للمنع فقوله خلافاً لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم نعم لما فرغ من الأفعال الناقصة
شرع في أفعال المقاربة فقال أفعال المقاربة وإنما ذكر بعد الأفعال الناقصة لأنها
مثلاً في اقتضاء الخبر لأنها وضعت لتقريب الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد
أن يخرج فعسى تقرّر زيدا على صفة كونه خارجاً في الزمان الماضي لكن خبرها أخضر حيث
لا يكون الأفعال مضارعاً بخلاف خبر الأفعال الناقصة فإنها أعم وهي ما وضع أي
فعل وضع لذلك الخبر أي لقرب رجاء أو حصولاً أو اخذاً فيه أي شروعا في الخبر
أي في تحصيله انتصاب هذا اللفظ على التبرأى لقرب رجاء الخبر وحصوله أو
الأخذ فيه فالقسم الأول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف
حيث لا يجي مضارع ومجهول وروني إلى غير ذلك من الأمثلة كاسم الفاعل وآم

المفعول لانه يشبه الحرف لكونه الانشائي الذي اسماؤه تكون بالحرف و
 الحمل على العمل لكون كل واحد منهما الطمع للحصول تقول عسى زيد ان يخرج اى قارب
 زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اى قارب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال
 تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحدث ان من خبر عسى تشيها له بكاد نحو
 قوله **شعر** عسى الكرب الذي امسيت فيه + يكون وراة فرح قريبا والقسم
 الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان
 في خبر كاد تشيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمضى + واذا دخل
 حرف النفي على كاد فهو كالافعال اى كاد كسائر الافعال في النفي في نفي الخبر واذا
 دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف
 النفي عليها تكون للاثبات اى لاثبات الخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اتما في
 الماضي فلقول تعالى وما كادوا يفعلون لان الزد اثبات فعل الذبح لانفيته بدليل قوله
 تعالى قدبحوها وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم
 من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على اثباته اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى
 واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرقة **شعر** اذا غيّر المحرم المحبين لم يكذب +
 رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزدل وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله
 لم يكذب الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كاد
 بعد طول العهد وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن تخطية ثم وجه
 ولتغير ذى الرمة بعد التخطية الى لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما غير ولما قبل
 تخطيةهم والجواب عن قوله تعالى قدبحوها وما كادوا يفعلون ان نفي قرب فعل
 الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان حصول فعله في زمان
 آخر واما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى النفي حصول
 منهم فعل الذبح وما قاربوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم ومن التخطية بانها
 شبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وعن التغير بان احتياطا لما فيه رفع
 الشبهة ويمكن ان يقال بان التخطية والتغير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس
 الامراء في الواقع بل يحتمل ان يكون التخطية بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض
 للاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فتشابه
 ولا ينبغي ان يصالى الكلام الى افي شبهة فتالمعنى وان يكون بغيره الى المراد شبهة فتالمعنى

انما يفعلون
 انما يفعلون
 انما يفعلون

يكون في ادنى الاثبات اي لا ثبات الخبر وفي المستقبل كالأفعال اي كسائر الأفعال
 في النفي تسمى كما يكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون اي المراد اثبات
 فعل الذبح لانفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد تروا لكونها في المستقبل
 لنفي الخبر كسائر الأفعال بقول ذي الرمة شعرا اذا غيّر الحجر المحبين لم يكدم سيس الهوى
 من حب ميتة يبرح * اي يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل
 نفي للخبر كسائر الأفعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول يتمسك
 بتخاطبة الشعراء ذي الرمة والجر الفراق والرئيس هو الثابت والاضافة من باب
 جرد قطيفة اي لم يكدم الهوى الرئيس اي الثابت من حب ميتة وهي اسم معشوقة
 والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غيّر هجران الاحباء للمحبين عن الحب بحكم ان
 طول العهد ينسى ونزلت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب برح اي زوال حب
 ميتة يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى
 هذا كان حرف النفي داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا
 المعنى مستقيم فلا وجه لتخاطبة الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ
 في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الزاء والكرب نزديك شدن کسی بکارے من حد نصير
 واخذ فهذه الأفعال الاربعة مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسما وخبرا وخبر
 فعل مضارع بغير ان واوشك عطف على احدى فيكون اوشك من جملة الثالث مثل
 عسى وكاد في الاستعمال يعني انها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها اي في
 كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية اذا كان اسما مع ان نحو واوشك زيد ان
 يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو
 اوشك زيد يخرج فلما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب فقال
 فعلا التعجب ونوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك
 بتصغير ما اصطلح في قوله شعرا ما اصطلح غزلا فاشدون لتسا من لياعبين الضاء
 والسمر والجواب انه شاذ او ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضع لانشاء
 التعجب اي لا يجاد وفيه احتراز عن نحو عجبت ولعجبت وانها متعجب لانها الفاظ اخبارية
 والانشاء اثبات امر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شئ خرج عن
 حد نظائره وخفي سببه ولقائل ان يقول التعريف انما يكون المحققة الكلية لا للفرد
 والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فضل الفردين الا ان يثبت ان

بأنه
 لا
 يثبت
 في
 قوله
 شعرا
 ما
 اصطلح
 غزلا
 فاشدون
 لتسا
 من
 لياعبين
 الضاء

ان اضافة التشية كاضافة الجمع في جعل المضان جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان
جعل المضان جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهديه الفعلين
فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحت فردان
وهما ما أفعل وأفعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط
او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلا ن وانما وجد ضرع
باعتبارنا وما والمعنى فعلا التعجب فعلا ن وضعا لانشاء التعجب فيكون هذا التعجب
بيانا لما يفهم من الملا بستر في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما فعل
وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لا يضبط الجزئيات فلما انحصر جزئي
او جزئيين لا يحتاج الى ذلك ولتقابل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله
من شاعر لانه انشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب فيه استعالي
لا وضعي وله اي للتعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر
ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجر منهما مضارع ومجهول وامرو
نهي وتانيث وتثنية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبينان اي لا يبي
فعل التعجب الاما يبي منه افعل التفضيل اي من ثلاثي مجرد قابل للمتفاوت ليس
بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للمتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما موت
زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت آخر
او انقص والاكثر ان تعجب من الفاعل لا من المفعول وقد ما اشهر وما اشغله كما في
اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزة سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول
غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبي من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى
الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمر وصيغتا التعجب لا يبينان الا من فعل
بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر ببناء صيغتي التعجب على
ما يبي منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان ممّا
يبي منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبي منه افعل التفضيل يبي منه صيغتي
التعجب فلا يلزم ما ذكرته ويتوصل في الممتنع اي في الذي يمتنع ببناء منه ما ليس بثلاثي
مجرد من غير اللون والعيوب بل رباعي وثلاثي يزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد اي بناءهما من فعل لما يمتنع ببناءه منه وايقاع
مصدرا للممتنع مفعولا او مجرورا بالماء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره

وما اقبله درجة وغو ذلك ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديره وتأخير اى تقديم
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن في لفظ
ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقدير والتأخير يستلزم الآخر
فتقديره شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما يفتل عن
الآخر بالقصد دون التحقيق فكانه اعتبر القصد أو يقال ان في ذكر التأخير تأكيد كما في
قوله تعالى لا يسئ آخر وقت ساعة ولا يستقد مؤن ولا فصل بين فعل ومعموله و
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن يزيد لانها بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بك الزائد
نحو ما ان احسن زيد ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل
يا صبح وامس نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امس ادفاؤها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز لما ذى في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيد وما احسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم زيد والمراد بالظرف الظروف المتعلقة بصيغتي التعجب بخلاف الفصل
بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن
امس زيد لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل
باعتراض لو لا الامتناعية نحو ما احسن لو لا تكلف زيد وما اى لفظ ما في ما افعل
نحو ما احسن زيد ابتداء نكرة اى مبتدأ نكرة او ذوا ابتداء نكرة اى غير موصولة ولا موصولة
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و
البيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل
الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى وذلك عند
سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا
عند الاخفش في احد قوله وما بعدها اى بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اى خبر المبتدأ
تقديره شيء احسن زيد وانما اجاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن
شرا ههنا تاب اى ما احسن زيد الاشياء لا اعرف جعل زيد احسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقد الله وما
ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبر اخر لقوله ما اى موصولة عند

بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فأنروا فكان لازماً لذلك لكن غير موضوع للاخبار عن المتكثير
 فاعرت فهذا فرق دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم نعم وبئس فعلاان ما ضيان واصلها
 فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع القاء للعين وجاء الاصل والاتباع ففيها اربعة
 اوجه نعم بفتح القاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع اى بكسر القاء مع كسر العين
 ونعم باسكان العين فى الاصل اى بفتح القاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد
 الاتباع اى بكسر القاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعه مطردة فى كل فعل على وزن كسر
 ثانيا حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على وزن فعل ثانيا حرف حلق كخذ وزعم
 غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الناء فى يا نعم المولى
 والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير
 حجة عليهم وشرطها اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلها بحذف المضاف ان يكون الفاعل
 معرّفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهنى وانما اشتراط ان يكون معرّفا
 باللام للعهد الذهنى لحصول المباغلة فى المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان
 اللام لما كان للعهد الذهنى يكون المهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا
 بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع فى
 النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى ما فى الذم
 من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لانه يفسر بالواحد المتنى
 والجموع وشرط المفسر ان يصلح حمل على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمتنى على المعرف
 باللام فى الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان
 يعتبر الحمل على التجوز والمباغلة كما فى انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل مضافا
 الى المعرف بها اى باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمر ونعم غلام
 صاحب السفريش ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل
 مضمرا مميزا اى مفسرا ذلك الضمير بكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد وانما
 اظهر الفاعل للاختصاص لان نعم رجلا زيد لخصر من نعم الرجل زيد ولانه اظهر بشرطة
 التفسير وفيه مباغلة فى المدح واختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام
 التخييم والمباغلة وكذا الذم الذي هو ضده وجار مجراه فى كون من مواضع المباغلة
 وانما يميز ذلك الضمير بكرة منصوبة لان الضمير فى نعم لا يختص بواحد بعينه فبالحوى
 ان يفسر بكرة منصوبة كما فى عشرين درهمها او مميزا ذلك بما مثل فينعم اى فى نعم شئ

ج
 الفرس

اوحظت هي اي الصدقة اي ابدأها وتقاتل ان يقول لا حاجة الى قولها بما في التحقيق
 لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فتحها هي فتح حظها ونعم شيئا هي اي الصدقة
 اي ابدأها الا ان يقال انما ابرز نظرنا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ
 تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء
 مبهم ذكره مفصلا واقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبل خبره او خبر مبتدأ
 محمد وف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل اخب
 مبتدأ محمد وف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم
 الرجل كذا نسأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول
 لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الاندلسي
 ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و
 شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
 الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجه المطابقة لاتحادهما فيما صدقا عليه و
 لكونه بيا نال للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى يُسْئَلُ عَنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا
وَشَبَّهَ مَتَأُولَ الْجَوَابِ سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع فرد
 الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بانهم متاؤل بحدت مضان تقديره بس مثل
 القوم مثل الذين كذبوا واتخذوا المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير
 بس مثل القوم المكذبين مغلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة
 نحو قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى نِعْمَ
الْمَاهِدُونَ اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى وَالْأَكْمَصَ
قَرَشَتَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ وساء مثل بس في افادة الذم ومنها اي من افعال
 المدح جئنا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجمع فيقال
 جئنا الزيدان وجئنا الزيدون وجئنا هند بجريا نهجى الامثال التي لا تتغير و
 بعده اي بعد هذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو جئنا الرجل زيد فحب فعل ماض و
 اذا فاعله والرجل صفة لذا ونريد هو المخصوص بالمدح واعرابه اي اعراب المخصوص
 بعد جئنا كاعراب مخصص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصص
 بعد جئنا عطف بيان وقيل اذا أكد المخصص فاعل ويجوز ان يقع قبل

المخصوص اى قبل مخصوص جبدا او بعده اى بعد مخصوص جبدا تميز نحو جبدا رجلا
 زيد و جبدا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تاخير التميز عن المخصوص فلا يقال نعم
 زيد رجلا لان اسم الاستارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى
 التميز الا انهم تركوا التميز ههنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير ههنا
 دون نعم وبئس اى يقال جبدا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمرة
 امثا من الالتباس في المخصوص عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك
 الضمير فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام وبالاضافة نحو نعم
 رجل السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان
 لا لتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلبس نحو نعم رجلا زيد طرد الباب
 او حال نحو جبدا محمد رسول الله و جبدا رسولا محمد عليه الصلوة والسلام على
 وفق المخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميز او حال اى كاشا على وفق المخصوص
 اى على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما وجوب
 الموافقة لا اتحادهما فيما صدق عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم موافقة و
 الحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التوضيح
 لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره نعم لما فرغ من تقسيم الاسم
 والفعل شرع في تقسيم الحروف فقال الحرف ما دل على معنى في غير اى حاصل في غيره
 اى مدلول لغريم تضمننا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اى
 مدلول له دلالة تضمن لان يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد
 تضمننا باعتبار الوضع التركيبي وكلمة فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اى مدلول
 له دلالة تضمن لان يدل على معنى اى على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمننا
 باعتبار الوضع التركيبي وكلمة فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اى مدلول لها
 دلالة مطابقة لان يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك
 المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقيق
 معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشغل بذلك ههنا
 ومن ثم اى لاجل ان الحرف يدل على معنى في غيره احتاج الحرف في جزئيته اى
 في كونه جزء من الكلام الى اسم او فعل فالحرف يصح ان يكون جزء من الكلام

في
 الحرف

فانه فيهم ان يقال اخذت بعض المال وزلادة في غير الموجب نحو ما جاء في من رجل و
 نزل جاءني من احد خلافا للكوفيين والاعفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم
 الجنس ايضا و قولهم قد كان من مطر وشبهه متاويل جواب سوال حيث زيدت من
 في الموجب فاجاب عنه بانها متاويل بالحمل على التبعية اي قد كان بعض مطر وشي
 من مطر والى لانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء المغيا كقوله تعالى لَمَّا أَتَيْنَا الصَّيَّامَ
إِلَى اللَّيْلِ وقولك خرجت الى السوق ومعنى مع قليلا اي زما ناقليلا او مجيئا اراد
 مجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخل في حكم ما قبله نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ
إِلَى أَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ومعنى
 مع كثيرا اي زما ناكثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها
 اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر
 اي الاسم الظاهر فلا يقال حثاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك
 في ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فانها جان دخولها على المضمر ايضا وفي الظرفية
 اي يجعل ما بعده ما ظرفا لما قبله حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا
 او اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعنى على قليلا اي ما ناقليلا
 كقوله تعالى وَلَا تُصَلِّبْكُمْ فِي جُنُوحِ الْحُكْمِ اي على جذوع النخل والبناء للالصاق
 اي لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مرت بزيدا اي انتصت
 مروري بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي للدلالة على ان ما دخلت هي عليه
 يستعان به نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب
 السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدوهم والتعديته اي لجعل الفعل لازم متعدي
 مثل الهزة والتضعيف في اكرمت زيدا او كرمته زيدا نحو ذهبت بزيدا اي اذهبت
 خرجت بعرواي اخرجته وانما فترنا التعديته بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعديته
 للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو
أُظْهِرُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالْقِينِ وزائدة في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي وقت
 الاستفهام نحو هل زيد بقاؤه والنفي نحو ليس زيد بقاؤه وما زيد بقاؤه قياسا الى
 زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة قياس لا بلبس القياس ولتأكل ان يقول ان ذكر
 مطلق الاستفهام يتناول الهزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان
 بليس ولا التبرية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرية

أيضاً في إطلاق الاستفهام والنفي المجهولين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و
 الاستفهام لجهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ان زيد بقا ثم وفي غير اى في غير
 الخبر المذكور سماعا اى زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك
 درهم فقول بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتدأ سماعا
 بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والقييد اى القيد لا اى
 نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ اى
 لا تُلْقُوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فهلكتم
 واللام للاختصاص سواء كان اختصاصا بملك نحو المال لزيد او اختصاصا بصفة نحو
 الجمل للفرس او اختصاصا بنسبة نحو فلان ابن له والتعليل سواء كانت العلة سببا
 غائبا نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائبة لقصد الفعل لاجلها او سببا
 باعنا ليس غائبة يقصد قصدها نحو خرجت لخاصة فان الخاصة ليست علة غائبة
 يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج ونزاهدة نحو قوله تعالى
 لكم اى ردكم لان ردكم متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت لرب ان
 لم يفعل الشراى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا الذين امنوا
 كان خيرا انما سبقونا اليه اى عن الذين امنوا ومعنى الواو في القسم صفة الواو
 متعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكاثر في القسم اى بمعنى واو القسم للتعجب اذا
 كان الجواب امر اعظم نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
 وهرب للتقليل اى لتقليل افراد ما دخلت عليه ككثرة افراد ما دخلت عليه هذا
 هو الموضوع له الاصل ثم استعمل لكثرة استعمالها في ضده حتى صارت في معنى التكثر
 كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها
 في ذلك قد فاتها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثر في مقام المدح كقوله
 تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح
 واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كثر الخبرية لكونها للتقليل وكون كثر
 للتكثر وهو اسم بالاتفاق فكذلك ما يقابلها في الثاني انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو
 التعدية اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعد بنفسه
 نحو رب رجل كرم اكرمت فان اكرمت متعد بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان
 جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر

في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وقية نظرا لان العامل نفسه جيف بالآخر اغنا يقوى
باللام فقط لا فادتها التخصيص كقوله تعالى لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وكقوله تعالى إِنْ كُنْتُمْ
لِلْزُّوفِيَا تَعْبُرُونَ واما تقوية بغيرها فغير ممدود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف
جزءا جاز نحو ربت رجل كريم اكرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجوز والى
ضمير ذلك الحرف معافلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا
رحم الله عليهم بان اكرمه صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف اي رب رجل
كريم اكرمه اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الاعلى نكرة موصوفة عابلهما محذوف
غالبهما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل
كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل اللفظ المستقر
لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق
به محذوف رب على وجه القيام لاعلى وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدق
الكلام حملا على كره الخبرية التي هي بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كمال انشاء
التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة
فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها اذا النكرة
مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد و
المتنى او كثرتها كالجعم فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى
التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاختصاص اقل مما هو الاعم
الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق
الرقبة ولو مرد الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا
قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السكيت ومن تابعهما وفعلها اية
عاملها ماض وكو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور
الا في الماضي محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو ربت رجل لقيته فلقية صفة
رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذف للحصول العلم به لانه لا يجاز
والجوز يريد على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولا نه انما حذف لان الاكثر
ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدرة فكان سائلا يقول هل اكرمك من
لقيته فيقول رب رجل لقيته اي رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من
لقيته فيقول رب رجل لقيته اي رب لقيته اكرمت وعلى هذا نفس وانما قال غالب

فان
لا
في
ضم
منها
او
ن

اي حذف غالباً لان رتبة رجلا كونه حصل وقد تدخل رت على ضمير
مبهم ليس له معاد مميّزة من منصوبة على انها تميز لان الضمير لما كان مبهماً احتاج
الى التمييز بخبر به رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير في نعم رجلا وهذا الضمير مفرد
منكول لا غير تقول ربه رجلا وربه امرأة وربه رجلين وربه امرأتين وربه رجال
وربه نساء لانها عائد الى شيء في الذهن لا الى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقتها
خلاف الكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون
رتبه رجلا ورتبه رجالا ورتبه امرأة ورتبه نساء وبلحقها اي ويلحق رت ما الكافة
اي المانعة عن العمل فتدخل رت بعد حقوق ما على الجمل الاسمية والفعلية بخبرها
زيد قائما ورنها قام زيد قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وقد يكون ما زائدة
فتدخل الاسم فتجوز قول الشاعر ربما ضربته بسيف وواوها تدخل على نكرة
موصوفة اي واو رت او واو يقدر بعد هاء رت وفي عدها من جرون الجزئ تسامح
لان الجار هو رت المقدّر بعد هاء الواو والعاطف ويدخل هذا الواو على مظهر
منكر موصوف كقولك وبلدة ليس لها انيس + وواو القسم وهي انما يكون عند
حذف الفعل اي لا يكون الا عند حذف الفعل لكنزة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او احنفت والله غير السؤال
فلا يقال والله اجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم مخففة بالظاهر فلا يقال
وك لا فعلن كذا حظا لرتبة عن رتبة الاصل وهو الباء تخصيصه باحد القسمين
وخص منها الظاهر لاصالة الترتب اعلم ان قوله وواو القسم مبتدأ والجملة التي بعدها خبر
وقوله غير السؤال خبر اخر وقوله مخففة خبر اخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص
والباء دخلت في المختص به دون المختص والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص
بحذف الفعل وكونها غير السؤال فلا يقال احنفت بالله ولا تالله اخبرني مخففة
باسم الله تعالى نحو تالله لا كيدنا اصنامكم تالرحمن ولا يقال تالرحيم لانها مبدلة
عن الواو فلم يدخل الاعلى لفظة الله تقليلا لما لها عن محال اصلها وهو الواو تخصيصه
ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم
منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر اي في حذف الفعل وكونها
غير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فان قيل قوله في الجميع
يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال

تالله
ن

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدون مكان الثاني قيل معنى كونها
 في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل يستعملها اعم من ان يكون في هذه
 الامور او خلافاً فيجوز فيها اظهار الفعل نحو قسمت بالله واستعملها
 في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعملها في كل قسم ظاهر ومضمراً نحو
 بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان
 في الانبات نحو قوله تعالى لا كيد لك اصنامكم وقوله تعالى انك سعيك كثر
 كشيت في جواب والليل اذا يمشي وحروف النفي في النفي كقوله تعالى
 والضحي والليل اذا سجي ما ودعك ربك وما قلى ويجوز في جوابه اي
 جواب القسم اذا اعترض اي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
 نحو زيد والله قاتل وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير
 في زيد والله قاتل والله لزيد قاتل وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
 وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او لقد مرى تقد
 القسم ما يد لعليه اي على الجواب نحو زيد قاتل والله وضرب زيد والله
 والهلل والله والتقدير في زيد قاتل والله والله لزيد قاتل وفي ضرب زيد
 والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلل والله هذا الهلل وانما حذف الجواب
 في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدير
 القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقد
 ومفعوله ما اتصل به من الضمير وعن المجاوزة نحو مهيت السهم عن
 القوس وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على
 السطح او حكماً نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون عن وعلى اسمين للدخول من
 اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو
 قوله عزت من عليه بعد ما ترمطوها اي من فوقه واذا دخل من على عن
 يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه والكاف للتشبيه
 نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولي عليكم
 تشبه التولية بالكون في الملابس بخير وشر اي يولي عليكم تولية مثل كونكم
 في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كان التشبيه لمرادها معنى لمر
 وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشببه به من غير تفرقة اي خلق

مكة

٢٢٨

الاشياء خلقا مثل خلق سائر هذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق
 المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدته
 حمدا مثل حمد يحمده وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في
 الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
 باعتبارها وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو ايتيتك كما اطلع الفجر اى اقتران الايتيت
 وطلوع الشمس في الوقوع وزائدة نحو ليس كمثل شئ اى ليس مثله شئ
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل التكاثر
 لا يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثل شئ فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
 كقولهم يحضركن عن كابد المنة ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسم الكاف
 استغناء بلفظ المثل عنها لانها لو دخلت على الضم لادى الى اجتماع الكافين
 فاشبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واقا في قولهم وما انا كانت وما انت كانتا
 فلان الضم المنفصل عندهم كالمطرد كذا في الصحاح ومنذ ومنذ واما قد م مذ مع
 كونه فراء لكونها اخف الزمان لا ابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ
 ومنذ لا ابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما رايتك منذ يوم الجمعة اى
 انتفى رويتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى في في الحاضر اى في الحال
 نحو ما رايتك منذ شهرنا ومنذ يومنا اى انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل
 على المستقبل لوضعهما للماضي والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا لا يستثنى
 نحو جاءني القوم حاشا زيد وعلا زيد وخلا زيد بكن حاشا يستعمل في الاستثناء
 عن السوء للتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لقولت معنى التنزيه ثم اعلم
 ان حاشا من حروف الجوز على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
 بمرتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وَلَئِنْ حَاشَ
 لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا فِئْلَ اللّٰمِ زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصف
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علنا عليه
 سوء وهذا قريب مما يقال بالغايبية في المدح بالحسن في عيب ضاقت فلان
 راى عيب نتوان گفت کن در وى مجبى نى ناید تفرد فرغ من بيان الحروف الجارة

الحمد
 المتصور
 في
 الذهن

مذ

شرح في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل
 ان وان وكانت وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم كونها
 مشابهة بالفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كما لما مضى
 وفي اقتضاءها الاسماء وانما اُخترت ولعل لانها لا تنشأ التمني وانشاء الترجي
 بخلاف الاربعة السابقة لهما اي هذه الحروف صدر الكلام سوى ان
 المفتوحة فهي بعكسها الفاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها اي
 يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف
 ما الكاف فتلغى هذه الحروف بعد كحوق ما الكاف عن العمل لان ما
 الكاف تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكاف اخرجتها عن بعض
 وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكاف اذا دخلت
 عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تعل بجعل ما زائدة وتدخل
 هذه الحروف حينئذ اي حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكاف
 اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى اِنَّمَا أُخْرِجْتُمْ
عَلَيْكُمْ الْمَيِّتَةُ فَاِنَّ الْمَكْسُورَةَ لَا تَغْيِرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بَلْ تَقْرَبُهَا وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ
 مَعَ جُمْلَتِهَا الْأَصَافَةَ بَادِي مَلَابَسَتَايَ مَعَ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَهَا فِي حَكْمِ
 الْمَفْرُودَانِ تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ بِتَاوِيلِ الْمَفْرُودِ وَطَرِيقَ تَاوِيلِ الْجُمْلَةِ بِالْمَقْرُونِ يَجْعَلُ
 مَصْدَرَ الْخَبَرِ مَضَافًا إِلَى الْأَسْمِ فَيَقَالُ فِي بُلْغَنِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ بُلْغَنِي أَنْ زَيْدًا
 أَوْ يَجْعَلُ الْمَصْدَرَ جُزْءَ الْخَبَرِ مَضَافًا إِلَى الْأَسْمِ فَيَقَالُ فِي بُلْغَنِي أَنْ زَيْدًا أَنْ
 تَعَطَّرَ بِشُكْرِكَ بُلْغَنِي شُكْرُكَ زَيْدٌ عِنْدَ اعْطَاكَ أَيَاها وَيَجْعَلُ مَصْدَرَ الْخَبَرِ
 مَضَافًا إِلَى مَا يُضَافُ إِلَى الْأَسْمِ إِذَا كَانَ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ سَبَبًا لِلرَّأْيِ مُتَعَلِّقًا
 لَهُ فَيَقَالُ فِي بُلْغَنِي أَنْ زَيْدًا أَبَوْهُ قَائِمٌ بُلْغَنِي قِيَامُ أَبِي زَيْدٍ فَإِنَّ مَصْدَرَ الْخَبَرِ
 أَضْمِيَتْ إِلَى الْأَبِّ الْمَضَافِ إِلَى الْأَسْمِ وَذَلِكَ الْأَبُّ مِنْ أَسْبَابِ الرِّبَا مِنْ
 مُتَعَلِّقَاتِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْخَبَرِ وَالْجُزْءِ مَصْدَرٌ يَقْدَرُ مَصْدَرُ فَعْلٍ عَامٌّ وَيُضَافُ
 إِلَى الْأَسْمِ أَوْ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَى الْأَسْمِ إِذَا كَانَ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ سَبَبًا لِرَفْعِهِ فَيَقَالُ
 فِي بُلْغَنِي أَنْ زَيْدًا غَلَامٌ عَمٌّ وَبُلْغَنِي كُنْ زَيْدٌ غَلَامٌ عَمٌّ وَعَلَى هَذَا فَقَسَّ وَ
 مِنْ ثَمَامٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَا يَغْيِرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ يَجْعَلُهَا
 فِي حَكْمِ الْمَفْرُودِ وَجِبَ الْكُسْرَى وَجِبَ اتِّبَانُ الْمَكْسُورَةِ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ

اى في موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن في تاويل المنزه والفتحة اى وجب اتيان
 المفتوحة في موضع المفرد اى في موضع يكون ان بما بعده في تاويل المنزه فكسرت
 الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان ابتداء اى في ابتداء الكلام كقوله تع
 ان الله غفورٌ رحيمٌ وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي
 بمعنى الظن والتفوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصول
 نحو الذي انك ضربت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
 ولتحت همزة مادة ان حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو
 عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو حصل
 علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا
 وتسميتان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها مجاز لان الفاعل هو ان
 بما بعدها لان وحدها وكذا البواقي وانما فتحو بعد لولا وقالوا لولا انك
 منطلق انطلقت لانه اى لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين
 والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحو بعد لو وقالوا لو انك قائم لقمت لانه
 اى لان بعد لو فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك
 والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم
 فان جاز التقدير ان اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة جاز الامر ان اى فتح ان وكسرها مثل ان يكونني فاني اكرمه
 من
 فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتحة لان المبتدأ لا يكون
 الا مفردا اى فثبت اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا
 كما قيل سيلا ا اذا انزعيد القفا والهازم وشبهه فالكسر على انه
 جملة اسمية واقعة بعد اذ الفجائية اى فاذا هو عبد القفا والهازم
 والفتحة على انها مع ما مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبد القفا والهازم
 ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما
 لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله
 سيدا مفعول ثالث والهمزتان عظماء في اللحين تحت الاذنين جمعهما
 الشاعر بارادة ما فوق الواحد وبارادة تهما مع حوايهما تغليباً ومعنى عبد

القفاو لهازم اى لثيم يخدم قفاه اى همة ان يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهنازم
 قيل من كان همة ما يدخل في جوفه فقيمه ما يخرج من جوفه وكذلك
 اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
 محل الرفع لانها كالعدم لان قائدها التاكيد فجاز العطف على محل
 ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير
 المكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائمه وعمره او حكما
 وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائمه وعمره لانها وان كانت
 مفتوحة لفظا في مكسورة حكما لسد هاهما مسد الجزئين حيث قامت
 مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا
 على المحل دون المفتوحة حال اى متجاوزا عن المفتوحة بمعنى لا يجوز
 العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في
 صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائمه وعمره فان قوله وعمره معطوف
 على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض
 النسخ ويستتبط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان
 زيدا قائمه وعمره او تقديرا نحو ان زيدا وعمره قائمه اذ التقدير ان زيدا
 قائمه وعمره ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اى انا
 بغاة وانتم بغاة مدة بقاءنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه
 لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمره ذاهبان
 لا دمي الى كون الشيء معمول الاعمالين مختلفين اذ قوله ذاهبان من
 حيث ان خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث ان خبر
 لعمره معمول الابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا
 مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
 وسيبويه حملا على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون
 مضي الخبر لكونه اى اسم ان مبني كما في البيت المذكور وكما في قوله
 ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصائبون بعطف قوله
 والصائبون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين
 خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرقابين ان العرب والمبني في ذلك فجاز

لا يجوز العطف على اسم ان المكسورة
 اى لا يجوز العطف على اسم ان المكسورة

لا

العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما او شرطاً في العطف على
 محل اسمها المعرب مضي الخبر مثل انك وفريد ذاهبان بتجويز الحمل على
 محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيًا وهذا باطل
 لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها
 للمعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب الفراء والاطلا
 مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على فعل
 اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيًا وعند الكسائي
 يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيًا والصحيح ان مضي الخبر
 شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيًا لان المانع
 المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحى على هذا ولكن كذلك اي مثل
 ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما
 نحو ما خرج زيد ولكن عمرو وخارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا
 ينافي معنى الابتداء كما لا تنافي التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف
 على محل اسمها لزوال الابتداء ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى
 الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام مع المكسورة دونها
 اى دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم
 كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى
 ان اعنى التاكيد وكلاهما حرفان لا ابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا
 ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل اخرى بالتقدير على ما ليس بجامل
 فادخلوها على الخبر اذا افضل بينهما وبين ان بالاسم نحو ان زيدا لقائم او على
 الاسم اذا افضل بينهما اى بين الاسم وبينها اى بين ان بظرف هو خبر مقدم
 نحو قوله تعالى ان من يشئ عتبه لابن ابيهم او على ما بينهما اى بين الاسم والخبر
 من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا لطعامك اكل وان زيدا لفي الدار قائم
 دخول هذه اللام في لكن اى في خبرها او في اسمها اذا افضل او في متعلق الخبر
 المتقدم ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كمتسكين
 بقوله ولكنني في جتها العميد والعميد الذي امرضه العشق وبانها لا تغير
 معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بات

والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع المحاقها بان ايضاً بطلان
 صدارة اللام بالتوسط لكنه اعتذر فيها لقوة مناسبتها بان لا تحاد معناه هما
 وهو تأكيد الجملة والابتداء بقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذو
 كقولهم شعراً الجنديس ليجوز شهرة + ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث
 دخل اللام في خبر المبتدأ دون ان او على ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما
 يقال علمه في على الماء وايش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في
 خبر لكن وتخفف المكسورة اي ان المكسورة الهزئة لتقل التشديد وكثرة
 الاستعمال فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام سواء عملت او اهللت
 اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فالطرود والجمل
 على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام
 مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصود واختلف
 في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا
 لوجب التعليق في ان عملت زيداً لقائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
 نحو قوله يا لله ربك ان قتلت مسلماً وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
 عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما دخلت على
 المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاءها اي الغاء المكسورة
 بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها
 ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى ان كل ما جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ويجوز
 اعمالها نحو قوله تعالى وان كل ما لَكِ يُوَفِّيْتُمْ بتخفيف ان وعند الكوفيين
 يجب الغاءها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة
 بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان و
 باب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة
 الابتدائية بالكلمة وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكم اية وان نظرت
 لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل
 دعاءً فيحذف لا يلزم اللام لان اللام انما يلزم للفرق بين ان المخففة وان النافية
 والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافاً للكوفيين في التعميم اي في
 تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله يا لله ربك ان قتلت مسلماً

وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشبهك
 مكتوب لهينه وذلك عند البصريين شاذ وتحذف المفتوحة اء ان
 المفتوحة الهزة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدرا بقاء
 لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد
 ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شان مقدرا ليحصل بينها وبين
 الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها
 ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك
 لانها حرف موصول وهي مع جملة في تقدير المفرد اي المصدر راد هو
 حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان
 المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولا مطلقا
 او مفعولا فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان
 فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
 بعد التخفيف في غيره اي غير ضمير الشان كقوله **شعر** فلو انك في
 يوم الزخاء سألني + فراقك لم ابخل وانت صديق + قال الشاعر يصف نفسه
 بكمال الجود يعني فراقك اشد من كل شديد ووصالك احب الي من
 كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألني فراقك لاجبت
 الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففي هذا البيت بيان كمال
 ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اي ان المفتوحة المحققة مع الفعل ظرف
 اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل
 السين كقوله تعالى **عَلِمَ ان سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى اَوْ سَوْفَ كَقَوْلِهِ شَعْر**
 واعلم فعل المرأ ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدما + او قد كقوله تعالى
لِيَعْلَمَ ان قَدْ اَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ او حرف النفي كقوله تعالى **اَفَلَا يَرَوْنَ**
ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى **اَيَحْسَبُ ان لَمْ يَرَهُ اَحَدٌ** وكقولك علمت
 ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو
 ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لا المصدرية

لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وإنما عيّنت هذه
الحروف للتعويض والفرق لأنها مختصة بالأفعال فلما ذهب عنها ما بمشابهة
الأفعال عوض عنه ما هو المختص بالأفعال ثم المراد بالفعل المتصرف أي
ويلزمها مع الفعل المتصرف أحد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف
نحو قوله تعالى أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى وَعَسَى أَنْ يَكُونَ
قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة إلى الفاعل لأن
أن المصدرية لا يدخل على فعل غير متصرف وإنما قال مع الفعل لأنها
لو كانت مع الاسم لا يلزمها أحد هذه الحروف لأنها حينئذ لا يشبه بأن
المصدرية فلم يحتم إلى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية
المصدرية بلا خلاف نحو قولنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وبادات الشرط نحو
علمت أن من ضربك اضربه أو بكم نحو علمت أن كرم غلام لي ويجوز التجرد
عن ذلك نحو قوله شعري في فثرة كسيوف الهند قد علم أن هالك كل
من يخفى ويشغل - وكان للتشبيه نحو كان زيد الأسد وقد تكون للشك
نحو كانك تشي وتخفت أي كان فتلغى بعد التخفيف عن العمل على الأفصح
أي على الاستعمال الأفصح كقوله ع وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان
ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياساً على أن المفتوحة المخففة
كذا قالوا ويجوز بأن لا تقدر لعدم الداعي إليه وهو كمال الشبه بالفعل
ولكن للاستدراك أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهم وهذه
الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكا
الرائدة وأصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة بتوسط
لكن بين كلامين متغاثرين معنى أي متغاثرين نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى لأن
معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فأشبه الاستثناء فكما
أن الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالايجاب ولايجاب بالنفي
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالايجاب ولايجاب بالنفي فكذا
ههنا إذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر ولم يحج وقد لا يكون نحو يريد
قائم لكن عمر ومسا ف قال الله تعالى وَلَوْ أَرَاكُمْ كَثِيرًا أَلْفَسِلْتُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ

سَلَّمَ اى ولكن الله لم يركم كثيرا وتخفف لكن فتلغى بعد التخفيف عن العمل
 لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجرى مجرىها في ترك
 العمل والاختش ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا عرف لرسا هذا كذا في
 الشرح ويجوز معها اى مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة ^{للجملة}
 على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة
 لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للتمني نحو ليت الشباب
 يعود والفرق بين التمني والترجيح ان التمني مستحيل او مستبعد والترجيح
 يمكن جدا واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من
 التمني اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين ولعل للترجيح
 نحو لعل زيدا قائما وشذ الجزؤها اى بلعل يجعلها من الجوار كقوله لعل
 ابي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن
 زائدا لا بد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهر انتم لما فرغ من بيان
 الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال الحروف
 العاطفة الواو والفاء ونحو حتى واو واما وام ولا وبلى ولكن المخففة
 واما قد والواو لكونها اصلا في باب العطف وكونها لمطلق الجمع ولتعبها
 بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قد منها الفاء على نثر للتراخي والتدرج
 واخر حتى لانها للتدريج فحقها التأخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او
 واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك فالاربعة الاولى
 جمع الاولى للجمع بين المفردين في كونها مسندين نحو نريد عالم و
 قارئ او مسندا اليهما نحو نريد وعمر و قائمان او مفعولين نحو ضربت
 زيدا وعمر و اوصمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة
 الشر وانقضاء الخير وقمت ونريدا وعمر و اوجالين نحو جاءني زيد راكبا
 وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلمنا او نحو ذلك او بين الجملتين
 في حصول مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول
 مضمونيهما بلا عطف ايضا بان قيل جاءني زيد وذهب عمرو قيل الجملة
 الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلط اقالوا
 ويفيد النص على كونها مقصودين وعدم كون الاولى غلط اقالوا والجمع

في
 الكلام
 في
 الكلام
 في
 الكلام

مطلقاً من غير تفقيد بترتيب او قران او تراخ او تدريج لا ترتيب فيها أي في
الواو والقاء للترتيب مع الرصل وثمر مثلها أي مثل القاء في الترتيب بملة
لكن زمان مهلتها أقل من زمان مهلة ثمر فحتى واسطة بين القاء وثمر و
معطوفها أي معطوف حتى جزء من متبوعه أي جزء من المعطوف عليه نحو
أكلت السمكة حتى لاسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارجة حتى الصباح
فالصباح ليس بجزء من البارجة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكماً والصباح وان لم يكن جزء من البارجة لكنه قريب منها والقريب
من الشيء في حكم الجزء منه أو يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف
أي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله نحو نمت البارجة حتى
الصباح وإنما اشتراط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة في المعطوف نحو قد ام الجيش حتى الامير او ضعفاً نحو قد ام الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون
من حيث المعنى تأكيداً وتخصيص بعض الأجزاء بالتاكيد دون بعض
لا يكون الا يتحقق مميزه عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالاً لا في ثبوت
الحكم فيه من قوة اضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالاً لان ثبوت
الحكم من قوة اضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل
ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تجمل تلك
النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدريج اے
ليعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأتى في
الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكماً نحو نمت البارجة حتى الصباح وقوله
ليفيد قوة اضعفاً يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من
المتبوع ليفيد قوة اضعفاً واو واذا ما يشترك في انها لاحد الأمرين
او الامور مبهما أي غير معين وهو غير الموجب نحو لا يطع منهم اثماً أو
كقوة اعلى اصلها أي لاحد الأمرين مبهما والعموم مستفاد من وقع الاحد
المبهم في سياق النفي نثر أعلم ان او واما سوء في المعنى الا ان او يفارق اما
في انك في اما تبتي اول الكلام على الشك وفي او تبني ا على القطع نريظهر الشك

وفي ان او يجمع بمعنى الى والاو يجمع ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون بخلاف اما فان قيل بل للاضرب
وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فاما معنى الاضراب في
كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان
اخبارا مما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم
وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة
الف وليس كذلك يزيدون فاما المتصلة احراز عن الام المنقطعة
لازمة لهمزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة في الاستفهام
والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او نقديا كقوله تسعر
لعمرى ما ادرى وان كنت داريا + بسبع رميم الحجر ام بثمان + يليها
اي يلى ام المتصلة اي يقر بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض
النسخ احد الامرين والاخر اى يلى المستوي الاخر او الام الاخر الهمزة
اي همزة الاستفهام اى وان كان يلى الام المتصلة اسما مفردا وجملة
فعلية يلى الهمزة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا ام عمر وعمر
بخلاف او واما او المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر
الهمزة بعد ثبوت احد هما اي بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين
مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها
ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز
هذا التركيب وهو اريت زيدا ام عمرو احيث لم يلى احد المستويين الهمزة
لان المستويين زيد وعمر ولم يلى الهمزة احد هما بل يلى اريت وهو ليس احد
المستويين وقال سيديويه هو جائز حسن وازيدا ام اريت عمر واحسن و
لعله اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام اريت عمرو ومن ثم اى ولاجل انها
لطلب اليقين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم كان جوابها
اي جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم ولا فيقال في جواب ارجل في الدار
ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم ولا و
المنقطعة اى ام المنقطعة كبل والهمزة اى للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني مثل انها اى هذه القطيع لا بل ام مشاة اى بل اهي مشاة كانه ظاهرا

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اى ان القطيعة التي تراها لا بل
هذه جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها اهلا
بالاشك فاخبر عنها جزماً فاذا قرب منها علم انها ليست بأبل فاعرض عن
هذا الاخبار ثم شك انها شاة امر شيء اخر فان قيل هذا من باب عطف
الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على
الاخبار او العطف بالتأويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كأنه
قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال امر شاة اى هي غير شاة امر شاة
فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما فقوله واما مبتدأ وقوله لانهم خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف
لازمة اى كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو
جاء في اما زيد واما عمرو وجاء في اما زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العاطفة
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصدير اما قبل
المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عرض الشك وذهب ابو علي
الفارسي الى ان ما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف
عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف
عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من
غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و
المقصود باما احد الشئيين بل هي خبريات لتأكيد العطف للجمع اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا لمقاربتها غير
العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها
من غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اى لاحد الامرين معينا
لكن لا نفى المحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع ولا يعطف بها الا الاسم و
عطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول
موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
ان يكون صحيحا او غلطاً كأنه غير مذكور اصلا وما بعدهما في الموجب متوجبه
وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور هو موجب بمعنى لكن وقال المبتدئ منفي
فما جاء في زيد بل عمرو ومعناه عندهم بل جاء في عمرو وعند بل ما جاء في

عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفياً وإثباتاً
 من حيث المعنى كما مر في نكتن المشددة ولكن لازمة للنفي أي لسبق
 النفي استعماً لا نحو ما جاءني زيد لكن عمر ونفني محي زيد باق بحاله لم
 يكن المحكوم به غلط منك وإنما وجبت بلكن رفعاً لو هم المخاطب أن عمرو
 لم يحج أيضاً لللازمة بينهما في سبب من الأسباب فيكون نقيضة لا
 حيث لزمت سبق الإيجاب نحو جاءني زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف
 العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه** الأول
 أما وهما وتسميت بهما للتنبيه المخاطب بهما قالاً وأما للتوكيد مضمون
 الجملة يبتدأ بهما الكلام لا يقاط السامع وتنبيه ليتمكن الجملة في
 ذهنه وقد حلان على الجملة خبرية أو طلبية أمراً أو نهياً أو استفهاماً
 أو تمنياً أو غير ذلك دون المفرد بخلافها فإنها تدخل المفردات وتكثر
 في أسماء الإشارة ويفصل بينهما وبين اسم الإشارة أمماً بالقسم نحوهما
 والله ذاوها العمري ذاو أمماً بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى هاتما
 أنتم هؤلاء وأما بغيرهما قليلاً كقول الشاعر **شرع** قسمنا المال
 نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا + والآل في قوله ذال ليا للاشباع
 واصله ذالي والضمير في قوله لها للمرأة أن هذا النصف لتلك المرأة و
 ذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو
 ها وبين اسم الإشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذاوها
 وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف
 النداء فقال **حروف النداء** خمسة يا وأيا وهيا وآي والهمزة لكن
 يا أعما أي اعم جميع حروف النداء أي يستعمل في القريب والبعيد وقال
 الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف رحاً أولى لاستعما لها في القريب
 والبعيد على السواء وأيا وهيا للبعيد وآي بفتح الهمزة والهمزة للقريب
 ووالندبة وقد يستعمل النداء فقوله حروف النداء مبتدأ أو يا خبره
 وآيا وهيا عطف على يا وآي والهمزة عطف على آيا وهيا وقوله أعما خبر
 مبتدأ محذوف أي هي أعما والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد أي هما
 للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف

تنبيه
 العاطفة
 حروف

حروف
 النداء

النداء شرع في بيان حروف الایجاب فقال **حروف الایجاب**
 نعم وبلى واني بكسر الهمزة وأجل وجير بكسر الراء وقد يفتح واث بكسر
 الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالایجاب ایجاب النفي
 السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بالایجاب النفي السابق بل هي
 مقترنة لما سبق ایجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها ای تقرير ما قبلها او
 تحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بالایجاب النفي فلو قال
 حروف التصديق والایجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاوّل
 وانما سماها حروف الایجاب تغليباً فنعم مقترنة ای محققة لما سبقها ایجابا
 او نفيا خبرا واستفهاما في جواب اقام زيد وفي جواب المريم زيد بمعنى
 لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم
 يعبر القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم بفتح
 وتعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين وتحم بفتح النون وقلب العين
 حاء مملّة وبلى مختصة بالایجاب النفي السابق ای يجعل النفي السابق ایجابا
 خبرا كان ذلك النفي واستفهاما فلا يقع بعد الایجاب ولا بعد النفي لتصديق
 النفي بل يجعله ایجابا خبرا كان ذلك النفي واستفهاما فمعنى بلى في جواب
 أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ انت ربنا ولوقيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفا لان حينئذ
 يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقيل يجوز
 استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان
 الهمزة للانكار دخلت على النفي فاذا ثبت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد
 في حديث الخشعمة من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على
 أَيْنِكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ إِنَّمَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْكَ فَإِنَّهُ إِيجَابٌ لِلْقَبُولِ لَا تَصْدِيقٌ لِلنَّفْيِ
 وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شد استعمالها لتصديقات
 الایجاب نحو قوله **شعر** وقد بعدت بالوصل بيني وبينها + بلى ان من
 رأى القبور ليسعدن + بالنون الخفيفة وای اثبات ای حرف اثبات ومثبتة
 بعد الاستفهام ويلزمها القسم ای لا يستعمل الامع القسم فيقال إيه
 والله وای وراي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال إيه اقسمت
 برأي وفي ايها اليه اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء

للسالكين والثاني فتح الباب لرفع اجتماع السالكين وخفة الفقرة والثالث
 الجمع بين السالكين مبالغة في المحافظة على حرف الایجاب لصون آخرها
 من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع السالكين على غير هذا لكونها
 في كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع السالكين على
 حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ اليمود ذكر بعضهم ان هذه الكلمة
 نجح لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
 لما ذكر الشيخ ابن الحجاج رحمه الله تعالى واجل وجير وان تصديق سواء كان
 الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب
 نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جيرا وان وذكر بعضهم ان ان
 جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكها
 قصته ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله
 ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكها اي لعن الله تلك الناقة
 وراكها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف رح من كون ان تصديقا للخبر
 اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا
 بين ما ذكر المصنف رح وان في قوله بكرة العوازل في الصبح يلغى في
 الومر ويقلن شيئا قد عدلك وقد كبرت نقلت انه يحتمل ان يكون للتقدير
 واهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء
 ضمير وخبر ان محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الایجاب
 شرع في بيان حروف الزيادة فقال حروف الزيادة اي الحروف
 التي من شأنها ان يقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف
 الصلة ايضا وقائدتها في الكلام التاكيد وتحسين النظم وظيفها ما
 سميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على
 اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية وما و
 لا ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام
 تفسير مواضع زيادتها اي فان تزايد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان
 الزائدة كائنت مع ما النافية لثبوت التاكيد النفي كقول الحسن رضي
 مدح نبينا عليه الصلوة والسلام شعرها ان مدحت محمد بمقاتلي

فصل اعرابي

علا
والله اعلم
بالحق

لكن مدحت مقالتي بحمد فقوله النافية صفة ما وهي تجر زرع على أنها مضاف
 إليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما
 هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب
 يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكين ليكون على اقل الابنية فيقال
 ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف
 المضاف من الضمير والضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع المصدرية
 نحو انظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية
 اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قممت وان عطف على قوله فان مع ما
 مع ما كثيرا اى تزدان الفتوحة الزائدة كائنته مع ما كقوله تعالى فَلَئِمَّا اَنْ
 جَاءَ الْبَشِيرُ وَبَيْنَ لَوْ وَالْقِسْمِ عَطَفَ عَلَى تَوَلَّى مَعَ لَمَّا اى تزدان المفتوحة
 بين لَوْ وَالْقِسْمِ نحو والله ان لَوْ قام زيد قممت وقلت اى زيادتها واقل مجي
 زيادة ان المفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقوله كان طيبة
 يجز طيبة وليست ان فى قوله وعسى ان يكون وان لَوِ اسْتَقَامُوا وامرته ان
 قمر زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المحففة من المنقلة والثانية مفسرة
 وما مع اذا اى يزداد ما زيادة حاصلة مع اذا وزيادة الكائنة مع اذا نحو
 اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب
 واي نحو قوله تعالى اَيُّهَا تَذَكَّرُوا فَلَهُ الْاسْمَاءُ الْحُسْنَى وَاَيْنَ نحو ايتها تجلس
 اجلس وَاَيْنَ نحو ايتها ترين من البشر وقوله شرط قيد لجميع ما ذكر لان
 ما ذكر كلها يستعمل شرط وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية
 وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او ادوات شرط او على الظروف
 اى وقت افادة الشرط او فى الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله نعم
 قَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ اَنْتُمْ تَعْرِفُونَ وقلت زيادة ما مع
 المضاف نحو لا سيما زيد اى لا سبب زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم
 ونحو قوله تعالى مِثْلَ مَا اَنْتُمْ تَنْطِقُونَ وقيل ان ما بعد حروف الجر من
 المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد هابل منها ولا مع الواو اى يزداد
 لامع الواو العاطفة او زيادة لا كائنته مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
 او معنى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

وَالضَّالِّينَ فَإِنْ غَيْرَ مَعْنَى مَا النَّافِيَّةُ وَكَذَا بَعْدَ الذَّيِّ فَحَرٌّ لَا تَضْرِبُ زَيْدًا
وَلَا عَمْرًا وَبَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ الْوَائِي تَزَادُ لَا
بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسَبِّحَ إِذَا أَمَرْتُكَ
وَلَيْسَ بِعَطْفٍ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ النِّفْيِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِصِيرِ الْمَعْنَى
وَتَزَادُ لَا مَعَ الْوَائِي وَالْعَاطِفَةُ بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَا مَعْنَى لَهُ وَقُلْتُ زِيَادَةً
لَا أَوْ قُلْ مَجْمُوعٌ لَا لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ
وَلَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالتَّشْرِيْفُ فِي زِيَادَتِهَا قَبْلَ الْقِسْمِ التَّنْبِيْهُ عَلَى ظُهُورِ
الْقِصَّةِ بِحَيْثُ يَسْتَغْنِي عَنِ الْقِسْمِ فَيُبْرَزُ لَذَلِكَ فِي صَوْرَةٍ نَفِي الْقِسْمِ
وَشَدَتْ مَعَ الْمُضَافِ أَيْ شَدَتْ زِيَادَةً لَا أَوْ شَدَّ مَجْمُوعٌ لَا زِيَادَةً كَأَثْنَةٍ
مَعَ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِمْ فَلَانَ فِي بَيْرٍ لَا حَوْسٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ وَالْحَوْدُ الْهَلَاكُ
أَيْ فَلَانَ فِي بَيْرٍ الْهَلَاكُ سَرَى وَمَا عَلِمَ وَمِنْ الْبَاءِ وَاللَّامِ الزَّائِدَةُ تَقْدِمُ
ذِكْرَهَا أَيْ ذِكْرُ زِيَادَتِهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَزْفِ لَا نَعِيدُ ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ
حُرُوفِ الزِّيَادَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ فَقَالَ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ
سَقَطَتْ نُونُ التَّنْبِيْهِ بِالْإِضَافَةِ أَيْ وَأَنْ فَإِنَّ الْفَاءَ لِلتَّفْسِيرِ أَيْ فَإِنْ
الْمَفْسُورَةُ مَخْصُصَةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَالْأَمْرِ وَالنَّدَاءِ وَالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ
وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ وَكُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ وَأَمْرَتَانِ إِذْ هَبَّ وَأَوْحَيْنَا
إِلَى أَمْرِ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ صَرْحِ الْقَوْلِ وَلَا بَعْدَ مَا لَيْسَ
فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ
اعْبُدُوا وَاللَّهُ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ لَا الْقَوْلَ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ مَا غَيْرِ
مُتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلُهَا بِجَهْدٍ أَوْ عَمَلٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَتْ أَنْ فِيهِ مَفْسُورَةٌ تَكُونُ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا لِمَا قَبْلُهَا
ثُمَّ الْفِعْلُ قَبْلُهَا أَمَا حَذَفَ مِنْهُ مَفْعُولٌ عَامٌّ هُوَ تَفْسِيرُهُ أَوْ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ
الْإِلَازِمُ الْحَتَّاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْ وَنَادَيْتُهُ
بِشَيْءٍ أَوْ بِلَفْظٍ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمَ فَقَوْلِي يَا إِبْرَاهِيمَ تَفْسِيرُ الْمَفْعُولِ الْعَامِّ
الْمَحذُوفِ وَهُوَ بَشْيٌ أَوْ بِلَفْظٍ أَوْ يُقَالُ مَعْنَى نَادَيْتُهُ فَقُلْنَا أَوْ يُقَالُ مَعْنَى
نَادَيْتُهُ قَوْلُنَا النَّدَاءُ فَاحْتَاجَ إِلَى بَيَانِ الْمُنَادَى فَمَفْسُورَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ أَيْ
إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ يَذْكُرُ مَفْعُولَهُ الْعَامَّ فَيَفْسُرُهُ نَحْوُ كُتِبَتْ إِلَيْهِ مَا يَنْقَعُهُ إِنْ قُمْ

لَا تَقْرَأُ الْقِسْمَ

ونحو وامرته بما يفعله به أن أمن بالله ونحو قوله تعالى وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُؤْمَرُ أَنِ اقْذِفِيهِ وَأَيُّ مَفْسُورَةٍ لِّكُلِّ مَبْهُمٍ مَّفْرُودٌ نَّحْوُ جَاءَ فِي زَيْدٍ أَيْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
أَوْ جُمْلَةً كَقَوْلِهِ وَتَرْمِينِي بِالظُّفْرِ أَيْ أَنْتَ مَذْنُوبٌ وَتَغْلِبْنِي بَكْنَ أَيْ أَيْكَ لَا أَقْلِي
فَقَوْلِهِ وَتَرْمِينِي كَلَامٌ مَبْهُمٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ بِأَنِّي أَنْتَ مَذْنُوبٌ حَتَّى تَشْتَرِيَا
بِظَرْفِكَ أَيْ أَنْتَ تَذْنِبُ وَلَكِنْ مُشَدَّدَةٌ وَاسْمُهَا ضَمِيرُ شَانِ مُحَذُوفٌ أَيْ
لَكِنَّهُ وَلَوْ لَا فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ لَمَا وَلِيَتْ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ ثُمَّ لَمَا فَرَّغَ مِنْ
بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ فَقَالَ **حُرُوفُ الْمَصْدَرِ** الْأَضَافَةُ بَادِي فِي مَلَابِسَةِ أَيْ حُرُوفٍ تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ مَصْدَرًا
مَا وَأَنَّ رَانَ وَقَدْ جَاءَ كِي وَلَوْ مَصْدَرِينَ فِي بَعْضِ الْأَسْتِعْمَالَاتِ فَالْأَوَّلَانِ
أَيْ مَا وَانَ لِلْفَعْلِيَّةِ أَيْ لِلْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَيْ لَجْعَلِ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ مَصْدَرًا
وَانَ لِلْأَسْمِيَّةِ خَاصَّةً أَيْ تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ مَصْدَرًا وَقَدْ عُرِفَتْ كَيْفِيَّةُ
جَعْلِهَا مَصْدَرًا وَتَعْمَلُهَا فِي حَزَائِي الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ كَمَا مَرَّ الْأَذَاخَفْتُ
أَوْ كُنْتُ بِمَا فُحِيشُذٌ يَجُوزُ فِيهَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ وَالْأَسْمِيَّةُ وَهَذَا عِنْدَ سَبْيُو
وَيَجُوزُ غَيْرُهُ بَعْدَ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ أَيْضًا كَقَوْلِهِ شَدَّ حَرَوًّا
عَلَاقَةً أَمَّا الْوَلِيدَةُ بَعْدَ مَا أَفْنَانَ رَأْسَكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلَسِ وَأَمَّا انْ
فَصَلَتْهَا فَعَلَ مُتَصَرِّفٌ لَا غَيْرَ مَا ضَيَّا أَوْ مَضَارِعًا وَأَجَارَ سَبْيُو بِهِ كَوْنُهَا مَرَا
وَنَهْيًا وَالتَّهْمِزَةُ فِي قَوْلِهِ أَعْلَاقَةً لِلْأَسْتِفْهَامِ وَهُوَ مَصْدَرٌ مُحَذُوفٌ الْعَامِلُ
وَالشَّاعِرُ خَاطَبٌ بِهِ نَفْسَهُ أَيْ اتَّعَلَقَ عِلَاقَةً أَيْ اتَّحَبَّ حَتَّى أَمَّا الْوَلِيدَةُ بَعْدَ
مَا أَفْنَانَ رَأْسَكَ أَيْ اسْتَعَارَ رَأْسَكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلَسِ بِالْفَتْحِ نَبَتٌ
فِي الْجَبَلِ أبيضٌ إِذَا بَسَّ يَشْبُهُ الشَّيْبَ بِهِ وَالْمَخْلَسُ الْمُخْتَلَطُ رَطْبُهُ بِيَابِسُهُ
يُقَالُ أَخْلَسَ النَّبَاتُ إِذَا اخْتَلَطَ رَطْبُهُ وَيَابِسُهُ وَأَخْلَسَ الشَّعْرَةُ إِذَا خَالَطَ
سَوَادَهُ بِالْبَيَاضِ أَيْ اتَّحَبَّ أَمَّا الْوَلِيدَةُ حَتَّى بَعْدَ الشَّيْبِ نَزَلًا مَعْنَى بَيَّا حُرُوفُ
الْمَصْدَرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ فَقَالَ **حُرُوفُ التَّحْضِيضِ**
أَيْ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى التَّحْضِيضِ عَلَى الْفِعْلِ الْأَتِي نَحْوُ هَلَا تَتَوَبُّ قَبْلَ
الْمَوْتِ وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَاضِي أَفَادَتْ التَّنْذِيرَ وَالتَّوْبِيخَ عَلَى مَا فَاتَ نَحْوُ
هَلَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ وَهِيَ هَلَا وَالْأَوَّلُ وَلَوْ مَا لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ
عَلَى أَحَدِ أَنْوَالِ الْكَلَامِ وَهُوَ التَّحْضِيضُ فَتَصَدَّرُ لَتَدُلُّ عَنِ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى كَوْنِ

الكلام من ذلك النوع ويلزمها أي حروف التخصيص الفعل لفظاً غوماً
تضرب زيداً أو تقديراً نحو هلا زيداً تضربه لأن التخصيص والختانما يتعلق
بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله شعر
يقولون ليلى أرسلت بشفاعتي في هلا نفس ليلى شفيحها إثر لما فرغ
من بيان حروف التخصيص شرع في بيان حروف التوقع فقال حروف
التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال أي يكون ما بعدها منوقعا لقولك
لمن يتوقع ركوب الأمير وتنظره قد ركب الأمير وقد يحذف الفعل بعدها
نحو قوله شعر أفد الترحل غير أن ركائبنا لما تزل برحالنا وكان قد ن
أي وكان قد زالت ركائبنا برحالنا فقوله أفد فعل ماض على ونرن علم
معناه قرب ارتحالنا فكأننا قد ارتحلنا الصحة عز مناعلى الارتحال وفي
المضارع للتقليل أي لتقليل الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد
يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين و
قول الشاعر شعر قد انزل القرن مصفراً فاصلة والقرن بكسر القاف
الكفو في الشجاعة وأصفار الانامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من حروف
التوقع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال حرف الاستفهام
سقطت نون التشية بالإضافة الهمزة وهل لها أي الهمزة وهل صدر
الكلام أي لا يتقدمها ما في حيزها لانها لا يدان على احد انواع الكلام
وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من زل الامر ان الكلام من ذلك
النوع وقد خلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد
قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد و
الهمزة اعم تصرفا أي أكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة
تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد مختصة
بالفعل كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر أي قد أتى فاذا
وجد الفعل تذكرت الغمد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل و
حشا اليه أي اشتاقت ومالت اليه ولم تصل بغيره بخلاف ما اذا لم تجد
الفعل فانها تصبر وتذ هل عنه أي غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج
ولا هل زيد اضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيد اضربت ويجوز

م
ع
ف
ل
م
د

ن
ر

ف
ل
م
د

ازید خرج و ازید ضربت بخلاف هل زید قائم فانه جائز لعدم الفعل في
 التركيب ومن حيث انها يستعمل الانكار دون ضل ومن حيث انها تستعمل
 مع امر مطرد او هل لا تستعمل الا اذا ومن حيث انها تدخل على حروف
 العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص
 من هل في بكثرة الاستعمال اليق و اشار الشيخ ابن الحاج رحمه الله
 تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازید ضربت ولا تقول هل زید ضربت
 حيث لا يليهما الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زید قائم
 فانه جائز لعدم الفعل في التركيب وانضرب زید او هو اخوك بمعنى انكار
 ضرب زید في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل
 للانكار وازید عندك ام عمرو ولا تقول هل زید عندك ام عمر ولا ن
 امر لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى اثم اذا ما وقع بدخول الهمزة على العاطفة
 ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدارى اذا جاء تحت
 العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان وقوله تعالى فمن
 كان على بينة من ربه كمن يرئد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ محذوف
 الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدارى امن كان مؤمنا
 كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا و
 قوله تعالى او ممن كان ميتا فاحييناهم مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظل
 والجملة معطوفة على مقدارى امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا
 فاحييناه كمن مثله في الظلمت ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان
 فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيدا للكل اى تقول باستعمال
 الهمزة في جميع ما ذكر دون هل واما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
 المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشف فانه اذا دخل الهمزة
 على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في نحو قوله تعالى
 او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكرهوا او كلما عاهدوا عهدا
 نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجا
 قوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يحج
 الا مبتدأ على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهدوا الآية عطفًا

على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما لها اي لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اقل الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه اي لو الماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعينتم اي لو قعتم في الجهل والهلاك ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديره نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار جواب لو محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن بي عار بل طمتها ومن نثر اي ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن نثر يتعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل عطفت على قوله لو انك اي ومن نثر قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر نثر اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلعة لو انها صدقتا موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر ان او اورد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور ورو ضعف التاليف يحل بالقصاحة واجيب بان الكلام الواحد من العرب الموثوق بعربيته قبل وضع قاعدته نحو لا يكون ضعيفا ولا مستعنا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع

الاسم في الخبر لتعذره اى لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى وَ
اَنْ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَوْ اَفْلَکٍ وَاذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الطرف ان
يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف
تقدم يتضمن الدخول اى واذ تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام
لزوم الماضى الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزوم ذلك الشرط الماضى
اولزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعد ما ضيا لفظا ومعنى بخلاف
له على المضارع وانما لزم الماضى لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في
الجواب يكون جوابا للقسم لفظا فالترزم الماضى في الشرط لئلا يعمل
فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط
معنى ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتنى او لم تاتنى
لا كرمتك فقوله ان اتيتنى مثال الماضى اللفظي وقوله ان لم تاتنى مثال
الماضى المعنوي وان توسط اى توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اى
غير الشرط جازان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان
يكون عائدا الى الشرط اى جازا اعتبار الشرط والغاءه وان يكون عائدا الى
القسم اى جازا اعتبار القسم والغاءه اى جازان يجعل الجواب لفظا جوابا
للقسم ولزم حرف الشرط الماضى ويصير الشرط ملغاة وجازان يجعل الجواب
جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتنى انتك
بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتنى والله لا تينك باعتبار القسم والغاء
الشرط وتقدم القسم كاللفظ اى كتلفظ القسم اى القسم المقدر مثل
القسم المملفوظ في اعتبار الغائه كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلو لا نقدير القسم
قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي
اللام الموطئة للقسم وهي لا مريد خل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
او تقديرا لتوذن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى ان اطعتموهم
انكم كشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لشركون فلو لا تقدير
القسم قبل الشرط لوجب الغاء في الجواب لان جملة اسمية واما

اى لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جاء اخوك اما زيد فاكرمه واما
 بشر فاكهنه واما خالد فقد اعرضت عنه والترمز حذف فعلها اى فعل ما
 اى الفعل الداخلى عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن
 الفعل المحذوف بينها اى بين اما وبين قاها اى قاء اما جزئها في حيزها اى
 حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
 بعد القاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول
 منطلق مطلقا اى زما نا مطلقا اى سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما
 في حيزه نحو اما زيد فاني ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا ذهب
 سيدويه اختاره المصنف راجحا واما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط
 والجزاء لفظا وللتنبية على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل
 وقيل هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لاجزاء الجزاء مثل
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
 وترى بان ولو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكن لم يجز
 و لجاز نصب زيد فمنطلق بتقدير مسمى ما تذكر زيد فهو منطلق لكن لم يجز
 وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جازا للتقدير نحو اما يوم الجمعة
 فانا خارج فمن القسم الاول اى هو جزء الجزاء والا اى وان لم يكن جائزا
 التقدير نحو اما زيد فاني ضارب لان الى انقطع ما بعدها عن العمل فاما قبلها
 فمن القسم الثاني اى معمول الشرط المحذوف وبضرورة امتناع كونه جزء
 الجزاء لامتناع التقدير وجوزه ابو العباس وجعل لا ما خاصية تصحيح
 التقدير مما يمنع تقديره فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام
 الشرط لما مر لان اقامته جزء الجزاء مقام فعل الشرط لانه عندئذ لما فرغ
 من بيان حروف الشرط شرعا في بيان حروف الردع فقال حروف الردع
 اى المنع والزجر كلامه لاي معنى ليس كذلك يعنى بمجنيين ليست وهذه الكلمة
 موضوعا لردع المخبر اى لمنعه ونزجره كقولك كلاما قالان يبغضك
 اولم يطلب كقوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
 وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلام الانسان ليطغى ولا يبعد حينئذ
 كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلاما

تذكر

حروف الردع

لا تكتب
بالتاء
في التثنية

بالتاء
في التثنية

٢٥٢

في نحو قوله تعالى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ يَزِيدَ كَلًّا إِنَّهُ كَانَ لَا يَأْتِيَنَّ عَيْنِدَا يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ كَوْنَهُمَا
لِلرَّوْعِ وَمَعْنَى حَقًّا نَقْلًا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ حُرُوفِ الرَّوْعِ شَرَعَ فِي بَيَانِ تَأَةِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ
فَقَالَ تَأَةُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ صِفَةٌ تَأَةُ التَّانِيثِ وَلَيْسَ بِأَعْرَفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ لِأَنَّ الْمَضَى
إِلَى ذِي اللَّامِ فِي بَابِ الصَّفَةِ لِحُكْمِ ذِي اللَّامِ تَلْحُقُ الْمَاضِي لِتَّانِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِتَحْقُقِ
الْإِنْقِصَالِ وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ التَّاءِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَوَضِعْتُ هَذَا وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ
لِتَّانِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِلتَّعْلِيلِ لَا لِلغَرَضِ فَإِنْ تَّانِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عِلَّةٌ لِلْحَقِّ تَأَةُ التَّانِيثِ
وَلَيْسَ بِأَثَرٍ حَاصِلٍ مِنْهُ وَأَمَّا قَوْلُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ احْتِرَازًا عَنْ تَأَةِ التَّانِيثِ الْمُتَحَرِّكِ
فَإِنَّهَا تَلْحُقُ لِتَّانِيثِ الْأَسْمِ لَا لِتَّانِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَخَيْرٌ وَأَمَّا
الْحَاقُّ عِلَّةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِيِّينَ أَيْ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الْفِعْلِ عِنْدَ كَوْنِ الْفَاعِلِ ظَاهِرًا
لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مثنًى أَوْ مَجْمُوعٌ مَذْكُورٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ كَالْحَاقِّ تَأَةُ التَّانِيثِ لِلدَّلَالَةِ
عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مُؤَنَّثٌ فَضَعِيفٌ نَحْوُ قَامُوا أَخْوَكُ أَوْ قَامُوا أَخْوَكُ قَمْنِ أَخْوَكُ لِلزُّومِ
تَعْدِيرُ صُورَةِ الْفَاعِلِ بِخِلَافِ الْحَاقِّ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِيِّينَ فِي الْفِعْلِ فَإِنَّهُ غَيْرُ ضَعِيفٍ
نَحْوُ أَخْوَاكَ قَامُوا وَأَخْوَتُكَ قَامُوا وَأَخْوَاتُكَ قَمْنِ وَجَازَ الْحَاقُّ هَذَا الْعِلَّةَ فِي اسْمِ الْفِعْلِ
نَحْوَهَا تَيَاوَهَا تَوَاتَوْهَا وَتَعَالَوْهَا بَلَا ضَعْفَ ثُمَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَيْسَتْ بِضَمِيرٍ بَلْ هِيَ
حُرْفٌ زَادَ لِلدَّلَالَةِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مثنًى أَوْ مَجْمُوعٌ مَذْكُورٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ كَتَأَةُ التَّانِيثِ
تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مُؤَنَّثٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنْهُ لَوْ كَانَ ضَمِيرًا لَامْتَنَعَ الْوَاوُ فِي غَيْرِ الْعُقْلَاءِ نَحْوِ
أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ وَالنُّونَ فِي الْمَذْكُورِ الْعُقْلَاءِ يَتَصَرَّفُونَ أَقَارِبُهُ نَقْلًا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ تَأَةِ التَّانِيثِ
السَّاكِنَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ التَّنْوِينِ فَقَالَ التَّنْوِينُ نُونٌ سَاكِنَةٌ وَضَعُوهَا لَا يَرُدُّ تَحْرِيكُهَا لِاجْتِمَاعِ
السَّاكِنِينَ نَحْوُ نَزِيدًا الْعَاكِرُ عِنْدَنَا تَتَبَعَ حَرَكَةُ الْآخِرِ وَلَا يَرُدُّ نَحْوَابِ وَأَخْ وَيَدُومُ حَيْثُ
يَتَّبَعُ حَرَكَةُ الْوَسْطِ لِأَنَّ تَنْوِينَهَا وَإِنْ تَبَعَتْ حَرَكَةُ الْوَسْطِ لَكِنْ بَعْدَ مَا صَارَ الْوَسْطُ آخِرًا يَحْدُثُ
الْآخِرُ نِسْبًا مَنَسِيًّا لَا لَتَاكِيدِ الْفِعْلِ فِيهِ احْتِرَازًا عَنْ نُونِ الْخَفِيفَةِ نَحْوَ ضَرَبَ وَهِيَ أَيْ التَّنْوِينُ
الْمَتَمَكِّنُ نَحْوُ نَزِيدٍ وَالتَّنْكِيرُ نَحْوُ صَبِيحٍ وَأَخْ وَالْعَوْضُ عَنْ الْمَضَى إِلَيْهِ نَحْوُ يَوْمُئِذٍ وَحِينَئِذٍ أَصْلُهُ يَوْمٌ
إِذَا كَانَ كَذَا وَحِينَ إِذَا كَانَ كَذَا وَالْمُقَابِلَةُ نَحْوُ مَسَلَمَاتٍ وَالتَّرَمُّ وَهِيَ التَّنْوِينُ لِلاحِقَةِ قَافِيَةِ الشَّيْءِ
مَقِيدَةً أَوْ مُطْلَقَةً بِدَلْهِ حُرْفِ الْإِطْلَاقِ وَالْقَافِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ الَّتِي أُخْرَاهَا الْمَدَاتُ الثَّلَاثُ أَوْ خَرَجَ الْإِطْلَاقُ
وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي نَشَأَتْ مِنْ أَشْبَاعِ حَرَكَةِ آخِرِ الشَّيْءِ وَهِيَ أَحَدُ الْمَدَاتِ الثَّلَاثِ نَحْوُ قَوْلِهِ شَعَرَ أَقْبَى الْيَوْمَ
عَاذِلٌ وَالْعَتَابُ بِنِ + وَقَوْلِي إِنْ أَصْبَحْتَ لَقَدْ أَصَابَ بِنِ + وَالْقَافِيَةُ الْمَقِيدَةُ الَّتِي أُخْرَاهَا حُرُوفُ
سَاكِنٌ غَيْرُ الْمَدَاتِ الثَّلَاثِ نَحْوُ قَوْلِهِ لَأَعْمَاقُ خَاوِيٍّ الْمُخْتَرَقُ وَيَحْدُثُ التَّنْوِينُ مِنَ الْعِلْمِ مَوْصُوفًا

حال من العلم أي حال كون العلم موصوفاً بابن مضافاً حال من ابن أي حال كون الابن مضافاً
 إلى العلم آخر نحو جاءني زيد بن عمر وأما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم و
 كثرة الاستعمال وتحذف حينئذ الف ابن خطاً للتخفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج
 وأما يحذف التسوين في قوله جارية من قيس إن تعلبته مع أن قيساً علم موصوفاً بابن مضافاً
 إلى علم آخر كان الضرورة وحذفها في غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد فبين
 قرأ أحد بغير التسوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذكر الله لا قليلاً لا يجد التسوين من ذكر
 ونصب الله على الضرورة ثم يقرأ ما فرغ من بيان التسوين شرح في بيان التأكيد فقال نون
 التأكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على الثقيلة وإن كانت فرعاً للثقيلة عند أكثر
 الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة كخفة الفتح مع غير الألف سواء كانت الف الضمير
 نحو اضربان أو الألف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربنات فتقول اضربن ومكسورة
 مع الألف للتشبيه بنون الأعراب والمتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الألف وتختص أي
 نون التأكيد خفيفة أو مشددة والكلمة مستأنفة أي تختص كل واحد من نوني التأكيد
 بالفعل المستقبل في الأمر صفة المستقبل أي الفعل المستقبل الكائن في الأمر نحو اضربن
 والنبي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
 نحو ألا تنزلن بنا فصيذ خيراً والقسم نحو والله لأفعلن كذا لأنها وضعا لتأكيد الطلب
 والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً أو نهياً أو استغهاً أو تمنياً أو عرضاً وأما
 يدخل في جواب القسم وإن لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهاً لجواب القسم بالمطلوب للدلالة على القسم
 على اعتناء بشأه وزيادة اهتمامه بالمطلوب وقلت أي نون التأكيد في النفي تشبيهاً بالنهي
 وإن لم يكن فيه معنى الطلب نحو أن لا تفعلن وتلحق بالنفي كما تقولون ويرى بما يقولون لأن
 القلة تلحق بالعد وحمل عليه المضادة كثيراً ما يقولون ولزمت نون التأكيد في مثبت جواب
 القسم نحو والله لأفعلن لأن القسم محل التأكيد فكذا هو أن يؤكد والفعل بالمر مفضل
 من الفعل وهو القسم من غير أن يؤكد بما يختص به ويتصل به وهو النون بعد صلاحية
 للتأكيد خلافاً للكوفيين والأضافة في مثبت القسم من مجرد قطيعة وكثرت نون
 التأكيد في الشرط المؤكد حرفاً بما الزائدة مثل ما تفعلن قال الله تع وأما تترين من
 البشائر أحد وذلك لأنه لما كان حرف الشبّه بما الزائدة قصدوا تأكيد الفعل بالنون أيضاً لئلا يخطئ
 المقسم بالذات وهو أصغر من غير المقسم بالذات وهو حرف الشرط وأقبلها أي قبل نون التأكيد مع ضمير
 المذكور وهو الواو ونضم نون الضمير إلى الواو المحذوف فترلسا كنين قوله مع ضمير

نون التأكيد ثقيلة وخفيفة

المذكورين حال من ضمير مضموم ومع الخطابية اي اني الخطابية اي التي خوطبت مكسور نحو اضر بن
 للدلالة على الياء المحذوف للسالكين وفيما عداها في جماع المذكور اي الواحد المذكور غالباً كان
 او مخاطباً وفي العائنة مفتوح الحذف نحو ليضربن واضر بن ولفضربن فان قيل اظاهر هذا اللفظ بيننا
 التثنية والجمع المؤنث لانها اذا اخلان في عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيهما مفتوحاً قبل
 معناه وفيما عداه مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله ونقول في التثنية والجمع
 المؤنث اضر بان واضر بنان بزيادة الالف للفصل الثلاثي جمع النون ويمكن ان يراد بقوله مفتوح اعم من
 يكون حقيقة نحو اضر بن او حكماً نحو اضر بان واضر بنان اذا الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم
 لانها غير جاز حصين لسكونها وضعفها وابقبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فلفظ التثنية
 السالكين انما يفتقر في المدغم الذي قبله جرماً اذا كان المدغم هو حرف المد في كلمة واو ذلك لم يجر في اضر بان
 واضر بنان اذا الالف في كلمة اخرى والثواني كلمة اخرى فينبغي ان يحذف الالف لالتقاء السالكين ولا
 يفتقر كما حذف الواو في اضر بن ولم يفتقر قبل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف
 من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النون بعد الحذف لعل الالف لالتباس
 والاجتماع فكما التقاء السالكين في نحو ذلك يجعل التقاءهما على حذف باعتبار اعتقاد الحكمي نحو
 اللبس لزوم الاجتماع فجعل مفتقراً ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
 لانها لو ابقى فيها الالف لزم التقاء السالكين لا على حذف لعل التشديد بعد المدية ولو حذف
 لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافاً للونس فانه اجاز ذلك وجعل
 التقاء السالكين مفتقراً اذا كان اولها حرفين وان لم يكن الثاني مدغماً كما مر في الوقف وليس ذلك عند
 الاكثر وينبغي ان يكون مرضياً لامكان التكلم والجمعي ذلك في الكلام المرضي كما في قوله لان وقد غصبت
 قبل وهما اي نوزالتا كيد الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارد
 كما انفصل اي كاللفظ المنفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعني يحكيه ما اخر الفعل
 مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصكر من حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل
 يعني انما الضمير مدية في الضمير لا تحرك على وفقر فقول في اضر بان واضر بن وفي اغروا اغروا
 بفتح الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضر بان والقوم اغروا والجيش يحذف في اضر بان و
 اغروا اضر بن واغروا بفتح الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضر بان والقوم اغروا والجيش وفي
 اخشوا اخشوا بتحريك الواو وفي اخشوا خشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة
 اخشوا القوم بتحريك الواو واخشوا القوم بتحريك الياء واما قال في خبرها لانه ذكر كيفية نحو
 نوزالتا كيد التثنية وجمع المؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالالف الصريح كونها طامراً

بل المقصود اتصال النون بالأفعال المعتلة فإن لم يكن فيه ضمير بارز بل مستكن فكما اتصل
 أي فيهما أي نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذ عنه نقول في أغر أغرن
 وفي إرم إرمين وفي إخر إخرين كما تقول أغروا وإرميا وأخشيا ومن قرأ لا حلا نون
 التاكيد مع غير الضمير البارز كما اتصل مع الضمير البارز كما انفصل قبل هل ترين بفتح الياء لا
 النون لما كانت مع غير الضمير البارز كما الكلمة المتصلة كان زوال كون الأمر لا يفعول ما حذ
 للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يعمل اللام معها
 ترمين وهل ترمين كما لم يعمل مع الف التثنية المتصلة نحو هل ترين وهل ترميان وتروين
 بضم الواو لعدم كونها مدّة حتى يحدّ لالتقاء الساكنين على نحو تحرّكها كذلك في الكلمة
 المنفصلة الساكنة الصد كأيته أخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما في أخشي الله
 هذه الأمثلة من المضارع وأغروا وباعادة الواو والمحد وفتر زوال كون الآخر ما هو كلمة
 المتصلة كما في أغروا وإرميا وأغرن وأغرن في الواو كما في أغروا والجيش ولولا كان النون
 كالمنفصلة لكانت هذه التقاء الساكنين على حدّ كوز لا أول مدّة والثاني مدّة غايها هو الكلمة
 الواحدة بناء على الاتصال هذه الأمثلة من الأمر والنوز الخفيفة تحذف للساكن أي الملاقاة الساكن
 بعد كقولهم شعروا هذين الفقير عليك أن تركع بوا والدمر قد رفعه واللا في قوله للساكن
 بمعنى الوقت أي النون الخفيفة تحذف وقت ملاقاته ساكن بعد ها بديل عطف بالظرف وهو قوله
 وفي الوقف فيرد أي إذا حذ النون في الوقف فيرد ما حذف إذا لم يكن مفتوحا قبل النون لزوال
 حوسب الحد وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في ضرب والفتح ما قبلها أي قبل النون نقل الف
 للوقف نحو اضربوا في ضرب وإنما نقل الفاقسا على التنوين فانها نقل الفاق في الوقف نحو زيد
 وإنما حذ بملاقاة ساكن بعد تشبيهها بآخر الفعل امتداد الصوت وانما تحذف للساكن لأن الفعل قد
 هذه وخطا للنوز الخفيفة إلا بالفعل من التنوين إلا بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع عن الإضافة
 واللا تحذف الخفيفة حيث تحذف بلا مانع وإنما حذ في الوقف أيضا مثلها لأنها لما شابهت حذ
 المدحى حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف أيضا مثلها وانتقبا قوله الفاق على إشر
 مفعولان لقوله تشبيه الضمير مع الجمل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن الختم وأيضا
 أن الشيم ذكر التنوين ونون التاكيد المختصة بالآخر في آخر الكتاب شعر آخر النون المختصرة بأخذ
 الفعل عن التنوين إذا الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم بحذ النون بانقلابها للف في
 الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

في
 الحذف

تمت

فهرست مطالب إبحاث كتاب غاية التحقيق شرح كافيه نحو

مطلب	مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
١	٢	٣	٤	٥
بحث كسك	بحث جركان واخواتها	بحث المعرفة	بحث اضال اليرج والتم	٢١٩
٦	٧	٨	٩	١٠
اقسام لام جيا كان	بحث اسم ان واخواتها	بحث النكرة	بحث الحرف	٢٢٢
١١	١٢	١٣	١٤	١٥
بحث الكلام	بحث النعت والالتفات	بحث اسما والعدد	بحث حروف الجر	٢٢٣
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
بحث العرب المبنى	بحث المشبهين ليس	بحث النكرة والمؤنث	بحث الحروف المشبه بلفظ	٢٢٤
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
بحث الاعراب	بحث الجودرات	بحث المشبه	بحث الحروف العاطفة	٢٢٥
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
بحث غير المنصرف	بحث التوالج	بحث الجروع	بحث حروف التنبية	٢٢٦
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
بحث الرفعات	بحث النعت	بحث المصدر	بحث حروف الذاء	٢٢٧
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
بحث التنازع	بحث الخلف بالمر	بحث اسم الفاعل	بحث حروف الایجاب	٢٢٨
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
بحث البند والجبر	بحث التاكيد	بحث اسم المفعول	بحث حروف الزيادة	٢٢٩
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
بحث المنصوبات	بحث البدل	بحث العطف المشبهة	بحث حروف التفسير	٢٣٠
٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
بحث مفعول به	بحث عطف الياء	بحث اسم التفضيل	بحث حروف المصدر	٢٣١
٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
بحث النادى	بحث المبنيات	بحث الفعل	بحث حروف التخييف	٢٣٢
٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
بحث التخيير	بحث المضرات	بحث الماضي	بحث حروف التوقع	٢٣٣
٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
بحث المفعول فيه	بحث اسما الاشارة	بحث المضارع	بحث حروف الاستفهام	٢٣٤
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
بحث المفعول له	بحث الموصول	بحث الامر	بحث حروف الشرط	٢٣٥
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
بحث المفعول معه	بحث اسما الاضال	بحث فعل المفعول	بحث حروف الردع	٢٣٦
٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
بحث الحال	بحث الاصوات	بحث التعدد غير التثنية	بحث اسما التانيث الساكنة	٢٣٧
٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
المجوز لا يتقدم على الجاء	بحث المركبات	بحث اضال العكوب	بحث التنوين	٢٣٨
٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
بحث التميز	بحث الكنايات	بحث الاضال النكرة	بحث نون التاكيد	٢٣٩
٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بحث المشتق	بحث الظروف	بحث اضال المقاربة		